



مدرسة الدراسات اللغوية

المجلد الخامس والعشرون - العدد الثالث (رجب - رمضان ١٤٤٤هـ / فبراير - إبريل ٢٠٢٣م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- الأعراب القرآنية عند أبي حفص عمر بن عثمان الجزي (٥٥٠هـ) - جمعاً ودراسة
- المقارنة بين منهج المفسرين ومنهج اللغويين في مسائل الوقف والابتداء (الطبري والفراء أمودجاً)
- المتصاحبات اللفظية للفعل (ارتكب) دراسة معتمدة على مدونة حاسوبية
- الجهود التنظيرية العربية المؤسسية والفردية في مجال تقييس المصطلح العربي
- الأسطورة والعلم في تأسيس الدرس العروضي ضمن العلوم اللغوية العربية - مقارنة في الأسس والمنطلقات المعرفية
- أعلام الفكر اللغوي: التقليد اللغوي العربي



رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي
مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ترخيص وزارة الإعلام: ٤٧٠٩/أ/د
ردمدم: ٨٥١٣-١٣١٩ الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المجلد الخامس والعشرون - العدد الثالث
(رجب - رمضان ١٤٤٤هـ / فبراير - إبريل ٢٠٢٣م)

- ٥ الأَعَارِيْبُ الْقُرْآنِيَّةُ عِنْدَ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ الْجَنْزِيِّ ت (٥٥٠هـ) - جَمْعًا وَدِرَاسَةً
نواف بن أحمد بن عثمان حكيم
- ٨٩ المقارنة بين منهج المفسرين ومنهج اللغويين في مسائل الوقف والابتداء (الطبري والفراء أنموذجا)
وسيم بن محمد بن عباس سليمان
- ١٤٧ المتصاحبات اللفظية للفعل (ارتكب)
دراسة معتمدة على مدونة حاسوبية
علي محمد آل مشهور
- ١٨٣ الجهود التنظيرية العربية المؤسسية والفردية في مجال تقييس المصطلح العربي
خالد اليعبودي
- ٢٣٧ الأسطورة والعلم في تأسيس الدرس العروضي ضمن العلوم اللغوية العربية
مقاربة في الأسس والمنطلقات المعرفية
محمد الطحناوي
- ٢٩٥ أعلام الفكر اللغوي: التقليد اللغوي العربي
عباس علي السوسوة

المحتويات

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب. ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kferis.com Arabic1433@gmail.com

عنوان المراسلة

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
عبد الرحمن بن محمد العمار
فريد بن عبد العزيز السليم

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- بدر بن محمد الجابري أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- عبدالرزاق بن فراج الصاعدي أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- عبدالله صالح بابعير أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- عياد بن عيد الثببتي أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- فايزة بنت عمر المؤيد أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- محمد بن يعقوب تركستاني أستاذ علم اللغة المتفرغ.
- محمود أحمد السيد نحلة أستاذ العلوم اللغوية في جامعة الإسكندرية.
- مسعود صحراوي أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

- ١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
- ٢- أن يكون البحث متمماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
- ٣- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة متضمناً ملخصاً له.
- ٤- إرسال نسختين من البحث إحداهما بصيغة Word والأخرى بصيغة pdf على بريد المجلة المذكور على غلاف المجلة.
- ٥- ألا يكون البحث منشوراً، أو مستلاً من عمل علمي سابق، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
- ٦- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
- ٧- أن يكون البحث مديلاً بالمراجع كاملة البيانات.
- ٨- أن يكون البحث باللغة العربية.
- ٩- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وتصحيحه من الأخطاء اللغوية والكتابية بعد قبوله.
- ١٠- البحوث المقدمة للنشر ما لم ترد من المحكمين والمقبولة والمنشورة لا يجوز نشرها بغير إذن سابق من المجلة.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً : البحوث والدراسات

الأعاريبُ القرآنيَّةُ عند أبي حفصِ عمر بنِ عثمانِ الجُنْزي ت (٥٥٠هـ)
جمعاً ودراسةً

إعداد:

نواف بن أحمد بن عثمان حكيم

أستاذ النحو والصرف المشارك

كلية العلوم والآداب بشرورة - جامعة نجران

• الملخص

يتناول هذا البحث علماً من أعلام القرن السادس الهجري، برز في النحو واللغة والأدب، وهو من العلماء المغمورين الذين لم يصل إلينا إلا اليسير من أخبارهم وعلومهم ومصنفاتهم، إنه الإمام أبو حفص عمر بن عثمان الجنزي. لقد ضرب الجنزي بسهم وافر في علوم شتى كالنحو والأدب والعروض والتفسير وغيرها. حاولت في هذه الدراسة أن أجلي بعض سيرته، وأبرز بعض أعاريبه وآرائه، وأظهر شيئاً من شخصيته، مع علمي بأنني لم آت إلا بالنزر القليل مما تركه هذا العالم من إرث كبير، وعلم غزير، ولعل في هذا البحث ما يشعل فتيل التحري والتنقيب عن هذا العلم، وعن آثاره النحوية والإعرابية، واختياراته وتوجيهاته.

وقد شملت الدراسة سيرته، ومنهجه في أعاريبه، وأعاريبه القرآنية التي وقفت عليها، وختمتها بأهم النتائج التي توصلت إليها.

الكلمات المفتاحية: الإعراب - أبو حفص الجنزي - إعراب القرآن - الاختيارات النحوية.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء، وسيد المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيعُدُّ القرن السادس الهجري من القرون التي ازدهر فيها العلم، واتسم بوفرة العلماء الناهيين المخلصين، وكثرة المؤلفات المفيدة فيه، ومن أكابر العلماء الذين نشطوا للدراسات النحوية واللغوية، وعنوا بالتفسير والإعراب الإمام عمر بن عثمان الجنزي، وعلى الرغم من أنه لم يحظ بنصيب من الظهور، ولم تسعفه الأيام بشيء من البروز والشهرة إلا أن أهل التراجم قد ذكروا بأنه إمام في النحو والأدب لا يشق فيهما غباره، وقد شرع في تفسير لو تمَّ لم يوجد مثله.

ومما حفزني أن أقدم على هذه الدراسة لهذا العالم الجليل إجابته عن بعض المسائل المتعلقة بإعراب بعض الآيات القرآنية الكريمة التي ظهر فيها خلاف بين المعربين والمفسرين والنحويين، وقد وجدت له في أعرابه بعض التوجيهات والتقديرات والتعليقات، وبعض الردود على بعض العلماء التي تكشف عن استقامة فكره، وسعة أفقه، ودقة نظره، وجرأته على المخالفة، مما أثار في نفسي الرغبة في تتبع أعرابه، ودفعني إلى جمعها ودراستها، كما أن شخصية الجنزي لم يسبق لي أن وقفت على دراسة مستقلة فيها.

وقد اعتمدت في جمع هذه المسائل ودراستها في المقام الأول على رسالة مخطوطة أورد فيها كثيراً من الأعراب القرآنية، وقد وردت إحدى المسائل عند بعض شراح المفصل، لا سيما أن المسألة متعلقة بالزخشي؛ فقد فاوضه فيها الإمام الجنزي، وربت الآيات وفق ترتيب المصحف الشريف إلا مسألة واحدة لم ترد في العنوان لها آية قرآنية فجعلتها في آخر المسائل، وترجمت لمن ورد اسمه في المخطوطة من الأعلام المغمورين، واتبعْتُ في دراستي هذه المسائل المنهج الوصفي التحليلي.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تشتمل على مقدمة ومبحثين وخاتمة،
وفهرس للمصادر والمراجع، والمبحثان هما:

المبحث الأول: الإمام الجنزي، سيرته، ومنهجه في الأعراب القرآنية.

المبحث الثاني: أعراب الجنزي القرآنية، ويشمل ثلاث عشرة مسألة.

المبحث الأول:

الإمام الجُنْزي، سيرته، ومنهجه في الأعاريب القرآنية:

أولاً: سيرته، وتشمل:

- اسمه وكنيته:

عفيف الدين^(١) أبو حفص عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجُنْزي، بفتح الجيم وسكون النون وكسر الزاي، نسبةً إلى مدينة جنزة، وهي من أذربيجان^(٢).

- مولده:

ذكر الذهبي أنه ولد في حدود بضع وسبعين، أي: أربعمئة وبضع وسبعين^(٣)، وقدر السمعاني ولادته في سنة أربعمئة وثمان وسبعين للهجرة^(٤).

- شيوخه وتلاميذه:

أولاً: شيوخه:

طوَّف الإمام عمر بن عثمان الجُنْزي ببلاد كثيرة، والتقى بعلماء وأدباء، ونهل من علمهم، فتنوعت موارد ثقافته، وتعددت روافد معارفه، وقد كانت له مفاوضات ومحاورات مع علماء عصره كالزنجشري،

(١) لم يذكر أحد من الذين ترجموا للجُنْزي أن لقبه (عفيف الدين) إلا ابن الفوطي الشيباني. انظر: مجمع

الآداب في معجم الألقاب ١/٤٦٢. وذكره صاحب المقتبس في توضيح ما التبس ص ٣٦٧.

(٢) انظر: التحرير في المعجم الكبير ١/٥٢١، والأنساب للسمعاني ٣/٣٥٥، وتكملة الإكمال ٢/٤٨١، إنباه

الرواة ٢/٣٢٩، ومجمع الآداب في معجم الألقاب ١/٤٦٢، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه ١/٣٦١،

وطبقات المفسرين للسيوطي ٨٩، وبغية الوعاة ٢/٢٢١.

(٣) انظر: تاريخ الإسلام ١١/٩٨٨.

(٤) انظر: التحرير في المعجم الكبير ١/٥٢٢.

والبسطامي^(١)، وأبي المعالي^(٢)، لكن كتب التراجم التي وقفت عليهما لم تصرح إلا باثنين من شيوخه، وهما^(٣):

١ - أبو محمد عبد الرحمن بن حمد بن الحسن الدوني، المتوفى سنة (٥٠١هـ)، وقد سمع منه سنن النسائي^(٤).

٢ - أبو المظفر محمد بن أحمد الأبيوردي، المتوفى سنة (٥٠٧هـ)، وقد قرأ عليه الأدب^(٥).

ثانياً: تلاميذه^(٦):

١ - أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، المتوفى سنة (٥٦٢هـ)^(٧).

٢ - أبو المظفر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن محمد السمعاني، المتوفى سنة (٦١٧هـ)^(٨).

• ثناء العلماء عليه:

لقد أثنى العلماء على الإمام عمر بن عثمان الجنزي بما يستحقه من الثناء، ونعتوه بما فيه من العلم والأخلاق والخصال، ومن ذلك:

(١) هو: عمر بن محمد بن عبد الله البلخي البسطامي، ولد عام ٤٧٥هـ، محدث بلخ، ومفسر، وواعظ، وأديب، توفي سنة ٥٦٢هـ. انظر: توضيح المشتبه ٩/٨٤.

(٢) هو: عبد القاهر بن طاهر بن شاهفور، إمام بلخ، كان مولده بنواحي إسفرايين. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٢/٥٥٧.

(٣) انظر: التعبير في المعجم الكبير ١/٥٢١، والأنساب للسمعاني ٣/٣٥٥، وتكملة الإكمال ٢/٤٨١، وإنباه الرواة ٢/٣٢٩، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه ١/٣٦١، وطبقات المفسرين للسيوطي ٨٩، وبغية الوعاة ٢/٢٢١.

(٤) انظر: تكملة الإكمال ٢/٦٠٩.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٣/٤٩.

(٦) انظر: تكملة الإكمال ٢/٤٨١، والتقييد لمعرفة السنن والمسانيد ٣٩٥، وتاريخ الإسلام ١/٩٨٨.

(٧) انظر: تاريخ دمشق ٣٦/٤٤٧، والتقييد لمعرفة السنن والمسانيد ٣٦٧..

(٨) انظر: الأنساب المقدمة/٢٣، ومعجم الأدباء ٧/٢٩٠٨.

قال عنه السمعاني: «أديب فاضل متدين، حسن السيرة»^(١)، وقال أيضاً: «أحد الفضلاء المشهورين بالأدب، والنحو، والنظم، والنثر، وكان عفيفاً، حسن السيرة، كثير العبادة، سليم الجانب»^(٢). وقال عنه أيضاً: «كان غزير الفضل، وافر العقل حسن السيرة، متودداً، كثير العبادة، سخي النفس»^(٣)، وقال عنه ياقوت الحموي: «ذكره أبو الحسن بن أبي القاسم البيهقي في كتاب (الوشاح) فقال: هو إمام في النحو والأدب لا يشق فيهما غباره، ومع ذلك فقد تحلى بالورع ونزاهة النفس، لكن الزمان عانده، وما بسط في أسباب معاشه يده»^(٤).

• مؤلفاته:

ورد في سيرته أنه صنف التصانيف، وشاعت في الآفاق، لكن لم تذكر كتب التراجم إلا اليسير من تصانيفه، ومنها:

١- الوافي في العروض والقوافي، وهي مخطوطة محفوظة بلندن برقم (٤٦١٨)^(٥)، وذكر عبد الرحمن العثيمين في الحاشية في كتاب التخمير ٢/ ٢٧٤ أن له كتاباً موسوماً (بالقوافي)، وقد اطلع على نسخة منه في مكتبة أيا صوفيا في إسطنبول، ضمن مجموع رقمه (٤٧٩٥). ولعل ما ذكره العثيمين هو الكتاب نفسه (الوافي في العروض والقوافي)^(٦).

٢- الدوائر في العروض والقوافي، وهي مخطوطة محفوظة بالمكتبة المركزية في الرياض بالمملكة العربية السعودية برقم (١٠٠٢) عن مكتبة أحمد الثالث (١٦٥٢).

(١) الأنساب ٣/ ٣٥٥.

(٢) التخبير في المعجم الكبير ١/ ٥٢١.

(٣) تاريخ الإسلام ١١/ ٩٨٨.

(٤) معجم الأدباء ٥/ ٢٠٩٥.

(٥) انظر: خزائن التراث ٦٨/ ٥٢٢.

(٦) انظر: التخمير ٢/ ٢٧٤ الحاشية رقم (٤).

٣- رسالة صغيرة قد وقفت عليها تقع في عشرين لوحة، وهي عبارة عن أجوبة لمسائل عشر من القرآن الكريم، وعشر من عويصات الشعر، وهي مخطوطة محفوظة في مكتبة السلطان أحمد الثالث بتركيا ضمن مجموع برقم (٢٢٤٥).

وللرسالة نسخة أخرى محفوظة في مكتبة حسن باشا العامة بمدينة جوروم التركية ضمن مجموع برقم (١/١٠٧١)، وتقع في لوحين كبيرتين لكنها ناقصة.

٤- شرع في تفسير، لكنه لم يتمه، قيل عنه: لو تم لكان لا يوجد مثله^(١).

وقد وهب صاحب كتاب هدية العارفين^(٢) ونسب له كتاباً بعنوان: المكتفي في الأمر والنهي، والصحيح أن هذا الكتاب لعمر بن عثمان بن خطاب بن بشير التميمي^(٣).

• مكانته العلمية:

لم يصل الجنزي إلى هذه المنزلة من العلم والمعرفة إلا بعد أن خاض غمار العلم، وسبر أغواره، وتنقل من بلد إلى آخرى، فقد ورد بغداد وأقام بها مدة، وصحب الأئمة، واقتبس منهم، وقرأ الحديث والأدب، رجع إلى بلده وعاد ثانياً إلى بغداد، وذاكر الفضلاء بها وبكورا الأهواز وخوزستان وبالبصرة، وسمع بهمذان كتاب (السُّنَنَ) للنَّسَائِي، وكتاب (يوم وليلة)، وقد صار علامة زمانه، وواحد عصره^(٤).

(١) انظر: طبقات المفسرين ٨٩.

(٢) انظر: هدية العارفين ١/٧٨٣.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٥/٢٠٩٦، وبغية الوعاة ٢/٢٢١.

(٤) انظر: التحرير في المعجم الكبير ١/٥٢١، والأنساب للسمعاني ٣/٣٥٥، وتكملة الإكمال ٢/٤٨١، وإنباه الرواة ٢/٣٣٠، وتصوير المنتبه بتحرير المشتبه ١/٣٦١، وطبقات المفسرين للسيوطي ٨٩، وبغية الوعاة ٢/٢٢١.

قال عنه السمعاني: «ولقي الفضلاء بكور الأهواز، وذاكرهم واقتبس، وصار علامة زمانه، وأوحد عصره، وشاعت تصانيفه، وانتشرت في أيدي الناس»^(١)، وقال أيضاً: «صنف التصانيف، وشرع في إملاء تفسير لوتيم لكان لا يوجد مثله... وذاكر الفضلاء، وبرع في العلم حتى صار علامة زمانه وأوحد عصره»^(٢)، وقال عنه القفطبي: «أحد أئمة الأدب، وله باع طويل في النحو، ومعرفة كلام العرب، ورد بغداد والبصرة وخوزستان، وذاكر الفضلاء حتى صار علامة زمانه وواحد عصره. وشرع في إملاء تفسير لوتيم لم يوجد مثله»^(٣).

• شعره:

الإمام عمر بن عثمان الجنزي من العلماء الذين لهم شعر جميل رقيق، ومؤثر في النفوس، فهو أحد أئمة الأدب، وله باع طويل في الشعر كما ذكر ذلك أهل التراجم^(٤)، ومن شعره^(٥):

أَحَاوِي عَيْسَى إِنْ بَلَغْتَ مَقَامِي فَبَلِّغْ صَحَابِي لَا عَدَمْتَ سَلَامِي
وَحَبَّرَهُمْ عَمَّا أَعَانِي مِنَ الْجَوَى وَمِنْ لَوْعَتِي فِي هَجْرِهِمْ وَسِقَامِي
وَقُلْ لَهُمْ إِنِّي مَتَى مَا ذَكَرْتُمْكُمْ غَصَصْتُ لِذِكْرِكُمْ بِكُلِّ طَعَامِ
وَإِنَّ دُمُوعِي كُلَّمَا لَاحَ كَوُكُ تَرَفَّرَقَ فِي خَدِّي كَصُوبِ غَمَامِ
وَإِنْ هَبَّ مِنْ أَرْضِ الْحَيْبِ نُسَيْمَةٌ تَقَلَّقَلَ أَحْشَائِي وَهَاجَ غَرَامِي

(١) التحبير في المعجم الكبير ١/٥٢١.

(٢) تاريخ الإسلام ١١/٩٨٨.

(٣) إنباه الرواة ٢/٣٢٩.

(٤) انظر: التحبير في المعجم الكبير ١/٥٢١، والأنساب للسمعاني ٣/٣٥٥، وتكملة الإكمال ٢/٤٨١، وإنباه الرواة ٢/٣٢٩، وتصير المتنبه بتحرير المشتبه ١/٣٦١، وطبقات المفسرين للسيوطي ٨٩، وبغية الوعاة ٢/٢٢١.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٥/٢٠٩٤.

ومن شعره أيضاً ما أنشده لنفسه معزياً الكمال المستوفي بزوجته، والقصيدة طويلة، ومنها^(١):

إِذَا جَلَّ قَدْرُ الْمَرْءِ جَلَّ مُصَابُ وَكُلُّ جَلِيلٍ بِالْجَلِيلِ يُصَابُ
يَرُوحُ الْفَتَى فِي غَفْلَةٍ عَنِ مَالِهِ وَيُشْغَلُهُ عَنْهُ هَوَى وَشَبَابُ
وَلَمْ يَتَفَكَّرْ أَنْ مَنْ عَاشَ مَيِّتٌ وَأَنَّ الَّذِي فَوْقَ التُّرَابِ تُرَابُ
وَإِنَّ تَرَاءً يَقْتَنِيهِ مُشْتَتٌ وَأَنَّ بِنَاءً يَبْتَنِيهِ خَرَابُ
وَنِعْمَةَ ذِي الدُّنْيَا بِلَاءٌ وَمِحْنَةٌ وَمَاذِيهَا سُؤْمٌ يَضُرُّ وَصَابُ
فَلَا يَجِدُ عَنِ الْمَرْءِ نِعْمَى حَالُهَا حِسَابٌ عَلَيْهِ وَالْحَرَامُ عَقَابُ

ومن شعره أيضاً:

تَوَاضَعُ إِذَا مَا طَلَبْتَ الْعُلُومَ تَكُنْ أَكْثَرَ النَّاسِ عِلْمًا وَنَفْعًا
وَكُلُّ مَكَانٍ أَشَدَّ انْخِفَاضًا يُرَى أَكْثَرَ الْأَرْضِ مَاءً وَمَرَعَى

• وفاته:

توفي الإمام عمر بن عثمان الجنزي -رحمه الله- في الرابع عشر من ربيع الأول، وقيل: جمادى الآخرة^(٢)، سنة خمسمئة وخمسين للهجرة بمرو، وقد جاوز السبعين^(٣).

(١) انظر: المصدر السابق ص ٢٠٩٦/٥.

(٢) انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ٣٩٥.

(٣) انظر: التحبير في المعجم الكبير ١/٥٢١، وتكملة الإكمال ٢/٤٨١، واللباب في تهذيب الأنساب ١/٢٩٧، وإنباه الرواة ٢/٣٢٩، وبغية الوعاة ٢/٢٢١.

ثانياً: منهجه في الأعراب القرآنية:

أحاول في هذا المبحث بيان منهج الإمام الجنزي في أعرابه القرآنية، وإبراز الظواهر التي فيه، وهي على النحو الآتي:

١ - أسلوب الإمام الجنزي في أعرابه يعتمد على السؤال والجواب، وهذا ديدنه في غالب رسالته التي تحدثت عن إعراب بعض الآيات القرآنية، والآيات الشعرية العويصة، فمن أمثلة ذلك قوله: «أن يسأل عن ضمير المجرور بـ(على) في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(١) إلى أي شيء يعود، وأن (على) يتعلق بأي شيء، وأن الجار والمجرور في أي محل، فالجواب عنها: أن (هم) تعود إلى (اللام) في المغضوب؛ لأن (اللام) اسم موصول بمعنى الذين، و(مغضوب عليهم) صلته»^(٢)، ومن ذلك أيضاً قوله: «أن يسأل عن علامة الاسم في (كيف) ومحلّه من الإعراب، فالجواب: عنها أن علامة الاسم فيه أنه يفيد مع الاسم في قولك: كيف زيدٌ، يدل على أنه ليس بحرف؛ لأن الحرف لا يفيد مع الاسم إلا في النداء في قولك: يا زيدٌ، ويفيد مع الفعل في قولك: كيف فعلٌ هذا»^(٣)، والأمثلة على ذلك كثيرة، وما ذكرته هو على سبيل التمثيل لا الحصر.

٢ - لا يكتفي الإمام الجنزي بالإعراب في بعض الآيات، بل يتطرق إلى مسائل نحوية وصرفية، ومن ذلك: إعراب (كلتا) في قوله تعالى: (كلتا...)، فقد ذكر نوع (كلا)، وأصلها. قال: «إن أصل (كلا) هو (كلو) أو (كلي)، فصارت الواو والياء ألفاً؛ لتحركهما وانفتاح ما

(١) الفاتحة آية ٧.

(٢) المخطوطة ١٣١/أ، وانظر أيضاً المسألة الأولى من الدراسة.

(٣) المخطوطة ١٣٢/ب، وانظر أيضاً المسألة الثالثة عشرة من الدراسة.

قبلهما، و(كلتا) اسم مفرد معرفة يؤكد به مؤنثان معرفتان أصله (كلو)، أو قيل: (كليا)، فأبدلت من الواو أو الياء تاء (فعلی) هذا وزن (كلا) فعل، ووزن (كلتا) فعلی^(١).

٣- قد يذكر التوجيه الإعرابي ثم يستطرد في المسألة، ويسط الحديث فيها، وهو السائد لديه، وقد يذكره على سبيل الاختصار، ومن أمثلة استطراداته إعرابه لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ كَذِبٌ﴾^(٢)، فقد أورد الإمام الجنزي في المسألة ستة أقوال^(٣)، ثم رجح ما يراه صواباً، ومن ذلك أيضاً قوله: «والصواب أن يقال: (مَنْ) هنا للتبعيض، وفي الكلام مبتدأ محذوف، وتقديره: له فيها من كل الثمرات ثمرة، ف(ثمرة) مرفوعة بالابتداء، وخبرها (له) مقدم عليها؛ لأن المبتدأ نكرة والخبر ظرف كقولك: له مال وفيها، ومن كل في محل النصب بـ(له) لأن الظرف (له) عمل في مثله وفي غيره إذا كان العامل فيه محذوفاً؛ لأنه ينوب مناب الفعل وتقديره: لَهُ ثَبَتَتْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ثَمْرَةً..»^(٤)، وأما ذكره التوجيه بإيجاز، فمن أمثلة ذلك قوله: «أي: إذا كُورَتِ الشَّمْسُ كُورَتْ»^(٥).

٤- اهتمامه بالتعليل النحوي في التوجيهات الإعرابية؛ لترسيخ القاعدة النحوية، وتثبيت رأيه، ومن ذلك قوله: «والخامس: أن المحذوف من هذا ألف الشبه، لا ألف الوصل؛ لأن (هذا) إذا ثني اجتمع فيه ألفان ساكنتان، ألف (هذا)، وألف (التثنية)، فحذفت ألف التثنية؛ لالتقاء الساكنين»^(٦)، ومن ذلك أيضاً قوله: «أصحُّهُمَا

(١) المخطوطة ١٣٦/أ، وانظر أيضاً المسألة السادسة من الدراسة.

(٢) طه آية ٦٣.

(٣) انظر: المخطوطة ١٣٧/أ، وانظر أيضاً المسألة السابعة من الدراسة.

(٤) المخطوطة ١٣٤/ب، وانظر أيضاً المسألة الرابعة من الدراسة.

(٥) المخطوطة ١٤٢/ب، وانظر أيضاً المسألة العاشرة من الدراسة.

(٦) المخطوطة ١٣٧/ب، وانظر أيضاً المسألة السابعة من الدراسة.

أنَّ العامل فيه معنى إضافة (الشَّرِّ) إلى (الْوَسْوَاسِ)، وذو الحال (الوسواس)؛ لأن معنى الإضافة الاختصاص والاستحقاق^(١).

٥ - تفردهُ ببعض التوجيهات الإعرابية التي لم أجدها عند غيره، فقد تجاوز الإمام الجنزي رتبة التقليد إلى رتبة الاجتهاد والنظر، ومن توجيهاته التي تفردها: أن الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(٢) في محل نصب، وتكون (على) متعلقةً بـ(المغضوب)^(٣)، وهو أحد قولي الجنزي، وقد أجازته، وهذا التوجيه لم أجده عند غيره حسب ما توصلت إليه من بحث، ومن ذلك أيضاً قوله: «المستثنى منه الضمير المستكن في قوله عز من قائل: (لَفِي حُسْرٍ) لا (الإنسان)، ولكن لما كان الضمير المستكن في الجار والمجرور كناية عن الإنسان، تسامحوا في اللفظ فقالوا: المستثنى منه (الإنسان)»^(٤)، ومن ذلك أيضاً قوله: «وأما في محل النصب على الحال ففي كل موضع جاء بعده فعل غير (كان)، و(شاء) كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾^(٥)، أي أعجبية خلقت، ولا يجوز أن يكون مصدراً، أي: خلق خلق خلقت، وأما في محل النصب على المصدر ففي كل موضع جاء بعده شاء كقوله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(٦)، أي: مشيئة يشاء»^(٧).

٦ - تخطئته وردُّه بعض الآراء والتوجيهات الإعرابية، ومن ذلك قوله: «لا وجه له؛ لأن (ما) لو كان حرفاً مصدرياً لم يعد إليه من الصلة ضمير،

(١) المخطوطة ١٤٠/أ، وانظر أيضاً المسألة الثانية عشرة من الدراسة.

(٢) الفاتحة آية ٧.

(٣) المخطوطة ١٣١/أ، وانظر أيضاً المسألة الأولى من الدراسة.

(٤) المخطوطة ١٤٥/ب، وانظر أيضاً المسألة الرابعة من الدراسة.

(٥) العاشية آية ١٧.

(٦) آل عمران آية ٦.

(٧) المخطوطة ١٣٣/أ، وانظر أيضاً المسألة الثالثة عشرة من الدراسة.

وهو الهاء في (به)»^(١)، ومن ذلك أيضاً قوله: «وهذا لا وجه له؛ لأن بستاناً واحداً لا يحوي كل الثمرات، وإنما يحوي بعضها»^(٢).

٧- محاورته ومفاوضته لعلماء عصره، كالزنجشري، والبسطامي، وأبي المعالي، ومن الأمثلة على ذلك قوله: «وقد قرأ بعض من كان يؤم بنا هذه الآية في الصلاة، فلما سلم سألت عمر البسطامي عنها فقال: يعود إلى الآيات، فذكرت له ما تقدم فأعجبه ذلك، ودخل على الإمام أبي المعالي ابن شاهفور، وسأله عن المسألة فأجابته مثل ما أجابني، فذكر له ما ذكرت فأعجبه، واتفقا على تصديقي»^(٣)، ومن ذلك أيضاً قوله: «وقد فاوضت في هذه المسألة جار الله العلامة، فأجاب بما أجبت، فقلت: كيف يعمل الحال في الزمان المستقبل؟ فرجع عما قال»^(٤).

٨- عنايته بالترجيحات عند إيراده لآراء والتوجيهات الإعرابية، ومن ذلك قوله في إعراب (الناس) بعد أن أورد قولين من أقوال المعربين: «والأول أصح»^(٥)، ومن ذلك قوله: «الحال وفي العامل فيه وذي الحال وجهان: أحدهما أن العامل فيه معنى إضافة الشر إلى الوسواس»^(٦)، ومن ذلك أيضاً قوله: «والقول عندي: أن (إن هذان) - بالألف - اسم موضوع للتثنية المرفوعة، و(هذين) - بالياء - اسم موضوع للتثنية المجرورة والمنصوبة، لا تثنية (هذا)؛ لأنه لو كان تثنيته (هذا) لكان نكرة ك(زيدين) تثنية (زيد)»^(٧).

(١) المخطوطة ١٣٤/أ، وانظر أيضاً المسألة الثالثة من الدراسة.

(٢) المخطوطة ١٣٤/ب، وانظر أيضاً المسألة الرابعة من الدراسة.

(٣) المخطوطة ١٣٩/أ، ب، وانظر أيضاً المسألة الثامنة من الدراسة.

(٤) المخطوطة ١٣٩/ب، وانظر أيضاً المسألة التاسعة من الدراسة.

(٥) المخطوطة ١٤١/أ، وانظر أيضاً المسألة الثانية عشرة من الدراسة.

(٦) المخطوطة ١٤٠/أ، وانظر أيضاً المسألة الثانية عشرة من الدراسة.

(٧) المخطوطة ١٣٨/أ، وانظر أيضاً المسألة السابعة من الدراسة.

٩- تأثره بالمذهب البصري في آرائه وتوجيهاته وأعاريبه، ويظهر ذلك جلياً في بعض آرائه وإعراباته، ومن أمثلة ذلك: توجيهه لـ(كلا) في قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتٍ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾^(١)، فقد قال: «إن (كلا) اسم مفرد معرفة يؤكد به مذكران معرفتان أصله (كلو) أو (كلي)»^(٢)، وهذا التوجيه قال به البصريون، ومن ذلك أيضاً: إعرابه لما بعد (إذا) في قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾^(٣)، قال الجنزي: «أي: إذا كُوِّرَتِ الشَّمْسُ كُوِّرَتْ»^(٤)، وقد تبع الجنزي في هذه المسألة مذهب البصريين، ومنه أيضاً: رأيه في نوع (من) في قوله تعالى: ﴿لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾^(٥)، فقد ذكر أن (من) في الآية الكريمة للتبعيض^(٦)، وهو رأي بصري؛ إذ إن البصريين لا يميزون زيادة (من) إلا إذا كان مجرورها نكرة في سياق نفي، أو نهي، أو استفهام.

(١) الكهف آية ٣٣.

(٢) المخطوطة ١٣٦/أ، وانظر أيضاً المسألة السادسة من الدراسة.

(٣) التكوير آية ١.

(٤) المخطوطة ١٤٢/ب، وانظر أيضاً المسألة العاشرة من الدراسة.

(٥) البقرة آية ٢٦٦.

(٦) المخطوطة ١٣٤/ب، وانظر أيضاً المسألة الرابعة من الدراسة.

المبحث الثالث:

أعراب الجنزي القرآنية، وفيه ثلاث عشرة مسألة:

١- المسألة الأولى: إعراب (عليهم) في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(١).

ذكر الجنزي أن الجار والمجرور في محل رفع، وأن (هم) تعود إلى (اللام) في المغضوب، ولا تتعلق (على) بشيء، وذكر أيضاً أنه يحق أن يكون الجار والمجرور في محل نصب^(٢).

• الدراسة:

للعلماء في الجار والمجرور (عليهم) في الآية الكريمة قولان، هما:

القول الأول: أن الجار والمجرور في محل رفع؛ لأنه نائب مناب الفاعل، ولا تعلق حينئذٍ لـ(على)، وقد ذكر ذلك القول النحاس^(٣)، والعكبري^(٤)، والنيسابوري^(٥)، وابن أبي الربيع القرشي^(٦)، وأبو حيان^(٧)، والسمين الحلبي^(٨)، وهذا القول هو الذي ذهب إليه الجنزي، وقد أرجع السبب إلى «أن الجار والمجرور مفعول (المغضوب) أقيم مقام فاعله، والفعل إذا كان لازماً، ثم لم يُسمَّ فاعله، أسند إلى الجار والمجرور، أو الظرف، أو المصدر، كقولك: سِيرَ بَزِيدٌ فَرَسَخِينَ يَوْمَئِذٍ سَيْرًا شَدِيدًا»^(٩).

(١) الفاتحة آية ٧.

(٢) انظر: المخطوطة ١٣١/أ.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٢١.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٩.

(٥) انظر: أنوار التنزيل ١/٣١.

(٦) انظر: تفسير الكتاب العزيز وإعرابه ٣٩٦.

(٧) انظر: البحر المحيط ١/٥١.

(٨) انظر: الدر المصون ١/٧١.

(٩) المخطوطة ١٣١/ب.

القول الثاني: أن الجار والمجرور في محل نصب، وتكون (على) متعلقةً بـ(المغضوب)، وقد أورد الجنزي أنه يحقُّ هذا القول، ولم أجده عند غيره حسب ما توصلت إليه من بحث، وعلل ذلك بقوله: «لأنه مفعول (المغضوب) ومفعوله الذي أقيم مقام الفاعل مصدره المحذوف، و(على) يتعلق بـ(المغضوب)، وتقديره: غير المغضوب عليهم الغضب الشديد، كما يقال: سِيرَ بِهِ سَيْرٌ شَدِيدٌ»^(١).

والذي يظهر لي أن الجار والمجرور (عليهم) في الآية الكريمة هو في محل رفع، وهذا ما وقفت عليه عند العلماء، وما أجازته الجنزي أنه يحق أن يكون في محل نصب فيه بعد.

وأما عود الضمير المجرور (هم) في الجار والمجرور (عليهم) ففيه وجهان:

الوجه الأول: أن الضمير المجرور عائد إلى (اللام) في (المغضوب)؛ لأن (اللام) اسم موصول بمعنى (الذين)، و(مغضوب عليهم) صلته، ولا بد في صلة الموصول من ضمير عائد إلى الموصول، والتقدير: غير الذين غُضِبَ عَلَيْهِمْ، وهذا القول هو الذي ذهب إليه الجنزي^(٢)، وذكره السمين الحلبي، وذكر أن الصحيح في (أل) الموصولة أنها اسم وليست حرفاً^(٣).

وعدم تصريحه بالخطاب في قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(٤)، كما صرح به في قوله: أنعمت عليهم هو من باب التحسن واللطف. قال ابن جني: «ولم يقل: غير الذين غضبت عليهم؛ وذلك أنه موضع تقرب من الله بذكر نعمه، فلما صار الكلام إلى ذكر الغضب، قال: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ حتى كأنه قال: غير الذين غُضِبَ عَلَيْهِمْ، فجاء اللفظ مُنْحَرَفًا به عن ذكر الغاضب، ولم يقل: غير

(١) انظر: المخطوطة ١٣١/ب.

(٢) انظر: المخطوطة ١٣١/أ.

(٣) انظر: الدر المصون ٧١/١.

(٤) الفاتحة آية ٧.

الذين غضبت عليهم، كما قال: ﴿صَرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(١) فأسند النعمة إليه لفظاً، وزَوَى عنه لفظ الغضب تحسناً ولطفاً^(٢).

الوجه الثاني: أن الضمير المجرور عائد إلى (الذين) فيمن جعل الألف واللام في (المغضوب) حرفاً، على تقدير: غير المغضوب الذين غضب عليهم، قاله ابن أبي الربيع^(٣) وهو الصحيح عنده؛ معللاً ذلك بأنه لا يوجد اسم، ظاهراً كان أو مضمراً، متصلاً أو منفصلاً على حرف واحد. ثم ذكر قول الفارسي الذي في الإيضاح، وهو: «فإن أخبرت عن اسمك بـ(الألف) و(اللام)، قلت: الضاربُ زيداً أنا، و(بالذي): الذي ضَرَبَ زيداً أنا، ففي كل واحد من (ضَرَبَ)، و(الضَّارِبِ) ذِكْرٌ مرفوع يعود إلى (الذي)»^(٤).

المسألة الثانية: إعراب (بمثل) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾^(٥).

ذكر الجزري أن (مثل) في الآية الكريمة مزيد تقديره: فإن آمنوا بما آمنتم به^(٦).

• الدراسة:

اختلف العلماء في إعراب (بمثل) في الآية الكريمة، فأما (الباء) فقد ذكروا لها أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن (الباء) زائدة للتوكيد كما زيدت في قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾^(٧)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٨)، وهذا على قراءة

(١) الفاتحة آية ٧.

(٢) المحتسب ١/١٤٦.

(٣) انظر: تفسير الكتاب العزيز وإعرابه ٣٩٦.

(٤) الإيضاح العضدي ٥٨.

(٥) البقرة آية ١٣٧.

(٦) انظر: المخطوطة ١٣٤/أ.

(٧) مريم آية ٢٥.

(٨) البقرة آية ١٩٥.

الجمهور، والتقدير: (فإن آمنوا مثل إيمانكم)، والخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم وأمته، قال به ابن الأنباري^(١)، وذكره الواحدي^(٢)، والقرطبي^(٣)، وأبو حيان^(٤).

وقال ابن هشام: «وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة (الباء) في المفعول المطلق، أي: إيماناً مثل إيمانكم به، أي: بالله سبحانه، أو بمحمد عليه الصلاة والسلام، أو بالقرآن، وقيل: (مثل) للقرآن، و(ما) للتوراة، أي: فإن آمنوا بكتبكم كما أمتتم بكتبهم»^(٥).

الوجه الثاني: أن (الباء) بمعنى (على)^(٦)، والتقدير: (فإن آمنوا على مثل ما أمتتم)، ومثل ذلك ما قاله ابن مالك في قوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ﴾^(٧)، أي: على قنطار^(٨).

الوجه الثالث: أن (الباء) للاستعانة كقولهم: (نَجَرْتُ بِالْقُدُومِ)، و(كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ)، والمعنى: فإن دخلوا في الإيمان بشهادة مثل شهادة تكم التي أمتتم بها^(٩)، وقد أجاز ذلك الزمخشري^(١٠).

الوجه الرابع: أن (الباء) للملابسة وليست للتعدية، أي: فإن آمنوا ملتبسين بمثل ما أمتتم ملتبسين به، أو: أو فإن آمنوا إيماناً ملتبساً بمثل ما أمتتم إيماناً ملتبساً به من الإذعان والإخلاص وعدم التفريق بين الأنبياء عليهم السلام. ذكر ذلك أبو السعود^(١١)، والألوسي^(١٢)، وابن عاشور، وقال الأخير: إن بقية الوجوه متكلفة^(١٣).

(١) انظر رأيه في التفسير الوسيط للواحدي ١/ ٢٢١، وزاد المسير ١١٦.

(٢) انظر: التفسير الوسيط ١/ ٢٢١.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٤٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ١/ ٦٥٢.

(٥) مغني اللبيب ٢٣٨.

(٦) انظر: البحر المحيط ١/ ٦٥٢.

(٧) آل عمران آية ٧٢.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥٢.

(٩) انظر: مدارك التنزيل للنسفي ١/ ١٣٤، والبحر المحيط ١/ ٦٥٢، والدر المصون ٢/ ١٤٠.

(١٠) انظر: الكشف ١/ ١٩٥.

(١١) انظر: إرشاد العقل السليم ١/ ١٦٧.

(١٢) انظر: روح المعاني ١/ ٣٩٤.

(١٣) انظر: التحرير والتنوير ١/ ٧٤٠.

وأما (مثل) في الآية الكريمة فثمة خمسة توجيهات لها:

التوجيه الأول: أن (مثل) زائدة، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١)،
وقول الشاعر:

فَصَبِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ^(٢)

والتقدير: (فإن آمنوا بما آمنتم به). وهذا ما ذهب إليه الإمام الجوزي في إعرابه.

ويشهد للقائل بهذا التوجيه ما روي عن ابن عباس أنه قال: لا تقولوا: ﴿فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به﴾^(٣)، فإن الله ليس له مثل، ولكن قولوا: بالذي آمنتم به^(٤). وقيل: إنها قراءة أبي^(٥). وقرأ ابن مسعود: (بما آمنتم به)^(٦)، وهذا يدل على أن (مثل) في الآية زائدة.

وقد حسن ابن جني قول ابن عباس، قال: «ليس لأن القراءة المشهورة مردودة، وصحة ذلك أنه إنما يراد: (فإن آمنوا بما آمنتم به)، كما أراد ابن عباس وغيره، غير أن العرب قد تأتي بـ(مثل) في نحو هذا تأكيداً وتسديداً، يقول الرجل إذا نفى عن نفسه القبيح: مثلي لا يفعل هذا؛ أي: أنا لا أفعله، ومثلك إذا سئل أعطى، أي: أنت كذلك..»^(٧). وذكر أبو حيان أن زيادتها من حيث المعنى^(٨).

التوجيه الثاني: أنها ليست بزائدة، (ومثل) في الآية الكريمة متعلقة بالتصديق والاعتقاد، والتقدير: فإن آتوا بتصديق مثل تصديقكم، وإيمانكم بالأنبياء،

(١) الشورى آية ١١.

(٢) البيت من الرجز، وهو لحميد الأرقط في الكتاب ١/٤٠٨، ولرؤية بن العجاج في المقاصد النحوية ٢/٨٥٦، وشرح التصريح ١/٣٦٧، وبلا نسبة في المقتضب ٤/١٤١، والأصول في النحو ١/٤٣٨، وسر الصناعة ١/٣٠٥.

(٣) البقرة آية ١٣٧.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٣/١١٤، ودرج الدرر ١/٥٠، ومعالم التنزيل للبغوي ١/١٥٦، والمحرم الوجيز ١/٢١٥، والجامع لأحكام القرآن ٢/١٤٢.

(٥) انظر: الكشف ١/١٩٥، والبحر المحيط ١/٦٥٢.

(٦) انظر القراءة في المحتسب ١/١١٣، والكشاف ١/١٩٥، والبحر المحيط ١/٦٥٢.

(٧) المحتسب ١/١١٣.

(٨) انظر: البحر المحيط ١/٦٥٣.

وَوَحَّدُوا كِتَابَكُمْ، واعتقدوا بمثل اعتقادكم، فقد اهتموا، أو متعلقةً بالكتابِ أي: فإن آمنوا بكتاب مثل الكتاب الذي أمتتم به، والمعنى: فإن آمنوا بالقرآن الذي هو مُصَدِّقٌ لِمَا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وهذا التأويلُ ينفي زيادةَ الباءِ^(١).

التوجيه الثالث: أن (المثل) هنا بمعنى الكتاب، أي: فإن آمنوا هم بكتابكم كما أمتتم بكتابتهم، ذكر ذلك أبو معاذ النحوي^(٢).

التوجيه الرابع: أنها ليست زائدة، وإنما هي صفة لموصوف مصدر محذوف، تقديره: (فإن آمنوا بشيءٍ مثل الذي أمتتم به)، وقدَّره العكبري^(٣) بقوله: (إيماناً مثل إيمانكم)، وهذا التوجيه قد نقله الإمام الجنزي، وعند الزركشي فيه نظر؛ وعلل ذلك بأن ما آمنوا به ليس له مثلٌ حتَّى يؤمنوا بذلك المثل^(٤).

التوجيه الخامس: أنها من مجاز الكلام، وقد قالت به فرقة، قال أبو حيان: «هذا أمر لا يفعله مثلك، أي: لا تفعله أنت، والمعنى: (فإن آمنوا بالذي أمتتم به)، وهذا يؤول إلى إلغاء (مثل)، وزيادتها من حيث المعنى»^(٥).

وأقول: لا أرى مصطلح (الزيادة) في القرآن الكريم، وأفضل منه الاستعاضة عنه بمصطلح (الصلة)؛ إذ إنَّ الراجح عندي في توجيه (مثل) في الآية الكريمة أنها صلة، والتقدير: (فإن آمنوا بما أمتتم به)، ولم تكن الصلة في التركيب فقط، وإنما في المعنى أيضاً، فقد أفادت التوكيد.

وليست الصلة، أو الزيادة - كما يطلق عليها بعض النحويين - في القرآن الكريم أن يكون وجود اللفظ كعدمه، ولكن المراد أنه لو حذف من السياق لم يكن ثمة لحنٌ، أو خروج عن قوانين العربية.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢١٤، والبحر المحيط ١/ ٦٥٣، والدر المصون ٢/ ١٤٠.

(٢) انظر: التفسير البسيط ٣/ ٣٥٧، والتفسير الوسيط ١/ ٢٢١، ومعالم التنزيل للبعوي ١/ ١٥٦.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٢١.

(٤) انظر: البرهان ٢/ ٢٧٧.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ١/ ٢١٥، والبحر المحيط ١/ ٦٥٣.

المسألة الثالثة: إعراب (ما) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُمْ بِهِ﴾^(١).

ذكر الجنزري أن (ما) اسم موصول بمعنى (الذي)^(٢).

• الدراسة:

اختلف العربون في إعراب (ما) في الآية الكريمة على توجيهين، هما:

الأول: أن (ما) اسم موصول بمعنى (الذي)، و(آمنتُم به) صلته، والضمير في (به) عائد على (ما)، وقد ذهب إلى هذا القول الجنزري^(٣)، وتبعه الزركشي^(٤)، وذكره أبو حيان مع عدة أقوال^(٥).

قال السمين: «والمرادُ بها حينئذ: إِمَّا اللهُ تعالى بالتأويل المتقدم عند مَنْ يميز وقوعَ (ما) على أولي العلم نحو: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾^(٦)، وإمَّا الكتاب المنزَّلُ»^(٧).

الثاني: أن (ما) مصدرية، ويكون الضمير في (به) عائداً على ما عاد عليه قوله: (وَنَحْنُ لَهُ) وهو الله تعالى. ويكون المراد تشبيه الإيمان بالإيمان، أي: فَإِنْ آمَنُوا بإيمان مثل إيمانكم، ذهب إلى هذا بعض العربيين، كالعكبري^(٨)، وأبي حيان^(٩).

وذكر الجنزري بأنه لا وجه له، وعلل ذلك بقوله: «لأن (ما) لو كان حرفاً مصدرياً لم يعد إليه من الصلة ضمير وهو الهاء في (به)»^(١٠).

(١) البقرة آية ١٣٧.

(٢) انظر: المخطوطة ١٣٤/أ.

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن ٢/٢٧٧.

(٥) انظر: البحر المحيط ١/٦٥٢.

(٦) الشمس آية ٥.

(٧) الدر المصون ٢/١٤٠.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٢١.

(٩) انظر: البحر المحيط ١/٦٥٢.

(١٠) المخطوطة ١٣٤/أ.

والتوجيه بأن (ما) مصدرية فيه نظرٌ عند الزركشي^(١)؛ واحتج بقوله: «لأن (ما) لو كانت مصدريةً، لم يُعدَّ إليها من الصلَّةِ ضميرٌ وهو الهاء في (به)؛ لأن الضمير لا يعود على الحروفِ، ولا يُعتبر اسماً إلا بالصلَّةِ، والاسم لا يعود عليه ما هو صفتُه؛ إذ لا يحتاج في ذلك إلى ربط».

والذي أراه أن (ما) في الآية الكريمة موصولة، وهو ما ذهب إليه الجنزي.

المسألة الرابعة: إعراب قوله تعالى: ﴿لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾^(٢).

قال الجنزي: «والصواب أن يُقال: (من) هنا للتبويض، وفي الكلام مبتدأ محذوف، وتقديره: لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ثَمْرَةً، ف(ثمرة) مرفوعة بالابتداء، وخبرها (لَهُ) مُقَدَّمٌ عليها؛ لأن المبتدأ نكرة، والخبر ظرف كقولك: لَهُ مَالٌ. و(فيها)، و(من كل) في محل النصب ب(له)؛ لأن الظرف^(٣) (له) عمل في مثله، وفي غيره إذا كان العامل فيه محذوفاً»^(٤).

• الدراسة:

سيكون إعراب الآية الكريمة من جانبين، هما:

الجانب الأول: نوع (من) في الآية الكريمة، وما يترتب على ذلك من إعراب الظرف الأول.

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٧٧.

(٢) البقرة آية ٢٦٦.

(٣) إطلاق الظرف على الجار والمجرور فيه تجوز، وقد استعمله بعض النحاة المتأخرين كالزنجشري، وابن الحاجب. والنحاة يستعملونه إذا كان الكلام على الأحكام المتعلقة به؛ لأن أحكام الجار والمجرور والظرف واحدة، وإلا فالدقة أن يُقال: إن الجار والمجرور لا يفيدان الظرفية إلا مع حروف قليلة مثل (في) و(على). انظر: المفصل ٤٨، وأمالى ابن الحاجب ٢/ ٥٧٨.

وقال ناظر الجيش: «واعلم أن النحاة يطلقون الظرف على الجار والمجرور؛ لأنه يجري مجرى الظرف في تعلقه بالاستقرار، وحكم مجروره حكم الظرف إن كان مكاناً جاز أن يكون الجار والمجرور خبراً عن الجثة، وإن كان المجرور زماناً لم يقع خبراً إلا عن الحدث إلا ما استثنى». تمهيد القواعد ٢/ ٩٩٥.

(٤) المخطوطة ١٣٤/ب.

الجانب الثاني: محل الظرفين الثاني والثالث (فيها)، و(من كل) في الآية الكريمة،
والعامل فيهما.

فأما الجانب الأول، وهو (من) في الآية، فثمة وجهان فيه، هما:

الوجه الأول: أن (من) للتبعيض، وعلى هذا الوجه يكون المبتدأ محذوفاً،
وتقديره عند الجنزي: لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ثَمْرَةً، وخبره الظرف (له)،
وتقديره عند غيره: لَهُ فِيهَا رِزْقٌ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ، أَوْ فَاكِهَةٌ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ،
والجارُّ والمجرورُ صفةٌ قائمةٌ مقامه، فَحُذِفَ الموصوفُ وبقيت صفتُهُ، ونظيره في
الحذف قول الشاعر:

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ تُقَعَّقِعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بَشَنٌ^(١)

التقدير: كَأَنَّكَ جَمَلٌ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ، حُذِفَ: (جَمَلٌ)؛ لدلالة: (مِنْ
جَمَالِ) عليه، كما حُذِفَ (ثَمَرَاتٌ)؛ لدلالة: (مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ) عليه^(٢). وقد ذكر
هذا الوجه جمهرة من المعربين^(٣)، وهو رأي البصريين^(٤)، وأبو بكر بن الأنباري
من الكوفيين^(٥)، والجنزي^(٦)؛ إذ إنهم لا يميزون زيادة (من) إلا إذا كان مجرورها
نكرة في سياق نفي، أو نهي، أو استفهام.

ومن شواهد البصريين على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٧)،
وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٨). وحجتهم على ذلك بأن (من) تفيده

(١) البيت من الوافر، وقائله النابغة الذبياني. انظر: ديوانه ١٢٦، والكتاب ٢/٣٤٥، ومجاز القرآن ١/٤٧،
والمنفصل ١٥٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٣١.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢/٦٧٢، والدر المصون ٢/٥٩٦.

(٣) انظر: تفسير الرازي ٧/٦٥، وتفسير القرطبي ١٦/٢٣٧، والبحر المحيط ٦/٥٦٠، والدر المصون ٢/٥٩٦.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٢٢٥، والمقتضب ٤/١٣٦، والأصول ١/٤١٠، وشرح التسهيل ٣/١٣٨.

(٥) انظر: شرح القصائد السبع ٢٩٦.

(٦) المخطوطة ١٣٤/ب.

(٧) الأعراف آية ٥٩.

(٨) فاطر آية ٣.

الاستغراق، وهي تأتي مؤكدة لمعنى العموم، واستغراق الجنس في الواجب محال^(١). والنفي والتكثير غير واردين في الآية.

الوجه الثاني: أنها زائدة، والتقدير: لَهُ فِيهَا كُلُّ الثَّمَرَاتِ، على إرادة التكثير بلفظ العموم، لأنَّ العموم مراد، وقد ذهب إلى هذا الوجه الكسائي^(٢)، وهشام الضرير^(٣)؛ لأنهم يرون زيادة (مِن) مطلقاً بدون شروط، وهو خلاف ما عليه البصريون. وقد ذكر هذا الوجه الهمذاني^(٤)، وأبو حيان^(٥).

وعند ابن السراج «أنه ليس في كلام العرب زائد؛ لأنه تكلم لغير فائدة، وما جاء من ذلك حملة على التوكيد، وهو أمر مطلوب؛ بدليل أنهم وضعوا له ألفاظاً تخصه»^(٦).

وقال العكبري: «ولا يجوز أن تكون (مِن) زائدة على قول سيبويه، ولا على قول الأخفش؛ لأن المعنى يصير: لَهُ فِيهَا كُلُّ الثَّمَرَاتِ، وليس الأمر على هذا إلا أن يراد به ها هنا الكثرة، لا الاستيعاب، فيجوز عند الأخفش؛ لأنه يُجَوِّزُ زِيَادَةَ (مِن) فِي الْوَاجِبِ، وَإِضَافَةَ (كُلِّ) إِلَى مَا بَعْدَهَا بِمَعْنَى السَّلَامِ؛ لِأَنَّ الْمِضَافَ إِلَيْهِ غَيْرَ الْمِضَافِ»^(٧).

وللقائلين بزيادة (مِن) دون تقييد شواهد على ذلك، منها قوله تعالى: ﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٨)، قال الأخفش: «فهذا ليس باستفهام، ولا نفي، وتقول: زَيْدٌ مِّنْ أَفْضَلِهَا، تريد: هُوَ أَفْضَلُهَا»^(٩).

(١) انظر رأيه الزاهر لابن الأنباري ١٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٨

(٢) انظر رأيه في الزاهر لابن الأنباري ١٦/١، والتذييل والتكميل ١١/١٤٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: الكتاب الفريد ١/٥٨٠.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢/٦٧٢.

(٦) انظر رأيه في توجيه اللمع ١٤٢.

(٧) التبيان ١/٢١٧.

(٨) البقرة آية ٢٧١.

(٩) معاني القرآن ١/١٠٥.

ومن شواهد الكسائي على ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ»^(١)، فقد ذكر أن (من) في الحديث زائدة^(٢). ومن شواهدهم أيضاً قول العرب: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، وَقَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ فَخَلَّ عَنِّي^(٣). وقول عمر بن أبي ربيعة:

وَيَنِمِّي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرَّ^(٤)

أراد: فما قال كاشح لم يضر.

وعند عمر الجنزي «لا وجه له، وعلل ذلك بأن بستاناً واحداً لا يحوي كل الثمرات، وإنما يحوي بعضها»^(٥).

والذي أرجحه هو أن (من) في الآية الكريمة تبعية؛ لأن زيادة (من) لا تكون إلا إذا كان مجرورها نكرة في سياق نفي، أو نهي، أو استفهام.

وأما الجانب الثاني في المسألة، وهو محل الجار والمجرور (فيها)، و(من كل) في الآية الكريمة، والعامل فيها. فقد جَوَّزَ الإمام الجنزي ثلاثة أقوال، ونسب القول الرابع للأخفش، والأقوال هي^(٦):

القول الأول: أن محلها النصب، والعامل فيها (له)؛ وعلل الإمام الجنزي ذلك بأن الظرف (له) يعمل في مثله، وفي غيره إذا كان العامل فيه محذوفاً؛ لأنه ينوب مناب الفعل، وقدّره بقوله: لَهُ تُبَّتَتْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ثَمْرَةً، ولم يجر أن تقدر (تبتت) قبل (له)، فيقال: تَبَّتَتْ لَهُ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ثَمْرَةً؛ لأن (الثمرة) ترفع حينئذ بالفاعلية، لا بالابتداء.

(١) انظر: مسند أحمد رقم (٣٥٥٨) ٢٣/٦، وصحيح مسلم رقم (٢١٠٩) ٣/١٦٧٠.

(٢) انظر رأيه في شرح التسهيل ١١/٢.

(٣) انظر: الخصائص ١٠٨/٣، والمقدمة الجزولية ١٢٤، والكافية في علم النحو ٥١، والكناش ٤٣/١.

(٤) البيت من المتقارب، انظر: ديوانه ١٩٢، وشرح التسهيل ٣/١٣٨، والتذليل والتكميل ١١/١٤٣، والجنى الداني ٣١٨، ومغني اللبيب ٤٢٨.

(٥) معاني القرآن للأخفش ١/٩٩.

(٦) المخطوطة ١٣٤/ب، ١٣٥/أ.

القول الثاني: أن يكون (فيها) في محل النصب على الحال، والعامل فيه (له)، وذو الحال الضمير المستكن في (له)، وحينئذ يكون التقدير: لَهُ تَبَتَّتْ كَائِنَةٌ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ثَمْرَةً، وعلى هذا في قوله: (فيها) ضمير مستكن عائد إلى الضمير المستكن في (له).

وفي هذا القول جعل الإمام الجُنْزِي عامل (فيها) الجار والمجرور (له)، وصاحب الحال الضمير المستكن في (له)، وهذا على رأي من يشترط اتحاد العامل في الحال وصاحبها، وهذا خلاف ما عليه سيبويه الذي لا يرى اشتراط الاتحاد، لا سيما إذا كان العامل ظرفاً، أو جازاً ومجروراً، وكان صاحب الحال نكرة متأخرة، كقول الشاعر:

لَمِيَّةٌ مُوَحِشًا طَلَّلُ^(١)

وقوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾^(٢)، فصاحب الحال عند سيبويه (طَلَّلُ) و(أزواج)، والعاملان هما (لمية) و(لهم)؛ وعلى رأي سيبويه نجد العامل في الحال هو الجار والمجرور، والعامل في صاحبها هو الابتداء، فهما مختلفان^(٣).

ولم يذكر الجُنْزِي إعراب (من كل) في حال كون (فيها) في محل نصب على الحال، وقد ذكره العكبري وغيره؛ إذ جعلوا (من كل) في الآية الكريمة نعتاً لمبتدأ محذوف أي: رزق، أو ثمره كائن من كل الثمرات^(٤).

والإشكال عند الجُنْزِي في هذا أنه قدّر المبتدأ المحذوف (ثمرة) بعد الجار والمجرور (من كل) والصواب أن يكون بعد (فيها)، وقبل (من كل)؛ لامتناع تقديم الصفة على الموصوف؛ ولأن النعت هو الدليل على المبتدأ المحذوف.

القول الثالث: أن يكون (من كل) في محل النصب على الحال، والعامل فيه (له)، وذو الحال الضمير المستكن فيهما، أي في: (فيها) و(له)، فيكون حالاً بعد

(١) البيت من مجزوء الوافر، وقائله كثير عزة. انظر: ديوانه ٥٠٦، والكتاب ١٢٣/٢، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٤٣، والتذليل والتكميل ٧/٤، ومغني اللبيب ١١٨، وتمهيد القواعد ٢/٩٩٤.

(٢) النساء آية ٥٧.

(٣) انظر: الكتاب ١٢٣/٢، وشرح التسهيل ٢/٣٥٤، وارتشاف الضرب ٣/١٠٥١.

(٤) انظر: التبيان ١/٢١٧، والبحر المحيط ٢/٦٧٢.

حال، أو العامل فيه (فيها)، وذو الحال الضمير المستكن فيهما، فيكون حالاً عن حال، وتقديره في الوجهين: لَهُ ثُبَّتْ كَائِنَةٌ فِيهَا كَائِنَةٌ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ، ولا يعمل الظرف والجار والمجرور فيما قبلهما؛ لأنهما غير متصرفين.

القول الرابع: أن (ثمرة) المقدره عند الأخفش فاعلة (له)، وعلى هذا لا ضمير في (له)، ويكون (فيها) و(من كل) في محل النصب بـ(له)، أو في محل النصب على الحال، والعامل فيه (له)، وذو الحال (ثمرة)؛ لأن (فيها) و(من كل) صفتان لـ(ثمرة) متقدمتان عليها، وصفة النكرة إذا تقدمت على النكرة، جاز أن تكون حالاً عنها^(١).

والقول الرابع أورده الإمام الجوزي على رأي الأخفش^(٢)، فقد ذهب في أحد قولييه إلى أن الاسم مرفوع بالظرف أو الجار والمجرور المتقدم عليه، وحجته في ذلك أن الظرف والجار والمجرور قائلان مقام الفعل والفاعل، وإذا تقدم الفعل على المبتدأ صار فاعلاً، ولم يكن فيه ضمير، تقول: زيدٌ قام، وقامَ زيدٌ، فكذلك: زيدٌ في الدار، وفي الدارِ زيدٌ^(٣). وما ذهب إليه الأخفش هو مذهب الكوفيين^(٤)، وتبعهم المبرد^(٥) في ذلك.

قال ابن الحاجب: «مذهب الأخفش في: (في الدَّارِ رَجُلٌ) وشبهه أنه مرفوع بالفاعلية؛ لأن الجار لا بد له من متعلق، والمتعلق أصله التقديم، فوجب أن يقدر مقدماً، وأصله الفعل، فوجب أن يكون فعلاً، وإذا وجب ذلك صار التقدير: استقرَّ في الدَّارِ زيدٌ، وإذا صار التقدير كذلك وجب أن يكون فاعلاً، إذ لا معنى للفاعل إلا أن يكون كذلك»^(٦).

(١) انظر: المقتضب ٤/١٩٢، والخصائص ١/٢١٤.

(٢) انظر: الإنصاف ١/٤٤، والتذليل والتكميل ٣/٣٤٧.

(٣) انظر: التسهيل ١١١، وشرح التسهيل ٢/٣٤٦، وشرح التصريح ١/٦٠٠.

(٤) انظر: الإنصاف ١/٤٤، والتذليل والتكميل ٣/٣٤٧.

(٥) انظر: المقتضب ٢/٣٦٠.

(٦) أمالي ابن الحاجب ٢/٧٢٩.

ومما يشكل في هذا القول أنه جعل المحذوف فاعلاً للجار والمجرور (له)، والفاعل لا يُحذف على القول الصحيح، ويميزه الكوفيون^(١). وأكثر النحاة لا يرفعون الفاعل المذكور بالجار والمجرور ناهيك عن كونه محذوفاً.

والذي يظهر لي من هذه الأقوال هو القول الثاني، وهو أن الظرف الثاني في الآية الكريمة (فيها) حال، والعامل فيه (له)، وذو الحال الضمير المستكن في (له)، والظرف الثالث (من كل) يكون صفة لمبتدأ محذوف، ويكون المبتدأ المحذوف مقدراً قبل الجار والمجرور (من كل).

المسألة الخامسة: العامل في قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٢).

قال الجَنْزِي: «وقوله تعالى: (حنيفاً) حال، والعامل فيه معنى الإضافة، أي: إضافة (الملة) إلى (إبراهيم)، وذو الحال (إبراهيم)، وتقديره: يَسْتَحِقُّ إِبْرَاهِيمُ الْمِلَّةَ الْمُتَّبَعَةَ حَنِيفًا».

• الدراسة:

لا يجوز الحال من المضاف إليه إلا في ثلاثة مواضع، وهي^(٣):

الأول: أن يكون المضاف عاملاً في الحال، كقوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾^(٤).

الثاني: أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾^(٥) فإن (إخواناً) حال من الضمير المخفوض بالإنشاء.

الثالث: أن يكون مثل بعض المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه به، كقوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾.

(١) انظر: المقتضب ١/١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٠٧، والتذليل والتكميل ٦/٢١٧.

(٢) آل عمران آية ٩٥.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٥٨٠، والتذليل والتكميل ٩/٨٠، وتيسير الخلاصة ١/٣٢٨، وتوضيح

المقاصد ٢/٧٠٢.

(٤) المائة ٤٨.

(٥) الحجر ٤٧.

للعلماء في إعراب (حنيفاً) في الآية الكريمة قولان، أحدهما: أنه حال، وهذا رأي أغلب المعربين والنحاة^(١)، والآخر: على إضمار أعني؛ لأن الحال لا يكون من المضاف إليه، قاله الأخفش الصغير علي بن سليمان^(٢).

وأما العامل في الحال، فهناك قولان أيضاً، أحدهما: معنى الإضافة، وهو المصاحبة والملاصقة، وهذا قول الجنزي^(٣)، والآخر: اللام، وقد ذكرهما العكبري^(٤).

وأما صاحب الحال فقد تعددت آراء المعربين في ذلك على ثلاثة أقوال، وهي:

الأول: أن (حنيفاً) حال من المضاف إليه، والعامل فيه معنى الإضافة، أي: إضافة الملة إلى إبراهيم، والتقدير: يستحق إبراهيم الملة المتبعة حنيفاً، وقد عمل معنى الإضافة في الحال، وقد ذهب إلى هذا الزجاج^(٥)، والزنجشري^(٦)، والنسفي^(٧)، وابن الأثير^(٨)، وهذا القول هو الأصح عند الجنزي^(٩).

وقد ذكر أبو البقاء العكبري^(١٠) أن الحال من المضاف إليه ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال؛ وعلل ذلك بقوله: «إنَّ الحال لا بدُّ لها منَّ عاملٍ فيها، والعامل فيها هو العامل في صاحبها، ولا يصحُّ أن يعمل المضاف في مثل هذا في الحال».

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٢٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٣١١، والكشاف ١/٥٦٩، ومدارك التنزيل ١/٣٩٩، والبديع في علم العربية ١٨٤، والبحر المحيط ١/٦٤٦، وارتشاف الضرب ٣/١٥٨٠.

(٢) انظر: الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان حياته وجهوده ص ٢٣١، وانظر أيضاً رأيه في تفسير القرطبي ٢/١٣٩، واللباب في علوم الكتاب ٢/٥١٦.

(٣) انظر: المخطوطة ١٤١/أ.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٢٠.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٣١١.

(٦) انظر: الكشاف ١/١٩٤.

(٧) انظر: مدارك التنزيل ١/١٣٣.

(٨) انظر: البديع في علم العربية ١٨٤.

(٩) انظر: المخطوطة ١٤١/أ.

(١٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٢٠.

الثاني: أن (حنيفاً) حال من الملة على تأويلها بـ(دين)، وهذا رأي ابن الشجري، وذكره ابن عصفور^(١).

قال ابن الشجري: «وأوجه من ذلك عندي أن تجعله حالاً من (الملة) وإن خالفها بالتذكير؛ لأن الملة في معنى الدين.. ثم قال: وإنما ضعف مجيء الحال من المضاف إليه، لأن العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذي الحال»^(٢).

وقال أبو حيان: «ويمكن أن يكون منصوباً على الحال من المضاف، وذكّر (حنيفاً) ولم يؤنث لتأنيث ملة؛ لأنه حمّل على المعنى؛ لأن (الملة) هي الدين، فكانه قيل: تَبِعُ دِينَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً»^(٣).

الثالث: أن (حنيفاً) حال من الضمير المرفوع في (اتبع)، وقد ذهب إلى هذا القول مكّي، ومنع أن يكون حالاً من (إبراهيم)؛ لأنه مضاف إليه^(٤)، وذكره بعض المعربين^(٥).

وقد ردّ عليه بعض العلماء، ومنهم أبو حيان، فقد ذكر أن تعليل مكّي ليس على إطلاقه؛ لأن المضاف إليه حين يكون في محل رفع أو نصب جاز الحال منه كقولهم: يعجبني قيام زيدٍ مسرعاً^(٦).

والذي أرجحه هو أن (حنيفاً) حال من المضاف إليه (إبراهيم)؛ لكثرة القائلين بذلك، ولأن المعنى يعضده.

(١) انظر: تمهيد القواعد ٥/٢٢٩٢.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/٢٥. وانظر أيضاً: الدر المصون ٢/١٣٧، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك ٢/٣٠٠.

(٣) البحر المحيط ١/٦٤٧.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/٤٢٦.

(٥) انظر: العدة في إعراب العمدة ١/٣٠٧.

(٦) انظر: البحر المحيط ٦/٦١١.

المسألة السادسة: إعراب قوله تعالى: ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا﴾^(١).

ذكر الجنزي أنّ (كلتا) مبتدأ، و(الجتتين) مجرورة بالإضافة، و(آتت) جملة فعلية في محل خبر، و(أكلها) مفعول (آتت)، وذكر أنّ (كلا) اسم مفرد معرفة يؤكد به مذكران معرفتان، وأصله (كلو) أو (كلي)^(٢).

• الدراسة:

ليس ثم خلاف بين المعربين في الآية الكريمة، فقد اتفقوا جميعاً على الإعراب الذي ذكره الجنزي دون أي زيادة أو نقص أو خلاف^(٣)، ف(كلتا) في محل رفع؛ لأنها مبتدأ، و(الجتتين) مجرور بإضافة (كلتا) إليها، وعلامة الجر فيها الياء، و(آتت) جملة مكونة من فعل وفاعل في محل رفع؛ لأنها خبر المبتدأ تقديره: كلتا الجتتين مؤتية أُكُلَهُمَا، و(أكلها) مفعول (آتت)^(٤).

وستكون المناقشة حول هذه الآية الكريمة من جانبيين، هما:

الأول: نوع (كلا) في الآية الكريمة. وتحقيق هذا الجانب، يترتب عليه إعراب الآية الكريمة.

الثاني: أصل (كلا) وكتلتا ووزنهما.

فأما الجانب الأول فهو نوعها، فقد اختلف البصريون والكوفيون في (كلا) و(كلتا)، فقد ذهب البصريون إلى أنها من قبيل ما هو مفرد في اللفظ مثني في المعنى، وأنها ملازمان للتثنية، وليس أصلهما (كل)^(٥).

(١) الكهف آية ٣٣.

(٢) المخطوطة ١٣٦/أ.

(٣) انظر: تفسير الطبري ١٨/١٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٤، والكتاب الفريد للهمداني ٤/٢٧٥، وشرح شذور الذهب ٦٩.

(٤) المخطوطة ١٣٧/أ.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/٣٥٩، وأسرار العربية ٢١٠، والتذليل والتكميل ١/٢٥٥، والمقاصد النحوية ١/٢٠٩.

وذهب الكوفيون^(١) والسهيلي^(٢) إلى أن (كلا) و(كلتا) مثنيان في اللفظ والمعنى «وأصل (كلا) هو (كل) فحُقِّفَت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في «كلتا» للتأنيث، والألف فيهما كالألف في «الزيدان»، والعمران» ولزم حذف نون التثنية منهما للزومها للإضافة^(٣).

وقد احتج البصريون بعود الضمير عليهما مفرداً حملاً على اللفظ، وعوده مثنى حملاً على المعنى، فمن الحمل على اللفظ قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾، فلو كان (كلتا) مثنى لفظاً لقال: (آتتا)^(٤)، وثمة ما يرفد كلام البصريين من الشعر، ومن ذلك قول الشاعر:

كَلَا أَبُويُكْم كَانَ فَرَعَا دِعَامَةً وَلَكِنَّهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحَتْ نَاقِصًا^(٥)

فقال: (كان) بالإنفراد حملاً على اللفظ، ولم يقل: (كانا)، وقال الآخر:

أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصٌ^(٦)

فقال: (حريص) بالإنفراد، ولم يقل: (حريصان)، وقال الآخر:

كِلَانَا يَا مُعَاذُ يُحِبُّ لَيْلِي بِفِيَّ وَفِيكَ مِنْ لَيْلِي التُّرَابُ^(٧)

(١) انظر: علل النحو ٣٨٩.

(٢) انظر: نتائج الفكر ٢٢١.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/٣٦١.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٨٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٤٠٤، والكشاف ٢/٧٢١، والمرجحل ٧٠، والإنصاف ٢/٣٦١، وتفسير الرازي ٢١/٤٦٢، وأمالى ابن الحاجب ٢/٧٧٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٠٠، وشرح الأبيات المشككة الإعراب ١٢٧، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرا في ٥/٢٩٠، والإنصاف ٢/٣٦٢.

(٦) البيت من الوافر، منسوب لعدي بن زيد في الكتاب ٣/٧٤، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١/٣٢٦، والمقتضب، ٣/٢٤١، وشرح الأبيات المشككة الإعراب ١٢٧، وأمالى بن الشجري ١/٢٩١.

(٧) البيت من الوافر، وهو لمزاحم العقبلي في ديوانه ٩٧، وقد ورد بلا نسبة في الإنصاف ٢/٣٦٢، والعدة في إعراب العمدة ١/٣٠٢.

فقال: (يحبُّ) بالإفراد، وقال الآخر:

كَلَّا ثَقَلَيْنَا طَامِعٌ بَغْنِيمَةٍ وَقَدْ قَدَّرَ الرَّحْمَنُ مَا هُوَ قَادِرٌ^(١)

فقال: (طامِعٌ) بالإفراد.

واحتج الكوفيون على ذلك بشيئين:

الأول: أن (كلتا) وردت بالإفراد في كلام العرب^(٢)، ومن ذلك:

فِي كَلَّتِ رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهُ كَلَّتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِةٍ^(٣)

والشاهد إفراده لـ(كَلَّتِ)، وتثنيته لـ(كلتاهما)، والبصريون يجعلونه للضرورة؛ إذ الأصل (كلتا)، والفتحة للدلالة عليها^(٤).

الثاني: أنهما يكونان في الرفع بالألف، وفي الجر والنصب بالياء، يقول: جَاءَنِي كِلَاهُمَا وَكِلْتَاهُمَا، وَرَأَيْتُ كِلَيْهِمَا وَكِلْتَيْهِمَا، وَمَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا وَكِلْتَيْهِمَا، وهذه طريقة التثنية^(٥).

وحكى الكسائي والفراء وابن دريد أن بعض العرب يجريها مع الظاهر أيضاً مجراها مع الضمير، وحكى الفراء: رَأَيْتُ كِلَى أَخْوَيْكَ، وَعَزَاها لِكِنَانَةٍ^(٦).

(١) البيت من الطويل، وهو لإياس بن مالك المعنى في لسان العرب (قدر)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٣٦٢.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٣٥٩، توجيه اللمع ٢٧٢.

(٣) البيتان من الرجز، لم ينسبا إلى قائل معين. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤٢، وتفسير الطبري ١٨/ ١٩، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٢٧٦، وعلل النحو ٣٨٩، وأسرار العربية ٢١٠.

(٤) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٠٧، واللمع ٢٧٢، والتذليل والتكميل ١/ ٢٥٧، وتوضيح المقاصد ٢١٩/ ١.

(٥) انظر: توجيه اللمع ٣٧٣، والإنصاف ٢/ ٣٦١، والكناش ١/ ١٢٠.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٧، والتذليل والتكميل ١/ ٢٥٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٨.

وأما الجانب الثاني فهو أصل (كلا) و(كلتا) ووزنهما فإن الألف في (كلا) لام الفعل، ووزن (فعل) على مثال (معا)، وألف (كلتا) ألف تأنيث مثل ألف (ذكرى)، والتاء في (كلتا) هي الألف التي في (كلا) انقلبت واواً، فصارت كلوى، ثم أبدلت التاء من الواو؛ كما أبدلت من الواو في التراث، وأصله الوراثة^(١)، هذا مذهب سيبويه^(٢).

وقيل: إن التاء مُبدلة من الياء؛ إذا إن أصل (كلتا) كلياً. والمشهور الأول؛ لأن بدل التاء من الواو أكثر من بدلها من الياء^(٣).

وقد ذكر الجوزي المذهبين، قال: «إن أصل (كلا) هو (كلو) أو (كلي)، فصارت الواو والياء ألفاً؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، و(كلتا) اسم مفرد معرفة يؤكد به مؤنثان معرفتان أصله (كلو)، أو قيل: (كلياً)، فأبدلت من الواو أو الياء تاء فعلى هذا وزن (كلا) فعل، ووزن (كلتا) فعلى»^(٤).

وذهب الجرمي إلى أن وزن (كلتا) فعتل، و(التاء) زائدة، والألف فيها لام الكلمة، والنسبة إليها: كلتوي كما يقال في (ملهى): ملهوي^(٥)، وما ذهب إليه الجرمي ردّه كثير من النحويين، فهذا السيرافي يقول عن هذا القول: إنه ليس بمختار^(٦)، وذكر الفارسي أنه لا دلالة عليه، وأن الأصول تدفعه^(٧)، ووصمه ابن جني بالفساد، وعلل ذلك بثلاثة أشياء، قال: «ويشهد بفساد هذا القول أن (تاء) التأنيث لا تكون علامة تأنيث الواحد إلا وقبلها فتحة نحو: طلحة، وحمزة، وقائمة، وقاعدة، أو تكون قبلها ألف، نحو: سَعْلَاة، وعِزْهَاءة، واللام في (كلتا) ساكنة كما ترى، فهذا وجه، ووجه

(١) انظر: المذكر والمؤنث ٢/ ٢٧٤. وانظر أيضاً علل النحو ٣٩١.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٣٣٢.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٦١، وشرح الفارسي على ألفية ابن مالك ٤/ ٣١٢.

(٤) انظر: المخطوطة ١٣٦/ أ.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ١١٧.

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ١١٧، وعلل النحو ٣٨١، وسر الصناعة ١/ ١٦٢، والمسائل البصريات ٢/ ٧٩٥، والاقتضاب ٢/ ٣٤٤.

(٧) انظر: شرح الأبيات المشككة الإعراب ١٣٠.

آخر أن علامة التأنيث لا تكون أبداً وسطاً، إنها تكون آخرًا لا محالة، وكلتا: اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين، فلا يجوز أن تكون علامة تأنيثه التاء وما قبلها ساكن، وأيضاً فإن (فَعَعَلْ) مثالٌ لا يوجد في الكلام أصلاً^(١).

وقال ابن يعيش: «وَالأَوْجَه الأَوَّل، وذلك لأمرين: أحدهما: ندرَةُ البناء، وأنه ليس في الأسماء (فَعَعَلْ). والثاني: أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوحٌ، نحو: (حَمْزَة)، و(طَلْحَة)، و(قائمة)، و(قاعدة)؛ و(كلتا) اسمٌ مفردٌ عندنا، وما قبل التاء فيه ساكنٌ، فلم تكن تاؤه للتأنيث»^(٢).

ويرى أبو بكر بن طاهر أن الألف في (كلتا) للإلحاق لا للتأنيث، وعلل ذلك بأنه يترتب قلبها ياء عند الإضافة إلى المضمرة؛ إذ يقال: (كَلْتَيْهِمَا)؛ لأنك تقول: كلتا المرأتين^(٣).

وللفارسي كلام ينقض فيه كلام أبي بكر بن طاهر، فقد ردَّ على مَنْ قال: «لو كانت للتأنيث لم تنقلب في نحو: (كَلْتَيْهِمَا)، ألا ترى أن ألف التأنيث لم تنقلب في هذا النحو، وقد انقلبت اللامات، فإذا انقلبت انقلاب اللامات، ثبت أنها لام، وليست ألف تأنيث؟

قيل: إن ألف التأنيث، وما أشبهها، مما ليس باللام، قد انقلبت، ألا ترى أن مَنْ قال: (أَفَعَى)، و(أَفَعُو)، يفعل ذلك في (حُبَلَى)، كما قالوا: حُبَلَاءُ، ورأيتُ حُبَلَاءُ، وقد انقلبت حروف التثنية والجمع، وهي زوائد، كما أن ألف التأنيث كذلك، فالانقلاب فيها لا يمنعها أن تكون ألف تأنيث.

وأيضاً فإنها لما كانت آخرًا، وقد انقلبت الألف التي هي لامٌ آخرًا، انقلبت الزائدة أيضاً؛ لثلاثاً يختلف الآخر، والمعنى الذي وجب الانقلاب في الآخر من المذكر، موجود في المؤنث، وهو لزوم الإضافة لها، ومشابهتها بذلك (على)، (ولدى)^(٤).

(١) سر الصناعة ١/١٦٢.

(٢) شرح المفصل ١/١٦١.

(٣) انظر: تنقيح الألباب ٤٢٤.

(٤) شرح الأبيات المشككة الإعراب ١٣١.

المسألة السابعة: التوجيهات الإعرابية لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾^(١).

ذكر الجنزي في الآية الكريمة ستة أقوال، ثم قال: «والقول عندي: أنَّ هَذَا هَذَا - بالالف - اسم موضوع للتثنية المرفوعة، و(هذين) - بالياء - اسم موضوع للتثنية المجرورة والمنصوبة، لا تثنية (هذا)»^(٢).

• الدراسة:

تعددت آراء النحويين في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا هَذَا﴾؛ وذلك لتعدد القراءات فيها، فقد وردت أربع قراءات سبعية، وهي:

القراءة الأولى: قراءة حفص عن عاصم^(٣): ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾، بتخفيف (إن)، ونون (هذان) على قولك: إن زيداً لمنطلق^(٤).

و(إن) في هذه الحالة مهملة، وهو الأكثر فيها إذا خفت؛ لضعف شبهها بالفعل، ويكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء، ودخول اللام في الخبر للفرق بينها وبين (إن) التي تكون بمعنى (ما) النافية^(٥).

وقد قرأ بها الخليل^(٦)، ورجحها مكِّي على معنى (ما هذان إلا ساحران)، قال: «وأما على مذهب الكوفيِّين فهو من أحسن شيء؛ لأنهم يقدرون إن الخفيفة بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلا) فتقدير الكلام: ما هذان إلا ساحران، فلا خلل في هذا التقدير إلا ما ادعوه أن اللام تأتي بمعنى (إلا)»^(٧)، واستحسنها الرازي وأبو شامة^(٨)، فقد قال الرازي: «فأما من خفف فقراً: (إن هذان لَسَاحِرَانِ) فهو

(١) طه آية ٦٣.

(٢) انظر: المخطوطة ١٣٧/أ.

(٣) انظر: السبعة في القراءات ٤١٩، ومعاني القراءات للأزهري ١٤٩/٢.

(٤) انظر: الكشف ٧٢/٣.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٤٣/٢، وتفسير الطبري ٣٢٨/١٨.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦١/٣.

(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن ٤٦٦/٢.

(٨) انظر: إبراز المعاني من حرز الأمانى ٥٩١.

حَسَنٌ، فَإِنَّ مَا بَعْدَ الْخَفِيفَةِ رَفْعٌ، وَاللَّامُ بَعْدَهَا فِي الْخَبَرِ لَازِمَةٌ وَاجِبَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ فِي (إِنَّ) الثَّقِيلَةَ جَائِزَةً؛ لِيُظْهِرَ الْفَرْقَ بَيْنَ (إِنَّ) الْمُؤَكَّدَةِ وَ(إِنَّ) النَّاقِئَةِ^(١).

وردَّ أبو عمرو وهذه القراءة، قال: «إني لأستحي أن أقرأ: (إِنَّ هَذَا) والقرآن أفصح اللغات»^(٢). وضعف العكبري أن تكون اللام بمعنى (إلا)؛ لأنه يمكن إعمال (إِنَّ)^(٣).

القراءة الثانية: قراءة ابن كثير: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾^(٤)، بتخفيف (إِنَّ)، وتشديد نون (هَذَا). وهذه القراءة والتي قبلها سلمتا من مخالفة رسم المصحف.

وتشديد نون (هَذَا) هو عوض من الألف التي حذفت من (هَذَا)، وقيل: تشديد النون للفرق بين النون التي لا تقع معها إضافة فتحذف وبين النون المحذوفة في الإضافة^(٥).

القراءة الثالثة: قراءة أبي عمرو: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾^(٦)، على الجهة الظاهرة المكشوفة، «واحتج أنه بلغه عن بعض أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال: إن في المصحف لحناً وستقيمه العرب»^(٧). وروي عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن ذلك، فقالت: «يا ابن أخي، هذا كان خطأ من الكاتب»^(٨). وقد قرأ بها جمع من الصحابة والتابعين^(٩). وزعم الجرمي أن أبا عمرو، وعيسى، وعمرو بن عبيد، قرؤوه بالنصب (إن هذين لساحران)^(١٠).

(١) تفسير الرازي ٧٠ / ٢٢.

(٢) إيجاز البيان عن معاني القرآن ٥٤٩ / ٢.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٤ / ١.

(٤) انظر: السبعة في القراءات ٤١٩، ومعاني القراءات للأزهري ١٤٩ / ٢.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٦٢ / ٣.

(٦) انظر: السبعة في القراءات ٤١٩، ومعاني القراءات للأزهري ١٤٩ / ٢.

(٧) معاني القرآن للقراء ١٨٣ / ٢.

(٨) المصدر السابق.

(٩) انظر: تفسير القرطبي ٢١٦ / ١١.

(١٠) انظر: المسائل الحلييات ٢٦٢.

وهذه القراءة موافقة للإعراب، مخالفة لرسم المصحف؛ إذ إنَّ (إنَّ) تنصب الاسم بعدها، و(هذين) اسمها منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، (وساحران) خبرها مرفوع، وعلامة رفعه الألف، وحجة هذه القراءة ما نقله بعض الصحابة أنه قال: «إن في المصحف لحناً وستقيمه العرب»^(١).

القراءة الرابعة: قراءة الباقيين (المدنيين والكوفيين): ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾^(٢) بتشديد نون (إنَّ)، وتخفيف نون (هذان)، وهذه القراءة هي المشهورة، والموافقة لرسم المصحف، المخالفة للإعراب الظاهر، وهي التي دار حولها خلاف كبير بين العلماء، وقد ذكروا لها عدة توجيهات، وهي:

الأول: أنها لغة، وهي إجراء المثنى بالألف في الأحوال الثلاثة، وهذه اللغة منسوبة لبني الحارث بن كعب، وكنانة، وختعم، وبعض قبائل اليمن، وبطون من ربيعة، وبني العنبر، وبني الجهيم، وبكر بن وائل، وهمدان، وفزارة، وعذرة^(٣)، وخرجوا عليها الحديث الشريف^(٤) «لَا وَتِرَانِ فِي لَيْلَةٍ»^(٥)، وحكى الفراء في هذه اللغة قولهم: «هذا خط يدا أخي بعينه»^(٦)، وحكى الزجاج أيضاً: «مَنْ يَشْتَرِي مِنِّي الْخَفَانَ»^(٧).

ووردت لهذه اللغة شواهد شعرية عند العرب، منها قول هوبر الحارثي:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَآهُ ضَرْبَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمٌ^(٨)

(١) معاني القرآن للفراء ٢/١٨٣.

(٢) انظر: السبعة في القراءات ٤١٩، ومعاني القراءات للأزهري ٢/١٤٩، والمبسوط في القراءات العشر ٢٩٦.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/٦٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٣٢،

والإنصاف ١/٣١، وشرح الكافية الشافية ١/١٨٨.

(٤) انظر: تفسير القرطبي ١١/٢١٦.

(٥) انظر: مسند أحمد رقم (١٦٢٩٦) ٢٦/٢٢٣، وسنن أبي داود رقم (١٤٣٩) ٢/٥٧٥.

(٦) معاني القرآن ٢/١٨٤.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٢.

(٨) البيت من الطويل، وهو هوبر الحارثي في التذييل والتكميل ١/٢٤٦، ولسان العرب (صرع)، و(شظي)،

و(هبا)؛ وبلا نسبة في ما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٥٥، وهمع

الموامع ١/١٤٦.

فالأصل: أذنيه. وقول المتلمس:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا^(١)

فالأصل: نبيه. وقول الشاعر:

يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا بَثْمَنٍ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا
إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(٢)

والشاهد في الأبيات: عيناها، وغايتها، فالأصل فيها: عينيها، وغايتها.

وقد قال أبو جعفر النحاس: «من أحسن ما حملت عليه الآية؛ إذ كانت هذه اللغة معروفة، وقد حكاها من يرتضى علمه وصدقه وأمانته، منهم أبو زيد الأنصاري، وهو الذي يقول إذا قال سيبويه: حدّثني من أثق به فإنما يعنيني. وأبو الخطاب الأخفش، وهو رئيس من رؤساء أهل اللغة»^(٣)، وقد ذكر هذا التوجيه في كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل^(٤)، وذكره الطبري^(٥)، ومكي^(٦)، والفراسي^(٧)، والزنجشيري^(٨)، والعكبري^(٩)، وابن يعيش^(١٠). ورفض المبرد هذه اللغة؛ بيد أن رفضه محجوج بنقل النحويين والأئمة لها^(١١).

(١) البيت من الطويل، انظر: ديوانه ٣٤، واللمحة في شرح الملحة ١/١٩٤، وخزانة الأدب ١٠/٥٩، وبلا نسبة

في شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٥٥، والتذيل والتكميل ١/٢٤٦.

(٢) الأبيات من الرجز، وهي لأبي النجم العجلي في ديوانه ٤٥٠، ومنسوبة لرؤية بن العجاج في المقاصد

النحوية ١/١٩٠، وشرح شواهد المغني ١/١٢٩. ووردت بلا نسبة في التذيل والتكميل ١/٢٤٧،

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٢.

(٤) انظر: الجمل ص ١٥٧.

(٥) انظر: جامع البيان ١٨/٣٢٨.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٤٦٦.

(٧) انظر: الحجة للقراء السبعة ٥/٢٣١.

(٨) انظر: الكشف ٣/٧٢.

(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٩٥.

(١٠) انظر: شرح المفصل ٢/٣٥٧.

(١١) انظر رأيه في شرح الأشموني ١/٥٨.

الثاني: أن (إنَّ) في الآية الكريمة بمعنى (نعم)، فلا تقتضي اسماً، ولا خبراً، و(هذان) مبتدأ مرفوع بالألف. ومثل ذلك ما حكي أن رجلاً سأل ابن الزبير فلم يُعطه، فقال: لَعَنَ اللهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ، فقال: إنَّ وراكبها، أي: نعم، ولعن الله راكبها^(١)، وأنشدوا:

وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقدَ كَبُرَتْ فَقَلْتُ: إِنَّهُ^(٢)

ومنه قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

يَقُولُونَ: أَعْمَى، قُلْتُ: إِنَّ، وَرُبَّمَا أَكُونُ، وَإِنِّي مِنْ فَتَى لَبِصِيرٍ^(٣)

ذكر هذا التوجيه بعض الأئمة^(٤)، ورَّجَّحه أبو عبيدة^(٥)، والمبرد^(٦)، وإسماعيل بن إسحاق^(٧)، والأخفش الصغير^(٨).

وقد رُدَّ هذا التوجيه لسببين، الأول: أن مجيء (إنَّ) بمعنى نعم شاذٌّ، وقيل: إنَّه لم يثبت، والثاني: أن (اللام) لا تدخل في خبر المبتدأ^(٩).

(١) انظر: توجيه اللمع ١٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٢، والكناش ١٠٩/٢، والتذليل والتكميل ١٢٩/٥.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، لابن الرقيات في ديوانه ٦٦، وتوجيه اللمع ١٥٥، والمقاصد الشافية ١٠٩/٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/١٩١، وبلا نسبة في كتاب سيبويه ٤/١٦٢، والأصول في النحو ٢/٣٨٣، وحروف المعاني والصفات ٦٣، واللمع ٤٣.

(٣) البيت من الطويل. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٢، والتذليل والتكميل ١٢٩/٥، وتمهيد القواعد ٣/١٣٦٠، والمقاصد الشافية ١٧٥/٥.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٤/٥٠، ومغني اللبيب ٥٧، وهمع الهوامع ١/٥١٠.

(٥) انظر: مجاز القرآن ٢/٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٥٨.

(٦) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٧/٤٦٥٨، وفتوح الغيب ١٠/١٩٩، والبحر المحيط ٧/٣٤٩، والجنى الداني ٣٩٨، والإتقان في علوم القرآن ٢/٢٠٦.

(٧) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٧/٤٦٥٨، وفتوح الغيب ١٠/١٩٩، والبحر المحيط ٧/٣٤٩.

(٨) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٥٨.

(٩) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٤٦٦، ومغني اللبيب ٥٧.

الثالث: أنَّ (إنَّ) قد وقعت موقع (نعم)، وأن اللام وقعت مَوْقَعَهَا، وأن المعنى: هذان لهما ساحران. ذكر هذا التوجيه الزجاج، ثم قال: «والذي عندي - والله أعلم - وكنت عرضته على عالميننا، محمد بن يزيد، وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي فقبلاه وذكرنا أنه أجود ما سمعاه في هذا»^(١).

وقد خطأ ابن جنبي قول الزجاج، وقال إنه مدخول عليه، «ووجه الخطأ فيه أن (هما) المحذوفة التي قدرها مرفوعة بالابتداء لم تحذف إلا بعد العلم بها، والمعرفة بموضعها، وكذلك كل محذوف لا يحذف إلا مع العلم به، ولولا ذلك لكان في حذفه مع الجهل بمكانه ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب، وإذا كان معروفاً، فقد استغنى بمعرفته عن تأكيده باللام؛ ألا ترى أنه يقبح أن تأتي بالمؤكد وتترك المؤكد فلا تأتي به»^(٢).

وقال الجنزري في هذا التوجيه: «ولم يزد على هذا، أي: الزجاج، وهو يحتاج إلى بيان؛ وذلك أن (هذان) مبتدأ، و(لهما) فصل، أو مبتدأ ثان، و(الساحران) خبر المبتدأ الأول، ثم حذفها ونقلت اللام إلى (الساحران)، وحذفت الألف واللام منه؛ لدخول لام التأكيد عليه. قلت: ولو جعلت على هذا القول (أنَّ) للتحقيق والتأكيد على أصلها، و(هذان) لغة كناية، لكان أصوب؛ لأن اللام لا تدخل الفعل ولا المبتدأ الثاني إذا لم يكونا خبر (إنَّ)»^(٣).

الرابع: أنَّ (هذان) مبني؛ لدلالته على معنى الإشارة. وهذا التوجيه هو اختيار ابن الحاجب^(٤).

قال ابن هشام: «وعلى هذا فقراءة (هذان) أقيس؛ إذ الأصل في المبني ألا تختلف صيغته، مع أن فيها مناسبة لألف (ساحران)»^(٥).

(١) معاني القرآن وإعراجه ٣/ ٣٦١.

(٢) سر الصناعة ٢/ ٥٨.

(٣) المخطوطة ١٣٧/ ب.

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ٨٤.

(٥) مغني اللبيب ٥٨.

الخامس: أن أصلها: (إِنَّهُ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)، فاسم (إِنَّ) هاء مضمرة، وهذه الهاء كناية عن الأمر والشأن فحذفت، وهذا فيه ضعف، لأن (اللام) تقع حينئذٍ في خبر المبتدأ، وذلك جائز في الشعر. قال:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللّٰحْمِ بَعْظِمِ الرَّقَبَةِ^(١)

نقل هذا التوجيه الزجاج عن النحويين القدماء^(٢).

وبعضهم قال: إن الهاء غير مضمرة، فـ(ذان) مبتدأ، و(لساحران) خبر، وتكون الهاء ضمير القصة اسم (إن)، والجملة بعدها خبراً عن ضمير القصة^(٣).

وقد ضَعَّفَ أبو حيان هذا القول من جهة مخالفته لرسم المصحف؛ إذ يقول: «وقيل: ها ضمير القصة وليس محذوفاً، وكان يناسبُ على هذا أن تكون متصلةً في الخطِّ فكانت كتابتها: إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ، وَضَعَّفَ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ مَخَالَفَتِهِ خَطَّ المَصْحَفِ»^(٤).

السادس: أنهم فروا من ثقل الياء إلى الألف التي هي أخف حروف المد، ذكر ذلك قطرب^(٥)، ومن شواهد ذلك:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا^(٦)

وقد ذكر الجُنْزِي أن النصف الأول من البيتين استشهد لهذا التوجيه، والنصف الثاني استشهد على أنها لغة كنانة^(٧).

(١) البيت من الرجز، منسوب لعنتر بن عروس، مولى بني ثقيف، ولرؤبة بن العجاج في المقاصد النحوية ١/٥٠٧، ولرؤبة وحده في شرح التصريح ١/٢١٦، وبلا نسبة في التعليقة ٤/١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٥٧.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٧/٤٦٦٢، وغرائب التفسير ٢/٧٢٠، والمحرف الوجيز ٤/٥٠.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٢.

(٤) البحر المحيط ٧/٣٤٩.

(٥) انظر: تفسير الرازي ٢٢/٦٧، وإبراز المعاني من حزر الأمانى ٥٩١.

(٦) سبق تخريجها.

(٧) انظر: المخطوطة ١٣٧/أ.

السابع: أن الألف من (هذا) دعامة، وليست بمجلوبة للتثنية، وعند التثنية زيدت عليها النون، وتركت الألف ثابتة على أصلها، كما فعلوا في (الذي)؛ حيث زيدت نون على الياء؛ لتدل على الجمع، فقليل: (الذين) في الرفع والنصب والجر، وكذلك هذان. ذكر ذلك الفراء^(١).

وأجاب ابن كيسان عندما سأله النحاس بقريب من هذا؛ حيث قال: «إن المفرد لا يتغير في حال التثنية، ف(هذان) مفردها (هذا)، وعندما تكون بالياء، فإن الألف ستحذف منها»^(٢).

الثامن: أن (هذان) في الآية الكريمة ليست تثنية (هذا)، وإنما هي اسم موضوع للتثنية المرفوعة، و(هذين) - بالياء - اسم موضوع للتثنية المجرورة والمنصوبة، لا تثنية (هذا)، هذا ما ذهب إليه الإمام الجنزي بعد أن ذكر خمسة أقوال من الأقوال السابقة، ثم علل ذلك بقوله: «لأنه لو كان تثنيته (هذا) لكان نكرة، ك(زيدين) تثنية (زيد)، واحتاج إلى الألف واللام حتى يصير معرفة كالزيدين، وانقلبت الألف ياء؛ لسكونها وسكون ألف التثنية بعدها وقيل هذان وهذين كما قيل: حليان وحليين، فدل هذا كله على أنها معرفة مبنية مثل (هذا) و(هؤلاء)، وألفه في التثنية للبناء لا للرفع، وكذلك الياء، فمن قال في (هذان) بالألف، قال: جاء هذان، ومررت بهذان، ورأيت هذان، بالألف؛ لأن ألفه للبناء، كألف (كلا) فيمن قال: كلاهما، بالألف في الأحوال الثلاثة، وليس هذا كاللغة الكنانية؛ لأنهم يقولون ذلك في تثنية المعرب، وهذا في المفرد المبني، وإن كان في صورة التثنية، فهذا أقصى ما يقال»^(٣).

وقد ألمح إلى هذا المعنى ابن جنبي، فقد قال: «فَيَبْغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ هَذَانَ، وَهَاتَانِ، وَاللَّذَانَ، وَاللَّتَانَ) إِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءُ مَوْضُوعَةٍ لِلتَّثْنِيَةِ مَخْتَرَةٌ لَهَا

(١) انظر: معاني القرآن ٢/ ١٨٤، والمحزر الوجيز ٤/ ٥٠.

(٢) انظر: تفسير القرطبي ١١/ ٢١٩.

(٣) المخطوطة ١٣٨/ أ.

وَلَيْسَتْ بِتَشْبِيَةِ الْوَاحِدِ عَلَى حَدِّ (زَيْدٍ) وَ(زَيْدَانَ)، إِلَّا أَنَّهَا صِيغَتْ عَلَى صُورَةِ مَا هُوَ مِثْلِي عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِئَلَّا تَخْتَلِفَ التَّشْبِيَةُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يُحَافِظُونَ عَلَى التَّشْبِيَةِ، وَلَا يُحَافِظُونَ عَلَى الْجَمْعِ»^(١).

والذي أميل إليه هو التوجيه الأول، وهو أنها جاءت على لغة بعض العرب، الذين يثبتون الألف في كل أحوال الإعراب؛ وذلك لما يلي:

١. لأنها لغة مسموعة ومعروفة عن العرب، وقد أقرها الأئمة من النحاة والمفسرين وغيرهما.

٢. لأن الحمل على ما كان لغة أولى من الحمل على الشاذ غير المطرد.

٣. لسلامة هذا التوجيه من التأويلات، والتقديرات.

المسألة الثامنة: عَوْدُ الضَّمِيرِ (هَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا

اتَّخَذَهَا هُرْوًا»^(٢).

ذكر الجَنْزِي أن الضمير (ها) في قوله: (اتخذها) عائد إلى (شيء)^(٣).

• الدراسة:

للعلماء في عود الضمير الـ(ها) في قوله: (اتخذها) توجيهان:

التوجيه الأول: أنها تعود إلى لفظة (آياتنا)، والدليل على ذلك أن (آياتنا)

جاءت مؤنثة، و(ها) ضمير مؤنث، وأورد هذا التوجيه الطبري^(٤)، وهو أحد

توجيهي الزمخشري^(٥)، وأبي حيان^(٦)، والسمين الحلبي^(٧).

(١) علل التشبية ٧٦.

(٢) الجاثية آية ٩.

(٣) المخطوطة ١٣٨/ب.

(٤) انظر: جامع البيان ٦٣/٢٢.

(٥) انظر: الكشاف ٢٨٦/٤.

(٦) انظر: البحر المحيط ٤١٦/٩.

(٧) انظر: الدر المصون ٦٤٣/٩.

وقد ذكر البيضاوي أن فائدة عود الضمير لـ (آياتنا) فيه إشعار بأنه الكلام المسموع لو علم أنه من الآيات، سيبادر إلى الاستهزاء بالآيات كلها، وليس على ما يسمعه فقط^(١).

التوجيه الثاني: أنها تعود إلى لفظة (شيء)؛ لأنه بمعنى الآية، ومن ذلك قول الشاعر:

نَفْسِي بِشَيْءٍ مِّنَ الدُّنْيَا مُعَلَّقَةٌ اللَّهُ وَالْقَائِمُ الْمَهْدِيُّ يَكْفِيهَا^(٢)

لأنه أراد بـ (شيء) جارية يقال لها: عُتْبَةٌ.

وقد ذكر أبو حفص النسفي أنه لم يقل: (اتخذه) في الآية؛ لأن ذلك الشيء (آية)، وأنَّ الهُزءَ بشيء واحد هو هُزءٌ بالجمع، وأن ثبات بطلان الواحد يعني ثبات بطلان الكل^(٣).

وذهب إلى ذلك الإمام الجنزي، وعلل بقوله: «فإن قيل: (فشيء) مذكر، و(ها) ضمير مؤنث، فكيف يعود إليه؟ الجواب: أن (شيئاً) من الآيات آية، والدليل على ذلك من طريق المعنى أنه قال: وإذا علم شيئاً، ولا يعلم أحدٌ إلا ما نزل على محمد صلى الله عليه وآله من الآيات؛ لأن آيات الله لا تحصى، ولا يحيط بها علم أحد»^(٤).

وقد سأل الجنزي عمر البسطامي عنها فقال: يعود إلى (الآيات)، فذكر له تعليقه فأعجب به، وسأل الإمام أبا المعالي بن شاهفور فأجابته بمثل ما أجاب البسطامي، فذكر له ما ذكره للبسطامي فأعجبه، واتفقا على تصديقي^(٥).

(١) انظر بتصرف أنوار التنزيل ١٠٥/٥.

(٢) البيت من البسيط، وقائله أبو العتاهية. انظر: أبو العتاهية أشعاره وأخباره ٦٦٨، والكشاف ٢٨٧/٤، والبحر المحيط ٤١٦/٩، والدر المصون ٦٤٣/٩، واللباب في علوم الكتاب ٣٥١/١٧.

(٣) انظر بتصرف التيسير في التفسير ٣٥٠/١٣.

(٤) المخطوطة ١٣٨/ب.

(٥) المخطوطة ١٣٩/أ، ب.

إذن الجنزي لا يميز غير هذا التوجيه، وقد أجازهُ الزمخشري^(١)، وأبو حيان^(٢).

والذي يظهر لي أن عودة الضمير (الماء) في قوله (اتخذها) يجوز فيه الوجهان، وهما عودته لـ (لآيات)، وعودته لـ (شيء)؛ لسلامة المعنى فيهما.

المسألة التاسعة: عامل (إذا) في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾^(٣).

ذكر الجنزي «أنَّ العامل فيه ما تعلق به (واو) القسم وهو أقسمت، أو أقسم»^(٤).

• الدراسة:

تعددت الآراء في عامل (إذا) على عدة أقوال، وهي:

أولاً: أن العامل في (إذا) هو ما تعلق به واو القسم، وهو (أقسمت)، أو (أقسم)، وهذا رأي الإمام الجنزي، قال: «وإن كان لا يجوز الجمع بينه وبين واو القسم في اللفظ؛ لأنك إذا قلت: أقسمت بالله، أو أقسم والله كان قسماً على قسم واقع، أو ناجز، أو مستقبل للإنشاء؛ لأنك إذا قلت: بالله، كان القسم في أقسمت والباء بمنزلتها في قولك: مررتُ بزَيْدٍ. فإن قيل: فعل القسم للإنشاء، و(إذا) اسم لزمان مستقبل فكيف يعمل فيه؟ فالجواب عنه أن (إذا) هنا تدل على الزمان المطلق، لا على الزمان المخصوص كما يقال: يُعْجِبُنِي زَيْدٌ إِذَا دَخَلَ عَلَيَّ، (فِيُعْجِبُنِي) للحال، و(إذا) لزمان مطلق، ومعناه: يُعْجِبُنِي كُلَّ وَقْتٍ يَدْخُلُ عَلَيَّ، لا أَنَّهُ يُعْجِبُنِي الآن، أو يُعْجِبُنِي بَعْدَ هَذَا»^(٥).

(١) انظر: الكشف/٤/٢٨٦.

(٢) انظر: البحر المحيط/٩/٤١٦.

(٣) النجم آية ١.

(٤) المخطوطة ١٣٩/ب، والتخميم ٢/٢٧٤ - ٢٧٥، والمقتبس ٨١٩ - ٨٢٠.

(٥) المخطوطة ١٣٩/ب. وانظر أيضاً: فتوح الغيب ٢/٢٢٧، والبرهان في علوم القرآن ٤/١٩٢.

وهذا الرأي ذهب إليه الزمخشري في أول الأمر، ولكنه عدل عنه عندما سأله الجنزي: كيف يعمل الحال في الزمان المستقبل؟^(١).

الثاني: أن العامل فيه محذوف مقدر، وتقديره: وهويّ النّجم إذا هوى، أي: أقسمت بهويّ النجم وقت هويته، وهذا هو الرأي الذي عدل إليه الزمخشري^(٢). وقد عرض رأيه الجنزي على زين المشايخ^(٣) فلم يستحسنه، ثم أورد ما نصه: «والوجه أن (إذا) قد انسلخ عنه معنى الاستقبال، وصار للوقت المجرد، ونحوه: آتِيكَ إِذَا أَحْمَرَ البُسْرُ، أي: وقت احمراره، فَقَدْ عَرِيَّ عَنْ معنى الاستقبال؛ لآتِهِ وَقَعَت الغُنَيْةُ عَنْهُ بقَوْلِهِ: آتِيكَ. والوجه يَحْتَمَلُ أن يكون من كلام زَيْنِ المشايخِ أَوْ مِنْ كلام صاحب (المُقْتَبَسِ) أَوْ مِنْ كلام الطَّبِييِّ»^(٤).

وقد ذكر ذلك القول أبو البقاء العكبري^(٥)، ولم يجزه أبو حيان؛ لأن فعل القسم إنشاءً، والإنشاء حالٌ، و(إذا) لما يُسْتَقْبَل من الزمان فكيف يتلاقيان؟^(٦). وقال ناظر الجيش: «وما قاله - أي: العكبري - غير ظاهر، فإن وقت هويته مستقبل؛ لأن (إذا) هي الدالة عليه، وهي للاستقبال، والفعل المضارع يتعين استقباله بعمله في ظرف مستقبل، فيلزم استقبال (أقسم) وهو فعل إنشائي لا محالة، وقد عرفت أن وجود معنى ما هو كذلك يجب أن يكون مقارناً لوجود لفظه»^(٧).

(١) انظر: المخطوطة ١٣٩/ب، ١٤٠/أ. وانظر أيضاً: التخمير ٢/٤٧٤ - ٤٧٥، وفتح الغيب ٢/٢٢٧، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٨/١٠٨.

(٢) انظر: التخمير ٢/٢٨٤ - ٢٨٥، والمقتبس ٨١٩ - ٨٢٠، وتفسير ابن عرفة ٤/٩١، والتحرير والتنوير ٢٧/٩٠.

(٣) هو: محمد بن أبي القاسم، أبو الفضل البقالي الخوارزمي الأدمي الملقب زين المشايخ، النحوي الأديب. انظر: تاريخ الإسلام ١٢/٢٨٥.

(٤) انظر: التحرير والتنوير ٢٧/٩٠.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٨٦.

(٦) البحر المحيط ١٠/٤٨٨.

(٧) تمهيد القواعد ٤/١٩٤٦.

وقد أجاب الزركشي عن الإشكال الذي ذكره أبو حيان في توجيهه العكبري «بوجهين: أحدهما: أنَّ الزمانين لما اشتركا في الوقوع المحقق نزلاً منزلة الزمان الواحد ولهذا يصحُّ عطفُ أحدهما على الآخر كقوله تعالى: ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ﴾^(١)، ثم قال: (ويجعلُ)، وهو قريب من جواب الفارسيِّ لما سأله أبو الفتح عن قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾^(٢) مُستشكلاً إبدال (إِذْ) من (الْيَوْمِ)، فقال: (الْيَوْمِ) حالٌ، وَ(ظَلَمْتُمْ) في الماضي، فقال: إنَّ الدنيا والآخرة متصلتان، وإنهما في حكم الله تعالى سواءً، فكأنَّ (الْيَوْمِ) ماضٍ وكأنَّ (إِذْ) مستقبليَّةٌ.

والآخر: أنه على ظاهره، ولا يلزم ما ذكر؛ لأنَّ الحال كما تأتي مقارنةً، تأتي مُقدَّرةً، وهي أن تقدَّرَ المستقبليَّةَ مقارنةً، فتكونُ أطلقت ما بالفعل على ما بالقوة مجازاً، وجعلت المستقبلَ حاضرًا كقوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾^(٣).

الثالث: أن العامل في (إذا) النجم نفسه، ويكون النجم في هذه الحالة نزول القرآن، ذكر ذلك أبو البقاء العكبري^(٤). وفيه نظر؛ لأن القرآن لا يعمل في الظرف إذا أريد أنه اسم لهذا الكتاب المخصوص، وقد يقال: إن النجم بمعنى المنجم كأنه قيل: والقرآن المنجم في هذا الوقت، وهذا البحث وارد في مواضع منها قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾^(٥) وما بعده ومنها قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغشَى﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿وَالضُّحَى﴾^(٧) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى^(٨).

(١) الفرقان آية ١٠.

(٢) الزخرف آية ٣٩.

(٣) الزمر آية ٧٣. ونص الزركشي في كتابه البرهان ٤/ ١٩١.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٨٦.

(٥) الشمس آية ٥.

(٦) الليل آية ١.

(٧) الضحى آية ١، ٢.

وقد ردَّ هذا القول أبو حيان، قال: «ولا جائز أن يعمل فيه نفسُ المقسم به؛ لأنه ليس من قبيل ما يعمل، سيِّماً إن كان جَزْماً»^(١).

الرابع: أن يكون الظرف المذكور في موضع الحال، فيكون العامل فيه إذ ذاك محذوفاً، والتقدير: أقسم بالنجم كائناً وقت هويته، وقد ذهب إلى هذا القول ناظر الجيش^(٢)، ولم يجزه أبو حيان، وعلَّل ذلك بقوله: «لأنه لا يلزم (كائناً) أن يكون منصوباً بالعامل، ولا يصحُّ أن يكون معمولاً لشيء مما فرضناه أن يكون عاملاً، وأيضاً فقد يكون القسمُ به جثَّةً، وظروف الزمان لا تكونُ أحوالاً عن الجثث، كما لا تكونُ أخباراً»^(٣). وذكر الجواز غيره على أن يكون المراد بـ(النجم) القطعة من القرآن، والقرآن قد نزل منجَّماً^(٤).

الخامس: أن (إذا) ليس لها عامل، ذهب إلى هذا أبو حيان، وقد حكم على تقرير العامل في (إذا) بعد الإقسام بالمعضل^(٥)، وقال السمين الحلبي: «ليس كذلك، بل له عاملٌ، وهو فعلُ القسم، ولا يضرُّ كونه إنشائياً؛ لأنَّ الحال مقدرة»^(٦).

والذي أراه من هذه الأقوال هو القول الثاني، وهو أن العامل في (إذا) محذوف مقدر، وتقديره: وهويُّ النجم إذا هوى، أي: أقسمت بهويِّ النجم وقت هويته.

(١) البحر المحيط ١٠/٤٨٨.

(٢) انظر: تمهيد القواعد ٤/١٩٤٦.

(٣) انظر: البحر المحيط ١٠/٤٨٨.

(٤) انظر: روح المعاني للألوسي ١٤/٤٦.

(٥) انظر: البحر المحيط ١٠/٤٨٨.

(٦) انظر: الدر المصون ١١/١٨.

المسألة العاشرة: ارتفاع ما بعد (إذا) في قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾^(١).

قال الجنزي: «أي: إذا كُوِّرَتِ الشَّمْسُ كُوِّرَتْ»^(٢).

• الدراسة:

أجاز النحويون أن يلي الاسم المرفوع (إذا) الشرطية، ولكنهم اختلفوا في إعراب هذا الاسم المرفوع على أقوال:

القول الأول: أن الاسم مرفوع بفعل مقدر موافق لفعل ظاهر بعده، وقد نُسب هذا القول لسيبويه^(٣)، وقال به بعض البصريين^(٤)، وقد تبع البصريين في ذلك عمر الجنزي.

واحتج البصريون لمذهبهم بما يلي:

الأول: عدم جواز الفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل ههنا عاملاً فيه؛ لعدم جواز تقديم الذي يرتفع بالفعل عليه، وعدم التقدير يظل الاسم مرفوعاً بلا عامل، وذلك لا يجوز^(٥).

الثاني: أن (إذا) فيها معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل؛ لأنه متحقق به؛ ولذلك كان مرفوعاً بتقدير فعل لا بالابتداء^(٦).

(١) التكوير آية ١.

(٢) المخطوطة ١٤٢/ب.

(٣) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٢٩٦، وشرح المقدمة المحسبة ١/١٨٢.

(٤) انظر: المقتضب ٢/٧٧، والأصول ٢/٢٣٢، والبدیع في علم العربية ٧٢، واللباب ٢/٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢١٧.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/٥٠٤.

(٦) انظر: المرجل ٢٢١، والمقدمة المحسبة ١/١٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٤٠.

القول الثاني: أن الاسم مرفوع على الابتداء، وإليه ذهب بعض الكوفيين^(١)، والأخفش^(٢). وقيل: إن سيوييه ذهب إلى هذا القول، فهو يجيز أن لا يقدر الفعل، وأن الاسم يرتفع بالابتداء بعد (إذا) الشرطية إذا كان الخبر فعلاً^(٣).

وعبارة سيوييه التي تحتمل ذلك القول هي: «ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس: إذا، وحيث، تقول: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيداً تجده فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة، ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل، لو قلت: اجلس حيث زيدٌ جلس، وإذا زيدٌ يجلس كان أقبح من قولك: إذا جلس زيدٌ، وإذا يجلس، وحيث يجلس، وحيث جلس، والرفع بعدهما جائز؛ لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول: اجلس حيث عبد الله جلس، واجلس إذا عبد الله جلس»^(٤).

وقد أيد ابن مالك^(٥) رأي الأخفش؛ حيث قال: «وبقوله أقول؛ لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب إن، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا؛ ولذلك جاز أن يقال إذا الرجل في المسجد فظن به خيراً. ومنه قول الشاعر:

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُدْرَعُ^(٦)»

وضعف ابن السجري رأي الأخفش^(٧)، ووسمه أبو البركات الأنباري بالفساد^(٨).

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٨٠٨، والإنصاف ٢/٥٠٧.

(٢) انظر: شرح المقدمة المحسبة ١/١٨٣، والتذيل والتكميل ٦/٣٤٩، وتوضيح المقاصد ٢/٨١٠.

(٣) انظر: التذيل والتكميل ٧/٣١٥، وارتشاف الضرب ٣/١٤١٠، والجنى الداني ٣٦٨.

(٤) الكتاب ١/١٠٦.

(٥) شرح التسهيل ٢/٢١٣.

(٦) البيت من الطويل، وقائله الفرزدق. انظر: ديوانه ٣٥٩، والمقاصد النحوية ٣/١٣٣١، وبلا نسبة في شرح

التسهيل ٢/٢١٣، والتذيل والتكميل ٢٨٢، والجنى الداني ٣٦٨، ومغني اللبيب ١٢٧.

(٧) انظر: أمالي ابن السجري ٢/٨٢.

(٨) انظر: الإنصاف ٢/٥٠٧.

وقد احتجَّ أصحاب هذا القول بما يلي:

الأول: مجيء عدة نصوص نثرية وشعرية جاء فيها الاسم المرفوع بعد (إذا)، ومن هذه النصوص قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفطرت﴾^(٣)، وغيرها من النصوص القرآنية الكريمة، وأما من الشعر فمثال ذلك قول ذي الرمة:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلَغْتِهِ فِقَامَ بَقَاسٍ بَيْنَ وَصَلِيكَ جَازِرٌ^(٤)

فقد رفع (ابن). قال ابن الحاجب: «ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال، إذ التقدير حيثئذ: إذا بلغت، فيتعين النصب»^(٥). ومنها أيضاً قول الشاعر:

إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفِنِي فِي ابْنِ عَمِّي وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظُّلُومُ^(٦)

أورد ابن جنبي هذا الشاهد مؤكداً به جواز ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء، قال: «ألا ترى أن (هو) من قوله: (إذا هو لم يخفني) ضمير الشأن، وأنه مرفوع لا محالة، فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا، أو بفعل مضمرة. فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمرة؛ لأن ذلك المضمرة لا دليل عليه ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره»^(٧).

(١) التكوير آية ١.

(٢) الانشقاق آية ١.

(٣) الانفطار آية ١.

(٤) البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة. انظر: ديوانه ٢/١٠٤٢، والكتاب ١/٨٢، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/٢٤١، ومعاني القرآن للأخفش ١/٨٥، والمقتضب ٢/٧٧.

(٥) أمالي ابن الحاجب ١/٢٩٦.

(٦) البيت من الوافر، وقائله ضيغم الأسدي. انظر: الخصائص ١/١٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٣، والتذيل والتكميل ٧/٣١٧، وتمهيد القواعد ٤/١٩٣٨.

(٧) الخصائص ١/١٠٥.

الثاني: أن (إذا) ليست عريقة في الشرط كـ(إن) و(لو)، ولا ظاهرة في تضمن معناه كـ(من) و(متى)؛ لذلك جاز دخولها على المبتدأ المرفوع^(١).

القول الثالث: أن الاسم مرفوع بالفعل المذكور على التقديم والتأخير، وقد أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على فعله^(٢)، وهو عند البصريين ممتنع، فإن تقدم الاسم أعرب مبتدأ، وإن سبق الاسم المتقدم على فعله، أو ما في معنى الفعل بما يطلب الفعل فهو فاعل فعل مضمرة يفسره الظاهر المتأخر، كما هو في القول الأول^(٣).

والذي أميل إليه هو أن الاسم المرفوع بعد (إذا) يكون مبتدأ؛ لكثرة النصوص الواردة في ذلك، ولعدم حاجته إلى التأويل.

المسألة الحادية عشرة: المستثنى منه في قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرُ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ۝٣﴾^(٤).

ذكر الجنزي أن المستثنى منه هو الضمير المستكن في قوله تعالى: (لَفِي خُسْرٍ) لا (الإنسان)^(٥).

• الدراسة:

في الآية الكريمة ثلاثة أقوال للمستثنى منه، وهي:

الأول: أن يكون المستثنى منه هو (الإنسان)، فهو اسم جنس عام؛ لأنه استثنى منه قوله: (إلا الذين آمنوا)، والاستثناء يُخرج من الكلام ما لولاه لدخل

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٤٦٠.

(٢) انظر: المغني ٧٥٧.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٠٦، وشرح التسهيل ٢/١٠٧، والتذليل والتكميل ٦/١٨٣، وتمهيد القواعد ٤/١٥٨١.

(٤) العصر آية ١، ٢، ٣.

(٥) المخطوطة ١٤٥/ب.

فلولا دخول الذين آمنوا في مطلق (الإنسان) المراد به الناس، وإلا لم يصح الاستثناء، «ولولا أن أداة التعريف اقتضت شمول الحقيقة والإحاطة بأفرادها، لم يستثن الذين آمنوا من المعرف بها وهو الإنسان»^(١). وفي هذه الحالة يكون الاستثناء متصلاً^(٢). وهذا القول عليه أكثر العربيين^(٣). قال ابن الشجري: «.. بمنزلة الإنسان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾، ألا ترى أنه استثنى منه (الذين آمنوا)، والاستثناء من واحد مستحيل، لا يصح إذا استثنيت واحداً من واحد، فكيف إذا استثنيت جمعا من واحد، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا﴾^(٤)، والمراد بـ(الإنسان) ها هنا الناس كافة»^(٥). وقد ردَّ هذا القول الإمام الجنزبي، وذكر أن من قال: إن المستثنى منه هو (الإنسان) إنما هو من باب التسامح في اللفظ^(٦).

الثاني: أن يكون المستثنى منه الضمير المستكن في قوله: (لفي خسر)، وهذا الرأي ذهب إليه الجنزبي، ولم أجده عند غيره حسب ما توصلت إليه من بحث، فقد قال: «كما قالوا في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالْعَصْرُ﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿١﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٧) إن المستثنى منه (الإنسان)؛ لأنه اسم جنس، والمستثنى منه الضمير المستكن في قوله عز من قائل: (لفي خسر) لا (الإنسان)، ولكن لما كان الضمير المستكن في الجار والمجرور كناية عن الإنسان، تسامحوا في اللفظ فقالوا: المستثنى منه (الإنسان)»^(٨).

(١) شرح التسهيل ١/٢٥٨.

(٢) انظر: التسهيل لعلوم التنزيل ٢/٥١١، وجامع البيان في تفسير القرآن ٤/٥٠٩.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٥، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/٣١٠، وتفسير الطبري ٢٤/٥١٦، والأصول ١/١٥٠، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٦٢، وإعراب ثلاثين آية لابن خالويه ٤٣، والبدیع في علم العربية ٢/٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٩٣.

(٤) الشورى آية ٤٨.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/٥.

(٦) انظر: المخطوطة ١٤٥/ب.

(٧) العصر آية ١، ٢، ٣.

(٨) المخطوطة ١٤٥/ب.

الثالث: أن يكون الاستثناء منقطعاً، أي: ليس من الأول، وقد قيل: إن (الإنسان) في الآية الكريمة هو أبو جهل بن هشام، وحيثُ تكون (اللام) في (الإنسان) للعهد؛ إذ المراد به شخص معين، وتقدر (إلا) بـ(لكن)، والانتقاع كما يكون في الذوات كقولهم: جاء القوم إلا حماراً، يكون في المعاني أيضاً، وقد ذهب إلى هذا الوجه الزجاج^(١). والذي يدعم هذا الوجه هو حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وقد خطب به ابن عباس موقوفاً عليه^(٢) - قال: قرأتُ على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ﴿وَالْعَصْرُ﴾ فقلتُ: بأبي وأُمِّي أنت يا رسول الله ما تفسيرها؟ فقال: ﴿وَالْعَصْرُ﴾ قَسَمَ مِنَ اللَّهِ، أَقْسَمَ رَبُّكُمْ بآخر النهار، ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾: أبو جهل بن هشام، ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾: أبو بكر الصديق، ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾: عمرُ بن الخطاب، ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾: عثمان بن عفان، ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾^(٣): عليُّ بن أبي طالب، رضي الله عنهم أجمعين.

والذي يترجح لي هو القول الأول؛ لكثرة القائلين به؛ ولأن الحديث فيه نكارة، وعدم إيراده في كتب الحديث يدل على ذلك.

المسألة الثانية عشرة: إعراب قوله تعالى: ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾^(٤).

ذكر الجنزي أن (مِنَ) في الآية الكريمة تتعلق بمحذوف، والجار والمجرور في محل النصب على الحال، وفي العامل فيه وجهان الأول: معنى إضافة الشر إلى الوسواس، وذو الحال حيثُ هو (الوسواس)، والثاني: معنى إضافة الصدور إلى الناس، وذو الحال حيثُ هو (الناس)^(٥).

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٥٩/٥.

(٢) لم أعثر عليه في كتب الحديث التي وقفت عليها، وقد ورد في: تفسير القرطبي ١٨١/٢٠، والتفسير الوسيط للواحدى ٥٥١/٤.

(٣) العصر آية ٣.

(٤) الناس آية ٦.

(٥) انظر: المخطوطة ١٤٠/١٤٠، أ، ب.

• الدراسة:

اختلفت آراء العربيين لمحل الجار والمجرور من الإعراب في قوله تعالى: ﴿مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ على خمسة أوجه، وهذا الاختلاف نجم عن تعدد أقوال العلماء في المعنى الذي تؤول إليه الآية، والأوجه الخمسة هي:

الوجه الأول: أنها بدل، والمبدل منه في هذا الوجه على ثلاثة أقوال، أحدها: أنه بدل من (شر) بإعادة العامل؛ أي: من شر الجنة، وهذا قول الأحفش^(١). الثاني: أنه بدل من ذي (الوسواس)؛ لأن الوسواس من الجن، كأنه استعاذ بربه من ذلك الشيطان الواحد، ثم استعاذ به من جميع الجنة والناس، وفي استعاذته من الجنة والناس تعميم. الثالث: أنه بدل من (الناس)؛ أي: في صدور الجنة، و(من) للتبيين. هذا الوجه ذكره الباقر^(٢)، الكرمان^(٣)، والعكبري^(٤)، والنيسابوري^(٥).

الوجه الثاني: أنه بيان، وفيه قولان: أحدهما: أنه بيان للناس، وأن اسم (الناس) ينطلق على الجنة، وفي هذه الحالة تكون (من) متعلقة بـ(الناس)، و(الناس) معطوفة على (الجنة)، كأنه قال: من شر الوسواس الجنى الذي يوسوس في صدور الناس جنهم وإنسهم، فسمي الجن ناساً كما سباهم نفراً ورجالا في قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ﴾^(٧) فهو استعاذة بالله من شر الوسواس الذي يوسوس في صدور الجن، كما يوسوس في صدور الإنس^(٨).

(١) انظر: معاني القرآن ٢/ ٥٩٠.

(٢) انظر: كشف المشكلات ٢/ ١٤٩٦.

(٣) انظر: غرائب التفسير ٢/ ١٤١٦.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٣١١.

(٥) انظر: غرائب القرآن ٦/ ٦٠٤.

(٦) انظر: أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل ٦٠٢.

(٧) الأنعام آية ١١٢.

(٨) انظر: أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل ٦٠٢، ٦٠٣، وتفسير القرآن الكريم لابن

القيم ٦٧٩، وبدائع الفوائد ٢/ ٨٠٣.

وهو اختيار الكلبي^(١)، والفراء^(٢)، وذكره الزمخشري^(٣)، والنيسابوري^(٤)، والطبري^(٥)، والألوسي^(٦) مع ذكر غيره من الوجوه. ولم يجز مكي هذا الوجه؛ معللاً ذلك بقوله: «أن الناس لا يوسوسون في صدور الناس، إنما يوسوس الجن، فلما استحال المعنى حملته على العطف على (الوسواس)»^(٧).

وقد ضعف ابن تيمية قول الفراء؛ واحتج على ذلك بأمور:

الأمر الأول: أن لفظ (الناس) أشهر وأظهر وأعرف من أن يحتاج إلى تنويحه إلى الجن والإنس، وقد ذكر الله تعالى لفظ الناس في غير موضع.

الأمر الثاني: كونه يوسوس في صدور الطائفتين صفة توضيح وبيان وليس وسوسة الجن معروفة عند الناس وإنما يعرف هذا بخبر ولا خبر هنا.

الأمر الثالث: قوله: ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾^(٨) فكيف يكون لفظ الناس عاماً للجنة والناس؟ وكيف يكون قسيم الشيء قسماً منه؟ فهو يجعل الناس قسيم الجن، ويجعل الجن نوعاً من الناس.

الأمر الرابع: احتج بقوله: «لم يكن في هذا دليل على أنهم يسمون ناساً، وإن قدر أنه يقال: جاء ناس من الجن، فذاك مع التقييد، كما يقال: إنسان من طين وماء دافق، ولا يلزم من هذا أن يدخلوا في لفظ الناس»^(٩).

(١) انظر رأيه في الكشف والبيان للثعلبي ٣٠/٥٥٠، والتفسير البسيط للواحدى ٢٤/٤٧٢

(٢) انظر: معاني القرآن ٣/٣٠٢.

(٣) انظر: الكشف ٤/٨٢٤.

(٤) انظر: غرائب القرآن ٦/٦٠٤.

(٥) انظر: فتوح الغيب ١٦/٦٥٥.

(٦) انظر: روح المعاني ١٥/٥٢٦.

(٧) مشكل إعراب القرآن ٢/٨٥٧.

(٨) الناس آية ٦.

(٩) مجموع الفتاوى ١٧/٥١١.

الثاني: بيان الذي يوسوس، على أن الشيطان ضربان: جنى وإنسي، وفي هذا القول تكون لفظة (الناس) معطوفة على (الوسواس)، كأنه قال: من شر الوسواس الجنى، ومن شر الوسواس الإنسي، فالاستعاذة من شر الموسوسين من الجنسين، وهو اختيار الزجاج^(١).

وقد سأل أبو جعفر النحاس^(٢) عليَّ بن سليمان عن قوله عزَّ وجلَّ: (وَالنَّاسِ)، فكيف يعطفون على الجنَّةِ وهم لا يوسوسون؟ فقال: هم معطوفون على (الوسواس)، والتقدير: قل أعوذ بربِّ الناس من شرِّ الوسواس والناس. وقد حسَّن النحاس هذا القول؛ وعلَّل ذلك بأن التقديم والتأخير في الواو جائز حسن كثير، ومن ذلك قول الشاعر:

جَمَعْتُ وَفُحْشاً غَيْبَةً وَنَمِيمَةً خِصَالاً ثَلَاثاً لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي^(٣)

وضَعَّفَ ابن تيمية اختيار الزجاج، وإن كان عنده أرجح من اختيار الفراء، وسبب تضعيفه له عدة أمور:

١. أنَّ شرَّ الجنِّ أعظم من شرِّ الإنس، فكيف يطلق الاستعاذة من جميع النَّاسِ ولا يستعيذ إلا من بعض الجنِّ؟
٢. أنَّ (الْوَسْوَاسُ الخَنَّاسُ) إن لم يكن إلا من الجنة فلا حاجة إلى قوله: (مِنَ الجنَّةِ)، و(مِنَ النَّاسِ)، فلماذا يُحْصَى الاستعاذة من وَسْوَاسِ الجنَّةِ دون وسواس النَّاسِ؟

٣. إذا تقدَّم المعطوفُ اسماً كان عطفه على القريب أولى كما أنَّ عود الضَّمير إلى الأقرب أولى إلا إذا كان هناك دليلٌ يقتضي العطف على البعيد، فعطفُ

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٨١.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٥/ ١٩٩.

(٣) البيت من الطويل، منسوب لزيد بن الحكم في المسائل البصريات ١/ ٢٩٢، وتحرير الخصاصة ٢/ ٥٠٢، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٧٠، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٨٥، والكافية الشافية ١/ ١٠٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٥٣، واللمحة في شرح الملح ١/ ٣٧٣، والتذليل والتكميل ٨/ ١١٣.

(النَّاسِ) هنا على (الْجِنَّةِ) المقرون به، أولى مِنْ عطفه على (الْوَسْوَاسِ) ^(١).
(وَمِنْ) في الآية الكريمة يصح أن تكون ابتدائية متعلقة بـ (يوسوس)؛ أي:
يوسوس في صدورهم من جهة الجنة، ومن جهة الناس، ويصح أن تكون
تبعيضية؛ أي: كائناً من الجنة والناس.

الوجه الثالث: أنها في محل نصب على الحال، و(مِنْ) للتبعيض ^(٢)، وذو الحال في
هذا الوجه على ثلاثة أقوال: القول الأول: أنه حال من (الوسواس). ذكره الجنزي
في أحد قوليه، قال: «والعامل فيه معنى إضافة (الشر) إلى (الوسواس)؛ لأن معنى
الإضافة الاختصاص والاستحقاق والملك، وتقديره: لا يستحق الوسواس الشر
المعوذ منه كائناً من الجنة، أو من الجنة والناس، أي: هذا الموسوس قد يكون جنياً
وقد يكون إنسياً كما قال الله تعالى: ﴿شَيَاطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ ^(٣) فالجار والمجرور
صفة الوسواس معرفة، فيكون حالاً عنها؛ لأن المعرفة لا توصف بالكرة، وكقولك:
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ جَالِسٍ.... والمضمر فيه (هو) ^(٤)».

وقد رجح ابن تيمية هذا القول، وانتصر له؛ حيث يقول: «الذي يوسوس
في صدور الناس نفوسهم، وشياطين الجن وشياطين الإنس، والوسواس الخناس
يتناول وسوسة الجنة ووسوسة الإنس؛ وإلا أي معنى للاستعاذة من وسوسة
الجن فقط، مع أن وسوسة نفسه وشياطين الإنس هي مما تضره، وقد تكون
أضر عليه من وسوسة الجن» ^(٥).

القول الثاني: أنه حال من (الناس)، والعامل فيه إضافة الصدور إلى الناس؛
أي: كائنين من القبيلين، وهذا أحد قولي الجنزي، قال: «الوسواس يوسوس
في صدور جنسه لجنسه، كما يوسوس في صدور غير جنسه، وساعت العبارة

(١) انظر: مجموع الفتاوى ١٧/٥١٢.

(٢) انظر: البحر المحيط ١٠/٥٧٩.

(٣) الأنعام آية ١١٢.

(٤) المخطوطة ١٤٠/أ، ب.

(٥) مجموع الفتاوى ١٧/٥٠٩.

عن الجن بالناس كما ساغت بالرجال قال الله عز وجل: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ﴾^(١)، فعلى القول الأول يكون الموسوس من الجنة والناس، وعلى القول الثاني الموسوس من الجنة، وعلى الوجهين في الجار والمجرور ضمير عائد إلى ذي الحال؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة جملة، وإذا كان الحال جملة، لم يكن بد من ضمير عائد إلى ذي الحال؛ لأنها بمنزلة المبتدأ والخبر.. والمضمر فيه هم^(٢).

القول الثالث: الضمير في (يوسوس)؛ أي: يوسوس وهو من الجن، قاله العكبري^(٣)، والشريبي^(٤).

ولم يذكر الجُنْزِي غير الحالية، وذكر في ذي الحال القول الأول والثاني منها، وكأنه لا يرى غير هذين القولين. والقول الأول عنده أصح. وقد ردَّ السمين الحلبي معنى الحالية في ذلك^(٥).

الوجه الرابع: أن (الذي) في قوله: (الذي يوسوس) مبتدأ، خبره (من الجنة والناس)، أي، الذي يوسوس يكون من الجنة، ويكون من الناس^(٦).

الوجه الخامس: أنه متعلق بـ(يوسوس)، و(من) لابتداء الغاية؛ أي: يُوسوس في صدورهم من جهة الجن، ومن جهة الناس. قاله الزمخشري^(٧)، وذكره أبو حيان^(٨)، والسمين الحلبي^(٩).

(١) الجن آية ٦.

(٢) المخطوطة ١٤٠/ب.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٣١١/٢.

(٤) انظر: السراج المنير ٦١٧/٤.

(٥) انظر: الدر المصون ١١/١٦٣.

(٦) انظر: غرائب التفسير للكرماني ١٤١٦/٢.

(٧) انظر: الكشف ٨٢٤/٤.

(٨) انظر: البحر المحيط ٥٧٩/١٠.

(٩) انظر: الدر المصون ١١/١٦٣.

والذي أرجحه هو أن الجار والمجرور (من الجنة) بيان، سواء كان بيان الذي يوسوس، كما هو رأي الزجاج، أو بيان الناس، كما هو رأي الفراء، فكلاهما متناغم مع معنى الآية الكريمة.

المسألة الثالثة عشرة: محل (كيف) من الإعراب.

ذكر الجنزي أن (كيف) تقع في محل رفع، ونصب، فأما الرفع فلم ترد في القرآن الكريم إلا في قوله تعالى: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٍ﴾^(١)، وأما النصب فقد تكون خبر (كان) وأخواتها، وقد وردت في مواضع متعددة من القرآن الكريم. وذكر الجنزي أنها تجيء حالاً في كل موضع جاء بعد (كيف) فعل غير (كان) أو (شاء)، وقد تقع (كيف) في محل النصب على المصدر، وتكون في كل موضع جاء بعدها شاء^(٢).

• الدراسة:

ستكون دراسة هذه المسألة من عدة جوانب، وهي:

الجانب الأول: ورود (كيف) في محل رفع خبر، وقد ذكر النحويون أن (كيف) تكون خبراً قبل ما لا يستغني، نحو: كيف أنت؟ وكيف كنت؟ ومنه: كيف ظننت زيدا؟ وكيف أعلمته فسك؟^(٣). قال ابن مالك: «وإذا وقعت كيف قبل ما لا يتم كلاماً، كانت خبراً مقدماً، وما بعدها مخبر عنه، لأنه لا يجوز أن تكون ملغاة، لأنه قد حصلت بها الفائدة، وتم بها الكلام»^(٤).

وقد ذكر الجنزي أنه لا يوجد في القرآن إلا موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٍ﴾، ففي الآية الكريمة تكون (كيف) في محل رفع

(١) الملك آية ١٧.

(٢) انظر: المخطوطة ١٣٣/ب.

(٣) انظر: التسهيل ٢٤٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٠٦/٤.

خبر مقدم، و(نذير) مبتدأ مؤخر؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيما قبله، ذكر ذلك النحاس^(١)، ومكي^(٢)، وابن عطية^(٣)، وابن الأحنف اليميني^(٤).

وحَصُرَ الجَنْزِي محل رفع (كيف) في آية واحدة في القرآن الكريم هو رأيه، ولم أقف على من قال بهذا؛ إذ إن بعض المفسرين والمربين أورد بعض الآيات القرآنية، وذكر أن لها أكثر من وجه بما فيه الرفع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٥)، فقد ذكر العكبري: أن «(كيف) في موضع نصب على الحال، والعامل فيه محذوف تقديره: كيف يصنعون، أو كيف يكونون، وقيل: (كيف) ظرف لهذا المحذوف، و(إذا) ظرفٌ للمحذوف»^(٦)، وجعل أبو حيان (كيف) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف هو أجود الأقوال^(٧)، وذكر ذلك السمين الحلبي^(٨).

وعند الجَنْزِي (كيف) تكون في محل نصب خبر (كان) إذا جاءت بعدها (إذا)، كما في الآية الكريمة السابقة، ويكون المعنى: فكيف يكون الحال إذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه^(٩)، وهذا المعنى ذكره الزجاج^(١٠)، والنحاس^(١١)، ومكي^(١٢). وقد خطأ عمر الجَنْزِي مَنْ قال بأن (كيف) في الآية في محل نصب حال^(١٣).

(١) انظر: إعراب القرآن ٤/ ٣١٠.

(٢) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢/ ٧٦٠١.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٣٤١.

(٤) انظر: البستان في إعراب مشكلات القرآن ٣/ ٤٨١.

(٥) آل عمران آية ٢٥.

(٦) التبيان ١/ ٢٥٠.

(٧) انظر: البحر المحيط ٣/ ٨٣.

(٨) انظر: الدر المصون ٣/ ٦٨٣.

(٩) انظر: المخطوطة ١٣٤/ أ.

(١٠) انظر: معاني القرآن وإعراجه ١/ ٣٩٢.

(١١) انظر: إعراب القرآن ١/ ٣٧٨.

(١٢) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٢/ ٩٨٤.

(١٣) المصدر السابق.

وكونُ (كيف) في محل نصب خبر (كان) إذا جاء بعدها (إذا) لم أقف عليه عند غير الجنزي حسب ما توصلت إليه من بحث.

ومن الآيات التي جاءت (كان) فيها بعد (كيف) قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ﴾^(١) وكان من التوجيهات الواردة فيها أن (كيف) في محل رفع خبر، فقد قيل: إنَّ (كان) في الآية الكريمة زائدة، و(كيف) خبر مقدم، و(عاقبة) مبتدأ مؤخر، وهو أحد الأقوال عند أبي حيان^(٢)، والسمين الحلبي^(٣). وهذا التوجيه مخالف لرأي الإمام الجنزي الذي حصر الرفع في آية واحدة.

الجانب الثاني: هو مجيء (كيف) في محل نصب على الحال؛ حيث يرى النحويون أنها تقع حالاً قبل ما يستغني، نحو: كيف جاء زيدٌ؟ أي: على آية حالة جاء زيدٌ؟^(٤)

قال ابن مالك: «فإذا وقعت (كيف) قبل تام مستغن عنها كانت في موضع نصب على الحال؛ لأنها في تأويل صفة نكرة متقدمة على موصوفها، والصفة المتقدمة على الموصوف لا يجوز أن تكون نعتاً له؛ لأن النعت تابع، فلا يتقدم على المتبوع، بل يجب فيها أحد أمرين: إما أن تجعل حالاً من الموصوف، وإما أن تقام مقامه، ويجعل هو بدلاً منها، فلم يجز في (كيف) أن تقام مقام الموصوف؛ لأنها في تأويل صفة نكرة، والصفة النكرة يقبح فيها ذلك. فوجب أن تكون حالاً؛ ولذلك يبدل منها، ويجاب بالنصب، تقول: كيف سار زيدٌ؟ أراكباً أم ماشياً؟ فيقال: ماشياً أو راكباً. ويقال: كيف جئت؟ فتقول: مسرعاً، بالنصب لا غير؛ لأن البدل من الحال حال، والحال لا تكون إلا منصوبة»^(٥).

(١) انظر: المخطوطة ١٣٤/أ.

(٢) انظر: البحر المحيط ٨/٢٥٣.

(٣) انظر: التسهيل ٢٤٢.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٢٧١، والمساعد ٣/٢٠٢، وشرح التصريح ١/٥٩٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٤/١٠٥.

وقد ذكر الجنزي أن (كيف) تأتي حالاً في كل موضع جاء بعده غير الفعل (كان) أو (شاء)، واستدل بقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾^(١)، قال الجنزي: أي: «عَجِيبَةً خُلِقَتْ»^(٢).

وذكر العلماء أن (كيف) في الآية الكريمة في محل نصب على الحال^(٣)، وقال ابن هشام: «لا تكون (كيف) بدلاً من (الإبل)؛ لأن دخول الجار على (كيف) شاذ، على أنه لم يسمع في (إلى)، بل في (على)؛ ولأن (إلى) متعلقة بما قبلها، فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه؛ ولأن الجملة التي بعدها تصير حينئذٍ غير مرتبطة، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعل النظر مُعَلَّقٌ، وهي وما بعدها بدل من (الإبل) بدل اشتغال، والمعنى إلى الإبل كيفية خلقها»^(٤).

وتقييد الجنزي نصب (كيف) على الحال في كل موضع لا يجيء بعدها الفعل (كان) و(شاء) هو رأي قد تفرّد به، لم أقف على أحد قال به فيما توصلت إليه من بحث، بل أورد بعض المفسرين آيات كريمات شملت (كان)، ووجهوا بأنها حال، ومن ذلك قوله: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ﴾^(٥)، ذكر السمين الحلبي من ضمن الأوجه الواردة أن (كان) تامة، و(عاقبة) فاعل، و(كيف) حال^(٦). وقد جوّز أن تكون (كان) في الآية الكريمة تامة ابن عطية، لكنه لم يصرح بأن (كيف) حال^(٧).

الجانب الثالث: أن (كيف) تأتي في محل نصب على المصدر، وقد قيّد الجنزي مجيئها في محل نصب على المصدر أن تأتي في كل موضع يكون بعدها الفعل (شاء)،

(١) الغاشية آية ١٧.

(٢) المخطوطة ١٣٣/ب.

(٣) انظر: إعراب ثلاثين سورة ٧٠، والبحر المحيط ١٠/٤٦٥، وروح المعاني ١٥/٣٢٨، والتحرير والتنوير ٣٠٤/٣.

(٤) مغني اللبيب ٢٧٣.

(٥) النمل آية ٥١.

(٦) انظر: الدر المصون ٨/٦٢٦.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٤/٢٦٤.

واستدل بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(١)، قال: أي: مشيئةً يشاء، ويُعرف محله بجوابه^(٢). وفي محل (كيف) في الآية الكريمة عدة توجيهات، وهي:

الأول: أنها منصوبة على الحال بالفعل بعده، والمعنى: على أي حال شاء أن يصوركم صوركم، ولا يجوز لـ(كيف) أن تعمل في (يصوركم)؛ لأن لها صدر الكلام^(٣).

الثاني: أن تكون (كيف) ظرفاً لـ(يشاء)، والجملة في محل نصب على الحال من ضمير اسم الله تعالى تقديره: يصوركم على مشيئة أي: مريداً^(٤).

الثالث: أن تكون الجملة في موضع المصدر، والمعنى: يُصَوِّرُكُمْ في الأرحام تصوير المشيئة، وكما يشاء، هكذا قال الحوفي. قال السمين: «وفي قوله: (الجملة في موضع المصدر) تسامح؛ لأنَّ الجمل لا تقوم مقام المصادر، ومراده أن (كيف) دالة على ذلك»^(٥).

وقال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾^(٦): «المعنى: على أي حال يشاء الإنفاق ينفق، ف(كيف) هنا اسم شرط، ولكنها لم تجزم الفعل، كما لم تجزم في الاستفهام. وأجاز الكوفيون الجزم بها قياساً، وأباه البصريون، قال سيويه: وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع، قال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها: على أي حال تكن أكن»^(٧).

(١) آل عمران آية ٦.

(٢) انظر: المخطوطة ١٣٣/ب.

(٣) انظر: التبيان ١/٢٣٧، والدر المصون ٣/٢٤.

(٤) انظر: التبيان ١/٢٣٧، والكاب الفريد ٢/٩، والبحر المحيط ٣/٢٠، والدر المصون ٣/٢٤.

(٥) انظر: الدر المصون ٣/٢٤.

(٦) المائة آية ٦٤.

(٧) شرح التسهيل ٤/٧٠. وانظر أيضاً الكتاب ٣/٦٠.

ومن خلال هذه التوجيهات للآية الكريمة أرى أن التوجيهات الثلاثة جائزة، وأقربها للصواب الأول، وهو أن تكون منصوبة على الحال بالفعل بعده، وتقييد الجنزي بأن نصب (كيف) على المصدر لا يكون إلا في الموضع الذي يأتي بعدها الفعل (شاء) هو رأي تفرّد به، ولا يمكن أن يلزمه غيره.

الخاتمة

وبعد، فإني أمل أن يكون البحث قد كشف شيئاً عن قيمة ومكانة الإمام عمر بن عثمان الجنزي العلمية، وجهوده في إعراب القرآن الكريم، ولعل من أبرز ما يخلص إليه البحث ما يلي:

١. الإمام الجنزي من النحاة المغمورين، ولكنه عالم كبير، وأديب نحير، لم يحظ بظهور، فهو جدير بالدراسة، ولعل هذا البحث يشعل فتيل التحري والتنقيب عن هذه الشخصية.

٢. عناية الجنزي بالقرآن الكريم تفسيراً وإعراباً، وقد ذكر أهل التراجم ما يلمح إلى ذلك، فقد شرع في تفسير لو تمّ لا يوجد مثله.

٣. محاورة الجنزي لعلماء عصره كالزخشري، والبسطامي، وأبي المعالي ومناقشتهم، ومفاوضتهم في بعض المسائل العلمية.

٤. الجنزي ذو نزعة بصرية، ويظهر ذلك جلياً من خلال موافقته في كثير من توجيهاته الإعرابية، وآرائه النحوية لمذهب جمهور البصريين، واتباعه لنحاة من المدرسة البصرية.

٥. يغلب على الجنزي في أعاريه الاستطراد والتوسع، ولكنه في بعض الأحيان يوجز في الإعراب، ويكتفي به دون عرض الأسباب والآراء والتوجيهات الأخرى.

٦. تفرّد الجنزي ببعض الآراء، والتوجيهات الإعرابية، وهذا دليل على رسوخ علمه، وبلوغه منزلة الاجتهاد.

٧. ظهور شخصية الجنزي العلمية؛ إذ لم يكن مقلداً ناقلاً فحسب، بل كان يعلل اختياراته وآراءه وتوجيهاته، ويرد على بعض الآراء التي لا يرى وجاهتها، ذاكراً للأسباب، ومدلياً بالحجج والعلل والمسوغات.

٨. للإمام الجنزي أثر في بعض العلماء الذين أتوا من بعده، فقد نقل عنه بعض الآراء صدر الأفاضل الخوارزمي، وفخر الدين الإسفندري، وغيرهما، وقد وصفه صدر الأفاضل بالإمام، مما يدل على مكانته.
٩. أورد الجنزي بعض الأحكام الخاطئة في بعض آرائه، كحكمه بعدم مجيء (كيف) في القرآن الكريم في محل رفع سوى في آية واحدة، وقد وقفت على أكثر من ذلك عند بعض المفسرين والمربين.
١٠. اهتمام الجنزي بعلم العروض والدوائر، فقد كتب في ذلك بعض التأليف. وقد وقفت على بعض الأبيات الشعرية العويصة، وقد سئل عن تقطيعها، فأجاب إجابة العارف بهذا العلم، والمستوعب له، والمحيط بكل جوانبه، كما أن له رسالتين في علم العروض والدوائر، وقد ذكرت ذلك في مؤلفاته.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

١. إبراز المعاني من حرز الأمان، تأليف أبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية.
٢. أبو العتاهية، أشعاره وأخباره، عني بتحقيقها د. شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.
٣. الإنقان في علوم القرآن، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
٤. الأخصف الأصفغر، أبو الحسن علي بن سليمان، حياته وجهوده، للدكتور محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي، ط ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٦. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تأليف أبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٧. أسرار العربية، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبي البركات كمال الدين الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٨. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٩. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تأليف الحسين بن أحمد بن خالويه، أبي عبد الله (ت ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م).
١٠. إعراب القرآن، تأليف أبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
١١. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م.
١٢. أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجليل - بيروت، دار عمار - عمان، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٣. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي ت (٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢ م.
١٤. إنباه الرواة على أنباء النحاة، للوزير جمال الدين بي علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.
١٥. الأنساب، تأليف عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبي سعد (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليباني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢ م.
١٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣ م.
١٧. أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، تأليف زين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي. الناشر: دار عالم الكتب المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ، ١٩٩١ م.
١٨. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تأليف ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ.
١٩. إيجاز البيان عن معاني القرآن، تأليف محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري أبي القاسم، نجم الدين (ت نحو ٥٥٠هـ)، تحقيق الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ.
٢٠. إيضاح شواهد الإيضاح، تأليف أبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م.
٢١. الإيضاح العضدي، تأليف أبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فراهود، دار العلوم، ط ٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ م.
٢٢. بدائع الفوائد، تأليف محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
٢٣. البديع في علم العربية، تأليف مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٤. البحر المحيط في التفسير، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٢٠هـ.
٢٥. البرهان في علوم القرآن، تأليف أبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ت(٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ١، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية عيسى الباي الحلبي وشركائه، (ثم صورته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات).
٢٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
٢٧. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت(٧٤٨هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٣م.
٢٨. تاريخ دمشق، تأليف أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ت(٥٧١هـ)، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر، عام ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٢٩. التبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
٣٠. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت(٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
٣١. التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، عيسى الباي الحلبي وشركاه.
٣٢. التحرير في المعجم الكبير، تأليف عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد ت(٥٦٢هـ)، تحقيق منيرة ناجي سالم، رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
٣٣. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، تأليف زين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن الوردني (٦٩١ - ٧٤٩هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٣٤. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، تأليف محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤هـ.

٣٥. التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف أبي حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ - ١٤٣٤هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣م.
٣٦. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تأليف محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبي عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٣٧. التسهيل لعلوم التنزيل، تأليف أبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزى الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦هـ.
٣٨. التصريح على مضمون التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تأليف خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
٣٩. التفسيرُ البسيطُ، تأليف أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.
٤٠. تفسير الإمام ابن عرفة، تأليف محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبي عبد الله (ت ٨٠٣هـ)، المحقق: د. حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية - تونس، الطبعة: الأولى، ١٩٨٦م.
٤١. تفسير القرآن الكريم، تأليف محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، المحقق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٠هـ.
٤٢. تفسير الكتاب العزيز وإعرابه، تأليف عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (ت ٦٨٨هـ)، المحقق: علي بن سلطان الحكمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأعداد ٨٥ - ١٠٠ السنوات ٢٢ - ٢٥ المحرم ١٤١٠هـ - ذو الحجة ١٤١٣هـ.
٤٣. التيسير في التفسير، تأليف نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي الحنفي (٤٦١ - ٥٣٧هـ)، المحقق: ماهر أديب حبوش، وآخرون، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، إسطنبول - تركيا، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م.
٤٤. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تأليف محمد بن عبد الغني بن شجاع، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

- ٤٥ . تكملة الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماکولا)، تأليف أبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي المعروف بابن نقطة (٥٧٩ - ٦٢٩ هـ)، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ - ١٤١٨ هـ.
- ٤٦ . تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ت (٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط ١، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
- ٤٧ . توجيه اللمع، تأليف أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
- ٤٨ . جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف أبي جعفر، محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠ هـ)، دار التريبة والتراث - مكة المكرمة - ص. ب: ٧٧٨٠.
- ٤٩ . الجامع لأحكام القرآن، تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر شمس الدين القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.
- ٥٠ . الجمل في النحو، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- ٥١ . الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، الكويت، ط ١، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م، ط ٢، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- ٥٢ . حَاشِيَةُ الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، الْمُسَمَّاةُ: عِنَايَةُ الْقَاضِي وَكِفَايَةُ الرَّاضِي عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، المؤلف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩ هـ)، دار النشر: دار صادر - بيروت.
- ٥٣ . حروف المعاني والصفات، تأليف عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبي القاسم، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٩٨٤ م.
- ٥٤ . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ت (١٠٩٣ هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
- ٥٥ . خزانة التراث - فهرس مخطوطات، المؤلف: أصدره مركز الملك فيصل، تاريخ النشر بالشاملة: ٨ ذو الحجة ١٤٣١ هـ.
- ٥٦ . الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.

٥٧. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف أبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسَّمين الحلبي ت (٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق .
٥٨. ديوان أبي النجم العجلي، الفضل بن قدامة ت سنة (١٣٠هـ)، جمعه وشرحه وحققه د. محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٥٩. ديوان الأعشى، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
٦٠. ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، تأليف أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١هـ)، المحقق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٦١. ديوان شعر المتلمس الضبعي، رواية الأثرم، وأبي عبيدة عن الأصمعي، عُني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٩٧٠م.
٦٢. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
٦٣. ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت - لبنان، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
٦٤. ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٦٥. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ذخائر العرب ٥٢، ط ٢، دار المعارف.
٦٦. رسالة صغيرة تقع في عشرين لوحة، تأليف عمر بن عثمان الجُنْزي ت (٥٥٠هـ)، عبارة عن أجوبة لمسائل عشر من القرآن الكريم، وعشر من عويصات الشعر، وهي مخطوطة محفوظة في مكتبة السلطان أحمد الثالث بتركيا ضمن مجموع برقم (٢٢٤٥).
٦٧. روح البيان، تأليف إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوئي، المولى أبي الفداء (ت ١١٢٧هـ)، دار الفكر - بيروت.
٦٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي ت (١٢٧٠هـ)، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
٦٩. زاد المسير في علم التفسير، تأليف جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.

٧٠. السبعة في القراءات، تأليف أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبي بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
٧١. السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، تأليف شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت ٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة، ١٢٨٥ هـ.
٧٢. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هندواوي، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
٧٣. سنن أبي داود، تأليف أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
٧٤. سير أعلام النبلاء، تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م.
٧٥. شرح أبيات سيويه، تأليف يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبي محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م.
٧٦. شرح أبيات مغني اللبيب، صنعة عبد القادر بن عمر البغدادي، حققه عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٣٩٨هـ.
٧٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تأليف علي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.
٧٨. شرح ألفية ابن مالك، تأليف العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١هـ)، المحقق: أبو الكميث، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩هـ / ٢٠١٨ م.
٧٩. شرح التسهيل، لجمال الدين ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد والدكتور/ محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م.
٨٠. شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرحه وقدم له عبد أ. علي مهنا، جار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٣ م.

٨١. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٨٢. شرح شواهد المغني، تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان.
٨٣. شرح الكافية الشافية، تأليف محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط ١.
٨٤. شعر مزاحم العقيلي، تحقيق الدكتور/ نوري حودي القيسي، والدكتور/ حاتم صالح الضامن، مكتبة د/ عبد الله الجبوري.
٨٥. شرح كتاب سيبويه، تأليف أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
٨٦. شرح كتاب سيبويه المسمى بـ (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، تأليف أبي الحسن علي بن محمد الإشبيلي، المعروف بابن خروف ت (٦٠٩هـ)، دراسة وتحقيق خليفة محمد خليفة بريري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية والحفاظ على التراث الإسلامي، ط ١، ١٤٢٥هـ.
٨٧. شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، تأليف أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة: الخامسة.
٨٨. شرح المفصل، تأليف يعيش بن علي، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٨٩. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ت سنة (٦١٧هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، ١٩٩٠هـ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، بيروت.
٩٠. شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ت (٤٦٩هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، نسقه وفهرسه أبو إبراهيم.
٩١. طبقات الشافعية الكبرى، تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلوة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
٩٢. طبقات المفسرين العشرين، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٩٣. العُدَّة في إعراب العُمدة، تأليف بدر الدين أبي محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، دار الإمام البخاري - الدوحة، الطبعة: الأولى.
٩٤. علل التثنية، تأليف أبي الفتح عثمان بن جنبي الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، المحقق: الدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية - مصر.
٩٥. علل النحو، تأليف محمد بن عبد الله بن العباس أبي الحسن ابن الوراق، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٩٦. غرائب التفسير وعجائب التأويل، تأليف محمود بن حمزة بن نصر، أبي القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراءة (ت نحو ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.
٩٧. غرائب التفسير وعجائب التأويل، تأليف محمود بن حمزة بن نصر، أبي القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراءة (ت نحو ٥٠٥هـ)، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.
٩٨. غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تأليف نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت ٨٥٠هـ)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميه - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.
٩٩. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، تأليف شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣هـ)، التحقيق: إياد محمد الغوج وغيره، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م.
١٠٠. الكافية في علم النحو، تأليف ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر المالكي (توفي: ٦٤٦هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.
١٠١. كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٤، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
١٠٢. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، لأبي علي الفارسي ت (٣٧٧هـ) تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
١٠٣. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تأليف المتتجب الهمذاني (ت ٦٤٣هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
١٠٤. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، مع الكتاب (حاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣)، تأليف أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ.

- ١٠٥ . الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تأليف أبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ)، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثان وغيره، دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥ م.
- ١٠٦ . كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، صنعة جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥ م.
- ١٠٧ . الكناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء ت (٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق د/ جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥ م.
- ١٠٨ . اللباب في تهذيب الأنساب، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، دار صادر - بيروت.
- ١٠٩ . اللباب في علوم الكتاب، تأليف أبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م.
- ١١٠ . اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق غازي مختار طليحات، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سورية، ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥ م.
- ١١١ . لسان العرب، تأليف محمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط ٣، - ١٤١٤هـ .
- ١١٢ . اللمحة في شرح الملحة، تأليف محمد بن حسن المعروف بابن الصائغ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤ م.
- ١١٣ . اللمع في العربية، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق حامد مؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م.
- ١١٤ . ما يجوز للشاعر في الضرورة، تأليف محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبي عبد الله التميمي (ت ٤١٢هـ)، حققه وقدم له وصنع فهارسه: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت - بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.
- ١١٥ . المبسوط في القراءات العشر، تأليف أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، أبي بكر (ت ٣٨١هـ)، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٩٨١ م.
- ١١٦ . مجاز القرآن، تأليف أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: ١٣٨١هـ.

١١٧. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
١١٨. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٢٢هـ.
١١٩. المرجل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد الشهير بابن الحشاش، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
١٢٠. المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ت (٣٢٨ هـ)، تحقيق د/ طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
١٢١. المسائل الحلبيات، صنعة أبي علي الفارسي ت (٣٧٧هـ)، تقديم وتحقيق حسن هنداي، دار القلم / دمشق - دار المناورة بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
١٢٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
١٢٣. مشکل إعراب القرآن، تأليف أبي محمد مكي بن أبي طالب حَمَّوش بن محمد بن مختار القيسي (ت ٤٣٧هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.
١٢٤. مجمع الآداب في معجم الألقاب، تأليف كمال الدين أبي الفضل عبد الرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي الشيباني (ت ٧٢٣هـ)، تحقيق محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر - وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.
١٢٥. مجموع الفتاوى، تأليف تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ) المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
١٢٦. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تأليف أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
١٢٧. معالم التنزيل في تفسير القرآن، تأليف محيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١٢٨. معاني القراءات، تأليف محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور (ت ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
١٢٩. معانى القرآن، تأليف أبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
١٣٠. معاني القرآن، تأليف أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى.
١٣١. معاني القرآن وإعرابه، تأليف إبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
١٣٢. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
١٣٣. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر/ دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.
١٣٤. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، تأليف أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠هـ.
١٣٥. المفصل في صنعة الإعراب، لفخر الدين أبي القاسم الزمخشري، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
١٣٦. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، حققه الدكتور عبد الرحمن العثيمين، والدكتور محمد إبراهيم البناء، والدكتور عياد بن عيد الشبتي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٧٧م.
١٣٧. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تأليف بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق محمد بن باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
١٣٨. المقتضب، لأبي العباس محمد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
١٣٩. نتائج الفكر في النحو، تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٤٠. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمال من فنون علومه، تأليف أبي محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ت(٤٣٧هـ)، تحقيق مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ.د: الشاهد البوشيخي، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
١٤١. هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين، المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
١٤٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر .
١٤٣. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تأليف أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

الرسائل العلمية

١. المقتبس في توضيح ما التبس (شرح المفصل)، تأليف أبي عاصم فخر الدين علي بن عمر الفقيهي الإسفندري، من أول المفعول فيه حتى نهاية باب ومن أصناف الاسم الخماسي، رسالة علمية في جامعة أم القرى تقدم بها الطالب مطيع الله بن عواض السلمي، وأشرف عليه أ. د محسن بن سالم العمري، ١٤٢٤هـ.

المقارنة بين منهج المفسرين ومنهج اللغويين في مسائل الوقف والابتداء
(الطبري والفراء أنموذجاً)

إعداد:

وسيم بن محمد بن عباس سليمانى
الأستاذ المساعد بقسم القراءات
كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى
مكة المكرمة

• المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تناول مسائل الوقف والابتداء بين منهجين، هما: منهج المفسرين ومنهج اللغويين وفق أنموذجين متميزين، الطبري المفسر المشهور والفراء اللغوي الكبير، دراسة مقارنة لكلا المنهجين، الأول من خلال كتابه المشهور في التفسير المسمى (جامع البيان)، والثاني من خلال كتابه (معاني القرآن)، وتقوم المقارنة للمنهجين في مسائل الوقف والابتداء بالوقوف على أقسام الوقف والابتداء، والمصطلحات، والمواقع التي تعرضا لها، وعرضهما للمسائل، والتعليقات، ونقلها عمّن سبقهما.

وقد اعتمد الباحث على المنهجين الوصفي التحليلي والمنهج المقارن في هذه الدراسة المقارنة، ثم انتهى إلى عدة نتائج، لعل أهمها: يعد الإمام الطبري ممثلاً لمدرسة التفسير، يقابله الإمام الفراء ممثلاً لمدرسة اللغة، في العناية بمسائل الوقف والابتداء في منهجها بمسائل الوقف والابتداء في آيات القرآن الكريم، وإذا كان الطبري إماماً في التفسير فإن الفراء إمام في اللغة، وكل واحدٍ منهما يمثل مدرسته العلمية، حيث اتفقا في اشتغالها بمسائل الوقف والابتداء، ذلك من حيث اهتمامه بالجانب التفسيري، والآخر من حيث اهتمامه بالجانب اللغوي. ومما أوصى به الباحث: إجراء دراسات بحثية متعددة حول مسائل الوقف والابتداء بين بعض علماء التفسير، مقارنةً بأمثالهم من علماء اللغة.

الكلمات الافتتاحية: المقارنة- منهج- المفسرين- اللغويين- مسائل- الوقف - الابتداء.

• المقدمة

الحمد لله رب العالمين القائل سبحانه: «وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً» (النساء: ١١٣) والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين سيدنا محمد. إن وعد الله سبحانه بحفظ كتابه لا يقف عند حد حفظه نصاً لا يطاله التحريف والتغيير فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى تقييض الله العلماء العاملين، جيلاً بعد جيل، ابتداءً بجيل المبلِّغين عن رسول الله ﷺ، ومروراً بعصرنا الراهن، إلى قيام الساعة؛ بتدبره وتأويله والغوص في أعاجيبه وإعجازه، فانبرى العلماء يشحذون همهم كل فيما فتح الله عليه؛ لدراسة علومه، كالتفسير والتجويد والتوجيه والقراءات، وغيرها، بما يسهم في جلائه، وبيان ذخائره وكنوزه، والتمكين لتلاوته كما أنزل، وبما أثر عن النبي ﷺ وصحابته الكرام من قراءات، ومن هذه العلوم ما هو موضوع بحثنا: مسائل الوقف والابتداء، وهو علم جليل يخدم معاني القرآن ودلالاته، وقد كثرت فيه المؤلفات، وشرأبت إليه أعناق ذوي الهمم العالية ممن يتوقون إلى خدمة كتاب الله في سباق ملحوظ، وعلى رأسهم علماء التفسير واللغة، فلم تكن دراسة هذا الموضوع حكراً على علماء القراءات والتجويد، وقد أغرى الباحث تناول هذا الموضوع من خلال علمين من أئمة اللغة والتفسير، هما العالمان الجليلان: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، الشهير بالإمام أبي جعفر الطبري، ويحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، المعروف بالفراء، وكلاهما ضليع في علمه، من خلال كتابيهما: جامع البيان، في التفسير، ومعاني القرآن، في اللغة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تبرز أهمية الموضوع وأسباب اختياره في عدة أمور، من أهمها:

١. أن للبحث صلة وثيقة بالقرآن الكريم، وتلك أهمية وحدها.

٢. تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول علمَ عَلمين من أعلام التفسير واللغة، اللذين أسهما في دراسات القرآن الكريم، ومنها علم الوقف والابتداء.
٣. إظهار مناهج تناول علم الوقف والابتداء في كتابين، هما من أمهات الكتب في مجالهما.
٤. بيان ما يمكن الإفادة من خلاله في تلاوة القرآن الكريم على الوجه الصحيح في موضوع الوقف والابتداء.
٥. الإسهام في تقديم مادة ثرية للمهتمين بالدراسات العلمية؛ وأن يكون البحث خطوة على طريق بيان مناهج العلوم، والمناهج المختلفة في تناولها.
٦. الوقوف على مناهج العلماء الأوائل في كتبهم، وبخاصة تلك التي تعنى بدراسات علوم القرآن.
٧. تتجلى أهمية البحث في اعتياده أسلوب المقارنة العلمية، وأثر هذا الأسلوب في الوصول إلى نتائج علمية رصينة.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

مسائل الوقف والابتداء من المسائل المهمة في دراسة القرآن الكريم، وفي بيان معانيه وإجلاء مقاصده، ويمثل الوقوف على كيفية تناول كل من الطبري والفراء لهذه المسائل، ومنهجهما في هذا التناول، وحدود التلاقي والافتراق في هذه الكيفية، وينشأ عن السؤال عن الكيفية عدة أسئلة:

١. من الإمام الطبري؟
٢. من الإمام الفراء؟
٣. ما منهج الطبري في تناول مسائل الوقف والابتداء؟

٤. ما منهج الفراء في تناول مسائل الوقف والابتداء؟

٥. ما وجوه المقارنة بين منهجيهما؟

أهداف البحث:

- التعريف بالمؤلفين.
- التعريف بكتابي المؤلفين.
- بيان منهجهما في أقسام الوقف والابتداء.
- بيان منهجهما في المصطلحات.
- بيان منهجهما في المواضيع التي تعرضا لها.
- بيان منهجهما في عرض المسائل.
- بيان منهجهما في عرض التعليقات.
- بيان منهجهما في النقل عن سبقهما.

حدود البحث:

يتناول البحث أوجه المقارنة بين منهج الطبري المفسر ومنهج الفراء اللغوي في مسائل الوقف والابتداء في كتابيهما: جامع البيان، ومعاني القرآن.

الدراسات السابقة:

الرسائل العلمية في علم الوقف والابتداء كثيرة؛ غير أن بعضها في علم الوقف دون الابتداء والعكس، وهي كذلك تتناول الكتب والمؤلفات عامة ولا تركز فيما اختاره الباحث من شخصياته.

كما أن هذا البحث اهتم بما لم تهتم كثير من الدراسات وهو موضوع مناهج الكتب التي تناولت هذا العلم، وإن كان ثمة تشابه فيسير.

وهو ما يمكن قوله عن أسلوب المقارنة بين منهجين وعالمين وعلمين مختلفين، بيد أنه لا توجد أي دراسة سابقة تناولت المقارنة بين منهج هذين العلمين في مسائل الوقف والابتداء وفق مجالاتهم المختلفة. وكل ما سبق يضيف على البحث بزعم الباحث فريدة واختلافاً ومسوغاً علمياً وبحثياً كافياً.

منهج البحث:

اعتمد البحث على منهجين، هما منهج الوصف التحليلي لقراءة النصوص وتحليلها، والمنهج المقارن لإبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين منهجي المؤلفين.

مميزات البحث:

مما يجعل من هذا البحث مميزاً ومختلفاً عن سواه عدة أمور:

١/ أنه بحث يعنى بالمناهج؛ فهو يدرس منهجين مختلفين في الوقف والابتداء.

٢/ الوقوف على أسلوب كلا العالمين في التفسير، واللغة، وطريقة تناولهما للوقف والابتداء.

خطة البحث:

المقدمة:

١ - المبحث الأول: التعريف بالمؤلفين الإمامين الطبري والفراء وكتابيهما:

المطلب الأول: التعريف بالإمام الطبري.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب الطبري جامع البيان.

المطلب الثالث: التعريف بالإمام الفراء.

المطلب الرابع: التعريف بكتاب معاني القرآن للفراء.

٢- المبحث الثاني: منهج الطبري في كتابه جامع البيان في مسائل علم الوقف والابتداء:

المطلب الأول: منهجه في أقسام الوقف والابتداء.

المطلب الثاني: منهجه في المصطلحات.

المطلب الثالث: منهجه في المواضيع التي تعرض لها.

المطلب الرابع: منهجه في عرض المسائل.

المطلب الخامس: منهجه في عرض التعليقات.

المطلب السادس: منهجه في النقل عن سبقيه.

٣- المبحث الثالث: منهج الفراء في مسائل الوقف والابتداء في كتابه: معاني القرآن:

المطلب الأول: منهجه في أقسام الوقف والابتداء.

المطلب الثاني: منهجه في المصطلحات.

المطلب الثالث: منهجه في المواضيع التي تعرض لها.

المطلب الرابع: منهجه في عرض المسائل.

المطلب الخامس: منهجه في عرض التعليقات.

المطلب السادس: منهجه في النقل عن سبقيه.

٤- المبحث الرابع: أوجه المقارنة بين منهج الطبري المفسر ومنهج الفراء اللغوي في مسائل الوقف والابتداء:

المطلب الأول: في أقسام الوقف والابتداء.

المطلب الثاني: في المصطلحات.

المطلب الثالث: في المواضيع التي تعرضها لها.

المطلب الرابع: في عرض المسائل.

المطلب الخامس: في التعليقات.

المطلب السادس: في النقل عن سبوق.

٥- الخاتمة: وتحتوي على:

نتائج البحث.

التوصيات.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول

التعريف بالمؤلفين الإمامين (الطبري والفراء) وكتابيهما

المطلب الأول: التعريف بالإمام الطبري^(١):

هو الإمام الكبير أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، المؤرخ المفسر، ترجمت له كتب تراجم المفسرين وحفاظ الحديث والفقهاء والشعراء وغيرهم؛ لإمامته في شتى العلوم، واعتباره من أهلها.

ولد الطبري سنة ٢٢٤هـ في آمل بطبرستان^(٢)، ونشأ يتعلم العلم ويحفظ القرآن، إلى أن سافر وخرج في طلب العلم، فلقي العدد الكبير والجم الغفير من الشيوخ، تعلم منهم وأخذ عنهم، حتى استقر به الحال في بغداد دار العلوم وتوفي بها.

وصفه أصحاب كتب التراجم بأمثل الصفات وأكرمها، فجميعهم يذكر إمامته وفضله وتقدمه، خصوصاً في علم التفسير والتاريخ، ويذكرون كتبه ومؤلفاته، يثنون على ما تم من كتبه، ويتمنون أن كان قد تم من كتبه ما لم يتم. ذكر الذهبي وغيره أسماء بعض شيوخه الذين أخذ عنهم، وذكر أنه أخذ عن غيرهم، وذكروا أيضاً بعضاً ممن رووا عنه وأخذوا منه، وحرص العلماء على الأخذ عنه.

قال الذهبي: «قال الحاكم: سمعت حسين بن علي يقول: أول ما سألني ابن خزيمة فقال لي: كتبت عن محمد بن جرير الطبري؟ قلت: لا، قال: ولم؟»

(١) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة على أنباه النحاة (٣/ ٨٩)، المحمدون من الشعراء للقفطي (ص ١٨٧)، وفيات الأعيان (٤/ ١٩١)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧)، طبقات الحفاظ للسيوطي (١/ ٣١٠)، طبقات المفسرين للسيوطي (٨٢)، غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ١٠٦)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (١/ ١٠٠)، الأعلام (٦/ ٦٩).

(٢) آمل بضم الميم واللام اسم أكبر مدينة بطبرستان في السهل لأن طبرستان سهل وجبل. معجم البلدان (١/ ٥٧).

قلت: لأنه كان لا يظهر، وكانت الحنابلة تمنع من الدخول عليه، قال: بئس ما فعلت، ليتك لم تكتب عن كل من كتبت عنهم، وسمعت من أبي جعفر^(١).

له من المؤلفات كتب كثيرة وعظيمة، منها المختصر الصغير، ومنها الموسوعي الكبير، قال الخطيب: «سمعت علي بن عبيد الله اللغوي يحكي: أن محمد ابن جرير مكث أربعين سنة يكتب في كل يوم منها أربعين ورقة»^(٢).

ولعل كتاب التفسير المسمى جامع البيان، وكتاب التاريخ المسمى الكامل أعظم هذه الكتب وأشملها.

توفي الإمام العلامة الطبري عشية الأحد ليومين بقيا من شوال سنة ٣١٠هـ، ودفن في داره برحبة يعقوب يعني ببغداد. قال الذهبي: «قال أحمد بن كامل: ولم يغير شبيهه، وكان السواد فيه كثيراً، وكان أسمر إلى الأدمة، أعين، نحيف الجسم، طويلاً، فصيحاً، وشيعة من لا يحصيهم إلا الله تعالى، وصلي على قبره عدة شهور ليلاً ونهاراً»^(٣)، رحمه الله وغفر له.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب الطبري جامع البيان:

كتاب التفسير جامع البيان للإمام الطبري من أعظم وأجمع كتب التفسير التي ألفها العلماء، فهو كتابٌ كبيرٌ مشهورٌ غنيٌّ عن التعريف، أبدعه مؤلفه وأتقنه، وأحكمه وضبطه، فكان أكثر من ألف بعده عيالاً عليه.

قال الذهبي: «قال الخطيب: وبلغني عن أبي حامد أحمد بن أبي طاهر الإسفراييني الفقيه أنه قال: لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل تفسير محمد بن جرير لم يكن كثيراً»^(٤)، وما ذاك إلا لجلالة هذا التفسير وعظم قدره.

وقال الذهبي: «قال أبو محمد الفرغاني: تم من كتب محمد بن جرير كتاب:

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/٢٦٧).

(٢) المصدر والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه (١٤/٢٦٨).

(٤) المصدر السابق (١٤/٢٧٢).

التفسير الذي لو ادَّعى عالم أن يصنف منه عشرة كتب، كل كتاب منها يحتوي على علم مفرد مستقصى لفعل^(١). وقد صدق - رحمه الله - في ذلك، فقد ألّفت الكتب والرسائل عن تفسير ابن جرير، فمنهم من اقتبس الآثار التي أوردها وألّف فيها، ومنهم من اقتبس القراءات التي في كتابه فأفردتها بمؤلّف، ومنهم من ألّف في مسائل النحو في كتابه، ومنهم من ألّف في توجيه القراءات في كتابه، ومنهم من ألّف في مسائل الوقف والابتداء في كتابه^(٢)، إلى غير ذلك من العلوم التي اشتمل عليها هذا الكتاب، وأفردتها الناس بعده بالتأليف والدراسة.

دراسة منهج المؤلف في الجوانب التي تطرق لها في تفسيره أشبعها العلماء بالدراسات الوافرة، فكثيرٌ منهم ذكر منهجه في التفسير، وفي ذكر القراءات^(٣)، وفي التوجيه^(٤)، والأحاديث والآثار^(٥)، وغيرها من العلوم.

المطلب الثالث: التعريف بالإمام الفراء^(٦):

هو إمام العربية وشيخها أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الأسدي، مولى بني أسد، الكوفي، المعروف بالفراء، يقال إنه سمي الفراء؛ لأنه كان يفري الكلام.

- (١) سير أعلام النبلاء (١٤/٢٧٣).
- (٢) ينظر: أثر التفسير في توجيه الوقف والابتداء - تفسير الطبري أنموذجاً، لـ منصور محمود أبو زينة، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.
- (٣) مثل كتاب: منهج الإمام الطبري في القراءات وضوابط اختيارها، للمؤلف: زيد بن علي مهارش، نشر: الجمعية السعودية للقرآن الكريم وعلومه تبيان.
- (٤) مثل كتاب: مناهج المؤلفين في توجيه القراءات من بداية عهد التأليف إلى نهاية القرن الخامس الهجري، د. محمد يحيى ولد الشيخ، رسالة دكتوراه، قسم القراءات، كلية القرآن، الجامعة الإسلامية.
- (٥) مثل كتاب: الآثار الواردة عن السلف في اليهود في تفسير الطبري - جمعاً ودراسة عقديّة، للباحث: يوسف بن حمود الحوشان، رسالة دكتوراه في العقيدة والمذاهب المعاصرة، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض ١٤٢٤هـ.
- (٦) ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١٤/١٤٩)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (٤/١٥)، معجم الأدباء (٦/٢٨١٢)، سير أعلام النبلاء (١٠/١١٨)، غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٣٧١)، بغية الوعاة (٢/٣٣٣)، معجم المؤلفين (١٣/١٩٨).

أثنى العلماء عليه في ترجمته بالثناء العاطر، فقد وصف بأعلى الصفات وأكرمها، وكان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. هذا من ثناء أكابر العلماء عليه.

ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ، ومنها انتقل إلى بغداد، وصحب الإمام الكبير علي بن حمزة الكسائي، وأصبح من أئمة العربية في المدرسة الكوفية، وكان يجتمع الناس إليه ويزدحمون حتى يُسمعهم، ويملي عليهم.

كان متصلاً بالخليفة المأمون، وكان مريباً لأولاده، حتى إنهم كانوا يختلفون فيمن يحمل له حذاءه، فيصطلحون على أن يحمل كل منهم أحد حذاءيه، وهذا من شدة أدبهم معه.

له من المؤلفات الكتب الجامعة والنافعة، فمن مؤلفاته التي ذكرها المترجمون له:

المصادر في القرآن، وآلة الكتاب، والوقف والابتداء، والمقصود والممدود، واختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف، وكتاب المعاني الذي نحن بصدده.

توفي - رحمه الله - سنة ٢٠٧هـ وهو في طريقه إلى مكة.

المطلب الرابع: التعريف بكتاب معاني القرآن للفراء:

هذا الكتاب من أشهر كتب معاني القرآن، وأعمقها دراسة، وأوسعها في المواضيع، وأشملها في المسائل، هذا الكتاب ليس على مثل كتاب المجاز^(١) الذي اقتصر مؤلفه على ذكر مواضع المجاز، وليس على مثل كتاب المشكل^(٢) الذي اقتصر على ذكر المشكل من الآيات، بل هو ككتب التفسير التي تعرضت لأكثر مواضع القرآن، من جانب النحو والتفسير والمعاني وغيرها من العلوم.

(١) أقصد به كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة.

(٢) أقصد به كتاب مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي.

ابتدئ الكتاب بقوله: «تاريخ تدوين هذا التفسير:

بسم الله الرحمن الرحيم به الإعانة بدءاً وختماً، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم... قال: هذا كتاب فيه معاني القرآن، أملاه علينا أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء - يرحمه الله - عن حفظه من غير نسخة، في مجالسه أول النهار من أيام الثلاثاوات والجمع في شهر رمضان، وما بعده من سنة اثنتين، وفي شهور سنة ثلاث، وشهور من سنة أربع ومائتين. قال: حدثنا محمد بن الجهم، قال: حدثنا الفراء، قال: تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه...»^(١)، وابتدأ بعدها بذكر التفسير.

يتبين لنا من هذه المقدمة أن الكتاب كان من إملاء الفراء على طلابه والنساخ، وبينت لنا الزمن الذي كتب فيه الكتاب بالتحديد، ولم يذكر فيه منهج أو طريقة لأن المملي لم يذكر ذلك، وإنما ابتدأ مباشرة بتفسير البسمللة، ومن بعدها السور.

اهتم كتاب المعاني للفراء بذكر التفسير النحوي واللغوي للآيات، وذلك لأن مؤلفه إمام في النحو، مقدم فيه، وذكر التفسير المعنوي، والتفسير البلاغي، واشتمل كتابه على عدد من علوم القرآن التي لا يخلو منها تفسير، أو أي كتاب له علاقة ببيان معاني القرآن وإعرابه.

وله اهتمام بذكر القراءات القرآنية وتوجيهها، سواء من القراءات الصحيحة المتواترة، أم غيرها من الشواذ.

وقد اعتمد أكثر من ألف في التفسير أو إعراب القرآن أو معاني القرآن أو الوقف والابتداء على كتاب الفراء، وأخذوا منه، ونقلوا عنه.

والذي يهم من كتاب الفراء هو كلامه عن علم الوقف والابتداء، وبيان منهج المؤلف فيه.

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ١).

المبحث الثاني

منهج الطبري في كتابه جامع البيان في مسائل علم الوقف والابتداء

علم الوقف والابتداء له أهميته الكبيرة عند المفسرين عموماً، وعند الإمام الطبري خصوصاً، فهو يتعمّد في كثير من المواضع التعرض لمسألة الوقف والابتداء؛ ليبين معنى في الآية أو وجهاً لغوياً أو نحوياً.

بلغ عدد المواضع التي ذكر فيها مسائل علم الوقف والابتداء في كتابه أكثر من ١٦٠ موضعاً^(١)، أسهب في بعض المواضع وأطال الكلام عن الوقف والابتداء، واختصر في بعضها الآخر - وهو الأكثر - كما سيتضح ذلك في منهجه.

وفيما يأتي بيان لمنهجه في عرضه مسائل علم الوقف والابتداء:

المطلب الأول: منهجه في أقسام الوقف والابتداء:

لم يتعرض المؤلف لذكر أقسام للوقف أو الابتداء في كتابه، إذ إن الكتاب ليس لبيان أقسام الوقف أو الابتداء، بل أتت مسائل هذا العلم تبعاً لمسائل التفسير واللغة، والمؤلف لا يريد - في الغالب - بيان الوقف بأنواعه وأقسامه، إنما غرضه بيان موضع الوقف والابتداء من غير خوض في التفاصيل، هذا في الغالب، إلا أن أقسام الوقف والابتداء المشهورة عند علماء الوقف والابتداء أتت مصطلحاتها عند المؤلف في عديد من المواضع، وهذه الأقسام هي:

- ١- **الوقف التام:** ورد ذكر الوقف التام عند المؤلف في عدد من المواضع، وهو يريد به تمام الجملة غالباً، وانقطاع الجملة اللاحقة عن الجملة السابقة.

(١) اجتهدت في جمعها وإحصائها، وقد يزيد العدد عند باحث آخر بحسب اجتهاده، ومنهجه في البحث.

مثاله: قوله -رحمه الله-: «وقوله: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [المزمل: ٩] اختلفت القرّاء في قراءة ذلك^(١)، فقرأته عام قرّاء المدينة بالرفع على الابتداء، إذ كان ابتداء آية بعد أخرى تامة...»^(٢)، أي أنّ الوقف في آخر الآية السابقة من الوقف التام لتمام الجملة، ومن المعلوم أن الوقف التام من أبرز أقسام الوقف عند المؤلفين.

وقد أبان المؤلف معنى (الوقف التام) في بعض المواضع وفسّره بأنه: الوقف على الكلام الذي يكتفي بنفسه، مستغنياً عما بعده، كما قال رحمه الله: «واختلفت القرّاء في قراءة قوله: [يكون]، فقراه أكثر قرّاء الحجاز والعراق على الابتداء^(٣)، وعلى أن قوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ [النحل: ٤٠] كلام تام مكتفٍ بنفسه عما بعده، ثم يتبدأ فيقال: ﴿فَيَكُونُ﴾^(٤)...»^(٥)، ففي مثل هذا الموضع بين معنى قوله: كلام تام، ويلاحظ استعماله عبارة: «مكتف» وكررها في أكثر من موضع، إلا أنه يذكرها في بيان الوقف التام، ولا يريد به الوقف الكافي.

٢- الوقف الحسن: وقد جاء ذكر الوقف الحسن عند المؤلف في عدد من المواضع على أن الوقوف أو السكوت يحسن في الموضع الذي يتحدث عنه.

مثاله: قوله -رحمه الله- عند قول الله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٣٦]: «وقوله: ﴿نَذِيرًا﴾ نكرة، والكلام قد يحسن الوقوف عليه دونه»^(٥). فوصف الوقف في هذا الموضع بالحسن هو الذي ذكره علماء الوقف والابتداء كابن الأنباري^(٦).

(١) قرأها بخفض الباء ابن عامر ويعقوب والكوفيون عدا حفص، والباقون برفعها. ينظر: النشر (٤/١٢٤).
(٢) تفسير الطبري [جامع البيان] (٢٣/٦٨٩).
(٣) أي: برفع النون، وقد قرأها بالنصب في سورة النحل ابن عامر والكسائي. ينظر: التيسير (ص ٢٠٤).
(٤) تفسير الطبري [جامع البيان] (١٧/٢٠٥).
(٥) المصدر نفسه (٢٤/٣٤).
(٦) ينظر: الإيضاح لابن الأنباري (ص ٩٥٦).

ذكر المؤلف في عدد المواضع تعريف الوقف الكافي من غير أن يأتي بمصطلح الكافي صراحة، فقد ذكر عند قول الله عز وجل: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٨] مسألة الابتداء بقوله: ﴿أَمْ﴾ فقال في بيانها: «أن يستفهم بها فتكون على جهة النسق، والذي ينوي بها الابتداء، إلا أنه ابتداء متصل بكلام...» وقال بعد ذلك في اختياره لوجه الابتداء بـ (أم): «وإنما جاز أن يستفهم القوم بـ (أم)؛ وإن كانت (أم) أحد شروطها أن تكون نسقاً في الاستفهام لتقدم ما تقدمها من الكلام؛ لأنها تكون استفهاماً مبتدأً إذا تقدمها سابق من الكلام...»^(١) فالمؤلف يذكر أن الابتداء في هذا الموضع ابتداء متصل بكلام قبله، وهو الابتداء بعد الوقف الكافي بعينه، إذ إن الابتداء بعد التام ليس له تعلق بما قبله، والابتداء بعد الحسن لا يحسن، فالذي يقصده من كلامه هو الوقف الكافي.

يضاف إلى الأقسام الوقف الذي لا يتم، أو ما يسمى بالوقف القبيح، وهو الوقف الذي يراه المؤلف ناقصاً وغير تام، كقوله بعدما ذكر قولاً لبعض المفسرين: «واعتلّ لقليله ذلك بأن قوله: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ﴾ [المائدة: ١٢] غير تام ولا مستغن عن قوله: ﴿لَا كُفْرَانَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾. وإذ كان ذلك كذلك، فغير جائز أن يكون قوله: ﴿لَا كُفْرَانَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ قسماً مبتدأً، بل الواجب أن يكون جواباً لليمين إذ كانت غير مستغنية عنه»^(٢). فهو يرى في مثل هذا الموضع أن الوقف هنا قبيح أو غير تام، وعليه فإن الموضع الذي يليه لا يصلح للابتداء.

المطلب الثاني: منهجه في المصطلحات:

استعمل المؤلف في كتابه اصطلاحات عديدة، يفهم منه حال إيراده لها أنه يريد بيان موضع الوقف والابتداء من الآية.

(١) تفسير الطبري [جامع البيان] (٢/٤٩٢).

(٢) تفسير الطبري [جامع البيان] (١٠/١٢٣).

واصطلاحاته كانت عديدة ومتنوعة، بعضها يريد منه بيان موضع الوقف، وبعضها يريد به بيان موضع الابتداء، وهذا بيانها:

اصطلاحات الابتداء:

أكثر الاصطلاحات التي تكررت في كتابه هي اصطلاحات الابتداء، فكلامه عن الابتداء أكثر من كلامه عن الوقف كما سيأتي بيانه، وله في ذكر مواضع الابتداء اصطلاحاً (الابتداء - الاستئناف).

- الابتداء: وهو أكثرهما وروداً، وهو يريد به: موضع ابتداء الجملة والكلام. فيقول: «الكلام مبتدأ من قوله...»^(١)، أو يقول: «ابتداء الخبر...»^(٢)، أو يقول: «أريد به الابتداء...»^(٣)، وغيرها من العبارات التي يريد بها بيان موضع ابتداء الجملة.

ومما هو معلوم أنه ليس كل موضع ذكر فيه لفظ (مبتدأ) فهو يريد به الوقف والابتداء، ففي الأغلب أنه يريد به الموضع الإعرابي للجملة أو الكلمة، والسياق هو الذي يحدد المراد.

- الاستئناف أو الائتلاف: وهو أيضاً من مصطلحات بيان موضع الابتداء، والوقف على ما قبله، وهو كقوله: «خبر مستأنف»^(٤)، أو كقوله: «استئناف مبتدأ»^(٥)، أو كقوله: «على الاستئناف»^(٦)، أو غيرها من العبارات التي يريد منها أيضاً بيان موضع الابتداء، والوقف على ما قبله.

(١) المصدر السابق (١٧/١٨٠).

(٢) المصدر السابق نفسه (٦/٤٤١).

(٣) المصدر نفسه (١٦/٥١٦).

(٤) تفسير الطبري [جامع البيان] (١/٢٣٠).

(٥) المصدر السابق نفسه (١٣/٣٩).

(٦) المصدر نفسه (٢١/٩٩).

اصطلاحات الوقف:

أما اصطلاحات الوقف عند المؤلف فكانت عديدة ومتنوعة، ومما استعمله من ألفاظ: (الوقف - القطع - السكوت - السكت - الانتهاء - الانقضاء).

- الوقف: وهو يريد بمصطلح الوقف: الموضع الذي يوقف عنده، ويتبدأ بما بعده. كقوله: «يحسن الوقف عليه...»^(١)، وكقوله: «وموضع الوقف...»^(٢)، وهي عبارات تدل على موضع الوقف، والابتداء بالجملة اللاحقة.
- القطع: وله المعنى نفسه الذي يريد به الوقف، فهو يقصد: بيان الموضع الذي تنقطع عنده الجملة، ويُبتدأ بما بعدها، كقوله: «على وجه القطع من...»^(٣)، وكقوله: «خبر منقطع عن الأول»^(٤)، وكقوله: «خبر منقطع عما قبله»^(٥)، وغيرها من عبارات القطع التي يريد بها الوقف.
- السكت: وأيضاً هذا المصطلح من مصطلحات الوقف يريد به: السكوت وقطع الصوت على موضع الوقف من الجملة، كقوله: «وحسن السكوت على قوله...»^(٦)، فهو يريد الوقف على هذا الموضع.
- الانتهاء أو التناهي أو النهاية: جميعها اصطلاحات استعملها المؤلف لبيان موضع نهاية الجملة، وانتهاء الخبر، وهي تدل على الوقف والقطع، كقوله: «خبر منتهاه قد تم»^(٧)، وكقوله: «ويكون قوله...»

(١) نفسه (٣٣/٢٤).

(٢) نفسه (٥٣٤/٢٤).

(٣) نفسه (٢٣٠/١).

(٤) نفسه (٣٩/١٢).

(٥) نفسه (٣٠١/٤).

(٦) نفسه (١٨٣/٢).

(٧) نفسه (٣٦٧/٢١).

نهاية الخبر»^(١)، وكقوله: «فالكلام منتهاه عند قوله...»^(٢)، وغيرها من العبارات التي تدل على نهاية الجملة، وابتداء جملة بعدها.

• الانقضاء: وهو من مصطلحات الوقف، يريد به بيان الموضوع الذي ينقضي عنده الخبر، ويتم عنده الوقف، كقوله: «تمام آية وانقضاء قصة»^(٣)، وكقوله: «انقضاء الخبر عن...»^(٤)، فهو يريد بيان الجملة التي انقضت، والتي بدأت.

هذه جملة المصطلحات التي ذكرها المؤلف في كتابه حال تطرقه لمواضع علم الوقف والابتداء.

المطلب الثالث: منهجه في المواضع التي تعرض لها:

كتاب أبي جعفر الطبري من أعمدة كتب التفسير، وهو كتابٌ واسعٌ كبيرٌ، شمل عدداً من العلوم، وتطرق مؤلفه لكثير من الفنون لخدمة علم التفسير، فأكثر ما يتعلق بالتفسير وبيان معنى الآيات تطرق له المؤلف.

ومن العلوم التي تطرق لها علم الوقف والابتداء، فذكره لمسائل العلم تبع لمسائل التفسير، فالمواضع التي تطرق لبيان مسائل الوقف والابتداء فيها هي أحد ثلاثة مواضع:

١- المواضع التي يظهر معنى الآية فيها ويظهر المراد منها ببيان موضع الوقف والابتداء، وهو الأكثر والأغلب، كمسألة الوقف في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]^(٥)، وكمسألة الوقف والابتداء عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ

(١) نفسه (٦٠٨/١٩).

(٢) نفسه (٤٦٠/١١).

(٣) تفسير الطبري [جامع البيان] (٢٤٨/١).

(٤) المصدر السابق (٩٩/١٠).

(٥) المصدر السابق نفسه (٦٠٨/١٩).

فَرَعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴿ غافر: ٢٨﴾^(١)، وأمثالها من المواضع التي يظهر فيها المعنى ببيان موضع الوقف الصحيح والابتداء الصحيح.

٢- المواضع التي يظهر فيها وجه لغوي يحتاج في بيانه إلى بيان موضع

الوقف والابتداء من الآية، كمسألة الوقف التي ذكرها عند قوله تعالى:

﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [فصلت: ٣]^(٢) ومثيلاتها من الآيات

التي يظهر وجهها الإعرابي الصحيح ببيان موضع الوقف والاستئناف.

٣- المواضع التي اختلف المفسرون أو اللغويون في تحديد موضع الوقف

والابتداء فيها، فتجد المؤلف يذكر الخلاف، ويبين علة الوقف لكل

قول، ومن ثم يختار الوجه الذي يراه راجحاً، كبيانه للخلاف بين

علماء العربية من نحويي البصرة والكوفة في الوقف على قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [فصلت: ٤١]، ومثيلاتها من

المواضع التي اختلفوا في موضع الوقف فيها.

هذه أغلب المواضع التي تطرق لذكر مسألة الوقف والابتداء فيها، وكما

سلف فهو لم يتطرق لجميع المواضع القرآنية.

المطلب الرابع: منهجه في عرض المسائل:

منهج المؤلف في عرض مسائل علم الوقف والابتداء يمثل في الآتي:

- تنوع طرق عرض مسائل الوقف والابتداء: من أبرز معالم منهج المؤلف في طريقة عرض مسائل علم الوقف والابتداء أنه ينوع ويغير في أسلوب عرض المسألة، فليست كل مسائل العلم على أسلوب واحد في العرض والطرح، وهي على النحو التالي:

١- أسلوب الاختصار والإشارة: أكثر المواضع التي عرض فيها

(١) نفسه (٣٧٦/٢١).

(٢) نفسه (٤٢٥/٢١).

مسائل الوقف أو الابتداء كانت على أسلوب الإشارة لموضع الوقف أو الابتداء عَرَضاً ووسط الكلام، بأسلوب مختصر، يُظهِر فيه موضع بداية الجملة، وابتداء الكلام، بما يفهم منه أن ما قبله موضع يوقف عليه.

مثاله: قوله رحمه الله: «قال أبو جعفر: وإنما قال الله عز وجل: ﴿لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾^(١٥٧) [آل عمران: ١٥٧] وابتداء الكلام: ﴿وَلَيْنَ تُثَمُّ أَوْ قُتِلْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٨] بحذف جواب [لئن]؛ لأن في قوله: ﴿لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾^(١٥٧) معنى جواب للجزاء، وذلك أنه وَعَدُّ خَرَجَ مَخْرَجَ الْخَبْرِ^(١)، ففي هذه الآية أبان عن موضع الابتداء بعبارة موجزة جارية وسط كلامه، يُستفاد منها أن ما قبله موضع وقف، وهو على هذا الأسلوب في أكثر المواضع.

٢- أسلوب التفصيل والبيان: وهو أن يتقصد بيان مسألة الوقف والابتداء في الآية، ولا يتعرض لها بالإشارة إليها فقط، بل يذكرها مبيّنة ومفصلة ومعلّلة، وأيضاً له في هذا طرائق متعددة:

- طريقة السؤال والجواب: وهذه الطريقة استعملها في عدد من المواضع، وهو أن يبدي سؤالاً عن موضع التمام من الآية، ومن ثم يجيب بالإجابة الوافية الضافية.

مثاله: قوله رحمه الله: «فإن قال لنا قائل: فأين تمام قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٢]؟ قيل: تمامه جملة قوله: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾؛ لأن معناه: من آمن منهم بالله واليوم الآخر، فترك ذكر (منهم) لدلالة الكلام عليه، استغناء بما

(١) تفسير الطبري [جامع البيان] (٧/٣٣٧).

ذكر عما ترك ذكره»^(١).

- طريقة التفصيل وبيان العلل: وأيضاً هذه طريقتيه في عدد من المواضع، وهو أن يأتي بمسألة الوقف والابتداء مبينا وجه الوقف الصحيح، ووجه الابتداء الصحيح، مع بيان العلة والإعراب على هذا الوجه الذي ذكره ووضحه.

مثاله: قوله رحمه الله: «وفي قوله: ﴿هَذَا﴾ [يس: ٥٢] وجهان: أحدهما: أن تكون إشارة إلى [مَا]، ويكون ذلك كلاماً مبتدأً بعد تناهي الخبر الأول بقوله: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا﴾ فتكون [مَا] حينئذ مرفوعة بهذا، ويكون معنى الكلام: هذا وعد الرحمن وصدق المرسلون.

والوجه الآخر: أن تكون من صفة المرقد، وتكون خفضاً ورداً على المرقد، وعند تمام الخبر عن الأول، فيكون معنى الكلام: من بعثنا من مرقدنا هذا، ثم يتدئ الكلام فيقال: ما وعد الرحمن، بمعنى: بعثكم وعد الرحمن، فتكون [مَا] حينئذ رفعا على هذا المعنى»^(٢). ففي هذا الموضع أبان مسألة الوقف بشكل واضح مبين.

هذا هو منهج المؤلف في جميع المواضع بين الاختصار والتلميح في بعضها، وبين التفصيل والإسهاب في بعضها الآخر.

• التعرض لمسائل الابتداء والائتناف أكثر من الوقف: من منهج المؤلف أنه يتطرق لمسائل الابتداء أكثر من مسائل الوقف، وهذا على غير المألوف في كتب الوقف والابتداء التي يكون اعتناؤها أكثر بمسائل الوقف والقطع دون الابتداء، ويرجع اهتمام المؤلف بمسائل الابتداء أكثر من مسائل الوقف لارتباط المعنى به عند المؤلف في كثير من المواضع، وكذا بعض الأوجه الإعرابية، هذا الذي يظهر من خلال تفسيره.

(١) المصدر السابق (١٤٨/٢).

(٢) تفسير الطبري [جامع البيان] (٥٣٢/٢٠).

• مثال مسألة الابتداء وربطها بالمعنى قوله رحمه الله: «وأما قوله: ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ﴾ [التوبة: ١٥]، فإنه خبر مبتدأ، ولذلك رفع، وجُزِمَ الأحرف الثلاثة قبل ذلك على وجه المجازاة، كأنه قال: قاتلوهم، فإنكم إن قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم، ويخزهم، وينصركم عليهم؛ ثم ابتداء فقال: ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ﴾؛ لأن القتال غير موجب لهم التوبة من الله، وهو موجب لهم العذاب من الله والخزي، وشفاء صدور المؤمنين وذهاب غيظ قلوبهم، فجزم ذلك شرطاً وجزاءً على القتال، ولم يكن موجباً القتال التوبة، فابتدئ الخبر به ورفع»^(١). يوضح المثال كيفية ربطه بين مسألة الابتداء ومعنى الآية.

• اختلاف الوقف والابتداء في الموضع الواحد: من منهج المؤلف أنه يبيِّن اختلاف الوقف والابتداء في الموضع الواحد، ومن ثم يرجِّح الموضع الذي يرى رجحان الوقف عليه أو الابتداء منه.

واختلاف مسائل الوقف والابتداء يرجع عند المؤلف إلى ثلاثة أمور:

١- اختلاف القراءات: من أبرز أسباب اختلاف الوقف والابتداء في تفسير الطبري ذكره لاختلاف القراءات الواردة في المواضع، وكما هو معلوم أن اختلاف القراءة في كثير من المواضع يقتضي اختلاف موضع الوقف على حسب القراءة.

ومنهج المؤلف في التعامل مع اختلاف الوقف والابتداء الذي يكون بسبب اختلاف القراءات كمنهجه في التعامل مع القراءات نفسها، فمنهج الطبري في التعامل مع القراءات معلوم، فهو لا يصححها كلها، ويرى أن بعضها أوجه من بعض^(٢)، ومسألة الوقف والابتداء تبع لذلك الترتيب بين القراءات،

(١) المصدر السابق (١٤/١٦٢).

(٢) ينظر: منهج الإمام الطبري القراءات وضوابط اختيارها في تفسيره، ل: زيد بن علي بن مهدي مهارش،

كقوله رحمه الله: «قال أبو جعفر: اختلفت القراءة في قراءة قوله: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨٠]: فقراءته عامة قَرَأَةَ الحِجَازِ والمَدِينَةِ: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾، على وجه الابتداء من الله بالخبر عن النبي ﷺ أنه لا يأمركم أيها الناس أن تتخذوا الملائكة والنبين أرباباً. واستشهد قارئو ذلك كذلك بقراءة ذكروها عن ابن مسعود أنه كان يقرؤها، وهي: ﴿وَلَنْ يَأْمُرُكُمْ﴾، فاستدلوا بدخول [لن] على انقطاع الكلام عما قبله، وابتداء خبر مستأنف، قالوا: فلما صير مكان [لن] في قراءتنا [لا] وجبت قراءته بالرفع. وقرأه بعض الكوفيين والبصريين: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ بنصب الرء عطفاً على قوله: ﴿ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ﴾، وكان تأويله عندهم: ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب ثم يقول للناس ولا أن يأمركم، بمعنى: ولا كان له أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبين أرباباً. قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ بالنصب على الاتصال بالذي قبله...»^(١)، فهو يصوب وجه الوصل على وجه القطع بناء على القراءة التي صوبها.

أما المواضع التي يصحح قراءتها الواردة فيها فهو يصحح وجه الوقف والابتداء الوارد على كل القراءات الواردة، كقوله رحمه الله: «واختلفت القراء في قراءة قوله: [يكون]، فقرأه أكثر قراء الحجاز والعراق على الابتداء، وعلى أن قوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ [النحل: ٤٠] كلام تام مكتف بنفسه عما بعده، ثم يتبدأ فيقال: ﴿فَيَكُونُ﴾... وقرأ ذلك بعض قراء أهل الشام وبعض المتأخرين من قراء الكوفيين: [فَيَكُونُ] نصباً، عطفاً على قوله: ﴿أَنْ نَقُولَ لَهُ﴾ وكان معنى الكلام على مذهبهم: ما قولنا لشيء إذا أردناه إلا أن نقول له كن فيكون»^(٢)، ففي هذا الموضع وأمثاله ذكر مسألة الوقف والابتداء على القراءتين، ولم يصحح وجهاً على غيره؛ لأنه لم يصحح قراءة على أختها، وإنما جعل الجميع مما قرئ به.

الباب الثاني: ضوابط اختيار القراءات عند الطبري (ص ٢١١).

(١) تفسير الطبري [جامع البيان] (٦/٥٤٧).

(٢) المصدر السابق (١٧/٢٠٥).

٢- اختلاف المفسرين: من أوجه اختلاف الوقف والابتداء في مواضع القرآن عند المؤلف اختلاف المفسرين، فتجد المؤلف كثيراً ما يقول: «اختلف أهل التأويل» ويذكر من ضمن اختلافاتهم خلافهم في مسائل الوقف والابتداء، فللمفسرين أقوالٌ واجتهاداتٌ في بيان مواضع الوقف والابتداء، فالمؤلف يذكر اختلافهم، ويبين حججهم، ويبين الوجه الراجح في مسألة الوقف والابتداء والمعنى الذي ينبني عليه.

مثاله: قوله رحمه الله: «واختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، وهل [الراسخون] معطوف على اسم [الله]، بمعنى: إيجاب العلم لهم بتأويل المتشابه، أم هم مستأنفٌ ذكرهم، بمعنى: الخبر عنهم أنهم يقولون: آمننا بالمتشابه وصدقنا أن علم ذلك لا يعلمه إلا الله؟

فقال بعضهم: معنى ذلك: وما يعلم تأويل ذلك إلا الله وحده منفرداً بعلمه، وأما الراسخون في العلم، فإنهم ابتدئ الخبر عنهم بأنهم يقولون: آمننا بالمتشابه والمحكم، وأن جميع ذلك من عند الله... عن أبي نبيك الأسدي قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، فيقول: إنكم تصلون هذه الآية، وإنما مقطوعة: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾، فانتهى علمهم إلى قولهم الذي قالوا... عن مالك في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، قال: ثم ابتداء فقال: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾، وليس يعلمون تأويله.

قال أبو جعفر: والصواب عندنا في ذلك أنهم مرفوعون بجملته خبرهم بعدهم وهو: ﴿يَقُولُونَ﴾، لما قد بيننا قبل من أنهم لا يعلمون تأويل المتشابه الذي ذكره الله عز وجل في هذه الآية، وهو فيما بلغني مع ذلك في قراءة أبي: ﴿وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ كما ذكرناه عن ابن عباس أنه كان يقرؤه. وفي قراءة عبد الله: ﴿إِن تَأْوِيلَهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾^(١). ففي

(١) تفسير الطبري [جامع البيان] [٦/ ٢٠١].

هذا الموضوع وأمثاله يذكر المؤلف مسألة الوقف والابتداء بناءً على خلاف المفسرين وأهل التأويل، ويذكر بعدها القول الراجح الذي يرجحه.

٣- اختلاف اللغويين: وهو من أوجه اختلاف الوقف والابتداء عند المؤلف، ففي كثير من المواضع يذكر اختلاف أهل اللغة في تحديد موضع الوقف أو الابتداء بناءً على قواعد اللغة والنحو، ومن ثم يذكر الوجه الراجح في المسألة.

مثاله: قوله رحمه الله: «واختلف أهل العربية في معنى [أم] التي في قوله: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ﴾ [البقرة: ١٠٨]. فقال بعض البصريين: هي بمعنى الاستفهام. وتأويل الكلام: أتريدون أن تسألوا رسولكم؟

وقال آخرون منهم: هي بمعنى استفهام مستقبل منقطع من الكلام... وقال بعض نحوي الكوفيين: إن شئت جعلت قوله: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ﴾ [البقرة: ١٠٨] استفهاماً على كلام قد سبقه، كما قال جل ثناؤه: ﴿الْمَ تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَأرَبِّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فجاءت [أم] وليس قبلها استفهام، فكان ذلك عنده دليلاً على أنه استفهام مبتدأ على كلام سبقه. وقال قائل هذه المقالة: [أم] في المعنى تكون رداً على الاستفهام على جهتين: إحداهما أن تُفَرِّقَ معنى: [أي]، والأخرى: أن يستفهم بها فتكون على جهة النسق، والذي ينوي بها الابتداء، إلا أنه ابتداء متصل بكلام. فلو ابتدأت كلاماً ليس قبله كلام ثم استفهمت، لم يكن إلا بـ [الألف] أو بـ [هل]. قال: وإن شئت قلت في قوله: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ﴾ قبله استفهام، فرد عليه وهو في قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦].

قال أبو جعفر: والصواب من القول في ذلك عندي، على ما جاءت به الآثار التي ذكرناها عن أهل التأويل: أنه استفهام مبتدأ، بمعنى: أتريدون أيها القوم أن تسألوا رسولكم؟ وإنما جاز أن يستفهم القوم بـ [أم]، وإن كانت [أم] أحد شروطها أن تكون نسقاً في الاستفهام، لتقدم ما تقدمها من الكلام؛ لأنها

تكون استفهاماً مبتدأً إذا تقدمها سابق من الكلام. ولم يسمع من العرب استفهام بها ولم يتقدمها كلام. ونظيره قوله جل ثناؤه: ﴿الْم ۝ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝﴾ أم يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۝ [السجدة: ١-٣]، وقد تكون [أم] بمعنى [بل]، إذا سبقها استفهام لا يصلح فيه [أي]، فيقولون: هل لك قبَلنا حق، أم أنت رجل معروف بالظلم؟»^(١).

فهذا خلاف طويل ذكره المؤلف عن أئمة أهل اللغة من الكوفيين والبصريين ليين مسألة قطع الآية أو وصلها بما قبلها، وذكر فيها القول الراجح.

• استنباط آراء العلماء في الوقف والابتداء من خلال أقوالهم: من منهج المؤلف أنه يورد آراء العلماء السابقين في مواضع الوقف والابتداء، وإن كان المنقول عنهم لا يدل صراحة على مسألة الوقف أو الابتداء، وإنما يستنبط المؤلف آراءهم في مسائل العلم من خلال أقوالهم في التفسير أو اللغة أو الإعراب أو غير ذلك، وهو توظيف جيد للمنقول عن العلماء السابقين.

مثاله: قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨] اختلف أهل العلم في هذا الرجل المؤمن، فقال بعضهم: كان من قوم فرعون، غير أنه كان قد آمن بموسى، وكان يُسرِّ إيمانه من فرعون وقومه خوفاً على نفسه.

ذكر من قال ذلك: حدثنا محمد، قال: ثنا أحمد، قال: ثنا أسباط، عن السديّ ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُُّؤْمِنٌ﴾ قال: هو ابن عم فرعون. ويقال: هو الذي نجا مع موسى. فمن قال هذا القول، وتأول هذا التأويل، كان صواباً الوقف إذا أراد القارئ الوقف على قوله: ﴿مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾؛ لأن ذلك خبر متناه قد تم.

(١) تفسير الطبري [جامع البيان] [٢/٤٩٢].

وقال آخرون: بل كان الرجل إسرائيلياً؛ ولكنه كان يكتُم إيمانه من آل فرعون. والصواب على هذا القول لمن أراد الوقف أن يجعل وقفه على قوله: ﴿يَكْتُمُ إِيْمَانَهُ﴾؛ لأن قوله: ﴿مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ صلة لقوله: ﴿يَكْتُمُ إِيْمَانَهُ﴾، فتمامه قوله: ﴿يَكْتُمُ إِيْمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨]... وأولى القولين في ذلك بالصواب عندي القول الذي قاله السديّ من أن الرجل المؤمن كان من آل فرعون...^(١). ففي مثل هذا الموضع نجد أن المؤلف استفاد موضع الوقف والابتداء مما ذكره السدي وغيره في نسبة الرجل لآل فرعون أو لا.

المطلب الخامس: منهجه في عرض التعليقات:

مسائل الوقف والابتداء عند الإمام الطبري جاءت لبيان التفسير، وإيضاح الأوجه اللغوية والنحوية التي يتطرق لها المؤلف، فمسائل الوقف والابتداء هي في أصل ورودها عند المؤلف علة للمعنى والإعراب، كقوله رحمه الله: «وحذفت [الفاء] من قوله: ﴿قَالَ أَقَرَّرْتُمْ﴾ [آل عمران: ٨١]؛ لأنه ابتداء كلام»^(٢)، فالعلة التي ذكرها المؤلف في مسألة حذف الفاء هي مسألة الابتداء.

إلا أن المؤلف في عديد من المواضع يذكر مسألة الوقف والابتداء ويبيّن علة اختيار موضع الوقف وموضع الابتداء، فيصنّف كلامه في هذه المواضع من علل الوقوف.

وبيان علل الوقف والابتداء عند المؤلف كانت على النحو الآتي:

١ - بيان علة الوقف بمعنى الآية: وهو أن يعلل اختيار الوقف أو الابتداء بمعنى الآية والمراد منها على وجه الوقف أو الابتداء، كقوله رحمه الله: «وقال آخرون: بل قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [الأنعام: ٧٣]، معنيّ به كل ما كان الله مُعِيدَه في الآخرة بعد إفئائه، ومنشئه بعد إعدامه؛ فالكلام على مذهب هؤلاء متناهٍ عند قوله:

(١) تفسير الطبري [جامع البيان] (٣٧٥/٢١).

(٢) المصدر السابق (٥٦٠/٦).

﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾، وقوله: ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ خبر مبتدأ، وتأويله: وهو الذي خلق السماوات والأرض بالحق، ويوم يقول للأشياء كن فيكون خلقهما بالحق بعد فنائهما. ثم ابتداء الخبر عن قوله ووعدِهِ خلقه أنه معيدهما بعد فنائهما عن أنه حق فقال: قوله هذا، الحق الذي لا شك فيه، وأخبر أن له الملك يوم ينفخ في الصور، ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ يكون على هذا التأويل من صلة [الملك]»^(١).

٢- بيان علة الوقف والابتداء بالنحو والإعراب: وهو إسناد علة اختيار موضع الوقف أو الابتداء إلى الوجه اللغوي والإعرابي، كقوله رحمه الله: «وفي قوله: ﴿وَالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [الرعد: ١] وجهان من الإعراب: أحدهما: الرفع، على أنه كلام مبتدأ، فيكون مرفوعاً بـ ﴿الْحَقُّ﴾، و ﴿الْحَقُّ﴾ به. وعلى هذا الوجه تأويل مجاهد وقتادة الذي ذكرنا قبل عنهما. والآخر: الخفض على العطف به على ﴿الْكِتَابِ﴾، فيكون معنى الكلام حينئذ: تلك آيات التوراة والإنجيل والقرآن، ثم يتدئ ﴿الْحَقُّ﴾ بمعنى: ذلك الحق؛ فيكون رفعه بمضمرة من الكلام قد استغنى بدلالة الظاهر عليه منه»^(٢)، يظهر من كلام المؤلف استعماله العلة النحوية لإيضاح علة الوقف والابتداء.

٣- بيان علة الوقف والابتداء بالقراءات والروايات: وهو أن يستدل على صحة موضع الوقف أو الابتداء بالقراءات الواردة، سواء الصحيحة أو الشاذة، كقوله رحمه الله: «قال أبو جعفر: اختلفت القراءة في قراءة قوله: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨٠]: فقرأته عامة

(١) المصدر السابق نفسه (١١ / ٤٦٠).

(٢) تفسير الطبري [جامع البيان] (١٦ / ٣٢١).

قراءة الحجاز والمدينة: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾، على وجه الابتداء من الله بالخبر عن النبي ﷺ أنه لا يأمركم أيها الناس أن تتخذوا الملائكة والنبين أرباباً. واستشهد قارئو ذلك كذلك بقراءة ذكروها عن ابن مسعود أنه كان يقرأها، وهي: ﴿وَلَنْ يَأْمُرُكُمْ﴾، فاستدلوا بدخول [لن] على انقطاع الكلام عما قبله، وابتداء خبر مستأنف. قالوا: فلما صير مكان [لن] في قراءتنا [لا]، وجبت قراءته بالرفع^(١)، وهذا مثال ظاهر في تعليل الوقف والابتداء بقراءة ابن مسعود، فالمؤلف يقول: «استدلوا بدخول [لن] على انقطاع الكلام مما قبله...»، والاستدلال هو التعليل الذي نذكره.

المطلب السادس: منهجه في النقل عن سبقة:

كتاب ابن جرير من الكتب الحافلة بالنقول الكثيرة عن العلماء السابقين في مسائل التفسير والروايات والآثار وغيرها، ومسائل الوقف والابتداء هي من ضمن المسائل التي نقل فيها كثيراً عن سبقة من العلماء، إلا أنه لم ينسب القول لأحد بعينه إلا في مواضع محدودة.

فالعادة والمنهج الذي سار عليه الطبري في النقل عن سبقة في مسائل الوقف والابتداء أنه لا يذكر اسم من نقل عنه؛ ولكنه ينسب القول إلى مذهب أو جماعة أو غير ذلك، فنجد كثيراً ما يقول: «قال أهل اللغة»، أو «قال أهل التأويل»، أو: «قال الكوفيون»، أو «قال نحويو البصرة» إلى غير ذلك من العبارات التي تدل على نقله للقول عن سبقة من غير نسبة الكلام إلى شخص بعينه، وإن كان قولاً مشهوراً عُرف به أحد الأئمة كالقراء وغيره، فقد نقل قولاً للقراء فقال عنه: «وقد زعم بعض المتقدمين في العلم بالعربية من الكوفيين...» ونقل بعدها كلام القراء.^(٢)

(١) المصدر السابق (٦/٥٤٧).

(٢) ينظر: تفسير الطبري [جامع البيان] (١/٢٣١).

إلا أنه جاء بالروايات عن بعض الصحابة وبعض السلف فيما يتعلق بمسائل الوقف والابتداء، فجملة من صرح بأسمائهم حال النقل عنهم ثمانية، وهم:

١- ابن عباس رضي الله عنه: روى عنه مسائل الوقف في بعض المواضع، كقوله: «عن ابن عباس في قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحديد: ١٩] قال: هذه مفصلة ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ [الحديد: ١٩]»^(١).

٢- عيسى بن عمر: وقد نقل عنه في عدد من المواضع، كقوله: «وكان عيسى بن عمر فيما ذكر عنه يجعلها حرفين، ويقف على: [كالوا]، وعلى: [وزنوا]، ثم يتدئ: [هم يخسرون...]^(٢).

٣- أبو نبيك الأسدي: روى عنه - رحمه الله - قوله: «عن أبي نبيك الأسدي قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ [آل عمران: ٧]، فيقول: إنكم تصلون هذه الآية، وإنما مقطوعة: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾، فانتهى علمهم إلى قولهم الذي قالوا».

٤- مالك بن أنس: قال عنه: «عن مالك في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، قال: ثم ابتداء فقال: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾، وليس يعلمون تأويله»^(٣).

٥- عبدالله بن زيد^(٤): ذكر رواية مسندة عنه فقال: «سمعت عبد الله بن زيد يقول: ﴿إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ثم يستأنف

(١) المصدر السابق (٢٣/١٩١).

(٢) المصدر السابق نفسه (٢٤/٢٧٨).

(٣) الروايتان في تفسير الطبري [جامع البيان] (٦/٢٠١).

(٤) هو عبدالله بن زيد بن أسلم، أبو محمد المدني، جرحه يحيى بن معين، وكان أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني يوثقانه. ينظر: تهذيب الكمال للمزي (١٤/٥٣٥)، ومعجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى (ص ٩٤).

فيقول: ﴿أَتَهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١).

٦- الضحاك: ذكر عنه في أكثر من موضع روايات مسندة، كقوله: «سمعت الضحاك يقول: في قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحديد: ١٩] هذه مفصلة، ساءهم الله صديقين بأنهم آمنوا بالله وصدقوا رسله، ثم قال: ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ هذه مفصلة»^(٢).

٧- السدي: روى عنه مسنداً قوله: «عن السدي قال: هذا من الموصول والمفصول، قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠]، في شأن آدم وحواء، ثم قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] قال: عما يشرك المشركون، ولم يعنهما»^(٣).

٨- أبو الضحى: وقد روى عنه في موضع واحد قوله: «عن أبي الضحى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحديد: ١٩]، ثم استأنف الكلام فقال: ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾»^(٤).

هؤلاء الأئمة هم الذين نقل عنه صريحاً في كتابه، وأقوالهم كانت في مسائل الوقف والابتداء واضحة بينة.

وقد نقل -رحمه الله- عن غيرهم، وذكر عنهم أقوالاً استنبطها من كلامهم، وليست هي أقوالهم الصريحة، كقوله رحمه الله: «وذكر عن الشعبي أنه كان يقرؤه كالذي حدثنا ابن وكيع... عن عامر: أنه كان يقرأ: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾ بقطع الألف، وخفض اسم [الله]. هكذا

(١) تفسير الطبري [جامع البيان] [٣٩/١٢].

(٢) تفسير الطبري [جامع البيان] [١٩١/٢٣].

(٣) المصدر السابق [٣١٧/١٣].

(٤) المصدر السابق نفسه [١٩١/٢٣].

حدثنا به ابن وكيع. وكان الشعبي وجَّه معنى الكلام إلى: أنها يقسمان بالله لا نشترى به ثمناً، ولا نكتب شهادةً عندنا، ثم ابتداءً يميناً باستفهام: بالله أنها إن اشترى بأيمانها ثمناً أو كتب شهادةً عندهما، لمن الآمين»^(١).

فهذا الذي ذكره من تحديد موضع الوقف والابتداء هو الذي فهمه من قراءة الشعبي، وقد ورد مثل ذلك كثيراً جداً؛ ولكنها ليست بالأقوال المنقولة صراحة عنهم لذلك لم أذكرها فيما نقله عن الأئمة السابقين.

(١) المصدر نفسه (١١/١٧٧).

المبحث الثالث

منهج الفراء في كتابه معاني القرآن في مسائل علم الوقف والابتداء

سبق التعريف بكتاب الفراء والغرض الذي من أجله ألف المؤلف الكتاب، إلا أن المسائل المتعلقة بعلم الوقف والابتداء كانت بارزة في كتابه، حيث إنه تطرق لمسائل الوقف والابتداء في حوالي ١٨٠ موضعاً، أسهب وأطال في بعض المواضيع، واختصر وأوجز في بعضها الآخر، كما سيظهر ذلك في بيان منهجه.

ومما هو معلوم عند دارسي علم الوقف والابتداء أن للفراء كتاباً مستقلاً في هذا العلم، وهو في عداد المفقود^(١)، فلعل دراسة كلامه عن الوقف والابتداء في كتابه هذا يكشف عن جزء من منهجه في كتاب الوقف والابتداء المفقود.

يتلخص منهج المؤلف في مسائل الوقف والابتداء في كتابه (معاني القرآن) في الآتي:

المطلب الأول: منهجه في أقسام الوقف والابتداء:

كتاب الفراء ليس مؤلفاً في الوقف والابتداء في الأصل، لذلك لم يذكر المؤلف أقساماً وأنواعاً للوقف والابتداء، وأيضاً فإن الفراء من المؤلفين المتقدمين، لذلك -وعلى عادة كتب المتقدمين- لم يذكر بين طيات كلامه أقساماً عديدة للوقف والابتداء كما في مؤلفات من ألف بعده، إلا أن البحث استنبط من خلال كلامه قسمين من أقسام الوقف والابتداء، تردد ذكرهما في عديد من المواضيع في كتابه، وهما:

- **الوقف التام:** ذكر المؤلف الوقف التام في عدد من المواضيع، وهو الوقف الذي تمت عنده الجملة، ويحسن الاستئناف بما بعده، وهو كقوله رحمه الله: «وقوله: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] استؤنفت بالرفع لتام الآية قبلها وانقطاع

(١) ينظر مقدمة بحث: الكتب المؤلفة في علم الوقف والابتداء (ص ٦٤).

الكلام، فحسن الاستئناف»^(١)، ففي هذا الموضع يظهر من كلام المؤلف أن الوقف من قبيل الوقف التام لليلة التي ذكرها.

- الوقف الكافي: وهو أقل وروداً من التام، وهو الوقف الذي جعل الكلام عنده مكتفياً لا تاماً، وهو كقوله رحمه الله: ﴿إِنَّمَا﴾ مكسور الألف، ﴿إِذَا جَاءَتْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] مستأنفة، ويجعل قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ كلاماً مكتفياً»^(٢).

إلا أنه في أحد المواضع ذكر الوقف الكافي وعلله بتام الجملة، وهو قوله رحمه الله: «والرفع صواب، وذلك أن تجعل الكلام مكتفياً عند قوله: ﴿إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ [النحل: ٤٠] فقد تمّ الكلام، ثم قال: فسيكون ما أراد الله»^(٣)، فكأنه شبه الوقف الكافي بالوقف التام، والله أعلم.

ولم يذكر المؤلف غير هذين القسمين من أقسام الوقف والابتداء المعروفة والمشهورة.

المطلب الثاني: منهجه في المصطلحات:

المصطلحات التي استعملها المؤلف عند ذكره مسائل الوقف والابتداء لم تكن كثيرة ومنوعة، وإنما التزم اصطلاحين كررها حال ذكره لمسائل الوقف والابتداء.

- أكثر اصطلاح تكرر عند المؤلف في أثناء تطرقه لمسائل الوقف والابتداء مصطلح: «الاستئناف» و«الائتناف»، يريد به بيان موضع الابتداء، والوقف على ما قبله.

مثاله قوله رحمه الله: «ثم قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] ثم استأنف: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ فرفعهم بـ ﴿يَقُولُونَ﴾ لا يأتباعهم إعراب [الله]»^(٤).

(١) معاني القرآن للفراء (١ / ٤٥٣).

(٢) المصدر السابق (١ / ٣٥٠).

(٣) المصدر السابق نفسه (١ / ٧٥).

(٤) معاني القرآن للفراء (١ / ١٩١).

• القطع والانقطاع: وهو المصطلح الثاني الذي ذكره المؤلف، وهو لبيان موضع الوقف وانفصال الجملة عن الجملة التي تليها.

مثاله قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩] هاهنا انقطع الكلام، ثم قال: ﴿حَسَدًا﴾ كالمفسّر، لم ينصب على أنه نعت للكفار، إنما هو كقولك للرجل: هو يريد بك الشر حسداً وبغياً»^(١).

وكما مرّ في أقسام الوقف؛ فقد يذكر المؤلف مع هذه الاصطلاحات ما يميز الوقف أو الابتداء ويجعله يندرج تحت قسم من أقسام الوقف والابتداء، وربما لا يذكر، وفي أكثر المواضع لا يفعله.

المطلب الثالث: منهجه في المواضع التي تعرض لها:

علم مما سبق أن كتاب الفراء هذا ليس من كتب الوقف والابتداء، بل هو في بيان معاني القرآن وتفسيره، وذكره لمسائل علم الوقف والابتداء كانت من أجل بيان معاني الآيات وتفسيرها، أو بيان إعرابها ووجهها، ولم يتقصد بيان مواضع الوقف والابتداء إلا استطراداً في بعض المواضع.

يتبين من استعراض الكتاب أن ضابط المواضع التي تعرض المؤلف لذكر مواضع الوقف والابتداء فيها هي أحد ثلاثة:

١- المواضع التي يظهر فيها المعنى ببيان موضع الوقف والابتداء، أو يختلف فيها المعنى باختلاف الوقف والابتداء، وهو كثير في كتابه.

مثاله قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] يقول: لا تصدّقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم. أو قعت ﴿تُؤْمِنُوا﴾ على: ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ﴾ كأنه قال: ولا تؤمنوا أن يعطى أحد مثل ما أعطيتم، فهذا وجه. ويقال: قد انقطع كلام اليهود عند قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دِينِكُمْ﴾،

(١) المصدر السابق (١/ ٧٣).

ثم صار الكلام من قوله: قل يا محمد إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتي أهل الإسلام...»^(١).

٢- المواضع التي يظهر وجه الإعراب فيها ببيان موضع الوقف والابتداء، أو يختلف فيها الوجه النحوي باختلاف موضع الوقف والابتداء، وأيضاً هو كثير في كتابه.

مثاله قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٥٣] مستأنفة في رفع، ولو نصبت على الردّ على قوله: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ﴾ كان صواباً، وهي في مصاحف أهل المدينة: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بغير واو»^(٢).

٣- المواضع المختلف فيها، والتي تحتمل عدة أوجه للوقف والابتداء، ولعل هذا هو الأكثر والأغلب، لأن جميع مواضع الوقف والابتداء في القرآن لها علاقة بالمعنى والتفسير من جانب، ولها علاقة بالنحو والإعراب من جانب، فاختياره لبعض المواضع لبيان الوقف والابتداء فيها يرجع في كثير من الأحيان لهذا القسم، والله أعلم.

مثاله: ذكره لمسائل الوقف على: [كلا]^(٣)، وعلى: [بلى]^(٤)، وعلى: [نعم]^(٥) وغيرها من الألفاظ المختلف فيها بين علماء العربية^(٦).

(١) المصدر السابق نفسه (١/ ٢٢٢).

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٣١٣).

(٣) المصدر السابق (٣/ ١٨٤).

(٤) المصدر السابق نفسه (١/ ٥٢).

(٥) المصدر نفسه (١/ ٥٢).

(٦) كمسألة الوقف على (إلا) والوقف على حروف التهجي في فواتح السور وغيرها.

المطلب الرابع: منهجه في عرض المسائل:

الإمام الفراء لم يكن له طريقة تميزه عن غيره ممن تطرقوا لعلم الوقف والابتداء في مصنفاتهم، بل كانت طريقته كطريقتهم، ولكن كان تميزه في كثرة المواضع التي ذكر فيها مسائل علم الوقف والابتداء، فهو يربط كثيراً بين معاني الآيات وتفسيرها وإعرابها، وبين موضع الوقف والابتداء فيها، وهذا مما جعله يتطرق لبعض المسائل التي لم يتطرق لها غيره ممن كتب في معاني القرآن وإعرابه.

- طريقة عرض المسألة: منهج الفراء في عرضه للمسائل كان على أقسام ثلاثة:

١- أن يذكر حكم الوقف أو الابتداء عرضاً وسط كلامه بعبارة موجزة مختصرة يفهم منها موضع الوقف أو الابتداء.

مثاله: قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٨٨]، ثم قال موسى: ﴿رَبَّنَا﴾ فعلت ذلك بهم ﴿لِيُضِلُّوا﴾ الناس ﴿عَنْ سَبِيلِكَ﴾ وتقرأ: ﴿لِيُضِلُّوا﴾ هم ﴿عَنْ سَبِيلِكَ﴾ وهذه لام [كي]، ثم استأنف موسى بالدعاء عليهم فقال: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨]»^(١)، ففي هذا الموضع ذكر في عرض كلامه أن قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ﴾ موضع استئناف وابتداء، ولم يزد -رحمه الله- على قوله: «استأنف».

٢- أن يذكر حكم الوقف أو الابتداء قاصداً ببيان حكمه وموضعه في الآية، مبيناً وموضحاً المراد من الوقف أو الابتداء والأثر المترتب عليه.

مثاله: قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] استؤنفت بالرفع؛ لتسام الآية قبلها وانقطاع الكلام، فحسن الاستئناف»^(٢)، ففي هذا الموضع بين الوقف ونوعه وعلته والأثر الناشئ عنه.

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٧٧).

(٢) المصدر السابق (١/ ٤٥٣).

٣- أن يذكر مسألة الوقف أو الابتداء وجهاً من الأوجه المحتملة في الآية، وهذا كثير في كتابه.

مثاله: قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿هَارُونَ أَخِي﴾^(١) [طه: ٣٠] إن شئت أوقعت [اجعل] على: ﴿هَارُونَ أَخِي﴾ وجعلت الوزير فعلاً له، وإن شئت جعلت ﴿هَارُونَ أَخِي﴾ مترجماً عن الوزير، فيكون نصباً بالتكرير، وقد يجوز في ﴿هَارُونَ﴾ الرفع على الائتلاف؛ لأنه معرفة مفسر لنكرة^(٢)، ففي هذا الموضع ذكر مسألة متعلقة بالابتداء، ولكنه جعلها وجهاً من الأوجه المحتملة والجائزة.

• ذكر القواعد الكلية: من منهج الفراء أن يذكر قاعدة كلية للوقف والابتداء، ويبينها بالأمثلة، لينبي القارئ غيرها من المسائل عليها.

مثاله: قوله رحمه الله: «قوله تعالى: ﴿الْمَ ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ١-٢] الهجاء موقوف في كل القرآن، وليس بجزم يسمّى جزماً، إنما هو كلام جزمه نيّة الوقوف على كل حرف منه، فافعل ذلك بجميع الهجاء فيما قلّ أو كثر. وإنما قرأت القراء: ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١-٢] في [آل عمران] ففتحوا الميم؛ لأن الميم كانت مجزومة لنيّة الوقفة عليها، وإذا كان الحرف ينوي به الوقوف، نوي بما بعده الاستئناف، فكانت القراءة: [الم الله]، فتركت العرب همزة الألف من: [الله] فصارت ففتحها في الميم لسكونها، ولو كانت الميم جزماً مستحقاً للجزم لكسرت، كما في: ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ﴾ [يس: ٢٦]. وقد قرأها رجل من النحويين - وهو أبو جعفر الرؤاسي وكان رجلاً صالحاً - [الم الله] بقطع الألف، والقراءة بطرح الهمزة^(٢).

ففي هذا الموضع ذكر المؤلف قاعدة عامة في كل أحرف الهجاء في أوائل السور، فيما قل من الحروف أو كثر، فعلى القارئ أن يطبق هذه القاعدة في جميع المواضع من جميع السور.

(١) المصدر السابق نفسه (٢/ ١٧٨).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٩).

وقد قال -رحمه الله- بعد أن بيّن قاعدة من القواعد العامة التي يريد من القارئ أن يبني غيرها عليها: «فاعرف بما جرى تفسير ما بقي، فإنه لا يأتي إلا على الذي أنبأتك به...»^(١).

• ذكر الأوجه المتعددة والاحتمالات الجائزة في الموضوع الواحد: من منهج المؤلف أنه يكثر من ذكر الأوجه المحتملة في الآية فيما يخص مسائل الوقف والابتداء، وجاء عنه ذلك في كثير من المواضع.

مثاله: قوله رحمه الله: «وأما قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] فإنه رفع من وجهين ونصب من وجهين: إذا أردت بـ ﴿الْكِتَابِ﴾ أن يكون نعتاً لـ ﴿ذَلِكَ﴾؛ كان ﴿الهدى﴾ في موضع رفع؛ لأنه خبر لـ ﴿ذَلِكَ﴾، كأنك قلت: ذلك هدى لا شك فيه. وإن جعلت ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ خبره، رفعت أيضاً ﴿هُدًى﴾، تجعله تابعا لموضع ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢] كأنه قال: وهذا كتاب، وهذا مبارك، وهذا من صفته كذا وكذا. وفيه وجه ثالث من الرفع: إن شئت رفعته على الاستئناف؛ لتمام ما قبله، كما قرأت القراء: ﴿الْمَ ﴿١﴾ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴿٢﴾ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ﴿٣﴾﴾ [لقمان: ١-٣] بالرفع والنصب. وكقوله في حرف عبد الله: ﴿أَلِدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾ وهي في قراءة ﴿شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]»^(٢)، ففي هذا الموضوع وأمثاله يذكر -رحمه الله- مسألة الوقف والابتداء ويذكر لها الاحتمالات والأوجه الجائزة فيها.

وقد يجيّر القارئ في اختيار أحد الأوجه ولا يلزمه بوجه معين لجوازها كلها.

مثاله: قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢] إن شئت جعلت [الرحمة] غاية كلام، ثم استأنفت بعدها ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾، وإن شئت جعلته في موضع نصب، كما قال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾

(١) معاني القرآن للقراء (١/ ٤٣).

(٢) المصدر السابق (١/ ١١).

أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ ﴿[الأنعام: ٥٤] والعرب تقول في الحروف التي يصلح معها جواب الأيمان بأن المفتوحة وباللام فيقولون: أرسلت إليه أن يقوم، وأرسلت إليه ليقومن^(١)، ففي هذا الموضع جعل الأمر للقارئ إن شاء وقف وإن شاء وصل.

• جمع النظائر في الموضع الواحد: ومن منهجه -رحمه الله- أنه يجمع النظائر في الموضع الواحد، فتجده يذكر المسألة من مسائل الوقف والابتداء فيبينها ويشرحها ويوضح وجهها، ومن ثم يتبعها بنظائرها ومثيلاتها، وقد صنع ذلك في كثير من المواضع.

مثاله: قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿أَتَّخِذْنَا هُزُؤًا﴾ [البقرة: ٦٧] وهذا في القرآن كثير بغير الفاء، وذلك لأنه جواب يستغني أوله عن آخره بالوقفة عليه، فيقال: ماذا قال لك؟ فيقول القائل: قال كذا وكذا، فكأن حسن السكوت يجوز به طرح الفاء، وأنت تراه في رؤوس الآيات؛ لأنها فصول حسناً، من ذلك: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿٣١﴾ قَالُوا إِنَّا ﴿الذاريات: ٣١-٣٢﴾، والفاء حسنة مثل قوله: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [هود: ٢٧]. ولو كان على كلمة واحدة لم تسقط العرب منه الفاء، من ذلك: قمت ففعلت، لا يقولون: قمت فعلت، ولا: قلت قال، حتى يقولوا: قلت فقال، وقمت فقام؛ لأنها نسق وليست باستفهام يوقف عليه، ألا ترى أنه: ﴿قَالَ﴾ فرعون ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٥٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ ﴿٦٦﴾ [الشعراء: ٢٥-٢٦] فيما لا أحصيه. ومثله من غير الفعل كثير في كتاب الله بالواو وبغير الواو، فأما الذي بالواو فقوله: ﴿قُلْ أُوْبِيَّتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴿١٥﴾﴾ ثم قال بعد ذلك: ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ﴿١٧﴾﴾، وقال في موضع آخر: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [التوبة: ١١٢]، وقال في غير هذا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴿١٠﴾﴾ [البروج: ١٠] ثم قال في الآية

(١) المصدر السابق نفسه (١/ ٣٢٨).

بعدها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ولم يقل: وإن. فاعرف بما جرى تفسير ما بقي، فإنه لا يأتي إلا على الذي أنبأتك به من الفصول أو الكلام المكتفي يأتي له جواب^(١)، هذا مثال طويل، ذكر فيه المؤلف مسألة من مسائل الوقف والابتداء، فأطال فيها، وبينها غاية البيان، وجمع فيها العديد من النظائر والمتماثلات، ومن ثم بين للقارئ أنها قاعدة وعليه أن يبني غيرها عليها.

والمؤلف في عدد من المسائل لا يكتفي بذكرها في موضع واحد، بل يكررها في أكثر من موضع حيث صادفها، فيكرر المسألة ولا يزيد على الذي ذكره في الموضع السابق.

مثاله: قوله -رحمه الله- في أوائل سورة البقرة: «وقوله: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمِيٌّ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] رفعن وأسمأوهن في أول الكلام منصوبة؛ لأن الكلام تم وانقضت به آية، ثم استؤنفت: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمِيٌّ﴾ في آية أخرى، فكان أقوى للاستئناف، ولو تم الكلام ولم تكن آية لجاز أيضاً الاستئناف، قال الله تبارك وتعالى: ﴿جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا﴾ (٣٦) رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ ﴿[النبأ: ٣٦-٣٧]، ﴿الرَّحْمَنُ﴾ يرفع ويخفض في الإعراب، وليس الذي قبله بآخر آية. فأما ما جاء في رؤوس الآيات مستأنفاً فكثير، من ذلك قول الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١] إلى قوله: ﴿وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (٣٣)، ثم قال جل وجهه: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ﴾ بالرفع في قراءتنا، وفي حرف ابن مسعود: [التائبين العابدين الحامدين]، وقال: ﴿اتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ (١٢٥) اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الصفافات: ١٢٥-١٢٦]، يُقرأ بالرفع والنصب على ما فسرت لك، وفي قراءة عبد الله: [صمًا بكمًا عميًا] بالنصب، ونصبه على جهتين: إن شئت على معنى: تركهم صمًا بكمًا عميًا، وإن شئت اكتفيت بأن توقع الترك عليهم في الظلمات، ثم تستأنف: [صمًا] بالذم لهم...»^(٢).

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٣).

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ١٦).

وفي موضع آخر قال رحمه الله: «وقوله: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ [آل عمران: ١٦] إن شئت جعلته خفضاً، نعتاً للذين اتقوا، وإن شئت استأنفتها فرفعتها، إذ كانت آية، وما هي نعت له آية قبلها. ومثله قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١]، فلما انقضت الآية قال: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾، وهي في قراءة عبد الله [التائبين العابدين]»^(١)، فكرر هنا المسألة في قوله: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢].

وفي أواخر كتابه عند بيانه لمعاني سورة القلم أعاد - رحمه الله - ذكر المسألة عينها، حيث قال: «وقوله: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ [الطلاق: ١٠] ﴿رَسُولًا﴾: نزلت في الكتاب بنصب [الرَّسُول]، وهو وجه العربية، ولو كانت [رسول] بالرفع كَانَ صواباً؛ لأن [الذكر] رأس آية، والاستئناف بعد الآيات حسن. ومثله قوله: ﴿التَّائِبُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] وقبلها: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فلما قال: ﴿وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [استؤنف بالرفع، ومثله: ﴿وَتَرَكْتُهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧-١٨]، ومثله: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]، ثم قال: ﴿فَعَالٌ لَّمَّا يَرِيدُ﴾ [وهو نكرة من صفة معرفة، فاستؤنف بالرفع، لأنه بعد آية]»^(٢).

• الاستشهاد بالقراءات وتوجيهها: تعامل المؤلف مع القراءات القرآنية
حال ذكر مسائل الوقف والابتداء على ثلاثة أقسام:

١- بيان اختلاف الوقف والابتداء لاختلاف القراءات الواردة، سواء كانت القراءة صحيحة متواترة، أم ضعيفة شاذة، وهذا ورد في كتابه كثيراً، كقوله رحمه الله: «وقوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] قد فتحت القراء الألف من [أَنَّهُ] ومن قوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾. وإن شئت جعلت [أَنَّهُ] على الشرط،

(١) المصدر السابق (١/ ١٩٨).

(٢) المصدر السابق نفسه (٣/ ١٦٤).

وجعلت الشهادة واقعة على قوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾، وتكون [أَنَّ] الأولى يصلح فيها الخفض، كقولك: شهد الله بتوحيده أن الدين عنده الإسلام، وإن شئت استأنفت ﴿إِنَّ الدِّينَ﴾ بكسرتها، وأوقعت الشهادة على: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا ف﴾، وكذلك قرأها حمزة، وهو أحب الوجهين إليّ، وهي في قراءة عبد الله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾، وكان الكسائي يفتحهما كليهما، وقرأ ابن عباس بكسر الأوّل وفتح ﴿أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾، وهو وجه جيّد، جعل [إنه لا إله إلا هو] مستأنفة معترضة - كأنّ الفاء ترادف فيها - وأوقع الشهادة على: [أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ] ^(١)، ففي مثال هذا الموضوع ذكر - رحمه الله - القراءات الواردة في الآية سواء القراءات الصحيحة أو الشاذة، وذكر ما هو مستأنف، وما هو موصول بما قبله.

٢ - الاستشهاد بالقراءات الشاذة على صحة اختيار موضع الوقف أو الابتداء، وأيضاً كان هذا منه في بعض المواضع، حيث يذكر موضع الوقف والابتداء ويستدل على صحة اختياره بما يرد من قراءات شاذة، كقوله رحمه الله: «وقوله: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨٠] أكثر القراء على نصبها، يردونها على: ﴿أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ﴾ ولا أن يأمركم، وهي في قراءة عبد الله: [ولن يأمركم] فهذا دليل على انقطاعها من النسق، وأنها مستأنفة، فلما وقعت [لا] في موقع [لن] رفعت، كما قال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩] وهي في قراءة عبد الله: [ولن تسأل] وفي قراءة أبي: [وما تسأل عن أصحاب الجحيم] ^(٢)، فهذا موضع واحد فيه مثالان للاستدلال بالقراءات الشاذة على مسائل الوقف والابتداء.

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ١٩٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٢٤).

٣- توجيه القراءات الواردة ببيان الوقف والابتداء، وهذا يدخل في باب توجيهه للقراءات في كتابه، حيث إنه يوجه القراءات بالوقف والابتداء، كقوله رحمه الله: «وقوله: ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [المؤمنون: ١١١] كسرهما الأعمش على: الاستئناف، ونصبها من سواه على: إني جزيتهم الفوز بالجَنَّة، فـ[أن] في موضع نصب، ولو جعلتها نصبا من إضمار الخفض: جزيتهم لأنهم هم الفائزون بأعمالهم في السابق»^(١).

• الوقف على رؤوس الآي: ومن منهجه - رحمه الله - أنه يعتمد الوقف على رؤوس الآي ويستحسنه ويبني الأحكام عليه.

مثاله قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمِّي فَهُمْ لَا يَزِجْعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] رفعن، وأساؤهن في أول الكلام منصوبة؛ لأن الكلام تم وانقضت به آية، ثم استؤنفت ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمِّي﴾ في آية أخرى، فكان أقوى للاستئناف...»^(٢)، فاستحسنه للابتداء كان من أجل أن الآية مستأنفة، وتكرر هذا المعنى كثيراً في كلامه.

المطلب الخامس: منهجه في التعليقات:

المتتبع لمسائل علم الوقف والابتداء في كتاب الفراء يجد أن علل الوقوف واضحة مبينة في جميع المواضع التي ذكر فيها الوقف والابتداء، وإن كانت غير مقصودة في الأغلب، فالمؤلف لا يذكر مسألة الوقف أو الابتداء إلا ليبين معنى الآية أو يبين الوجه النحوي أو الموضع الإعرابي، إلا أن علة الوقف بهذا البيان ستكون واضحة بينة.

مثاله: قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩] جزم على الجزاء. ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ رفع على الاستئناف، كما

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٣٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٦).

قال الله في سورة براءة: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ١٤] فجزم الأفاعيل، ثم قال: ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾ [التوبة: ١٥] رفعاً على الاثناف. وكذلك قوله: ﴿فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ ثم قال: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤]، [وَيَمْحُ]: في نية رفع مستأنفة، وإن لم تكن فيها واو، حذفت منها الواو كما حذفت في قوله: ﴿سَنَدُّعُ الزَّبَانِيَةِ﴾ [العلق: ١٨]، وإذا عطفت على جواب الجزاء جاز الرفع والنصب والجزم^(١).

كلام المؤلف منصب على بيان علة الرفع في قوله: ﴿وَيَعْلَمُ﴾ [آل عمران: ٢٩]، وقوله: ﴿وَيَتُوبُ﴾ [التوبة: ١٥] وقوله: ﴿وَيَمْحُ﴾ [الشورى: ٢٤]، إلا أنه يستفاد من كلامه أن علل الوقوف في هذه المواضع المذكورة هو أن الجملة التالية حكمها الرفع لاستئناف الجملة، وهو على هذا النهج في جميع المواضع. أما أن يتقصد المؤلف بيان علة الوقف أو الابتداء فلم يكن منه إلا في مواضع قليلة جداً، بأن يذكر الوقف أو الابتداء ويذكر علة الوقف وحجته، كقوله رحمه الله: «وقوله: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء: ٧٨]، [فَمَالِ] كثرت في الكلام، حتى توهموا أن اللام متصلة بـ[ما]، وأنها حرف في بعضه، ولا اتصال القراءة لا يجوز الوقف على اللام لأنها لام خافضة»^(٢)، ففي هذا الموضع يبين المؤلف علة عدم جواز الوقف على قوله: [فَمَالِ] وفصلها عن قوله: [هَؤُلَاءِ]، فهو بذلك تقصد بيان العلة في مسألة من مسائل الوقف والابتداء.

المطلب السادس: منهجه في النقل عن سبقه:

الإمام الفراء من العلماء المبرزين الذين أكثر من بعده من النقل عنه، ففي أكثر مصنفات العلماء ينقلون من أقواله وآرائه في مسائل الوقف والابتداء، أما هو فلم يكن منه نقل عن أحد من العلماء في كتابه فيما يتعلق بمسائل الوقف والابتداء، إلا أنه ذكر نقلاً واحداً في مسألة من مسائل الوقف والابتداء عن

(١) المصدر السابق نفسه (١/ ٢٠٦).

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٧٨).

الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنهما، وذلك عند قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة: ١٢٦] من قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ على الخبر، وفي قراءة أبي: [ومن كفر فتمتعه قليلاً ثم نضطره إلى عذاب النار] فهذا وجه، وكان ابن عباس يجعلها متصلة بمسألة إبراهيم صلى الله عليه على معنى: رب [ومن كفر فأمتعه قليلاً ثم اضطره] منصوبة موصولة، يريد ثم اضطره فإذا تركت التضعيف نصبت...^(١)، ولم ينقل في الوقف والابتداء عن غيره البتة.

(١) المصدر السابق (١/ ٧٨).

المبحث الرابع

أوجه المقارنة بين منهج الطبري المفسر ومنهج الفراء اللغوي في مسائل الوقف والابتداء

من خلال عرض منهج الإمام الطبري المفسر والإمام الفراء اللغوي في ستة جوانب مشتركة بينهما، يمكن تحديد أوجه المقارنة بينهما على النحو الآتي:

المطلب الأول: في أقسام الوقف والابتداء:

كلا المؤلفين لم يذكر أقسام الوقف والابتداء تقسيماً وعنوانه ضمن أغلب من لم يذكر تقسيم الوقف والابتداء مطلقاً، وهو ما اتفقا فيه، إلا أن أقسام الوقف والابتداء المشهورة عند علماء الوقف والابتداء أتت مصطلحاتها عند الطبري في عديد من المواضع، كالوقف التام، والوقف الحسن، والوقف الذي لا يتم، المعروف بالوقف القبيح، وفي تعريف الوقف الكافي.

أما الفراء فإن الباحث استنبط من خلال كلامه قسمين من أقسام الوقف والابتداء، تردد ذكرهما في عديد من المواضع في كتابه، وهما: الوقف التام والوقف الكافي.

المطلب الثاني: في المصطلحات:

استعمل الطبري في كتابه اصطلاحات عديدة، يفهم منه حال إيراده لها أنه يريد بيان موضع الوقف والابتداء من الآية، فاصطلاحات الوقف عند المؤلف كانت عديدة ومتنوعة، تدور جميعها حول الألفاظ (الوقف - القطع - السكوت - السكت - الانتهاء - الانقضاء).

وأما اصطلاحاته في الابتداء فكانت عديدة ومتنوعة، بعضها يريد منه بيان موضع الوقف، وبعضها يريد به بيان موضع الابتداء، وهي: الابتداء: وهو أكثرهما وروداً، الاستئناف أو الائتلاف.

ومصطلحات الوقف عند الفراء حال ذكره مسائل الوقف والابتداء لم تكن كثيرة ومنوعة، وإنما التزم اصطلاحين كررهما وهما الاستئناف والائتناف والقطع والانقطاع.

المطلب الثالث: في المواقع التي تعرض لها:

من المعلوم أن الطبري تطرق إلى علم الوقف والابتداء، فذكره لمسائل العلم تبع لمسائل التفسير، فالمواضع التي تطرق لبيان مسائل الوقف والابتداء فيها هي أحد ثلاثة مواضع: المواضع التي يظهر معنى الآية فيها، ويظهر المراد منها ببيان موضع الوقف والابتداء، وهو الأكثر والأغلب، والمواضع التي يظهر فيها وجه لغوي يحتاج في بيانه إلى بيان موضع الوقف والابتداء من الآية، والمواضع التي اختلف المفسرون أو اللغويون في تحديد موضع الوقف والابتداء فيها، فتجد المؤلف يذكر الخلاف، ويبين علة الوقف لكل قول، ومن ثم يختار الوجه الذي يراه راجحاً.

أما الفراء فذكره لمسائل علم الوقف والابتداء كانت من أجل بيان معاني الآيات وتفسيرها، أو بيان إعرابها ووجهها الإعرابي، ولم يتقصد بيان مواضع الوقف والابتداء إلا استطراداً في بعض المواضع، وضابط المواضع التي تعرض المؤلف لذكر مواضع الوقف والابتداء فيها هي أحد ثلاثة:

- المواضع التي يظهر فيها المعنى ببيان موضع الوقف والابتداء، أو يختلف فيها المعنى باختلاف الوقف والابتداء، وهو كثير.
- المواضع التي يظهر وجه الإعراب فيها ببيان موضع الوقف والابتداء، أو يختلف فيها الوجه النحوي باختلاف موضع الوقف والابتداء، وأيضاً هو كثير في كتابه.
- المواضع المختلف فيها، والتي تحتمل عدة أوجه للوقف والابتداء، ولعل هذا هو الأكثر والأغلب، لأن جميع مواضع الوقف والابتداء في القرآن لها علاقة بالمعنى والتفسير من جانب، ولها علاقة بالنحو والإعراب من جانب آخر.

المطلب الرابع: في عرض المسائل:

فيما يعني أسلوب عرض المسائل فإن من أبرز معالم منهج الطبري في طريقة عرض مسائل علم الوقف والابتداء أنه ينوع ويغير في أسلوب عرض المسألة، فليست كل مسائل العلم على أسلوب واحد في العرض والطرح، وهي على النحو التالي:

- أسلوب الاختصار والإشارة وهي أكثر المواضع التي عرض فيها لمسائل الوقف والابتداء
- أسلوب التفصيل والبيان: وهو أن يتقصد بيان مسألة الوقف والابتداء في الآية، ولا يتعرض لها بالإشارة إليها فقط، بل يذكرها مبينة ومفصلة ومعللة، ويتخذ فيها طرقاً متعددة كالسؤال والجواب والتفصيل والعلل.

الفراء لم تكن لديه طريقة تميزه عن غيره في عرض المسألة فطريقته كطريقة غيره، وما يميزه هو كثرة المواضع التي عرض فيها لمسائل الوقف والابتداء، وطريقة عرضه للمسائل كانت على ثلاثة أقسام:

- أن يذكر حكم الوقف أو الابتداء عرضاً وسط كلامه بعبارة موجزة مختصرة يفهم منها موضع الوقف أو الابتداء.
- أن يذكر حكم الوقف أو الابتداء قاصداً ببيان حكمه وموضعه في الآية، مبيناً وموضحاً المراد من الوقف أو الابتداء والأثر المترتب عليه.
- أن يذكر مسألة الوقف أو الابتداء وجهاً من الأوجه المحتملة في الآية، وهذا كثير في كتابه.

المطلب الخامس: في التعليقات:

فمسائل الوقف والابتداء هي في أصل ورودها عند المؤلف علة للمعنى والإعراب، وبيان علل الوقف والابتداء عند الطبري كانت على النحو الآتي:

- بيان علة الوقف بمعنى الآية: وهو أن يعلل اختيار الوقف أو الابتداء بمعنى الآية والمراد منها على وجه الوقف أو الابتداء.
- بيان علة الوقف والابتداء بالنحو والإعراب: وهو إسناد علة اختيار موضع الوقف أو الابتداء على الوجه اللغوي والإعرابي.
- بيان علة الوقف والابتداء بالقراءات والروايات: وهو أن يستدل على صحة موضع الوقف أو الابتداء بالقراءات الواردة، سواء الصحيحة أو الشاذة.

أما الفراء فإن علل الوقوف واضحة مبيّنة لديه في جميع المواضع التي ذكر فيها الوقف والابتداء، وإن كانت غير مقصودة في الأغلب، فالمؤلف لا يذكر مسألة الوقف أو الابتداء إلا ليبيّن معنى الآية أو يبين الوجه النحوي أو الموضع الإعرابي، أما أن يتقصّد المؤلف بيان علة الوقف أو الابتداء فلم يكن منه إلا في مواضع قليلة جداً، بأن يذكر الوقف أو الابتداء ويذكر علة الوقف وحجته.

المطلب السادس: في النقل عمّن سبق:

العادة والمنهج الذي سار عليه الطبري في النقل عمّن سبقه في مسائل الوقف والابتداء أنه لا يذكر اسم من نقل عنه؛ ولكنه ينسب القول إلى مذهب أو جماعة أو غير ذلك، إلا أنه جاء بالروايات عن بعض الصحابة وبعض السلف فيما يتعلق بمسائل الوقف والابتداء، فجملة من صرح بأسمائهم حال النقل عنهم ثمانية، وهم: ابن عباس وعيسى بن عمر ومالك بن أنس وعبد الله بن زيد وأبو نهيك الأسدي والضحاك والسدي وأبو الضحى، وهؤلاء هم من نقل عنهم صراحة لأن آراءهم كانت واضحة في مسائل الوقف والابتداء.

وبالنظر إلى نقل الفراء فلكونه من العلماء المبرزين فينقل عنه، ولا ينقل عن غيره؛ فإنه لم ينقل عن أحد في مسائل الوقف والابتداء.

الخاتمة

أولاً: نتائج البحث:

١- يعد الإمام الطبري ممثلاً لمدرسة التفسير، يقابله الإمام الفراء ممثلاً لمدرسة اللغة، في العناية بمسائل الوقف والابتداء في منهجها بمسائل الوقف والابتداء في آيات القرآن الكريم.

٢- إذا كان الطبري إماماً في التفسير فإن الفراء كان إماماً في اللغة، وكل واحدٍ منهما يمثل مدرسته العلمية، حيث اتفقا في انشغالها بمسائل الوقف والابتداء، ذلك من حيث اهتمامه بالجانب التفسيري، والآخر من حيث اهتمامه بالجانب اللغوي.

٣- يريد الطبري بالوقف التام تمام الجملة غالباً، وانقطاع الجملة اللاحقة عن السابقة، أي الوقوف على الكلام الذي يكتفي بنفسه مستغنياً عما بعده. ويرى الفراء أن الوقف التام هو الذي تمت عنده الجملة، ويحسن الاستئناف بما بعده.

٤- توسع الطبري في مصطلحات الوقف والابتداء، من وقف وقطع وسكوت وسكت وانتهاء وانقضاء، ولم يفعل ذلك الفراء الذي اقتصر على الاستئناف والائتناف، والقطع والانقطاع.

٥- اعتمد الفراء في المواقع التي تعرض لها ذكر الخلاف في تحديد موضع الوقف والابتداء، وبيان علة الوقف لكل قول ثم اختيار الراجح. بينما الفراء كان يذكر معاني الآيات وتفسرها ووجهها وإعرابها، ولا يتطرق لمواضع الوقف والابتداء إلا إذا اقتضاه السياق أو استطراداً في بعضها.

٦- كان الطبري يتنوع ويغير في عرض مسائل الوقف والابتداء بين الاختصار والتفصيل، بينما الفراء كان يذكر حكم الوقف والابتداء عرضاً وسط الكلام، أو قاصداً بيان حكمه وموضعه، أو يذكر المسألة

كوجه من الوجه المحتملة في الآية.

٧- اعتمد الطبري في التعليقات على بيان علة الوقف في الآية بالنحو والإعراب، وعلتها بالقراءات والروايات. بينما الفراء فكان تركيزه على بيان معنى الآية وما فيها من وجه نحوي وإعرابي، ولم يتقصد بيان علة الوقف أو الابتداء إلا قليلاً.

٨- منهج الطبري أنه لا يذكر اسم من نقل عنه إلا أنه ينسبه لمذهب ما أو جماعة. بينما لم يكن الفراء ينقل عن أحد في مسائل الوقف والابتداء مكتفياً برأيه لكونه من علماء الوقف والابتداء البارزين.

ثانياً: التوصيات:

١- يوصي الباحث بإجراء دراسة بحثية حول الآراء التي انفرد بها الإمام الطبري في مسائل الوقف والابتداء عن غيره من المفسرين.

٢- يوصي الباحث بإجراء دراسة بحثية حول الآراء التي انفرد بها الإمام الفراء في مسائل الوقف والابتداء عن غيره من اللغويين.

٣- يوصي الباحث بإجراء دراسات بحثية متعددة حول مسائل الوقف والابتداء بين بعض علماء التفسير، مقارنةً بأمثالهم من علماء اللغة المعبرين.

المصادر والمراجع:

○ القرآن الكريم.

- الآثار الواردة عن السلف في اليهود في تفسير الطبري - جمعاً ودراسة عقديّة، للباحث: يوسف بن حمود الحوشان، رسالة دكتوراه في العقيدة والمذاهب المعاصرة، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ١٤٢٤هـ.
- أثر التفسير في توجيه الوقف والابتداء - تفسير الطبري أنموذجاً، ل منصور محمود أبو زينة، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.
- الأعلام لخير الدين الزركلي، نشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين القفطي، نشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر ابن الأنباري، نشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٣٩٠هـ، تحقيق: د. محيي الدين رمضان.
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام للخطيب البغدادي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال لجمال الدين المزي، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق: د. حاتم بن صالح الضامن، نشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.

- جامع البيان عن تأويل القرآن لأبي جعفر الطبري، نشر: دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي.
- سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرنؤوط.
- طبقات الحفاظ لجلال الدين السيوطي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- طبقات الشافية لابن قاضي شهبة، نشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان.
- طبقات المفسرين لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، نشر: مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، تحقيق: علي محمد عمر.
- غاية النهاية في طبقات القراء لمحمد ابن الجزري، نشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى، ١٣٥١هـ، عني بنشره: ج. برجستراسر.
- المحمدون من الشعراء وأشعارهم لعلي بن يوسف القفطي، تحقيق: حسن معمري، رسالة علمية، جامعة باريس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، نشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي وآخرين.
- معجم الأدباء [إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب] لأبي عبد الله ياقوت الحموي، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: إحسان عباس.
- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، نشر: دار الفكر - بيروت.
- معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى، المؤلف: نجم عبد الرحمن خلف، نشر: دار الراية.

- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، المؤلف: عمر رضا كحالة، نشر: مكتبة المتنبي - دار إحياء التراث العربي.
- مناهج المؤلفين في توجيه القراءات من بداية عهد التأليف إلى نهاية القرن الخامس الهجري، د. محمد يحيى ولد الشيخ، رسالة دكتوراه، قسم القراءات، كلية القرآن، الجامعة الإسلامية.
- منهج الإمام الطبري في القراءات وضوابط اختيارها، المؤلف: زيد بن علي مهارش، نشر: دار التدمرية، من إصدارات الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه تبيان.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس ابن خلكان، نشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م، تحقيق: إحسان عباس.

**المتصاحبات اللفظية للفعال (ارتكب)
دراسة معتمدة على مدونة حاسوبية**

إعداد:

علي محمد آل مشهور

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب/ جامعة الملك سعود

• الملخص:

تتناول هذه الدراسة الفعل (ارتكب) ومتصاحباته من أجل الوصول إلى فهم أبعدهم للسياقات التي يرد فيها في مدونة الدراسة وهي الصحف العربية. تأتي أهمية الدراسة في تناولها لمفاهيم في لغويات المدونات الحاسوبية لم تُطرح كثيراً في الدرس اللساني العربي الحديث. ستهتم الدراسة بالنظم الدلالي والتفضيلات الدلالية للفعل (ارتكب)، والمجالات التي يرد ضمنها، إضافة إلى النتائج التي يمكن الاستفادة منها في نواح علمية أخرى مثل الترجمة الآلية.

تُقدّم هذه الدراسة -نظرياً- مجموعةً من أدوات لغويات المدونات مثل: التكرارات، والكشافات السياقية، ومفاهيم نظرية أخرى تتعلق بدراسة التصاحب اللفظي مثل: النظم الدلالي، والتفضيل الدلالي؛ وذلك من أجل الوصول إلى فهم أوسع لمجال العمل قبل الشروع في التطبيق.

في الجانب التطبيقي، استُخرجت قائمة بالكلمات الأكثر تصاحباً مع الفعل (ارتكب)، ثم صُنّفت هذه المتصاحبات إلى مجالات محددة، ثم أكدت الكشافات السياقية بعض هذه التصنيفات حتى أصبحت كل متصاحبة محددة ضمن مجال واحد أو أكثر، ومدى تكرارها في هذا المجال أو ذاك.

كشفت نتائج الدراسة أن التفضيلات الدلالية للفعل (ارتكب) تقع ضمن مجالات محددة هي: (القانون، والسياسة، والرياضة)، وأن هذه التفضيلات تُظهر نظماً دلاليّاً سلبياً. وأظهرت كذلك أن نتائج المدونات الحاسوبية قد تصبح وسيلة مساعدة في الكشف عن جوانب مهمة في الذكاء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية: التصاحب اللفظي، التفضيل الدلالي، التكرارات، جريمة، خطأ، لسانيات المدونات، النظم الدلالي.

المقدمة:

تتناول هذه الدراسة المتصاحبات اللفظية للفعل (ارتكب)، وتنبع أهمية مثل هذه الدراسات من جوانب متعددة لعل أهمها هو أن مثل هذه الدراسات قد انتشرت على نحو واسع في العالم - كما سيبيّن في الدراسة - وذلك من أجل فهم أشمل لواقع استعمال كلمة ما.

تطورت في السنوات الأخيرة دراسة المتصاحبات اللفظية خصوصاً في بريطانيا، وقد طورها عدد ممن سُمّوا بالفيرثيين الجدد، أي أصحاب المدرسة الفيرثية الجديدة التي تهتم بدراسة المعنى بواسطة ما يحيط الكلمة أو يُصاحبها من كلمات ومن هؤلاء سينكلير Sinclair الذي تطورت على يديه هذه المدرسة وأصبحت تتميز بمفاهيم مهمة، وما ساعد على ذلك أن أصحاب هذه المدرسة قد استعانوا بما توفره البرمجيات الحديثة من قدرات على تطوير مفاهيم يمكن أن تكون مفهومة دون البرمجيات ولكن لا يمكن الجزم بها. وقد ساعدت هذه البرمجيات في دراسة بيانات ضخمة يمكن بواسطتها كشف نتائج يصعب جداً الكشف عنها بالوسائل التقليدية وهو الأمر الذي أعطى مثل هذه الدراسات أهمية كبرى.

اهتم أصحاب هذه المدرسة بدراسة التصاحب اللفظي، وملاحظة النتائج التي يُظهرها هذا التصاحب، ونتج عن ذلك بعض اكتشاف ظواهر أسهمت في ظهور مفاهيم مهمة لعل أبرزها النظم الدلالي، والتفضيل الدلالي، والتلازم النحوي، حيث يُعنى الأول بالمعنى الناتج عن السياق إذا كان إيجابياً أم سلبياً أم غير ذلك، في حين يُعنى الثاني بالكلمات التي تفضّل التصاحب مع الكلمة محل الدراسة، أما الثالث فهو يهتم بالتلازم التركيبي الذي يظهر عند دراسة تصاحب لفظي ما.

ستركّز الدراسة على المفهومين الأول والثاني، وتطبيق ذلك على الفعل (ارتكب) في الصحف العربية، مع التركيز على أن هناك تنوعاً في المجالات التي

سيظهر فيها الفعل (ارتكب) مثل: السياسة أو الرياضة أو غيرها. ومحاولة الكشف عن أبرز الكلمات التي تتصاحب معه سواء على وجه العموم أم في خصوص مجال محدد، وبعد ذلك يُنظر في التفضيلات الدلالية في كل مجال، والنظم الدلالي الذي ينتج عن ذلك.

ومن أجل الكشف عن ذلك، ستوظف بعض أدوات لغويات المدونات الحاسوبية مثل: التكرارات، والكشافات السياقية، وأداة القياس الإحصائية (المعلومات المتبادلة) Mutual Information.

تطرح هذه الدراسة أسئلة، لعل أبرزها هو: (١) ما التفضيلات الدلالية للفعل (ارتكب) في الصحف العربية، وما المجالات التي وردت فيها تلك التفضيلات؟ (٢) ما النظم الدلالي للفعل (ارتكب) في الصحف العربية خصوصاً أنه قد درس ما يقابله في لغات مثل الإنجليزية والصينية؟ (٣) هل توجد متصاحبات يتميز بها مجال ما من المجالات؟ (٤) هل يمكن أن تكون نتائج التفضيلات الدلالية عاملاً مساعداً في دراسات أخرى مثل الذكاء الاصطناعي والترجمة الآلية؟

١ - مدخل نظري

يتناول هذه المدخل نوعين من المفاهيم هما: الأول، مفاهيم عامة في لغويات المدونات الحاسوبية، وهي: التكرارات والكشافات السياقية، والتصاحب اللفظي، والثاني، مفاهيم خاصة بالمدرسة الفيرثية الجديدة، وهي النظم الدلالي والتفضيل الدلالي.

١ - ١ - التكرارات

تُعدُّ التكرارات من أهم المفاهيم المركزيّة الداعمة لتحليل المدونات، وتعدُّ دراستها بحسب قول بيكر Baker أفضل نقطة بدايةٍ لتحليل أي نوع من المدونات. وتُزوّد التكرارات الباحث ببيانات كميّة جاهزة ودقيقة مما يصعب جداً القيام

به يدوياً. إذ تُعد قائمة التكرارات التي تظهر فيها تكرارات الكلمات المعدّة للدراسة، وتُظهر تلك القائمة متباينة بين تكرارات عالية وأخرى منخفضة، ولكل منها دلالتها. ولكن ليس من مسؤولية هذه القائمة تفسير التكرارات أو الطرائق التي استُخدمت بها الكلمات في الواقع؛ ذلك أن مهمتها كميّة^(١).

١-١-٢- الكشافات السياقية

تُعرّف الكشافات السياقية بأنها «قائمة كل التكرارات لمصطلح معين يُبحث عنه ضمن السياقات التي ورد فيها في المدونة»^(٢). وتعد دراسة الكشافات السياقية من الإجراءات المهمّة في لغويات المدونات الحاسوبية حيث تُظهر السياق الذي ظهرت فيه الكلمة محط البحث، وتقدم الكشافات السياقية قائمة بكل السياقات التي ظهرت فيها كلمة ما في المدونة.

وأولت المدرسة الفيرثية الجديدة اهتماماً واضحاً بدراسة الكشافات السياقية، وهو ما ساعد في تطور مفهوم التصاحب اللفظي لديهم، فكانت طريقة دراسة التصاحب اللفظي عند فيرث Firth وحتى وقت قريب عن طريق الحدس، وبالاستعمالات المألوفة التي يستخدمها متحدثو اللغة عموماً. والآن أصبحت ظاهرة التصاحب - بعد توظيف مناهج لغويات المدونات الحاسوبية - تُدرّس من خلال الكشافات السياقية وملاحظة تكرار التصاحبات كما تُظهره نتائج البيانات الحاسوبية،^(٣) حيث طور أصحاب هذا المنهج مفهوم التصاحب اللفظي حتى انبثقت منه مفاهيم جديدة هي امتداد له. ولعلنا نسلط الضوء على مفهوم التصاحب اللفظي وبعض المفاهيم المنبثقة منه.

(١) انظر:

Baker, P. (2006), Using Corpora in Discourse Analysis. London: Continuum. P. 47-48.

(2) Baker, P. (2006), Using Corpora in Discourse Analysis. P. 89.

(٣) انظر: ماكنري، توني، وهاردي، أندرو، لغويات المدونة الحاسوبية: المنهج والنظرية والتطبيق. ترجمة، سلطان بن ناصر المجبول، دار جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٦. ص. ٢٣٠-٢٣١.

١ - ١ - ٣ - التصاحب اللفظي

يعد التصاحب اللفظي مفهوماً مركزياً في دراسات المدونة الحاسوبية إذ تركز عليه بقية المفاهيم؛ ولذا سيعطى مساحة أوسع في المناقشة والشرح. يشير التصاحب اللفظي إلى «الطرائق التي تكون فيها كلمات مجاورة لكلمات أخرى وقريبةً منها بشكل اعتيادي»^(١). ويشير أيضاً إلى الجوانب العامة لمعنى كلمة ما لا تتضمنه الكلمة نفسها بمفردها، ولكنه يوجد في التلازم الخاص الذي تشارك فيه مع كلمات أو تركيبات أخرى ترد معها بشكل شائع ومتكرر^(٢).

ويشير إلى نتائج تكرار كلمتين أو أكثر متصاحبة، وهي ما تسمى في اللغويات الحاسوبية بالمتتابعات اللفظية (النغميات) N-grams، وهذا التصاحب لا يلزم منه التجاور أو أن يكون بترتيب محدد. والمتتابعات اللفظية أو النغميات مكوّنة من (العقدة) node أي الكلمة المركزية، وتسمى أيضاً بـ(المادة المركزية) nodal item وهي الكلمة التي يُبحث عن نمط ظهورها مع بقية الكلمات، أما (المتصاحبة) فهي الكلمة التي تظهر مع العقدة على امتداد حيز محدود^(٣).

ولهذا النوع من الدراسة والتحليل نتائجها التي من أهمها ظهور مفاهيم جديدة في دراسة دلالة الكلمة ومتصاحباتها والمعنى العام التي تؤديه بصحبة متصاحباتها. ومن أهم هذه المفاهيم - كما ذكر سابقاً - التفضيل الدلالي والنظم الدلالي.

١ - ٢ - ١ - التفضيل الدلالي

يُعرّف ستوبز ٢٠٠١ التفضيل الدلالي بأنه «العلاقة التي لا تكون بين الكلمات المفردة individual words، ولكن بين الجذع lemma أو صيغة

(١) ماكنري، توني، وهاردي، أندرو، لغويات المدونة الحاسوبية: المنهج والنظرية والتطبيق. ص. ٢٣٠.
(٢) انظر: ماكنري، توني، وهاردي، أندرو، لغويات المدونة الحاسوبية: المنهج والنظرية والتطبيق. ص. ٢٣٠.
(٣) انظر: ماكنري، توني، وهاردي، أندرو، لغويات المدونة الحاسوبية: المنهج والنظرية والتطبيق. ص. ٢٣٣.

الكلمة word-formation ومجموعة من الكلمات المرتبطة دلاليًا^(١). فالتمييز الدلالي يحصل بدراسة كلمة ما ومعرفة الكلمات التي تتوارد معها، وهذه الكلمات التي تتوارد ترتبط دلاليًا وتكون حينها تفضيلاً دلاليًا للكلمة موضع الدراسة. ولتوضيح ذلك فقد حلل ستوبز كلمة large، ضمن ٢٠٠ مليون كلمة ووجد أنها تتصاحب بما نسبته ٢٥٪ مع كلمات ترتبط بـ(الكم) و(الحجم) مثل الأرقام والأوزان والمبالغ؛ بما يعني أن (الكم) و(الحجم) يشكلان تفضيلين دلاليين لكلمة large.

وتذكر سوزان هونستون S. Hunston 2002 أن التفضيل الدلالي يشير إلى الأصناف الدلالية التي تشترك فيها متصاحبات متكررة لكلمة مركزية محددة^(٢). وهذا يوضح أن هناك كلمات يتكرر تصاحبها ضمن مجموعة دلالية معينة^(٣)، ومن ذلك على سبيل المثال كلمة (كأس) cup التي تتصاحب مع كلمات مثل: ماء، وشاي، وسُكَّر، وهذه الكلمات جميعها تمثل صنفاً دلاليًا أو مجموعة دلالية، وهي مجموعة ترتبط بـ(المشروبات) وكلمة (كأس) تتصاحب مع كلمات أخرى مثل: كرة، وبطولة، ودوري، ولاعب، وهي تمثل مجموعة ترتبط بـ(الرياضة). وكل صنف أو مجموعة تمثل تفضيلاً دلاليًا للكلمة محط البحث.

(1) Stubbs, Michael (2001). Words and Phrases: Corpus Studies of Lexical Semantics. Oxford: Blackwell. P. 65.

(٢) انظر:

Hunston, S. (2002). Corpora in applied linguistics. Cambridge: Cambridge University Press. P. 143.

(٣) يرتبط مفهوم التفضيل الدلالي بمفهوم آخر هو المجموعات الدلالية semantic sets فمجموع الكلمات التي تتصاحب مع بعضها يُشكل مجموعة دلالية، في حين أن المجموعة تعد تفضيلاً لكل كلمة من كلماتها.
انظر:

Erten, I, & Tekin, M. (2008), Effects on Vocabulary Acquisition of Presenting New Words in Semantic sets Versus Semantically unrelated sets., System, 36(3).

Stubbs, M. (2007), Collocations and Semantic Profiles: On the Cause of Trouble with the Quantitative Studies, (in) W. and R. Krishnamurthy (eds) Corpus Linguistics: Critical Concepts in Linguistics. London & New York: Routledge.

١-٢-٢- النظم الدلالي

يعود مصطلح النظم الدلالي إلى بيل لو Bill Louw ١٩٩٣م في دراسة عن التهكم؛ حيث ربط النظم الدلالي بالتصاحب اللفظي، ولاحظ أن التهكم يقوم عادة على صدام تصاحبي collocative clash فالكتاب ينحرف عن استخدام تصاحب لفظي متوقع إلى آخر لغرض التهكم. ويُعرّف بيل لو النظم الدلالي بأنه «شعور راسخ للمعنى تضيفه المتلازمات على الصيغة»^(١). وذكر لاحقاً أن النظم الدلالي هو «شكل المعنى الذي يُبنى من خلال تجاوز سلسلة متّسقة من المتصاحبات»^(٢). وهذا يعني أن الكلمة محط الدراسة لا تصاحب بتكرار مع متصاحباتها اللفظية اعتباطاً أو عشوائياً وإنما وفق نمط محدد.

وكان أول ظهور فعلي للنظم الدلالي مع سينكلير Sinclair عام ١٩٩١ ولكنه لم يسمه بهذا الاسم. فقد لاحظ خلال دراسته أن استخدامات كثيرة لكثير من الكلمات والعبارات تُظهر توجهاً لأن تتكرر ضمن بيئة دلالية محددة^(٣). ويؤكد سينكلير في دراسة لاحقة أنه حين تعطي الكلمة انطباعاً بمعنى تداولي أو موقفي attitudinal فإن ذلك يُسمّى نظماً دلالياً^(٤). والملاحظ في كلام سينكلير أن النظم الدلالي يروم الكشف عن موقف المنشئ وتقويمه، والتركيز على العلاقة بين الكلمة والسياق الذي وردت فيه وينتج عن ذلك معنى، وهو عادة إيجابي أو

(1) Louw, B. (1993). Irony in the text or insincerity in the writer? In M. Baker et al. (eds) The Diagnostic Potential of Semantic Prosodies." Text and Technology: In Honour of John Sinclair (pp. 157-176). Amsterdam: Benjamins. P. 157.

(2) Louw, B. (2000). Contextual prosodic theory: Bringing semantic prosodies to life. In Heffer, C., H. Sauntson, and G. Fox (Eds.), Words in Context: A Tribute to John Sinclair on his Retirement (pp. 41-55). Birmingham: University of Birmingham. P. 57.

(٣) انظر:

Sinclair, J. (1991). Corpus, concordance, and collocation. Oxford: Oxford University Press. P. 112.

(٤) انظر:

Sinclair, J. (1999). Concordance tasks. Online at <http://www.twc.it/happen.html> (last access: June 2003). The Tuscan Word Centre. P. 122.

سليبي؛ لذلك فهو يُفَضَّل تسميته (النظم الخطابي)، بينما يُفَضَّل ماكنري وهاردي 2012 McNery & Hardie تسميته (النظم التداولي).

وقد صنّف ستوبز ١٩٩٥ النظم الخطابي إلى ثلاثة أصناف هي: إيجابي وسليبي ومحايد. وتأكيداً على الجانب الموقفي attitudinal الذي تتميز به كلمة عن أخرى فقد درس ستوبز الفعل cause (يسبب)^(١)، ووجد أنه يرتبط بتفضيلات دلالية تتصل بالأمراض والأوبئة والكوارث والحروب وغيرها وأن المعنى الناتج لها في معظم استعمالها سلبياً. حيث أظهرت النسب أن الفعل cause يُستعمل بنسبة ٨٠٪ في معانٍ سلبية، و٢٪ في معانٍ إيجابية و١٨٪ لمعانٍ محايدة.

وفي دراسة عربية بحث (آل مشهور ٢٠٢١) التفضيل والنظم الدالين للفعل (يسبب)، وكانت النتائج هي ارتباط الفعل (يسبب) بتفضيلات تتصل بالطب والأمراض، والكم، والحالات النفسية السلبية التي يمر بها الإنسان إضافة إلى المرور وشؤونه، وهو ما أظهر اختلافات بين تفضيلات الفعل (يسبب) مقارنة بنظيره الإنجليزي cause، ووجه التشابه بينهما كان استعمالهما على نحو واسع فيما يخص الأمراض. أما فيما يخص النظم الدلالي للفعل (يسبب) فقد جاء بنسبة ٩٩,٥٪ بنظم سلبى، في حين استُعمل بنظم إيجابي بنسبة ٠,٥٪، وكانت في معظمها حالات ترتبط بـ(الراحة)، و(السعادة) التي يسببها الإيمان بالله^(٢).

١-٣- الفرق بين التفضيل الدلالي والنظم الدلالي

يمكن الحديث عن هذين المفهومين وأوجه التشابه والاختلاف بينهما بواسطة النظر إلى الدراسات السابقة، وهي أيضاً مناسبة لتليط الضوء على بعض ما دُرس في هذا الشأن قبل الشروع في التحليل.

(١) دراسة ستوبز كانت بعنوان:

Stubbs, Michael (1995). Collocations and semantic profiles: On the cause of trouble with quantitative studies. Functions of Language 1: 23-55.

(٢) انظر: آل مشهور، علي، النظم والتفضيل الدالين للفعل (يسبب): دراسة لغوية إحصائية. مجلة الدراسات المعجمية العدد (١١/١٢)، المغرب، يناير ٢٠٢١م، ٣٣٥-٣٦٢.

أكد لو Louw أن التفضيل والنظم الدلاليين ظاهرتان لا يمكن الكشف عنهما إلا حاسوبياً، وأن امتدادهما وتطورهما لا يُلاحظ بشكل صحيح إلا بمناهج حاسوبية^(١)، وأن المفهومين لا يمكن التيقن منهما إلا بدراسة مدونات ضخمة جداً وهو ما لا يمكن دون وجود البرمجيات الحاسوبية^(٢). وأكدت هونستون Hunston ذلك حين ذكرت أن النظم الدلالي يمكن ملاحظته فقط بدراسة عدد ضخم من الأمثلة للكلمة أو العبارة؛ ذلك أن النظم الدلالي يعتمد على الاستخدام المنتظم لكلمة ما في العبارة^(٣).

ويذكر بارتينجتون Partington في ضوء العلاقة بين المفهومين، أنه يمكن وصف العلاقة بين المفهومين في اتجاهين^(٤):

الأول: أن النظم الدلالي تفرُّع أو حالة خاصة من حالات التفضيل الدلالي؛ فهو مقصورٌ على الحالات التي تُظهر فيها مادة تفضيلاً دلاليًا لتكرارات تصاحبية توصف بأنها سيئة أو غير مفضلة أو غير سارة، أو أن تكون جيدة/مفضلة/سارة.

الثاني: أن النظم الدلالي يُعد مرحلةً أبعَدَ في التجريد من عملية التفضيل التي يختص بها التفضيل الدلالي.

والذي يتضح من كلام بارتينجتون أن النظم الدلالي هو مرحلة تأتي بعد دراسة التفضيل الدلالي، والنظر إليه من زاوية تتعد عن مسألة المجموعات

(١) انظر:

Louw, B. (1993). Irony in the text or insincerity in the writer? P. 159.

(٢) انظر:

Adolphs, Svenja, Ronald Carter (2002). Corpus stylistics: point of view and semantic prosodies in Virginia Woolf's To the Lighthouse. Poetica 58. P.7.

(٣) انظر:

Hunston, S. (2002). Corpora in applied linguistics. P. 142.

(٤) انظر:

Partington, A. (2004). Utterly content in each other's company: semantic prosody and semantic preference. International Journal of Corpus Linguistics, 9(1), P. 149.

الدلالية، التي تفضل كلمة ما التصاحب معها، وهذه الزاوية تقتصر على المعنى المجرد الذي تنتجه كلمة ما مع متصاحباتها.

ومن أوجه التفاعل بين المفهومين أيضاً أن النظم الدلالي يُملي البيئة العامة التي تُقيّد الاختيارات التفضيلية للعقدة (الكلمة المركزية/ الكلمة محط الدراسة)، وأن التفضيل الدلالي يُسهم بدوره في بناء النظم الدلالي^(١). ولتوضيح هذه الفكرة درس ستewart 2010، كلمة break out^(٢)، في المدونة البريطانية وأظهر الفعل في أغلب استعمالاته تفضيلاً دلاليّاً مع (حالات الصرع) و(الأمراض) وبشكل أوسع مع (الظروف الحرجة)؛ ذلك أن الكلمات المحيطة (اندلع) break out هي (حرب) و(صراع) و(عدوى) و(أزمة). ومع أنه لا يمكن وصف كلمة break out بأنها مادة معناها يُشير إلى شيء غير مرغوب فيه، فإنها مرتبطة بنظم دلالي غير مرغوب فيه (سلبى)، والذي ساعد في هذا الأمر هو تفضيلاتها الدلالية؛ مما يعني أن النظم الدلالي - كما أوضحنا سابقاً - مرحلة لاحقة للتفضيل الدلالي الذي يعد مؤسساً لبناء النظم الدلالي^(٣).

وفي ضوء التفريق بين المفهومين ذكر بارتينجتون Partington أن لكل من التفضيل الدلالي والنظم الدلالي مجالات عمل مختلفة، حيث يربط التفضيل الدلالي المادة المركزية بمادة أخرى من مجموعة دلالية محددة، في حين يُؤثر النظم الدلالي في نطاق أوسع في النص. ويذكر أيضاً أن التفضيل الدلالي يعد خاصية للمتصاحبات، في حين يعد النظم الدلالي خاصية للكلمة المركزية^(٤).

(١) انظر:

Partington, A. (2004). Utterly content in each other's company: semantic prosody and semantic preference. P. 152.

(٢) لهذه الكلمة ترجمات متعددة بحسب السياق الذي يرد فيه منها: اندلع، ونشب، وانفجر، وتفشى.

(٣) انظر:

Stewart, Dominic (2010). Semantic Prosody: A Critical Evaluation. London - New York: Routledge. P. 3.

(٤) انظر:

Partington, A. (2004). Utterly Content in Each Other's Company: Semantic Prosody and Semantic Preference. P. 151.

والفرق الأخير مهم جداً في تمييز المفهومين وهدف كل منهما، فحين تتصاحب كلمة ما مثل (كأس) cup - التي تحدثنا عنها سابقاً - مع مجموعة دلالية مثل المجموعة التي ترتبط بالمشروبات، فإن هذا الأمر يعد ميزة لهذه الكلمات باعتبار أنها هي مَنْ شَكَّلَ هذه المجموعة التي ارتبطت بها كلمة ما. أما حين تتكرر كلمة ما مثل: happen ضمن معانٍ ناتجة سلبية في معظم استعمالها فإن هذا يعد خاصة للكلمة المركزية (happen) باعتبار أن هذا الأمر يميّز استعمالها في أغلب الأحوال سواء أكان هذا الاستعمال على نحو سلبي أم إيجابي^(١).

وقد ضرب ستوبز Stubbs مثلاً حين حلل الفعل (يخضع) undergo فقد أظهرت المتصاحبات عن يمين الفعل عدّة تفضيلات منها: (الطب)، حيث تصاحب الفعل undergo مع كلمات مثل: (معالجة) treatment، و(استئصال الرحم) hysterectomy، و(الدماغ) brain، و(عملية) surgery. ومن التفضيلات أيضاً (الاختبارات) tests، حيث تصاحب الفعل مع كلمات مثل: (فحص) examination، و(تدريب) training. ومن التفضيلات أيضاً (التغيير) change إذ تصاحبت مع عبارة (تغير دراماتيكي) a dramatic change، وعبارة (تحول تاريخي من بين تحولات أخرى) a historical transformation among others. والنتيجة المتحصلة من هذه التفضيلات الدلالية كلها أنها تكشف عن نظم دلالي سلبي. وهنا يتضح أن للتفضيل الدلالي دوراً في الكشف عن طبيعة النظم الدلالي ومدى جنوحه نحو المعنى الناتج السلبي أو الإيجابي أو حتى الحياد؛ وذلك بأن تكون للكلمة تفضيلات دلالية إيجابية وأخرى سلبية^(٢).

وأخيراً يذكر ماكنري وهاردي McEnary & Hardie تمييزاً واضحاً بين التفضيل الدلالي والنظم الدلالي حيث إن الأول قد يكون صالحاً لأي حقل دلالي

(١) انظر:

Partington, A. (2004). Utterly Content in Each Other's Company: Semantic Prosody and Semantic Preference. P. 150-151.

(٢) انظر:

Stubbs, Michael (2001). Words and Phrases: Corpus Studies of Lexical Semantics. P. 89-95.

معروف، في حين أن الآخر يكون دائماً للتقويم بالسلب أو الإيجاب^(١). ويؤكد بارتينجتون Partington الجزء الأخير من كلام ماكنري وهاردي بقوله: «إن النظم الدلالي يُقوم الموضوع ويعطي إشارة للمستمع عن كيفية تفسير جزء من الكلام وظيفياً»^(٢). مما يعني أن النظم الدلالي يهتم بالمعنى الذي تنتجه المتصاحبات وإذا ما كان ذا دلالة سلبية أم إيجابية، في حين يهتم التفضيل الدلالي بنوعية المتصاحبات والحقول التي تنتمي إليها.

وهكذا نصل إلى نتيجة مفادها أن التفضيل والنظم الدلاليين مفهومان ناتجان عن دراسة المتصاحب اللفظي، وهما مترابطان جداً غير أن الأول يهتم بتصنيف المتصاحبات ضمن مجموعات وتكون كل كلمة مفضّلة دلاليّاً عند بقية المتصاحبات، بينما يُعنى الأخير بتقويم المعنى الناتج لهذه المتصاحبات.

٢- الدراسة والمنهج

تستهدف الدراسة الكشف عن التفضيلات الدلالية والنظم أو النظم الدلالية للفعل (ارتكب) في المدونة اللغوية العربية^(٣)، وذلك بالمحددات الآتية: وعاء الصحف/ كل المجالات/ كل البلدان/ الأعوام بين ٢٠١٠-٢٠٢٠م، ضمن حدود حيز 10 n-grams، أي ١٠ كلمات قبل و ١٠ بعد الكلمة محل الدراسة. ومثل هذا التكشيف مهم جداً في فهم خصائص دلالية يمتاز بها هذا الفعل خصوصاً أنه قد دُرس الفعل المقابل له في الإنجليزية وهو COMMIT في اللغتين الإنجليزية والصينية، وظهرت نتائج ربما يتبين منها ومن نتائج هذه الدراسة تشابهات أو اختلافات في استعمال الفعل ذاته. وهذا الأمر معمول به في دراسات المدونات حيث دُرست أفعال معينة في اللغتين الإنجليزية والصينية منها ما يظهر في الجدول^(١).

(١) انظر: ماكنري، توني، وهاردي، أندرو، لغويات المدونة الحاسوبية: المنهج والنظرية والتطبيق. ص. ١٣٧.
(2) Partington, A. (2004). Utterly Content in Each Other's Company: Semantic Prosody and Semantic Preference. P. 149.

(٣) رابط المدونة: <http://corpus.kacst.edu.sa>

الجدول (١) بعض الدراسات السابقة

| اللغة | نوع النظم | الفعل | المؤلف |
|------------|-----------|-----------------------------|--------------------------------|
| الإنجليزية | سلبي | BREAK out HAPPEND SET in | سينكلير ٢٠٠١ |
| الإنجليزية | سلبي | CAUSE UNDERGO | ستوبز ١٩٩٥ - ٢٠٠١ |
| الإنجليزية | سلبي | COMMITT | بارتنجتون ١٩٩٨ |
| الصينية | سلبي | COMMITT CAUSE | وي 2002 |
| الصينية | سلبي | CAUSE | وانج ووانج Wang & Wang 2005 |
| الإنجليزية | سلبي | BREAK OUT | ستيوارت 2010 |
| العربية | سلبي | يُسَبَّبُ CAUSE | آل مشهور ٢٠٢١ |

وعليه، فإن هذه الدراسة استكمال لدراسة (آل مشهور ٢٠٢١)، وهي كذلك استكمال للدراسات اللغوية عموماً في مجال دراسات التفضيلات والنظم الدلالي.

أما فيما يتعلق بمنهج الدراسة فسيُعتمد فيه على أدوات المدونات الحاسوبية مثل: التكرارات والكشافات السياقية، حيث يمكن التوصل إلى النظم الدلالي والتفضيلات الدلالية من خلال الخطوات الآتية:

١- استخراج الكلمات المعجمية الأكثر تصاحباً، مع إهمال الكلمات الوظيفية مثل: حروف الجر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة وأدوات الربط وغيرها، مع الأخذ في الحسبان النظر في مقياس المعلومات المتبادلة mutual information، الذي يشير إلى قوة التصاحب بغض النظر عن عدد مرات التصاحب، وقد أكدت هونستون Hunston أن معدل المعلومات المتبادلة الذي يصل إلى (٣) أو أكثر يؤخذ دليلاً على أن الكلمتين متصاحبتان^(١). مما

(١). انظر:

Hunston, S. (2002). Corpora in Applied Linguistics. P. 71.

يعني أنه كلما زاد معدل المعلومات المتبادلة دلّ على أن الكلمتين تتصاحبان بشكل أكبر، وبذلك تفيد نتائج المعلومات المتبادلة في الكشف عن قوة التصاحب بين الكلمة (محط الدراسة).

٢- قراءة الكشافات السياقية مع الأخذ في الحسبان تتبع الكلمات الأكثر تكراراً والتصنيف الذي تدخل فيه كل كلمة.

٣- تصنيف هذه الكلمات إلى مجموعات بحيث يكون لها رابط يربطها ومن ذلك المجال مثل: مجال السياسية أو القانون أو الاقتصاد... أو غيرها.

٤- ملاحظة المتصاحبات التي يتكرر تصاحبها معاً، بحيث يشكل هذا التصاحب تفضيلاً دلاليّاً.

٥- النظر في مجموع التفضيلات وإذا ما كانت سلبية أو إيجابية أو تؤدي الدورين معاً.

٣- التحليل والنتائج

لعل من المناسب قبل الشروع في إظهار النتائج وتحليلها تناول الفعل (ارتكب/ يرتكب) تركيبياً؛ وهذا الأمر مهم جداً نظراً لأن الفعل عادة ما يُسبق أو يُتبع باسم يتعلق به (المُرتكب)، ويُتبع كذلك باسم آخر يتصل به (الشيء المُرتكب)، فيكون التركيب عادة على أحد النحوين الآتين:

(١) فعل (ارتكب) + اسم (المرتكب) + اسم (المرتكب).

(٢) اسم (المرتكب) + فعل (ارتكب) + اسم (المرتكب).

وهذان الاسمان المتصاحبان تركيبياً مع الفعل مهمان؛ لأنها سيُشكلان أكثر المتصاحبات، ومن ثمّ سيؤديان درواً بارزاً في التحليل وإظهار النتائج.

٣-١- التكرارات

ظهر الفعل (ارتكب) ٧٤٨ مرة في ٦٩٥ نصاً، وظهر الفعل (يرتكب) ٣٦٧ في ٣٥١ نصاً، والجدول (٢) يوضّح الكلمات الأكثر تصاحباً مع الفعل (ارتكب).

الجدول (٢) الكلمات الأكثر تصاحباً مع الفعل (ارتكب).

| MI | ع التكرارات | المتصاحبة | الرقم | MI | ع التكرارات | المتصاحبة | الرقم |
|---------|-------------|-----------|-------|---------|-------------|----------------------|-------|
| ٠,٨٦٥٣- | ١٧ | عدّة | ٢١ | ٣,٩٧٩٧ | ١٢١ | خطأ | ١ |
| ٥,٨١٨٥ | ١٧ | جريمته | ٢٢ | ٤,٦٦٢٦ | ١٠١ | جريمة | ٢ |
| ١,٧٢٨٢ | ١٧ | المتهم | ٢٣ | ٤,٠٧٢٨ | ٦٩ | جرائم | ٣ |
| ١,٠١٤٤- | ١٧ | السابق | ٢٤ | ٠,٧٩٣٩ | ٣٧ | قتل | ٤ |
| ٠,٦٦١٦- | ١٦ | نظام | ٢٥ | ٥,٣٦٩٤ | ٣٤ | أخطاء | ٥ |
| ٠,١٢٢٥- | ١٥ | المباراة | ٢٦ | ٣,٠٦٩٠ | ٣٣ | الجرائم | ٦ |
| ٠,٩٥٩٦ | ١٥ | شرطة | ٢٧ | ٢,٦٨٥٣ | ٣٢ | مخالفة | ٧ |
| ٢,٠٦٠٥- | ١٥ | نفسه | ٢٨ | ١,٩٩٠٦ | ٣١ | بحق | ٨ |
| ١,٢٩٩٧ | ١٥ | الخطأ | ٢٩ | ٢,٣٩١٦ | ٢٨ | الجريمة | ٩ |
| ٣,٣٧١٣ | ١٥ | يعاقب | ٣٠ | ٠,٠٣٤٣ | ٢٧ | القانون | ١٠ |
| ٢,٤٠٤٤ | ١٥ | الأخطاء | ٣١ | ٢,٩٥١١- | ٢٧ | وقال | ١١ |
| ١,٥٠٦٤- | ١٥ | منطقة | ٣٢ | ٠,٣١٨٤- | ٢٧ | النظام | ١٢ |
| ٢,٥٣٥٧- | ١٥ | رئيس | ٣٣ | ٠,٦٥٨٨- | ٢٥ | الحكم ^(١) | ١٣ |
| ٦,٨٣٢٧ | ١٤ | جرما | ٣٤ | ٣,٦٢٤٥ | ٢٤ | اخطاء ^(٢) | ١٤ |
| ٠,٠٠٠٤- | ١٤ | المحكمة | ٣٥ | ١,٢٧٢٨ | ٢٣ | القبض | ١٥ |
| ١,٣٤٦٨ | ١٤ | الشوط | ٣٦ | ٢,٤٥٥٠- | ٢٠ | عام | ١٦ |
| ٢,٤٢١٤- | ١٤ | الأول | ٣٧ | ١,٨٦٦٦- | ٢٠ | أحد | ١٧ |
| ٠,٧٨١٣ | ١٤ | السيارة | ٣٨ | ١,٦٢٥٣ | ٢٠ | القذافي | ١٨ |
| ٠,١٦٠٥- | ١٣ | الفعل | ٣٩ | ٤,١٥٦١ | ٢٠ | الفرار | ١٩ |
| ٢,٠٥٤٥- | ١٣ | الرئيس | ٤٠ | -0.6706 | ١٩ | حق | ٢٠ |

(١) وردت كلمة (الحكم) ٢٧ مرة، وكانت في ١٨ حالة تدل على (الحُكْم)؛ أي حكم المباراة، ودلت في ٦

حالات على (الحُكْم) القضائي، ودلت في ٣ حالات على (الحُكْم) السياسي؛ أي نظام الحكم.

(٢) ظهرت هذه الكلمة في المدونة دون كتابة همزة القطع عليها، فذكرت في القائمة كما وردت في المدونة.

وأنت بعد هذه القائمة كلمات مثل: (مخالفات)، و(الاتحاد)، و(شخص)، و(فادحاً)، التي تكررت ١٣ مرة أيضاً.

يلحظ في الكلمات الواردة في الجدول (٢) أن عدداً منها يتصل بمفهومي (الخطأ) و(الجريمة)، فوردت كلمات مثل: (خطأ، وأخطاء، واخطاء، الخطأ، والأخطاء)، حيث وردت جميعها ٢٠٩ مرات. ووردت كذلك كلمات: (جريمة، وجرائم، والجرائم، والجريمة، وجريمته، وجرماً)، وكان مجموع تكراراتها جميعاً ٢٦٢ مرة. وهذا يدل على الصلة القوية بين الفعل (ارتكب) ومفهومي (الخطأ) و(الجريمة).

ويلحظ كذلك وجود كلمات تتصل بالسلطة السياسية أو المسؤول عنها سواءً أكان ذلك بالاسم العلم أم بالمنصب وهذه الكلمات هي: (النظام، القذافي، ونظام، ورئيس) وكذلك كلمة مثل (مبارك) وهي ليست ضمن القائمة الواردة في الجدول (٢).

وهناك كلمات تتصل بالقانون مثل: (مخالفة، والقانون، والمحكمة، والمتهم، والفعل)، وتوجد كلمات تتصل بالشرطة ونطاق عملها وهي: (قتل، والقبض، والفرار، وشرطة)، وكذلك كلمة (سرقة) التي لم ترد في القائمة السابقة. وتوجد كذلك كلمات تتصل بالرياضة هي: (الحكم، والمباراة، والشوط) بالإضافة إلى كلمة (اللاعب) التي لم ترد في القائمة السابقة.

ولعل من المناسب هنا أن نورد أكثر الكلمات تصاحباً بحسب معدل المعلومات المتبادلة الذي يُظهر قوة التصاحب بين كلمة ما والكلمة محل الدراسة مقارنة بتصاحبها تلك الكلمة بكلمات أخرى، وذكر أن المعدل الذي يساوي (٣) فأكثر يعطي مؤشراً بأن التصاحب قوي، والجدول (٣) يظهر تلك المتصاحبات مرتبة بحسب قوة تصاحبها.

الجدول (٣) المتصاحبات بحسب مقياس المعلومات المتبادلة (MI).

| MI | ع التكرارات | المتصاحبة | الرقم |
|--------|-------------|-----------|-------|
| ٦,٩٧١٧ | ١٣ | فادحاً | ١ |
| ٦,٨٣٢٧ | ١٤ | جرماً | ٢ |
| ٥,٨١٨٥ | ١٧ | جريمته | ٣ |
| ٥,٣٦٩٤ | ٣٤ | أخطاء | ٤ |
| ٤,٦٦٢٦ | ١٠١ | جريمة | ٥ |
| ٤,٥٤٢٩ | ٩ | الجُرم | ٦ |
| ٤,١٥٦١ | ٢٠ | الفرار | ٧ |
| ٤,٠٩١٥ | ١٠ | فادحة | ٩ |
| ٤,٠٧٢٥ | ٦٩ | جرائم | ١٠ |
| ٣,٩٧٩٧ | ١٢١ | خطأ | ١١ |
| ٣,٦٢٤٥ | ٢٤ | أخطاء | ١٢ |
| ٣,٦٠٩٠ | ٣٣ | الجرائم | ١٣ |
| ٣,٥٧٩٦ | ٨ | خطيئة | ١٤ |
| ٣,٤٩٦٤ | ٨ | انتهاكات | ١٥ |
| ٣,٣٧١٣ | ١٥ | يُعاقب | ١٦ |
| ٣,٢٠٠٠ | ١٣ | مخالفات | ١٧ |

تُمثّل الكلمات الواردة في الجدول (٣) الكلمات الأقوى تصاحباً مع الفعل (ارتكب)، ويتضح أن هناك كلمات تتصل بعلاقة تصاحب قوية مع الفعل (ارتكب)، ولكنها لم تظهر في الجدول (٢)؛ أي أنها لم تتكرر كثيراً في المدونة، وهذه الكلمات هي: (فادحاً، والجُرم، وفادحة، وخطيئة، وانتهاكات، ومخالفات). والملاحظ في ذلك أن كلمة (الجرم) تنتمي إلى الكلمات المتعلقة بـ(الجريمة) الواردة في الجدول (٢)، ويُلاحظ كذلك أن كلمتي (فادحاً، وفادحة) تتصلان بالكلمات التي تتصل بـ(الخطأ)، حيث إن كلمتي (فادحاً، وفادحة) تتصاحبان مع كلمتي: (خطأ، وأخطاء)، فجميع الحالات التي وردت فيها كلمة (فادحاً) متصاحبةً مع كلمة (خطأ)، في حين أن جميع الحالات التي ظهرت فيها كلمة (فادحة) كانت متصاحبة مع كلمة (أخطاء) عدا حالة واحدة تصاحبت فيها مع كلمة (هفوة). أما بالنسبة إلى كلمات (خطيئة، وانتهاكات، ومخالفات) فيمكن أن يتبيّن وضعها أكثر في مرحلة التحليل القادمة وهي قراءة الكشافات السياقية.

وهذه المتصاحبات الواردة في الجدولين (٢) و(٣) في مجملها تعطي انطباعاً مبدئياً بجنوح الفعل (ارتكب) ومتصاحباته نحو المعنى الناتج السلبي. ويمكن للكشافات السياقية أن تؤكد ذلك أو تنفيه استناداً إلى البيانات الواردة في الجدولين (٢) و(٣).

٣-٢- الكشافات السياقية

يمكن للكشافات السياقية أن تُوضّح نقاطاً مهمة فيما يتعلق بمتصاحبات الفعل (ارتكب) والمجالات التي تقع ضمنها؛ إذ الحيز المدروس وهو 10n-grams يسمح بفهم السياق والمجال الذي ورد فيه الفعل (ارتكب). وقد ظهر الفعل (ارتكب) في أربعة مجالات هي: (القانون، والسياسة، والرياضة، والدين) على أن ظهوره في مجال الدين أقل من المجالات الأخرى بكثير. ولعل من المناسب إيضاح المتصاحبات في كل مجال.

الجدول (٤) المتصاحبات في مجال القانون.

| المجال | (أ) المتصاحبة (المرتكب) | (ب) المتصاحبة (المرتكب) |
|---------|--|---|
| القانون | رئيس مجلس القضاء / المتهم / رئيس الجمهورية / مَنْ... / كل من ... | خطأ / جريمة / الجرائم / أخطاء / جرائم / مخالفات / مخالفة / جنابة / تزويراً / فعالاً / عملاً / الفعل. |

بالنظر إلى الجدول (٤) نجد أن الكلمات في العمود (أ) ليست كثيرة وتتجه باتجاهين هما:

أ- كلمات تدل على المنصب مثل: رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس القضاء.

ب- كلمات لها دلالتها العمومية، وهي تبدأ بالاسم الموصول (مَنْ)، أو بالمُحدّد (كل) يتبعه الاسم الموصول (مَنْ)، وهي عادة تأتي مع المواد القانونية التي تتميز صياغتها بعمومية تجعل مضمون المادة غير موجّه لشخص بعينه.

أما بالنسبة إلى الكلمات في العمود (ب)، فلها اتجاهان أيضاً هما:

أ- كلمات تتصل بالجريمة بصيغ مختلفة أو بأنواعها مثل: جريمة، وجرائم، وجنابة، وتزويراً.

ب- كلمات تتصل بالخطأ بصيغ مختلفة، أو بمعانٍ أخرى مثل: خطأ، وأخطاء، ومخالفات، ومخالفة.

وسيكون لإعطاء عدد من الأمثلة التي وردت في الكشّافات السياقية دورٌ في إبراز ما ورد سابقاً علاوة على توضيح النظم الدلالي للفعل (ارتكب) في مختلف المجالات.

(١) مصر اليوم هو أن كل المواطنين سواسية أمام القانون ومن ارتكب أخطاء أو جرائم بغض النظر عن موقعه عليه أن يتحمل.

(٢) بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة رئيس الجمهورية إذا ارتكب عملاً من أعمال الخيانة العظمى أو عدم الولاء للنظام الجمهوري.

(٣) في المادة الثالثة منه على (يحكم على كل من ارتكب فعلاً من أفعال الغدر من محكمة خاصة تؤلف برئاسة مستشار...

يلحظ في الأمثلة السابقة أن الفعل (ارتكب) عادة ما يرد فيما يتعلق بالموقف القانوني للمواطن أو المسؤول في حال ارتكاب أخطاء/ جرائم/ أعمال/ أفعال يعاقب عليها القانون، وفيما يخص كلمتي (أعمال) و(أفعال) وصيغتي المفرد لكل منهما، فقد لوحظ بأنها ترد في الحالات التي تظهر فيها المواد القانونية أو يُستشهد بها كما هو الحال في المثال (٣) أعلاه.

أخيراً، يمكن القول إن المتصاحبات الواردة في الجدول (٤) والأمثلة (١)، و(٢)، و(٣) تشير بوضوح إلى أن النظم الدلالي للفعل (ارتكب) في مجال القانون سلبي، عدا الحالات التي تتناول المواد القانونية؛ حيث لا يمكن وصفها بالسلبية؛ لأنها تنطلق من تنظيم يحكم المجتمع، وليست وصفاً لحدث ما.

الجدول (٥) المتصاحبات في مجال السياسة.

| المجال | (أ) المتصاحبة (المرتكب) | (ب) المتصاحبة (المرتكب) |
|---------|--|---|
| السياسة | العدو/ زكريا عزمي/ النظام/ مبارك/ موسى/ رئيس الجمهورية/ القذافي/ النظام العراقي/ بوش/ النظام السوري/ بشار الأسد/ الجيش الهندوراسي/ رادوفان كراديتش. | جريمته/ جرائم/ آلاف الجرائم/ مجازر/ خطأ/ حماقات/ أخطاء/ الجرم/ انتهاكات/ أشبع المجازر/ جرائم حرب. |

يُلاحظ في كلمات العمود (أ) على رغم أنها أكثر من مثيلاتها في العمود (أ) في الجدول (٤) إلا أنها لا تتمتع بتنوع كبير، فهي تتجه نحو اتجاهين رئيسين ومتقاطعين في الوقت ذاته إذ قد يمثل أحدهما الآخر، وهما:

(أ) كلمات تتصل بأصحاب السلطة سواءً أكان ذلك بذكر منصبهم أم بذكر أسمائهم، مثل: زكريا عزمي، ومبارك، وموسى، ورئيس الجمهورية...
(ب) كلمة (النظام) سواء أكانت متبوعة بصفة أم لا، مثل: النظام، والنظام السوري.

بالإضافة إلى وجود كلمات أخرى ولكنها لم تتكرر مثل: (العدو) و(الجيش...).

أما بالنسبة إلى الكلمات في العمود (ب)، فهي أيضاً تتجه اتجاهين هما:
كلمات تتصل بالجرائم وأنواعها وهذه تنحصر في معنيين هما: الجرائم والمجازر.

(أ) كلمات تتصل بالخطأ مثل: خطأ، وأخطاء، وانتهاكات، وحقاقت.
(ب) وهنا نعرض بعض الأمثلة التي وردت في المدونة في مجال السياسة:

(٤) أولي «لوضع في سورية، مؤكدين أن النظام السوري ارتكب جرائم ضد الإنسانية. وقال ياسر طيارة المحامي العضو في

(٥) السياسة وحقوق الإنسان الليبية الدكتور انتصار حسن أن العقيد «ارتكب انتهاكات ضد شعبه لم يرتكبها أحد من العالمين».

(٦) غير الكلام. وتشتبه الامم المتحدة في ان النظام السوري ارتكب جرائم حرب في تصديه للمعارضة المسلحة، لكن روسيا والصين

(٧) مع ضرورة «محاكمة قادة النظام العراقي السابق الذي ارتكب جرائم بحق الكويت وإيران والإنسانية كافة». وأدان الوزراء

يتضح من الأمثلة السابقة أنها تتحدث في مجملها عن انتهاكات / أخطاء / جرائم قامت بها أنظمة أو حُكام بعينهم وأدت إلى مأسٍ إنسانية، وهذا التكرار في الموضوعات أسهم في وجود متصاحبات معينة تتكرر بوضوح.

ويمكن القول هنا، إن المتصاحبات التي ظهرت في الجدول (٥) والأمثلة (٤)، و(٥)، و(٦)، و(٧) تشير بوضوح إلى أن المعنى الناتج للسياقات التي ورد فيها الفعل (ارتكب) في مجال السياسة سلبيٌّ في أحواله جميعها.

الجدول (٦) المتصاحبات في مجال الرياضة.

| المجال | (أ) المتصاحبة (المرتكب) | (ب) المتصاحبة (المرتكب) |
|---------|--|--|
| الرياضة | حارس / الأهلي / الخصم / حكم المباراة / اللاعبين / فيدرر / اللاعب / أغاسي / فينغر / روبرتو مانشيني / الحكم / مراقب الخطوط / رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم / كاسياس / المدافع / لاعب. | أخطاء / الخطاء / خطأ / أخطاء كثيرة / مخالفات / مخالفة / أخطاء فادحة / خطأ فادحاً / العديد من الأخطاء / خطأ كبيراً / الكثير من الأخطاء. |

يتضح من الكلمات في العمود (أ) أنها تشير إلى فاعلين في الشأن الرياضي خصوصاً في كرة القدم، وهذه الكلمات تأتي في اتجاه واحد يضم المشاركين في الحدث الرياضي سواءً أكان ذلك بالوظيفة / المنصب أم بذكر الاسم العلم.

أما فيما يتعلق بالكلمات في العمود (ب) فهي أيضاً ذات اتجاه واحد، حيث كانت مرتكزة على مفهوم (الخطأ) بصيغ وأوصاف مختلفة وهو ما يتضح في أمثلة العمود (ب).

وهنا نعرض بعض الأمثلة التي وردت في المدونة في مجال الرياضة:

(٨) بعد مرور ١٠ دقائق ونجح في التقدم بهدف، كما ارتكب الأهلي بعض الأخطاء في الشوط الأول، تسببت في خروج

(٩) كسر إرسال اغاسي في الشوط السادس من المجموعة الأولى عندما ارتكب الأخير خطأ مزدوجاً في الإرسال يتقدم السويسري

(١٠) حمادة أن اللاعبين لم يقصروا في المباراة، لكن الحكم ارتكب أخطاء فادحة ساهمت في خسارة منتخبنا أبرزها عدم احتسابه ركلة

(١١) وطرده حكم المباراة هذا المهاجم بعد ذلك بدقيقتين بعد أن ارتكب ثاني مخالفة يعاقب عليها إلا أن فريقه تمكن من الصمود

يظهر من الأمثلة السابقة أنها تتناول الأخطاء التي تُرتكب في بعض الرياضات مثل كرة القدم والتنس، وأن ما يظهر في هذه الأمثلة من كلمات تشير إلى المشاركين في اللعبة سواء أكانوا فرقاً أم لاعبين وحكاماً وغيرهم. وبما أن الرياضات عموماً لها أنظمة خاصة بها تجعل منافساتها تُقسّم تقسيماً معيناً مثل: الأشواط أو الجولات أو الوقت فإنه من المتوقع أن ينعكس ذلك على نوعية المتصاحبات التي تظهر في سياق الحديث عن الرياضة، وهو ما حصل فعلاً في الأمثلة السابقة حيث ظهرت كلمات وعبارات مثل: (١٠ دقائق)، و(الشوط الأول)، و(الشوط السادس)، و(المجموعة الأولى)، و(بدقيقتين).

ويمكن القول بعد ما ظهر في الجدول (٦)، والأمثلة السابقة (٨)، و(٩)، و(١٠)، و(١١) إن النظم الدلالي للفعل (ارتكب) في مجال الرياضة سلبي المعنى؛ لأنه مرتبط دائماً بارتكاب الأخطاء والمخالفات في المسابقات الرياضية، وهذا أمر سلبي.

الجدول (٧) المتصاحبات في مجال الدين.

| المجال | المتصاحبة (المرتكب) | المتصاحبة (المرتكب) |
|--------|---|--|
| الدين | مَنْ يُطْلَقُ الْفِتَاوَى / مَنْ يَجْسِدُ غَيْرَهُ / الْحَاكِمُ الْمُسْلِمُ. | معصية / إثمًا / مُحَرَّمًا / بعض المعاصي / ما يخالف القاعدة الشرعية. |

يُلاحظ في كلمات العمود (أ) العمومية إذ إن اثنتين منها تبدأن بالاسم الموصول (مَنْ)، وهي بذلك تُشبه ما جاء في العمود (أ) في الجدول (٤) حيث ذُكر أن (مَنْ) الموصولة تأتي في المواضع الخاصة بذكر المواد القانونية، ووجه الشبه هو أن الأمثلة هنا شرعية وهي تشبه القانون في طبيعتهما التي تتصل بترتيب أحوال الناس والمجتمع وتأطيرها، وهي كذلك مُوجَّهة إلى الناس عموماً.

فيما يتعلق بأمثلة العمود (ب)، فهي تتصل في عمومها بـ(المعصية) والمحرمات عموماً، فوردت كلمات وعبارات مثل: معصية، وإثمًا، ومحرمًا، وبعض المعاصي.

وهنا نعرض بعض الأمثلة التي وردت في المدونة في مجال الدين:

(١٢) أهل الحل والعقد وفق المصلحة العامة وذلك بإجماع العلماء لأنه

ارتكب معصية وهو القدوة فكيف يكون الوضع مع من يرتشي

(١٣) بها سياحة، أما من يطلق فتاوي باطلة بتحريمها فقد ارتكب

إثمًا كبيراً، لأنه حرم ما أحل الله، فالسير

(١٤) مذموم. والذي يجسد غيره بمعنى من المعنيين السابقين إنسان

ارتكب محرماً، وعليه أن يعود نفسه الدعاء بالبركة لمن رأى

يتضح من المتصاحبات في الجدول (٧) والأمثلة السابقة (١٢)، و(١٣)،

و(١٤) أنها تتناول مسائل شرعية تتصل ببعض ما قد يرتكبه المرء من معاصٍ

أو محرمات، وعليه فإن ارتكاب مثل هذه الأمور يعد أمراً سيئاً، وبهذا يمكن

القول، إن الفعل (ارتكب) يرد في مجال الدين ضمن معنى سلبي.

ويمكن مما سبق أن نعطي بعض الملحوظات العامة التي تشمل المجالات السابقة

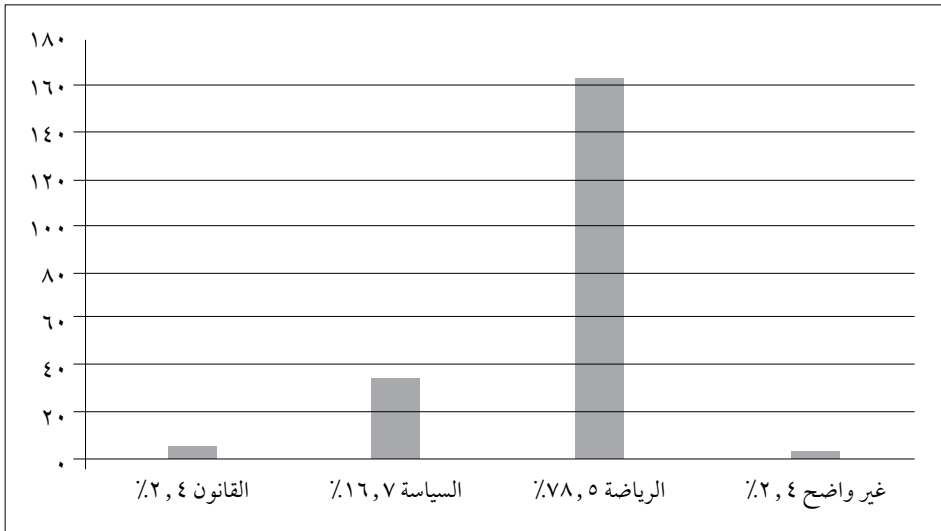
خصوصاً مجالات (القانون والسياسة والرياضة)، حيث إنها تتفق جميعها في أمرين:

١- وجود ما يدل على صاحب المنصب سواءً بذكر مركزه أو اسمه.

٢- توظيف كلمة (خطأ) بصيغها المختلفة.

كما كان لكلمة (جريمة) بصيغها المختلفة حضوراً واضحاً في مجالي (القانون والسياسية) خلافاً لما هو في مجال الرياضة التي وظفت ارتكاب (الخطأ) على نحو واضح. وما دام أن كلمتي أو مفهومي (الخطأ) و(الجريمة) هما الأكثر تكراراً - كما بيّنا سابقاً - فمن المناسب إيراد بعض الإحصاءات المتعلقة بورودهما في المجالات المختلفة، وهذا سيساعد على فهم التفضيلات والنظم الدلالي وخصائص كل مجال. ذُكر سابقاً أن (الخطأ) بصيغته المختلفة ظهر في المدونة ٢٠٩ مرات، وظهرت (الجريمة) بصيغها المختلفة ٢٦٢ مرة. والشكلان (١) و(٢) يوضحان توزيع هذه التكرارات في المجالات المختلفة بالنسب الموضحة.

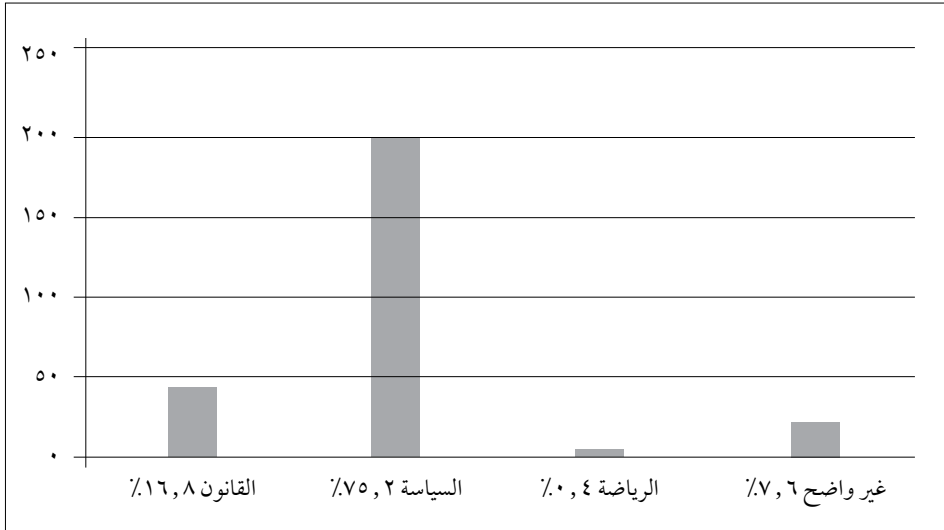
الشكل (١) تكرار تصاحب لفظة «الخطأ» مع الفعل «ارتكب» ونسب توزيعها على مجالات المدونة.



تبين من الشكل (١) أن (الخطأ) بصيغته المختلفة يتصاحب مع الفعل (ارتكب) بنسب مختلفة ومتفاوتة جداً، وأن أكثر المجالات التي يتصاحبان فيها هو مجال الرياضة وبنسبة كبيرة جداً هي ٧٨,٥٪، بمعنى آخر أن هذا المجال هو المهيمن فيما يتعلق بتصاحبها فإذا ما تصاحب الفعل (ارتكب) مع (الخطأ)

وصيغته، فإن أكثر التوقعات أنه سيكون ضمن مجال الرياضة. ويأتي مجال السياسة بعد ذلك بنسبة ١٦,٧٪ وأخيراً مجال القانون بنسبة ضعيفة هي ٢,٤٪ وهو ما يعني ضعف التصاحب بين الفعل (ارتكب) و(الخطأ) بصيغته المختلفة في هذا المجال، وهذه النسبة أيضاً كانت لحالات قليلة ظهرت فيها السياقات الكشافية غير واضحة لأي مجال تنتمي.

الشكل (٢) تكرار تصاحب لفظة «الجريمة» مع الفعل «ارتكب» ونسب توزيعها على مجالات المدونة.



يتضح من الشكل (٢) أن كلمة (الجريمة) بصيغها المختلفة تتصاحب مع الفعل (ارتكب) بنسب مختلفة ومتفاوتة جداً، فهما يتصاحبان في مجال السياسة بنسبة عالية جداً تمثل ٧٥,٢٪ في حين أنهما يتصاحبان في مجال القانون بنسبة أقل بكثير وهي ١٦,٨٪^(١) وتكاد تكون غير موجودة في مجال الرياضة الذي ظهرت

(١) هذه النسبة في مجال القانون تمثل فقط ما جاء في وعاء الدراسة وهو (الصحف)، ومن المعلوم أن وعاء الصحف لا تظهر فيه الموضوعات التي تتصل بالقانون بالنسبة نفسها التي تظهر فيها مجالات السياسة والاقتصاد والرياضة.

فيه حالة واحدة مثلت ٤, ٠٪. وهناك حالات ليست قليلة كانت السياقات الكشافية فيها غير واضحة لأي مجال تنتمي. وتصاحب (الجريمة) مع الفعل (ارتكب) في مجال السياسة يكون مقرونًا بمتصاحبات معينة مثل: (حرب)، و(ضد الإنسانية) و(ضد شعبه)، و(أبشع).

ويمكن القول بعد عرض الشكلين (١) و(٢) إن الصلة الوثيقة بين كلمة (الخطأ) وصيغها بمجال الرياضة، والصلة القوية بين كلمة (الجريمة) وصيغها بمجال السياسة في وعاء الصحف يؤكد أن متصاحبات الفعل (ارتكب) مثل: الجريمة، والخطأ، وغيرها يمكن أن تظهر ضمن مجالات متعددة ولكنها تكون أظهر في مجال بعينه، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة المجال نفسه؛ فمجال الرياضة مثلاً لا تُرتكب فيه (عادةً) جرائم أو مجازر أو انتهاكات أو تزوير خصوصاً في إطار ممارسة الرياضة نفسها وليس في إدارتها أو تنظيمها، ومن ثمَّ فإن ما يُرتكب هو (الخطأ) الذي يقع من (لاعب) أو (حكم) أو (فريق) أو غيرهم.

ويمكن الآن إبراز بعض ما يتميز به كل مجال من متصاحبات، التي تمثل أيضاً المجموعات الدلالية التي تكون تفضيلات الفعل (ارتكب)، وتؤكد ما إذا كان النظم الدلالي في كل مجال إيجابياً أم سلبياً أم غير ذلك.

١. متصاحبات (ارتكب) في مجال القانون:

تمثل الكلمات الواردة في الجدول (٨) أهم المتصاحبات للفعل (ارتكب) في مجال القانون.

| | | | |
|---|--|------------------------------|--|
| عقاب/ عقوبات/ عقوبة/ العقوبة/ العقوبات/ يُعاقب. | فعل/ فعلاً/ أفعال/ أعمال/ عملاً. | يجاكم/ محكمة/ حكم/ محاكم. | المادة/ المادتين/ المنصوص/ تنص/ لنص. |
|---|--|------------------------------|--|

٢. متصاحبات (ارتكب) في مجال السياسة:

تمثل الكلمات الواردة في الجدول (٩) أهم المتصاحبات للفعل (ارتكب) في

مجال السياسة

| | | | | |
|---|--|---|--|--|
| بشر / شعبه / الإنسانية / الشعب اللبيبي / الشعب السوري / البشرية / المدنيين. | العراق / ليبيا / مصر / سوريا / الكويت | وقال / أعلنت / أكدت / أضاف / أوضح / أقر. | مذبحة / جرائم / مجازر / جريمة / مجزرة / قتل / انتهاكات / | مبارك / القذافي / رئيس الجمهورية / الحزب / النظام / بشار الأسد / الرئيس |
| أبشع / بشعة | ضد الإنسانية / ضد شعبه / ضد المدنيين / في حق وطنه / في حقه شعبه. | محاكمة / محاسبة / معاينة. | خطأ / أخطاء | عدداً / كثيراً / الكثير / آلاف |

٣. متصاحبات (ارتكب) في مجال الرياضة:

تمثل الكلمات الواردة في الجدول (١٠) أهم المتصاحبات للفعل (ارتكب) في

مجال الرياضة

| | | | |
|--|------------------------|--|---|
| عقوبة / عقوبات / طرد / أخطاء / مخالفات | نادي / فريق / منتخب | الشوط الأول / الجولتين / الجولة الأولى / الجولة الثانية | حارس / اللاعب / المهاجم / المدافع / الحكم / الحكام / نجم / الهدف |
| | دقيقة / دقيقتين | العديد / الكثير | فادحة / كبيرة |

٤. متصاحبات (ارتكب) في مجال الدين: ليست كثيرة مقارنة بالمجالات

السابقة، فالمتصاحبات محدودة جداً وضمن معنى معين فأصبحت شبه منحصرة

في الكلمات الآتية: معصية، ومعاصٍ، وإثم، ومحرمات.

وأخيراً، تشير النتائج الخاصة بالمتصاحبات اللفظية والكشافات السياقية إلى أن الفعل (ارتكب) يظهر ضمن تفضيلات معينة ترتبط بمجالات معينة هي (القانون، والسياسة، والرياضة)، ويأتي (الدين) على نحو أقل من المجالات السابقة. وظهرت المتصاحبات على نحو متفاوت فظهر بعضها كثيراً جداً، وبعضها الآخر أقل فأقل، وكان الظهور الواضح لكلمتي (الخطأ)، و(الجريمة) بصيغ متعددة، وقد تفاوت ظهورهما من مجال لآخر. وفي الأحوال جميعها أسهمت هذه المتصاحبات في أن يكون النظم الدلالي سليماً.

٤. الخاتمة والنتائج

تطرقت الدراسة إلى مفاهيم مهمة في اللغويات الحديثة عموماً وفي لغويات المدونات الحاسوبية تحديداً. هذه المفاهيم لم تخدم في دراساتنا العربية على نحو واسع، والاهتمام بتناولها مهم؛ لما تمثله من نقلة في قراءة النصوص والسياقات واكتشاف الاستعمالات اللغوية التي يصعب جداً الكشف عنها بالوسائل التقليدية، ويمكن لنتائجها أن تكون بداية الطريق لأعمال مهمة تخص الذكاء الاصطناعي والترجمة الآلية؛ لأنها تكشف دور المتصاحبات في تحديد الكلمة ومعناها ضمن سياق أو مجال معين، وهذا ما يطلبه مجال الذكاء الاصطناعي من معلومات أو مدخلات.

هذه الدراسة امتداد لدراسات لغوية عربية وأخرى أجنبية تناولت المتصاحبات اللفظية لكلمة معينة واستعانت بغيرها بمفهومي التفضيل والنظم الدلاليين، بغية الكشف عن خصائص كلمة بعينها، والخروج بنتائج معينة ومقارنتها بنتائج الدراسات الأخرى أو بعضها. وقد خرت الدراسة بنتائج مهمة لعل أبرزها:

- أن الفعل (ارتكب) يتصاحب مع عدد كبير من المتصاحبات، ولكن أوضحها من جهة المُرْتَكِب، هو ما يتصل بأصحاب المنصب/ السلطة سواءً أكان ذلك بذكر أسمائهم أم مناصبهم، أما من جهة

الشيء المُرتكب فيتصاحب أكثر مع كلمتي (الجريمة) و(الخطأ) بصيغهما المختلفة، وهذا كان واضحاً سواءً من حيث عدد مرات التصاحب أم بواسطة حساب المعلومات المتصاحبة MI.

• اتضح أن الفعل (ارتكب) يظهر في وعاء الصحف ضمن مجالات محددة هي: القانون، والرياضة والسياسة والدين، وأن هذه المجالات ليست متساوية في توظيفها للفعل (ارتكب) خصوصاً مجال الدين الذي ظهر في أمثلة أقل بكثير من غيره.

• أن (الجريمة) بصيغها المختلفة تظهر أكثر في مجال السياسة ثم القانون، ورغم ارتباط (الجريمة) عادة بالقانون إلا أنها أقل من السياسة؛ لأن وعاء الدراسة (أي الصحف)، لا تظهر فيه (عادةً) الموضوعات أو المقالات الخاصة بالقانون بالقدر نفسه الذي تظهر فيه السياسة.

• أن (الخطأ) بصيغته المختلفة ظهر في مجال الرياضة على نحو كبير جداً، وذلك بسبب طبيعة الرياضة ومحدودية ما يُمكن أن يُرتكب فيها. وظهر كذلك على نحو أقل في السياسة، وظهر بنسبة قليلة جداً في مجال القانون؛ ولعل السبب في ذلك هو أن القانون يتسم بمصطلحات معينة يُلتزم بها وليس من ضمنها الخطأ.

• كان لكل مجال من مجالات التفضيل للفعل (ارتكب) وهي القانون والسياسة والرياضة والدين مجموعة من المتصاحبات، وهذه المتصاحبات قد تكون مشتركة أو يتميز أحد التفضيلات / المجالات بمتصاحبات معينة، ولكن اللافت للنظر هو تفوق مجال السياسة في عدد المتصاحبات وهو ما ظهر في الجدول (٩) وهي في مجموعها تعكس ما يقوم به حاكم ما في بلد ما من جرائم أو انتهاكات ضد شعبه أو ضد الإنسانية، ومن ثم فإن مجموع هذه المتصاحبات يُكوّن تفضيلاً دلاليّاً للفعل (ارتكب).

- كان لهذه التفضيلات أثرها الواضح في أن تكون النتيجة النهائية هو أن المعنى الناتج عن تصاحبها هو معنى سلبي، إلا إذا استثنينا بعض الحالات في مجال القانون حين يكون الحديث عن نص أو مادة قانونية ما، فإن النظم حينها لا يكون سلبياً ولا إيجابياً؛ لأنه لا يجبر عن حادثة أو أمر حاصل، بل جاء لتنظيم قانوني تشريعي.
- قد تسهم نتائج هذه الدراسات والكشف عن المتصاحبات في كل مجال، في تحديد ما يميز كل كلمة معجمية حاسوبياً وذلك بواسطة تحديد متصاحباتها في كل مجال، ومن ذلك مثلاً كلمة (الحكم) التي قد تكون (الحكْم)، وقد تكون (الحُكْم)، فقد يسبب تشابههما في الشكل مشكلة مثلاً في الترجمة الآلية، ولكن إذا علم بأن (الحكْم) تتصاحب مع كلمات ما تجعلها تُترجم ترجمة تتواءم مع مجالها فإن هذه المشكلة ستزول.

وأخيراً، توصي الدراسة بمزيد عناية لقضيتين، هما:

١. ضرورة الاهتمام -عريباً- بالدراسات اللغوية التي تنطلق من المدونات الحاسوبية؛ وذلك لأنها تدرس نصوصاً كبيرة جداً تمكّنها من الحصول على إجابات لظواهر فعلية وليست بناء على عينة، قد يُتهم صاحبها بالانتقائية، وكذلك لأنها تعتمد البرامج الحاسوبية التي تعطي نتائج موثوقة وتكشف ما يصعب كشفه بالوسائل التقليدية.
٢. ضرورة الاهتمام -عريباً- بالدراسات التي تهتم بدراسة الأنواع أو الأجناس، وهنا يقصد دراسة نصوص متنوعة المجالات أو حتى أنواع ضمن مجال معين مثل: التقارير والأخبار والمقالات ضمن مجال السياسة مثلاً، أو المقابلات أو المؤتمرات الصحفية أو الخطابات أو غيرها ضمن مجال بعينه؛ إذ إن مثل هذه الاهتمام بتنوع الأجناس يسهم في الكشف عن خصائص تميز جنساً/ نوعاً عن غيره ضمن مجال معين.

المراجع

- آل مشهور، علي، النظم والتفضيل الداليان للفعل (يسبب): دراسة لغوية إحصائية. مجلة الدراسات المعجمية العدد (١١/١٢)، المغرب، يناير ٢٠٢١م، ٣٣٥-٣٦٢.
- ماكنري، توني، وهاردي، أندرو، لغويات المدونة الحاسوبية: المنهج والنظرية والتطبيق. ترجمة، سلطان بن ناصر المجيلول، دار جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٦.
- Adolphs, Svenja, Ronald Carter (2002). Corpus stylistics: point of view and semantic prosodies in Virginia Woolf's To the Lighthouse. Poetica 58: 7-20.
- Baker, P. (2006). Using Corpora in Discourse Analysis. London: Continuum.
- Firth, J. R. (1957). Modes of Meaning, In: Papers in Linguistics, Oxford: Oxford University Press.
- Hunston, S. (2002). Corpora in applied linguistics. Cambridge: Cambridge University Press.
- Louw, B. (1993). Irony in the text or insincerity in the writer? In M. Baker et al. (eds) The Diagnostic Potential of Semantic Prosodies." Text and Technology: In Honour of John Sinclair (pp. 157-176). Amsterdam: Benjamins.
- Louw, B. (2000). Contextual prosodic theory: Bringing semantic prosodies to life. In Heffer, C., H. Sauntson, and G. Fox (Eds.), Words in Context: A Tribute to John Sinclair on his Retirement (pp. 41-55). Birmingham: University of Birmingham.
- McEnergy, T., & Hardie, A. (2012). Corpus linguistics: method, theory, and practice. Cambridge: Cambridge University Press.
- Partington, A. (2004). Utterly content in each other's company: semantic prosody and semantic preference. International Journal of Corpus Linguistics, 9(1), 131-156.
- Sinclair, J. (1991). Corpus, concordance, and collocation. Oxford: Oxford University Press.
- Sinclair, J. (1996). The empty lexicon. International journal of corpus linguistics, 1(1), 99-119.

- Sinclair, J. (1999). Concordance tasks. Online at <http://www.twc.it/happen.html> (last access: June 2003). The Tuscan Word Centre.
- Stewart, Dominic (2010). *Semantic Prosody: A Critical Evaluation*. London – New York: Routledge.
- Stubbs, Michael (1995). Collocations and semantic profiles: On the cause of trouble with quantitative studies. *Functions of Language* 1: 23–55.
- Stubbs, Michael (2001). *Words and Phrases: Corpus Studies of Lexical Semantics*. Oxford: Blackwell.
- Stubbs, M. (2002). Two quantitative methods of studying phraseology in English. *International Journal of Corpus Linguistics* 7 (2), 215–244.
- Piper, D. Conrad, S, Reppen, R. (1998). *Corpus Linguistics: Investigating Language Structure and Use*, 1st Edition, Cambridge University Press.
- Wang, H. & Wang, T. (2005). A Contrastive Study on the Semantic Prosody of CAUSE, *Modern Foreign Language*, (34/) 4: 300-307.
- Wei, N. (2006). A Corpus-based Contrastive Study of Semantic Prosodies in Learner English, *Modern Foreign Research*, 132/: 50-54.

**الجهود التنظيرية العربية المؤسسية والفردية
في مجال تقييس المصطلح العربي**

إعداد:

خالد اليعبودي

جامعة محمد الخامس الرباط- المغرب

جامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة

• الملخص:

تبدلُ الجامعات اللغوية والمؤسسات التربوية والمعاهد العلمية بمعظم الدول العربية جهوداً حثيثة لتوثيق الصلة بين العلم والتقنية والواقع المجتمعي، في ظلّ موجات التغريب التي ما فتئت تهدد كياننا القومي، ونتيجة تلقين العلوم المادية بلغة الآخر، غير أنّ محاولات الحدّ من الاستلاب تعاني بدورها من معضلات شتى، أهمها: الفوضى المصطلحية، وبطء حركة الترجمة والتغريب، وقلة المعاجم الاصطلاحية ذات الاختصاصات المتنوعة والتوجهات والمقاربات المتعدّدة. إنها قضايا شائكة تستدعي التعجيل بترسيخ ثقافة العمل ببرامج المخططات اللغوية والمصطلحية خدمة للعربية ولاستعادة الثقة بالذات.

من الحقائق الجلية أن التخطيط المصطلحي - المتفرّع عن التخطيط اللساني - يقوم بدور أساسي في التنمية اللغوية في ظل مناخ يسوده الاغتراب والاستلاب والتشكيك في مقدرة الذات على رفع التحديات، ويُشكّل ضرورةً حتميةً في مؤسسات التعليم بأطواره المختلفة، وفي جميع الجهات المعنية بالشأن التربوي، بل تتجلى محوريته بهرم السلطة على نحوٍ أخصّ بالدول التي تشهد تنوّعا لغويا بفعل تعدّد الإثنيات، أو الخاضعة لسياسات المستعمر الهادفة إلى استبعاد اللغة الوطنية من المراكز المسؤولة عن تدبير شؤون التنمية.

نتوخى في هذا المقال الكشف عن دور التخطيط المصطلحي في بناء السياسة اللغوية ومكانة التقييس في أنشطة الجامعات اللغوية والمعاهد المصطلحية العربية.

الكلمات المفاتيح: السياسة اللغوية - التخطيط اللغوي - التخطيط المصطلحي - المصطلحي - المصطلحية الاجتماعية - التقييس المصطلحي.

تقديم:

• التعدد اللغوي ذو أوجه شتى:

من المؤكّد أنّ واقع التعدد اللغوي أمر لا مفرّ منه بسبب اختراق الحدود الثقافية بين الأقطار والقارات، ولوجوب استيعاب المضامين الثقافية والحضارية للوافد، على أساس تمكين اللغة العربية في محيطها واستعمالها في جميع الوظائف والقطاعات. توجد اللغات الأجنبية - قنوات اتصالنا مع الآخر - في سياق النّدية مع اللغة الأصل (العربية)، ما يفسّر كون الترجمة غدت ضرورة حضارية. تلقّن العلوم المادية في أغلب الجامعات العربية بلغة الآخر (فرنسية - إنجليزية)، وما زال الوضع على ما هو عليه إن لم يزدد استفحالا بعد أن كانت العربية سائدة في بداية عصر النهضة بمصر وسوريا ولبنان وكانت هي لغة تعليم الطب قبل حلول الاستعمار الغشيم، فما علل هذا التحوّل؟

• التباهي («التهويل») بين اللغة العامة واللغات الخاصة:

يُفضّل بعض الباحثين استعمال المصطلحات الوافدة لاقتناعهم بقوة شحنتها الدلالية ولما توحى به للمتلقي من اطلاع الملقى على ثقافة العصر، ما سمّاه من قبل الغزالي والتوحيدي - ونحا منحاهما طه عبد الرحمن - نزعة «التهويل» (الغزالي^(١) - التوحيدي^(٢)). لو اقتصر الأمر على مجرد التهويل لهان الأمر باعتباره سلوكا فرديا لا يتخطى ذات الفرد، بل الأمر يتعدى ذلك إلى النيل من الذات الجماعية من خلال تكريس ثقافة التبعية والهيمنة وزعزعة الذات بالتشكيك في أبرز مكوناتها: اللغة. وقد ترتّب عن غياب التنسيق الفعّال بين أوساط المترجمين (سواء كانوا أفراداً أم جماعات) كثرة المترادفات والمشتراكات اللفظية في المصطلحات العربية المكافئة للمقابل الأجنبي الواحد.

(١) الغزالي (أبو حامد)، تهافت الفلاسفة، ص: ٧٤، عبد الرحمن (طه)، فقه الفلسفة، ص: ٣٣٩.

(٢) التوحيدي (أبو حيان)، الإمتاع والمؤانسة، ص: ١٢٣، عبد الرحمن (طه)، فقه الفلسفة، ص: ٣٣٩.

إنها قضايا شائكة في لغتنا تستدعي التعجيل بترسيخ ثقافة العمل ببرامج المخططات اللغوية والمصطلحية خدمة للعربية ولاستعادة الثقة بالذات. فما المراد بمفهوم «التخطيط اللغوي»، وما مُسمّياته، وما صلته ب«التخطيط المصطلحي»، وبالتمية المجتمعية؟ وكيف برز وتطور بمجتمعنا؟

• من التخطيط اللغوي إلى التخطيط المصطلحي

- مفهوم التخطيط اللغوي:

التخطيط اللغوي تدبيرٌ للتنوّع اللغوي، سواء كان تنوعاً بالمنظومة اللغوية أو بالخطابات اللغوية، تسهر على أموره ومساراته أجهزة رسمية ومدنية تُفوّض لهذا العمل.

- تعدّد التسميات والمسمى واحد:

تستعمل تسميات كثيرة للدلالة على المفهوم الذي ندرسه، فهناك: التخطيط اللغوي (اللساني)، التهيئة اللغوية (اللسانية)، التدبير اللغوي (اللساني)، التنمية اللغوية (اللسانية)، الأمن اللغوي، الإعداد اللغوي (اللساني)، هندسة اللغة (الهندسة اللسانية)، السياسة اللغوية، مع الإشارة إلى واقع تضمّن السياسة اللغوية للتخطيط اللغوي ولا نعدم أن نجد من يؤمن بالترادف بين المفهومين⁽¹⁾.

في مقابل هذا التعدد المصطلحي بالعربية هيمنت ثلاثة مصطلحات غريبة للدلالة على هذا المفهوم عبر توالي العقود، وهي: «/ Politique linguistique»، و«(language Policy / Planification linguistique)»، و«(language developing / Aménagement linguistique)». وقد تفرعت عنها ثلاثة أخرى تتصل بالتخطيط المصطلحي.

نشير في هذا المقام إلى أن للتخطيط اللغوي صلة وطيدة بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، من الطبيعي أن تتوقف أهمية نتائج التخطيط بمقدار

(1) Kaplan & Pladauf; Language planning.

التمويل المخصص للخطط المبرمجة، إضافة إلى قوة الإرادة لدى الموارد البشرية وعزمها على تحقيق المنشود في الزمن المخصص لذلك، ودون تغييب أي خطوة من خطوات التخطيط التي حصرها «روباين» (Rubin) (١٩٧٧) ^(١) في: جمع المعطيات، تحديد الأهداف، وضع الإستراتيجيات والمشروعات، المراجعة والتحين.

تتعدد الأنشطة المندرجة في نطاق التخطيط اللغوي، من ضمنها:

- نشر اللغة الوطنية (القومية)، مثلما قامت به الدول المستعمرة، سواء من خلال القوة العسكرية بفرض سياسات «الحماية»، أو من خلال منظمات مدنية ك «الفرنكفونية» و «الكمنولث».
- التنقية اللغوية، أنموذج ذلك صنيع نحاة العربية ولغويها بعد البعثة النبوية حين توخّوا تخليص لغة العرب من الدخيل العامي والمولد واللحن في الإعراب، وهو حال مصر في بداية «النهضة» حينما حرصت على الحدّ من رصيد اللغة التركية بلغة الإدارة والمعاش اليومي، وحال فرنسا التي أصدرت نظاماً لحماية اللغة من المفردات الدخيلة على أثر تغلغل اللغة الإنجليزية ببعض أوساطها المجتمعية.
- تطوير اللغة، بجعل اللغة المتداولة على المستوى الوطني لغة رسمية، كاللغة السواحلية في تنزانيا، واللغة الماليزية المشتركة بجزر إندونيسيا، تندرج ضمن هذا الهدف أنشطة الجامعات العربية الحديثة.
- بعث اللغات الميتة، مثال ذلك إحياء اللغة العبرية على يد مجلس لغوي (سمي لاحقاً: الأكاديمية العبرية) حرص على تقييس اللغة العبرية وتحديثها وبعثها من جديد لتصبح لغة قومية ولغة العلم ^(٢).

(1) Rubin, J. ; Bilingual education and language planning. pp:282-94.

(٢) اليعبودي خالد، المعجم التاريخي للغة العبرية، دراسة في البواعث والخصائص، ص ص. ٢٠٣-٢٣٧.

- استعمال اللغات الوطنية في التعليم بدل اللغات الأجنبية، بتوطين العلوم والمعارف التقنية، كما هو حال اليابان وروسيا وكوريا والصين وفيتنام وسوريا.

- إرهاصات التخطيط وأشكال تطوره:

من المُرَجَّح أن حركة جمع اللغة بصدر الإسلام، وتدوين تراث العربية شعراً ونثراً (بما يشمل من دواوين شعرية ورسائل لغوية وخطب)، وتأصيل المعربات قياساً على أمثلة اللغة العربية وهيئاتها، ومحاربة اللحن من إرهاصات التخطيط اللغوي بالمجتمع العربي الإسلامي، إذ برهنت كل هذه الأنشطة عن وعي الأسلاف بضرورة تنمية اللغة وقناعتهم بلزوم حمايتها، كما قوّضت فكرة التسليم بالحماية الإلهية.

بإمكاننا التأريخ للبدايات الأولى للتخطيط اللغوي في عصرنا الحديث مع سياسات المستعمر الهادفة إلى طمس لغات الشعوب المستعمرة وثقافتها وأرصدتها الحضارية المتزامنة مع استنزاف ثرواتها الطبيعية، عادت هذه المخططات بقوة في العصر الحديث بأسماء أخرى: ك، العولمة والنظام العالمي الجديد، عبر منظمات الفرنكفونية والكمنولث. غير أن التخطيط اللغوي بمدلوله المعاصر (بعيداً من مخططات الاستعمار) لم يظهر إلا بداية من العقد السادس من القرن العشرين على أثر ازدهار اللسانيات الاجتماعية التي تشكل جزءاً من اللسانيات التطبيقية.

ثمة نماذج متعددة من السياسات اللغوية، فما أنواع التخطيط؟ وما أثرها في إثراء العربية؟

• محطات أساسية في التخطيط اللغوي:

عرض الخبير «روبرت كوبر» (1989) (Robert Cooper)، أنواعاً متعددة من التخطيط، أبرزها: تخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط المتن اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، إضافة إلى تخطيط المكانة اللغوية وتخطيط الخطاب.⁽¹⁾

(1) Cooper Robert (1989), Language planning and social change.

ويبدو أن أجدد أنواع التخطيط بالذکر:

- تخطيط يَخَصُّ تنميط شكل الكتابة.
 - تخطيط يَخَصُّ تقييس الأنماط النحوية.
 - تخطيط يَخَصُّ الاتفاق على استعمال مفردات معجمية محددة وتحديث بنيات المعجم العام والخاص وإثرائه للتعبير عن مستحدثات العصر.
- تحتاجُ عربيتنا الفصحى إلى التخطيط في نمطه الثالث، لأن أشكالها الكتابية ونماذجها النحوية ناضجة بما فيه الكفاية منذ القرن الأول للهجرة (دون إغفال أهمية الجهود الرامية في العقود الأخيرة إلى تقييس الرموز والمختصرات بالعربية) في حين يفتقر معجمها للتحديث والتقييس لمواكبة تطور الاصطلاحات باللغات المنتجة للعلم، الأمر الذي يقتضي عدم الاستهانة بالتخطيط اللغوي (والمصطلحي) لما له من انعكاسات إيجابية على خدمة التنمية بالمجتمعات العربية. فهل نعتبر التخطيط المصطلحي ضرورة فكرية؟ أم مجرد ترف لا طائل يُرجى من ورائه؟

يشمل مفهوم «التخطيط المصطلحي» مفاهيم: التقييس والتنميط والترسيم (:توطين المصطلح)^(١)، يتوخى أساساً التنمية المصطلحية في سياق أهداف مُسَطَّرَة ضمن سياسة لغوية، تشمل صوغ أهداف السياسة المصطلحية ووسائلها وتوفير مستلزماتها (المتمثلة في المسارد، والمعاجم، وبنوك المعطيات [وبنوك الكلمات والمصطلحات]). مثّل الاهتمام بتدريس مبادئ المصطلحية مُكوناً رئيساً من مكونات السياسة المصطلحية بالدول المتقدمة.

يُعاين المُتَبَّعُ أن العمل المصطلحي بالعالم العربي ما فتى يعاني من التعثر نتيجة تكرار الجهود، وعدم استثمار التقنيات المعلوماتية على أوسع نطاق في مجال التقييس. تتجلى أهمية التخطيط المصطلحي بمُعَايَنَة قصور اللغة العربية أو بالأحرى قصور المتكلمين بها في ملاحظة منظومات التسميات التي تحدد مفاهيم العلوم

(١) يُرَاجَع: الحمزاوي، منهجية تنميط مداخل المعاجم: أسسها ومقاييسها، ص: ١٧-، ٢٧.

والفنون والتقنيات، كما تتوضح الغاية من استحضاره في كل عملية تنمية ثقافية حينما يواجه المرء جملةً من المصطلحات المولدة بارتجال دون اعتبار لمشكلات التجانس اللفظي (Homonymie/ Homonymy) والترادف (Polysémie/Polysemy) وانعكاسها السلبي على التواصل بين طوائف أهل الاختصاص، ما يُجتمُّ الاعتماد على التخطيط المصطلحي في سبيل بناء مصطلحيات (كنظريات ومتون) تقوم أساساً على التقييس.

• صلة التخطيط اللغوي والمصطلحي بسائر العلوم:

يرتبط التخطيط اللغوي والمصطلحي بقطاعات معرفية متعددة لا تقتصر على اللسانيات وإنما تشمل أيضاً الإدارة وعلم النفس وعلم الاجتماع والتربية كما تشمل المصطلحية الاجتماعية (Socio-terminologie – Socio-terminology)، على غرار ارتباط التخطيط اللغوي ب«اللسانيات الاجتماعية» (Socio-linguistique- (Sociolinguistics).

تتناول المصطلحية الاجتماعية المصطلحات بالدراسة آخذة في الحسبان ظروف تحققاتها ومقامات استعمالها، لتضع بذلك حداً لهيمنة المصطلحية المعيارية التي صاغ أسسها كل من «فوستر» (Wuster) و«فيلبر» (Felber) ونحا منحاهما مصطلحيون كثر، ذلك أن الإشكال الأبرز يتمثل أساساً في طبيعة الصدام بين المنظومات المصطلحية المتداولة بين أهل الاختصاص وتلك القوائم المصطلحية التي صادقت عليها هيئات التقييس الوطنية والدولية والتي تتوخى تعميمها ونشرها في أفق التزام الجميع من مصطلحيين ومختصين وتقنيين بها. إن الحاجة ماسة لإدراج المصطلحية ضمن الممارسات الاجتماعية المتجلية بجميع الأجناس الخطابية، بالتركيز على الفهم السليم لتفرعات التخصصات المعرفية ولقضايا الترادف ونسب التكافؤ بين اللغات وظاهرة الاقتران من اللغات الأجنبية وباستبعاد المبادئ التي تؤسس لصيغ ثابتة في التواصل العلمي، ونبذ التصور الذي يجعل المتكلم المصدر الأوحى لإنتاج المفاهيم وبلورتها.

تأسست المصطلحية على المعايير (في نماذجها النمساوية الأولى) أكثر مما انبنت على التوصيفات، هذا ما يفسر تركيز مصطلحية «فوستر» وتلامذته على مسلمة الأحادية الدلالية والبعد الأحادي الاتجاه للمصطلحات المثالية، ما جعل مقترحاتها الترميضية والمعيارية عاجزة عن تفسير المد الزاحف من المصطلحات المستحدثة.

تتجلى أهمية البعد اللساني الاجتماعي في إثراء المصطلحية من ثلاث زوايا:

- زاوية الصناعة المصطلحية ذاتها.
- زاوية المصطلحية المقيّسة (المهادفة إلى تقنين الاستعمال).
- زاوية المصطلحية المستخلصة من معاينة الممارسات اللغوية في تجاوز عمليات المراقبة والتقنين^(١).

تجدد الإشارة في هذا المقام إلى أن المصطلحية الاجتماعية (/Socioterminologie / Socioterminology) بزغت بتأثير مزدوج من اللسانيات الاجتماعية النظرية (Sociolinguistique théorique / Theoretical sociolinguistics) واللسانيات الاجتماعية الميدانية (Sociolinguistique du terrain / applied sociolinguistics)، تمثل هدفها الأساس في دراسة تداول المصطلحات في البعدين التزامني والتعاقبي، هدفٌ يندرج ضمنه تحليل الدلالات والصيغات المفاهيمية والعمل على نمذجتها. وهي على غرار كل دراسة دلالية للخطاب تتوخى بدورها معالجة البعد النقدي- الاجتماعي للغات الخاصة، في نطاق الربط بين إنتاجية معاني المصطلحات وظروف نشأتها.

تأخذ المصطلحية الاجتماعية في الحسبان تداول الاصطلاحات من زاوية تنوع استعمالها بين أفراد المجتمع ما يُحْتَمُّ في آن واحد دراسة ظروف استعمال المصطلحات وشروط ترشيحها وتبنيها بوصفها علامات لسانية بمنأى عن اعتبارها مجرد بطاقات (étiquettes/ labels) مسمية للمفاهيم.^(٢)

(1) Gambier Yves (1991), Travail et vocabulaire spécialisés, 8-15.

(٢) للاستزادة، تراجع أبحاث كل من: (Boulanger 1991; Guespin 1991; Gaudin 1993, 2005, Cabré 1998, 2000, 2003, Temmerman, 2000 a, 2000b).

غداً مبحث التقييس ركناً أساسياً من أركان المصطلحية بالدول التي تعنى بالمصطلحية تنظيراً وممارسة (أي صناعة وتداولاً)، فما وضع التقييس المصطلحي بالأقطار العربية؟

- أهمية التقييس (Normalisation/ Standardization) في العمل المصطلحي العربي :

جليّ أنّ محور التقييس يُعدّ من أولى الأولويات في العمل المصطلحي العربي خلال العقود الأخيرة، وذلك لما اتّسم به الوضع المصطلحي من طابع تفرّدي، إلى درجة أصبح التفرّد المصطلحي سمة للنبوغ والإبداعية عند المثقف العربي. ولا شك أن تراث الجاهلية المفاخر بكثرة المترادفات والحرص على حفظها وروايتها ساهم بشكل أو بآخر في الوصول إلى هذا الوضع المتردّي.

ما المراد بالتقييس؟ وما أهميته في العمل المصطلحي؟ وما مدى حضوره في السياسات اللغوية والمصطلحية بالبلدان العربية؟

- التقييس: تدخل لغويّ لهيئة مرخص لها يهدف أساساً إلى تثبيت استعمال مصطلح (أو منظومة من المصطلحات) بالترتيب أو التنبيه إلى مخاطر الاستعمال من قبل فئة محددة⁽¹⁾. في الإطار نفسه يُعرّف «غالنسكي» (Galinsky)⁽²⁾ (٢٠٠٣) مفهوم التقييس بأنه: «اعتماد قواعد محددة في اختيار المصطلحات ووضعها وترجمتها، والاستناد إلى هذه القواعد في عمليات توحيد مبادئ المصطلحية ومناهجها وتنميتها».

كما أنّ «التقييس نشاط يخصّ وضع مجموعة من الأحكام والمقتضيات ترتبط بشيوع استعمال توخيّاً للأمن والنظام في سياق محدد»⁽³⁾. يُسمى نتاج عملية التقييس: «المقياس».

(1) Pavel & Nolet ; 2001, Précis de terminologie; p:112.

(2) Galinsky (2003) ; International Terminology Associations and Standardization.

(3) ISO; Guide pour l'élaboration des Vocabulaires Systématiques.

حدّد «الشريف الجرجاني»^(١) المفهوم الأخير بقوله: «ما يمكن أن يذكر فيه ضابطه عند وجود تلك الضابطة يوجد هو».

كما عرّف بُناة «المعجم الوسيط» لفظة «القياس» ب: «تقدير الشيء بالشيء أو ردّ الشيء إلى نظيره». و«المقياس»: «المقدار، وما قيس به»^(٢).

و«المقياس» (standard) في المصطلحية الحديثة: وثيقة تُصاغ بالإجماع من قبل هيئة معترف بها، تتضمن قواعد وتوجيهات وخصائص تستهدف شيوع استخدام مصطلحي أو إجراء تقني. تقوم المقاييس بدور أساسي في تنظيم جوانب حياتنا اليومية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.^(٣)

حظيَ مبحث «القياس» باهتمام اللغويين العرب قديماً وحديثاً، فامتألت صفحات مجلات الجامعات اللغوية العربية بعرض دقائقه، فهو ضابط من ضوابط الوضع والتصريف^(٤). غير أن مفهوم «التقييس» في أبعاده الاصطلاحية الحقيقية مغيب في السياسات اللغوية العربية وفي البحوث اللغوية والمصطلحية العربية ما عدا أبحاث ثلاثة خبراء في عوالم الاصطلاح هم: الدكتور «محمد هليل»^(٥) والدكتور «رشاد الحمزاوي»^(٦) والدكتور «سماعة»^(٧). يرى هذا الأخير أن مفهوم

(١) الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص: ٢٣٣.

(٢) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، كلمتا: «قياس»، «مقياس».

(٣) تراجع تجربة المركز الدولي للمعلومات المصطلحية

INFOTERM [www.infoterm.info/standadization.

(٤) من المثير للانتباه مراعاة حديث ابن جني عن القياس وأهمية الإجراء القياسي في قوله: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم»، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، كتاب الخصائص في اللغة، ج١/٣٥٨.

(٥) محمد هليل، التقييس المصطلحي في البلاد العربية، ص ص: ٥٩-٦١.

(٦) رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميتها.

- رشاد الحمزاوي، المصطلحية العربية: سبل تطويرها وتوحيدها، ص ص: ١١٠-١٣٣.

- رشاد الحمزاوي، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، ص ص: ١٠١٩-١٠٨٥.

(٧) سماعة عبد الرحيم، تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، ص ص: ٣٠٣-٣١٢.

- سماعة، الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب في ضوء النظريات المصطلحية الحديثة، العدد ٤٩، اللسان العربي.

«التقييس» [ويعادل لفظة «Standardization»] اشتق من لفظة «Standard» وتعني: «المعيار، أو المقياس، أو القاعدة، أو النمط: ومن هذه الأخيرة اشتقت لفظة «تنميط» المرادفة للتقييس، مقابلاً للمصطلح الفرنسي «Normalisation»⁽¹⁾. وإذا وردت اللفظة بصيغتها الوصفية دلت على ما هو معياري، قاعدي، قياسي، يدل مفهوم التقييس في هذه الحالة على: «اللفظة، الشيء أو الموضوع (...). المتصف بصفات وخصائص نوعية تتسم بالدقة والمقبولية»⁽¹⁾.

• ظروف نشأة مفهوم «التقييس» بالعصر الحديث:

من الواضح أن نشأة مفهوم «التقييس» حديثاً ترتبط أساساً بعوامل اقتصادية وصناعية، فقد كانت الحاجة ماسة - لتيسير تبادل النتائج المصنّعة بين الدول - إلى ضبط أسماء هذه المنتجات والحرص على توحيدها، إنها الغاية الأساسية من ظهور المنظمة الدولية للتقييس (إيزو/ أيزو) ومن اطراد أنشطة لجنّتها الفرعية TC 37. يقوم التقييس - في نظر رواد مركز «الإنفوترم»⁽²⁾ - على «اعتماد قواعد لاختيار المصطلحات والعمل على وصفها والقيام بترجمتها في أفق توحيد مبادئ المصطلحية ومناهجها».

وإذا أمعنا النظر في أهداف التقييس المصطلحي كما سطرها «فيلبر»⁽³⁾ [التمثلة في تخصيص المفاهيم وتحديد المصطلحات الدالة عليها، وتوحيدها عبر التقليل من المرادفات والمشاركات اللفظية والمصطلحية بالاستناد إلى مبادئ محددة في العمل المصطلحي] سنعتبر المجامع اللغوية والمكتب مؤسسات تسهم في التقييس شأنها في ذلك شأن منظمات التقييس الوطنية بفرنسا وكندا وبريطانيا، ولا تختلف عن المنظمة الدولية للتقييس (إيزو) سوى في كون هذه الأخيرة تنظر إلى التقييس نظرة شمولية لا تقتيد فيها بلغة من اللغات كما هو حال المجامع اللغوية العربية، فالمقارنة بين الهيئات العربية والهيئة الدولية شبيهة بالمقارنة بين

(1) سماعنة، المرجع السابق، ص: ٤٣.

(2) Galinski, C., & Hjulstad, H. (1998), ISO/TC37 "Terminology (principles and coordination)".

(3) Felber (Helmut), (1984), terminology manual, pp: 15.

اللسانيات العامة التي تهيكل قوانين اللغات الطبيعية بصفة كلية واللسانيات التطبيقية (الخاصة) التي تطبّق تلك القوانين الكلية على لغة من اللغات (كلسانيات العربية أو لسانيات الإسبانية).

تجدر الإشارة إلى أن أدبيات التقييس قلما تتحدث عن التباين القائم بين تقييس مصطلحات العلوم المادية ذات المفاهيم المقننة (كما هو حال التسميات المتداولة بعلم الكيمياء) ومصطلحات العلوم الإنسانية التي تتميز بكثير من الإيحاء والتضمين مما يكسبها تعدداً دلاليّاً، لا أدلّ على هذا التباين أن أنشطة منظمات التقييس الدولية «إيزو» (ISO) و«الإنفوترم» (INFOTERM) والاتحاد الدولي للكيمياء أكثر حضوراً بالمجالات الأولى، ولا سبيل للحديث عن أنشطة «أيزو» التقييسية دون استحضار مهام لجانها المتعددة، ومن أهمّها «اللجنة ٣٧»، مما يوضح أن ثمة أنماط متعددة من المقاييس.

○ فهناك مقاييس ذات بعد دولي: من وضع منظمات التقييس العالمية، موضوعه رهن إشارة الجميع، كمنظمة «أيزو» (المنظمة الدولية للتقييس)، واللجنة الكهروتقنية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات: من مهامه تدبير أنشطة تقنيات الاتصال (ينضوي في إطاره مشروع «راب» التونسي الذي أشرف على إنجازه الخبير محمد رشاد الحمزاوي).

○ ومقاييس ذات بعد وطني أو قاري: من وضع هيئات وطنية للتقييس، وهي رهن إشارة المواطنين، من ضمنها: اللجنة الأوروبية للتقييس.

○ ومقاييس ذات بعد جهوي وإقليمي: من وضع هيئات ومنظمات جهوية وإقليمية للتقييس، وهي بدورها رهن إشارة العموم.

لا أحد يماري في أهمية المقاييس الصادرة عن منظمات التقييس العالمية وعن لجانها الفرعية، كاللجنة التقنية ٣٧، فما دور هذه اللجنة في «التخطيط المصطلحي»؟

- * نبذة عن اللجنة التقنية (٣٧) :

اللجنة التقنية (٣٧) من اللجان الأفقية التسع التابعة لمنظمة «أيزو»، سميت أفقية نظراً لدورها التقييسي الكبير في مجالات الترجمة التحريرية والشفوية والتأصيل المصطلحي والتواصل الحضاري بين الشعوب. تتوخى تقييس المصطلحات والمبادئ والمناهج المصطلحية وتوحيدها تفادياً للبس الناتج عن الاشتراك والترادف، بيد أن محورية هذه المبادئ والمناهج لم تسوّغ لمنظمة التقييس العالمية الدعوة إلى إلزامية مراعاتها وتبنيها من لدن أهل الاختصاص، ومع ذلك فإننا نعتبرها نافذة ومؤثرة للغاية بالنظر إلى تأثيرها البالغ في التنمية الاقتصادية التي تتوقف على مدى الالتزام بهذه المقاييس (بنطاقاتها الثلاث الموضحة أدناه) نتيجة ضغوط متطلبات السوق الدولية^(١).

- * وجوه التقييس:

يشمل التقييس ثلاثة نطاقات: النطاق المفهومي والنطاق اللساني والنطاق اللساني الاجتماعي.

يقوم المختصّ في التقييس بالنطاق الأول بتعريف دقيق للمفهوم انطلاقاً من سماته المميّزة ليتأتى التمييزُ بين مفهوم وآخر، علماً أن الأنساق المفهومية تختلف باختلاف البيئات، فالترادف إنما ينشأ نتيجة تباين الرؤى المرتبطة بالمفهوم، ولا سبيل إلى تقييس المصطلحات دون تقييس للمفاهيم.

ينظرُ في النطاق الثاني في الهيئة التي ورد بها المفهوم، ويحرص على تحديد طرائق وضع المصطلح ونقله، فمن مخلفات اختلاف المصطلحيين والمترجمين في الوسيلة الناجعة للوضع والنقل: تعدّد المصطلحات التي تحمل نفس القيمة المفهومية.

(١) السليمان عبد الرحمان وهندريك كوكارت (٢٠١٥)، أهمية المنظمة الدولية للتقييس (الأيزو) واللجنة التقنية ٣٧ الخاصة بالتقييس المصطلحي، ص ص: ٢٧-٤٨.

يستطلع في النطاق الثالث آثار استعمال المصطلح من لدن أهل الاختصاص، بالعمل على إجراء دراسة ميدانية لفحص قبول المصطلح المقيس في كل تخصص معرفي من قبل أهل الميدان.

يتجلى سبيلُ تحديد المصطلح المقيس عبرَ انتقاء المصطلح الأنسب ضمن الاختيارات المستعملة باتباع معايير محدّدة، مثل تلك التي صاغها «فيلبر» (١٩٨٤) للتمييز بين:

- المصطلح المفضل: مصطلحٌ موصى به من قبل مؤسسة تقييس موثوق بها، منتشرٌ بين أهل الاختصاص بحكم الاستعمال.
 - المصطلح المقبول [المجاز]: مرادفٌ للمصطلح المفضل.
 - المصطلح المستهجن: مصطلحٌ مرفوضٌ من لدن مؤسسة تقييس موثوق بها توصي بتجنبه.
 - المصطلح البديل: يقع موقعاً وسطاً بين المستهجن والمقبول. وهذا النوع يوصى بطرحه تفادياً للتعدد المصطلحي (مواصفة إيزو «ISO» رقم ١٠٨٧).
- فما درجات حضور هاته النطاقات التقييسية في النشاط المصطلحي العربي؟
التقييس وجهان لعملة واحدة:

لا شك أن تركيز المعجميين العرب على موضوع التوحيد المصطلحي بعيداً من أسس التقييس العالمية وإغفالهم توحيد أسس وضع المتون المدوّنة للمصطلحات هو ما حفّز خبير مكتب تنسيق التعريب الدكتور «جواد حسني سماعنة»^(١) للإشارة إلى أن وضع المصطلحات وإعداد المتون التي تجمع شملها يحتاج إلى منهجيتين:

- أ- منهجية موحدة لوضع المصطلحات اختياراً وترجمة وتعريباً، وما إلى ذلك مما يرد تحت لواء النظرية العامة لعلم المصطلحية (TTG)

(١) جواد حسني سماعنة، المعجم العلمي المختص، المنهج والمصطلح، ٣٦

General Theory of Terminology) على غرار ما يصدر تباعاً عن المنظمة الدولية للتقييس (إيزو) من مواصفات مصطلحية مقيسة كالتوصية (R 704) بعنوان: «مبادئ التسمية».

ب- منهجية معجمية خاصة بتوحيد مبادئ تصنيف المعاجم المتخصصة في سياق ما يُعرف بالصناعة المعجمية (Terminographie/Terminography). وقد صدر في شأنها عن المنظمة الدولية للتقييس العديد من التوصيات والمواصفات كالتوصية (R 919) بعنوان دليل بناء المعاجم.

لا أدلّ على غياب التقييس في المجال الاصطلاحي أن بنوكنا المصطلحية العربية (بنك باسم - بنك معرّي - بنك مكتب تنسيق التعريب، بنك المجمع الأردني) تختلف في كيفية تدوين المصطلحات وتعريفها وفي صيغ الترميز لمختصراتها علاوةً على الاختلاف الكبير في طرق تدوين المعاجم الاصطلاحية الورقية تبعاً لتباين الرؤى والقناعات لدى كل مُصنّف.

• جهود نظيرية في مجال تقييس الاصطلاح العربي:

إذا بحثنا عن تجليات النشاط التقييسي بالمجامع والمعاهد المصطلحية العربية، سنلاحظ أنها قامت بمجهودات لا يُستهان بها، وإن أغفلت الجوانب المتعلقة بتقييس مبادئ تصنيف المتون كما سنرى، غير أنها استعملت - في سياق اهتمامها بالشق الأول من التقييس - لفظة «التوحيد» بدل «التقييس»، علماً أن التوحيد نتيجة من نتائج التقييس.

• أيّ توحيد في غياب التقييس؟

أنّى للتقييس المصطلحي أن يتمّ - سواء بماآزرة من اللجنة «٣٧» أو بتغيب قسري لحضورها التوجيهي ودعمها المعنوي - دون الحرص على إمام الباحثين في العلوم الإنسانية والعلوم المادية بمبادئ المصطلحية ومناهجها وتطبيقاتها العملية، بل دون إدراك للعناصر اللسانية والمنطقية للمصطلح ولقربنه المفهوم؟ لا

سيما أننا نعاين حيفاً يلحق هذا العلم القديم الجديد بالجامعات العربية ما عدا استثناءات قليلة ببعض الجامعات^(١). وقد غدا من المسلمات أن لا سبيل للتقدم العلمي والتقني دون تطوير النشاط الاصطلاحي في شقيه النظري والتطبيقي^(٢). إن الحرص على التقييس المصطلحي جزء لا يتجزأ من التخطيط اللساني، ذلك أن من أولى الأولويات بالتخطيط العناية بمعجم اللغة في مستوياتها العامة والخاصة. فمن يجرؤ على الادعاء بإمكانية الاستغناء عن التخطيط؟

ما فتى الباحثون المتسبون إلى المجمع والمعاهد المصطلحية العربية يشددون على أهمية التقييس (وإن في صفته العامة المرتبطة بـ: «التوحيد» كما أشرنا آنفاً) غير أن غالبية دعوات هؤلاء المرتبطة بهذا الموضوع تندرج في إطار خطاب الأدبيات، إذ يفتقد المطلع على هذه الأدبيات - المنشورة بمجلات المجمع اللغوية ومعاهد التعريب - إلى إجراءات عملية قابلة للتطبيق.

لقد تبين أن رسالة التوحيد برزت بخطابات المجمع منذ ثلاثينيات القرن الماضي، بينما رسالة التقييس بدأت تطفو بخطابات المصطلحيين بدءاً من منتصف ثمانينيات القرن الماضي مع محمد رشاد الحمزاوي في تجربته التطبيقية لتقييس مصطلحات الاتصالات بإشراف الاتحاد الدولي للاتصالات (١٩٨٦) وفي مقارنته النظرية التي قدمها بندوق «تطوير منهجيات الوضع» التي انعقدت في رحاب المجمع الأردني سنة ١٩٩٣، تضمنت مقترحات هادفة إلى تقييس المصطلح العربي نالت موافقة مؤتمر التعريب السابع المنعقد بالخرطوم سنة ١٩٩٥. (وسنعود إلى عرض جهود الباحث لاحقاً في سياق تقييم الجهود الفردية في التقييس المصطلحي).

يتساءل المرء في هذا الصدد: هل يترجم إلحاق المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (التي كانت تمثل جميع مؤسسات التقييس الوطنية) بهياكل المنظمة

(١) اليعودي خالد، (٢٠٠٨)، تدريس المصطلحية بالعالم العربي: واقع وآفاق، مداخلة بالمنتدى المصطلحي التونسي، مدينة سوسة.

(2) Picht & Draskau (1985), Terminology: an introduction.

Felber (1984), terminology manual.

العربية للتنمية الصناعية والتعدين توقف أنشطة المؤسسات العربية في مجال التقييس المصطلحي؟ فقد أصدرت هذه المنظمة سنة ١٩٨١ الطبعة الثانية من مقترحها الخاص بطريقة اختيار المصطلحات ووضعها، حيث تضمنت منهجية العمل المصطلحي ومراحلها (بما تشمله من: استخدام الجذاذة المصطلحية ومبادئ الوضع ومصادر العمل المصطلحي العربي والغربي)، كما أخذت المنظمة على عاتقها ترجمة معجم مفردات علم المصطلح، ثمرة استجابة لتوصية منظمة التقييس العالمية (أيزو رقم ١٠٨٩).

- فأَيُّ أعمال أعقبت هذا النشاط المصطلحي التقييسي بعد تجمّد أنشطة المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس العربية؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال بالنظر في أدوار مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، لكن بداية: ما وضع التقييس (في صيغته التقليدية) بالمؤسسات العربية العاملة في الشأن المصطلحي وفق معادلة الإلزام والاختيار؟

• تعميم استعمال المصطلح الموحد بين الإلزام والاختيار:

درجت المجامع اللغوية العربية (بما فيها مكتب تنسيق التعريب) على دعوة جميع القطاعات الإدارية والتعليمية والمؤسسات الخاصة إلى استعمال ما تتوصل إلى وضعه من مصطلحات في شتى التخصصات المعرفية والفنية، وغالباً ما كانت هذه التوصيات تناشد الحكومات بغرض استصدار قرارات لتنفيذ ما تمّ التوصل إليه من تسميات، وقد وُفِّقَت بعض المجامع في ذلك بحث حكوماتها جميع القطاعات المعنية على الالتزام بما صدر عن هذه المؤسسات.

فقد نجح المجمع القاهري في إقناع الحكومة باستصدار قرار في هذا الشأن، كما اعتبر المجمع العلمي العراقي منهجية الوضع التي وضعها أعضاء المجمع دستوراً يلزم كافة وضاع المصطلح بالتحديد بنوده^(١).

(١) مطلوب (٢٠٠٦)، بحوث مصطلحية، ص: ٣٢.

وقد ثبت لدى المصطلحيين المحدثين بمن فيهم أولئك المنضون في المنظمة الدولية للمقاييس (أيزو) أنه لا سلطة تلزم أهل الاختصاص بتطبيق بنود منهجياتهم واتباع اختياراتهم المصطلحية، وإنما تكمن كل السلطة في الاستعمال: ما أثبت الاستعمال جدارته بين أكبر قدر من المستعملين بمنابر الدرس ومختبرات البحث العلمي والمنشور من الدراسات العلمية الرصينة.

قد يُستساغ قرار الإلزام إذا تقرّر بعد روز مدى قابلية استعمال ما وضعته الجامعات من منظومات مصطلحية بين الأوساط العلمية المختصة، ويدفعنا صنيع بعض هذه الجامعات إلى التساؤل: هل أخذت بعض الجامعات اللغوية العربية بأهم مبادئ المصطلحية الاجتماعية؟ (وهو مبدأ التداول)، ذلك أن المجمع العلمي العراقي اتخذ قراراً بعدم تثبيت المصطلح سوى بعد ستة أشهر من وضعه (مطلوب (٢٠٠٦، ن م))، فسحةً زمنية تتيح للمجمع فرصة الاطلاع على مواقف أهل الاختصاص من صلاحية التسمية المقترحة. لكن هل مدة ستة أشهر كافية للحسم في موضوع التداول؟ وإلى أي حدّ يشمل الاستقراء أهل الرأي في المجال المعرفي؟ وبأي مدى على مستوى الامتداد الجغرافي بأقطار العالم العربي؟

من اللازم التمييز في موضوع الإلزام بين القرارات الداعية إلى استعمال اللغة الوطنية (أو القومية) لتفادي التهجين والازدواجية أو التعددية اللغوية من جهة والقرارات الداعية إلى الإلزام باستعمال مصطلحات دون أخرى من جهة ثانية، ذلك أن إلزامية النوع الأول من القرارات أمر منطقي يتوافق مع رغبة الشعوب في الحفاظ على مقومات وجودها، بينما يفتقد النوع الثاني من القرارات إلى المصدقية في مناخ يتسم بحركية دائبة في مسار البحث العلمي الأكاديمي تتصادم فيه الأفكار وتتعارض به المناهج والمفاهيم^(١)، وينعدم فيه التواصل البناء بين مؤسسات العمل المصطلحي.

(1) Eloy Jean-Michel (1995), Débats sur une loi Linguistique, ou est l'autorité ? pp: 6-18.

بناء على ما سبق لا يصحّ الحديث عن التقييس بالمؤسسات العربية العاملة في الشأن المصطلحي دون حرص من هذه الجهات على التنسيق بينها، فما هي تجليات التنسيق؟ - في حالة ثبوته - وما هي انعكاساته على العمل التقييسي على المستويين النظري والتطبيقي؟

إن غرضنا من البحث عن ملامح الوصل بين المؤسسات العربية العاملة في حقل التنمية اللغوية والمصطلحية: التحقق من درجات هذا الوصل، هل يقتصر على التراسل الإخواني وتعريف كل طرف بمنجزات الآخر؟ أم يتعداه إلى وضع مخططات قابلة للتنفيذ على الأمدين القريب والمتوسط لتحقيق التقييس المصطلحي الناجع فيما يتصل بالمنظومات المصطلحية التي يصدرها كل طرف؟

نتساءل في هذا السياق: هل شروع الجامعات بطبع إصدارات اتحاد الجامعات ومعاجم مكتب تنسيق التعريب شكل من أشكال التنسيق؟ هل ذلك عمل كافٍ بغرض إنجاح الجهود الرامية إلى استعمال المصطلح الموحد؟ أو بالأحرى المصطلح الذي رشّحه غالبية المجمعين ليكون المصطلح الموحد؟ مع أن الصراع ما زال على أشده للحسم في الجهة التي تحظى بالمصادقية لإقرار المصطلح الموحد؟

كما أنّ من مظاهر الاضطراب في التنسيق المصطلحي أنّ غالبية المؤسسات الساهرة على توحيد المصطلح العربي نشأت بمبادرة من جامعة الدول العربية، فأيّ شكل من أشكال التوحيد يصدر عن جهات مختلفة دون أدنى توافق بينها؟ أو دون تقسيم محطات العمل المصطلحي تبعاً لتعدد القطاعات المعرفية.

لننظر إذن - في سبيل تقييم نجاعة السياسات اللغوية المتبعة من لدن الجامعات العربية - في أشكال التواصل بين هذه المؤسسات والهيئات الدولية العاملة في مجال التقييس المصطلحي.

• مدى استثمار الجامعات اللغوية العربية لمنهجيات العمل المصطلحي
المعتمدة بمنظمات التقييس العالمية:

لطالما ردّد أنصار القديم شعار خصوصية اللغة العربية من حيث تميزها برصيدها التاريخي وأساقها الصوتية والصرفية والتركيبية، أنشودةً يرمي غالبية المَجْمَعِيِّينَ عَبرَ ترددها إلى العمل في مجال التنمية اللغوية بعيداً عن توجيهات المؤسسات الغربية التي تشتغل بنفس الموضوعات وتصدر من حين لآخر توصيات ترى أن لا غنى لمنظمات التقييس الفرعية من تبنيها نشداناً للدقة وضماناً للتواصل الأنجع بين مستعملي اللغات الطبيعية واللغات القطاعية. نتساءل بدورنا هل توجيهات منظمات التقييس العالمية نعمة تنعكس ثمارها على مصير اللغة العربية أم نقمة يُراد من خلالها تكريس التبعية وعولمة الثقافة في نموذج أوحده؟ يحق للباحث في سبيل الإجابة عن هذا التساؤل المحيّر البحث بداية عن أوجه الصلة بين أعمال الجامعات ومنهجيات العمل المصطلحي بمنظمات التقييس العالمية.

نكتفي في الإجابة عن السؤال بتتبع حالة مكتب تنسيق التعريب بالرباط (التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) لأنه الوحيد - في نظرنا كما يتضح من منشوراته بمجلة اللسان العربي - الذي خصص جزءاً من اهتماماته لموضوع التقييس.

* مدى توافق أنشطة مكتب تنسيق التعريب مع أعمال المؤسسات
المصطلحية الدولية:

يرى خبير المكتب الدكتور «جواد حسني سماعنة»^(١) أن أعمال المكتب التي أنجزها منذ ستينيات القرن الماضي لا تنشز كثيراً عن إنجازات المنظمات المصطلحية الدولية في عصرنا الحديث. فكما أن أعمال المنظمة الدولية للتقييس

(١) جواد سماعنة، الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب في ضوء النظريات المصطلحية الحديثة، ص: ٤٠.

(ISO) ومعهد «أفنور» (Afnor) تتضمن شقا ينتمي إلى النظرية المصطلحية العامة (المندرجة ضمن «المصطلحية» [Terminology / Terminologie] وشقا آخر ينتمي إلى النظرية المصطلحية الخاصة (المندرجة ضمن «الصناعة المصطلحية» [Terminographie/Terminography])، كذلك ينجز المكتب أعماله في اتجاهين متوازيين ومتكاملين:

- اتجاه نظري منهجي (يعدّ مرتكزاً في مشروعات التصنيف المعجمي)، يتمثل فيما يصدره من قرارات وتوصيات ومقترحات ذات صلة بالنهج المتبع في العمل المصطلحي، غالبيتها بلورها المؤتمرين بملتقيات المكتب.

- اتجاه معجمي عملي يتجسّد في تحضير مواد معاجم المصطلحات الموحدة (ثلاثية اللغة: إنجليزي-فرنسي-عربي).

تجلى معالم الاتجاه النظري فيما يسميه المكتب «منهجية»، ويرى الباحث «سماعة» أن عناصر منهجية المكتب في الوضع المصطلحي تتوافق إلى حدّ كبير مع بعض مفاهيم النظرية العامة.

يحتزل الباحث «سماعة» النظرية العامة (في المصطلحية) في جملة المبادئ التي صدرت عن هاتين الندوتين (١٩٨١-١٩٩٣) وعن مؤتمرات التعريب، فكيف يقيّم الباحث عناصر ما يسميه «النظرية المصطلحية العامة» التي صاغها المكتب؟

استخلص الباحث من ندوة الرباط ١٩٨١ ثمانية عشر مبدأ:

- مبادئ صوتية عامة (منها: الملاءمة الصوتية في المصطلح)
- مبادئ دلالية (منها: ضرورة دلالة المصطلح على مسأه).
- مبادئ صرفية - بنيوية (تخصّ الاشتقاق والنحت والتعريب).
- مبادئ سوسيو تاريخية (تؤكد أهمية الاستعمال في شيوع المصطلح وتوحيده).

واستخلص عدة ملحوظات، نجملها في:

لا ترقى منهجية «المكتب» إلى مبادئ العمل المصطلحي التي سنتها اللجنة «٣٧» في الأدلة المشار إليها آنفاً، إنما مجمل ما سمي بـ «مبادئ الوضع» عبارة عن آراء وضوابط تخص الترجمة والتعريب والاشتقاق الصرفي والدلالي، تستمد أصولها من أبحاث لغويين عرب منتصف القرن الماضي ممن ينضوون في نطاق اللسانيات التاريخية والوصفية من أمثال «إبراهيم أنيس» و«صبحي الصالح» و«علي عبد الواحد وافي» و«رمضان عبد التواب» وآخرين، تحمل عنوان «طرائق التوليد اللغوي» أو «وسائل تنمية الألفاظ».

كما أن أعمال مكتب تنسيق التعريب في المنحى التصنيفي لا تتقيد بمبادئ التصنيف المعجمي كما صاغتها منظمات التقييس الدولية، لا سيما ما ارتبط بالتصنيف والتوثيق ومراعاة الاستثمار الأمثل للأداة المعلوماتية في عمليات الجرد والجمع والتدوين.

سبق للدكتور سماعة^(١) أن قدّم جملة من الملحوظات المرتبطة بمنهجية وضع المكتب (١٩٨١)، أبرزها:

- طابع الاختزال، إذ حرّر المكتب بنود هذه المنهجية في ثلاث صفحات، في حين أفرد لها مجمع اللغة العربية (بالقاهرة) أعداداً كثيرة من مجلته وعشرات الجلسات.

- إهمال التفصيل في قضايا مهمة ترتبط بـ «نظرية المفهوم» ومبادئ الترجمة والتعريب، وكثير من موضوعات النظرية الخاصة في المصطلحية (كمبادئ تصنيف المعاجم العلمية المختصة)، إضافة إلى تجاهل مفهومي التقييس والتوحيد.

نضيف إلى ذلك أن كثيراً من المقترحات التي صدرت عن الندوتين (١٩٨١-١٩٩٣) لم تتخط نطاق القول إلى الفعل، من ذلك المقترح السادس الذي تضمّنته

(١) سماعة، المرجع السابق، ٤٢.

وثيقة المؤتمر (١٩٨١)^(١)، القاضي بضرورة «التعاون مع لجنة المصطلحات التي شكلتها المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس في وضع قواعد علم المصطلح تمهيدا لنشرها مواصفات عربية ووطنية».

يلقى الباحث «ساعة»^(٢) على بنود منهجية الوضع التي صدرت عن ندوة عمان (١٩٩٣) بأنها تتميز ب«التكرار والاجترار لمبادئ الندوة الأولى والنص على توجّهات عامة لا خلاف فيها، والتلميح على استحياء إلى أهمية موضوعات علم المصطلح بدلاً من الغوص فيها»، هذا على الرغم من التطورات التي شهدتها الدراسات المصطلحية بالغرب على المستويات النظرية والتطبيقية والتقنية (الحاسوبية).

لا ريب في أنّ الخلل الأكبر الذي يُميّز الجوانب النظرية لأنشطة المكتب (وبمعيّتها الجامعات اللغوية العربية) غياب (أو تغييب) مفهوم «التقييس»، والاقتصار على نشدان «التوحيد».

إن التوحيد الذي ينشده المكتب (وبقية الجامعات اللغوية) هدفٌ أقرب إلى الطوباوية في غياب نشاط تقييسي، وتتجلى طوباوية هذا الهدف إذا علمنا أن مؤسسات العمل المصطلحي العربية بما فيها المكتب والجامعات تنشُد التوحيد المصطلحي في منظومات مصطلحية ثلاثية اللغة مجردة عن التعريف، وهو أمر أقرب إلى المستحيل بسبب تميز كل لغة بنسقتها على المستويات البنيوية والتصورية، علاوة على ارتباط دلالة المصطلح بالسياق الذي يستعمل به، سواء كان سياقاً مجالياً (يرتبط بالقطاع، كاختلاف دلالة مصطلح «الكلام» بين النحاة والبلاغيين والمناطق) أو سياقاً معرفياً (كاختلاف السمات الدلالية لمصطلح «مورفيم» [صرفة] بين التوزيعيين والوظيفيين والتوليديين)، كما أن التوحيد يرتبط أشدّ الارتباط بالاستعمال، غير أنّ غالبية المنظومات المصطلحية التي سمّيت تجوّزاً «مصطلحات

(١) يُراجع العدد ٣٩ من مجلة اللسان العربي، ص: ٣٣٩-٣٤١.

(٢) ساعة، الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب، ص: ٤٣.

موحدة» مرصوفة برفوف المعاهد التي سهرت على تصنيفها وتنسيق وحداتها بعيداً من عوالم أهل الاختصاص.

يُصَرِّح المصطلحيُّ «ساجر» في هذا المضمار: من المتعذر تحقيق التوحيد المصطلحي (الناتج عن التقييس) بين لغات مختلفة، بينما يمكن تحقيق ذلك داخل اللغة الواحدة، إذا تمَّ استعمال هذه المصطلحات بالميدان العلمي المرتبطة به.⁽¹⁾

• تحديات تعرقل جهود المجامع والمؤسسات المصطلحية العربية:

لعل أبرز ما أخذ على المجامع مجتمعة (بما فيها مكتب تنسيق التعريب)

- عدم مواكبتها للتطور العلمي والثقافي المشهود في العقود الأخيرة، فعلى الرغم من لجوء هاته المؤسسات إلى الوضع المصطلحي وتصنيف المعاجم العامة والخاصة فما زال الرصيد المعجمي للغة العربية يتسم بالعجز عن ملاحقة المنظومات المصطلحية الغربية التي تتطور بوتيرة متسارعة، والتي ما فتئت تزحف على متن العربية فبالأحرى انتقال المؤسسات العربية من مرحلة تطويع المصطلح الوافد إلى مرحلة التأسيس المصطلحي بالإسهام إلى جانب بلدان العلم المتقدم في صوغ تسميات جديدة في مجالات العلم والتقنية.

إن المؤسسات العربية العاملة في الشأن المصطلحي التواقفة إلى تقييس فاعل للمسميات مدعوّة:

أ- لضم جيل جديد من الاختصاصيين في اللسانيات والمصطلحية والمعلوماتية والطب والهندسة وبقية العلوم المادية بهدف تطويع المفاهيم الغربية المتنامية لتتلاءم مع أنساق العربية الصوتية والصرفية والدلالية، ولن يتحقق هذا الأمر في غياب دعم مادي لهاته الهيئات.

(1) Sager (1990), A Pratical Course in Terminology processing , pp: 123-128.

ب- تعميم منجزاتها بنشرها على أوسع نطاق من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة والمرئية (فلا جدوى من جهود هاته المؤسسات في مناخ يتميز بسيادة العاميات ولغات المستعمر بالمنابر الإعلامية).

ج- التطبيق المرحلي لمخططات السياسات اللغوية.

خلاصة القول: تندرج معالجة المجامع اللغوية والمؤسسات المصطلحية العربية لموضوع التقييس ضمن الأدبيات وغالباً ما تمّ الخلط بينه وبين التوحيد مع أن الأول مرحلة من مراحل التوحيد، كما أن ضعف التنسيق والتنازع على الريادة وإحراز قصب السبق هو ما ميّز أعمال هاته الهيئات مما أفرز نتاجات مكرّرة وولّد مصطلحات متعددة تنعت بـ «الموحدة» نتيجة صدورها عن عدة مؤسسات للتوحيد المصطلحي. ترى هل يسود الواقع نفسه لدى المصطلحيين الأفراد؟

• الجهود الفردية في مجال التقييس المصطلحي:

لا شك أن الباحث التونسي المخضرم محمد رشاد الحمزاوي من أوائل الباحثين العرب الذين أوضحوا طبيعة الصلة بين مفهومي «التوحيد» و«التقييس»، أو بالأحرى الذين جعلوا التقييس اللبنة الأساس نحو التوحيد. فقد قرر «الحمزاوي»^(١) أن لا سبيل لتوحيد المصطلح العربي دون العمل على تقييسه، في إشارة إلى ضرورة التمييز بين «التوحيد» و«التقييس»، وقد سبق للباحث أن ضمّن رأيه هذا بكتابه «المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها»، كما عرض مبادئ التقييس - كما تصوّرها، وهي في غالبيتها تستلهم أعمال المركز الدولي «إنفوترم» - في ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العربي (١٩٩٣) بعمان، وحظيت بموافقة المؤتمرين بمؤتمر التعريب السابع الذي انعقد بالخرطوم سنة ١٩٩٥. حدّد الحمزاوي^(٢) مفهوم التقييس بكونه «اعتماد مبادئ

(١) الحمزاوي، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، ص: ١٠٣٣-١٠٣٥.

(٢) الحمزاوي، المرجع نفسه، ص: ١٠٣٩.

وقواعد لغوية تعالج معالجة حاسوبية رياضية لتوحيد مداخل المعجم، لا سيما مداخله العلمية»، وحثَّ المجمع على البحث في سُبُل تقييس المصطلح بدل نشدان التوحيد دفعة واحدة، ذلك أن «التقييس» يعدُّ خطوةً لا غنى عنها في العمل المصطلحي، وهي مُمهِّدة لتحقيق حلم التوحيد.

- مستويات التقييس المصطلحي:

يخصُّ التقييسُ المصطلحي مستويين أساسيين:

- المستوى الأول: تقييس منهجيات الوضع المصطلحي.

- المستوى الثاني: تقييس المصطلحات في صيغة متون مصطلحية (مسارد، معاجم، قواميس، قوائم، كشافات)⁽¹⁾.

إذا كانت المجمع اللغوية والمعاهد المصطلحية العربية قد أبلت في تحديد منهجيات الوضع المصطلحي [مع أنها غير ذات جدوى في غياب تطبيقها تطبيقاً فعلياً في العمل المصطلحي] فإنها لا تزال مقصّرة في تقييس منهج تصنيف المعاجم المختصة. وقد أصدرت منظمة (أيزو) عدداً من التوصيات والمواصفات في هذا المضمار، منها التوصية (R 919)، وتحمل عنوان: «دليل تحضير المعاجم المنسّقة» (ISO / R 919 : 1969).

حاول الخبير المصطلحي الحمزاوي (١٩٩٣) صياغة نماذج نظرية في المصطلحية تتلاءم مع خصوصية العربية، فجمع في نظريته بين أنظمة لغوية كعناصر الوضع والتوليد والترجمة، وأنظمة أخرى إجرائية كالنظام الحاسوبي ونظام التقييس، وتمثّل الغرض من وضعه النظامين الأخيرين في التنبيه إلى أهمية المعالجة الحاسوبية للمصطلحات، ودعوته إلى تدوين المنظومات المصطلحية باستثمار برامج آلية دقيقة، مما يساهم في تحقيق التوحيد الاصطلاحي. ونظراً لصعوبة التطبيق الدقيق لبعض الأنظمة كنظام الوضع (أو التوليد) الذي ينتج

(1) Felber (1984) terminology manual, pp:15-21

عن تطبيقه كثير من المترادفات؛ يستعين الباحث بنظام التقييس للتخفيف من حدة مصاعب تطبيق النظام الأول.

من بين المقاييس الكمية التي استند إليها الباحث التونسي في صياغة النظام التقيسي:

أ- مقياس الاطراد والشيوع: فلا يعد المصطلح شائعاً ومطرداً إلا إذا ورد في خمسة مصادر على أقل تقدير.

ب- مقياس يُسر التداؤل: إذ يحظى المصطلح الأقل حروفاً (بنية) بالانتقاء بدل المصطلح الأكثر حروفاً مع اعتبار الحروف الأصلية دون الزوائد.

ت- مقياس الملاءمة، بعدم قبول المصطلح الذي تشترك في استعماله مجالات معرفية متعددة، وتفضيل المصطلح الذي ينعدم به الاشتراك.

د- مقياس الحوافز، أو قابلية المصطلح للتوليد اللغوي، فالمصطلح المرن على المستوى الاشتقاقي هو المصطلح المقبول مقارنة بالمصطلح غير المرن من الناحية الاشتقاقية.^(١)

تَبَنَّى مَكْتَبُ تَنْسِيقِ التَّعْرِيبِ بِمَعِيَةِ الْمُؤْتَمِّرِينَ بِمُؤْتَمَرِ «تَطْوِيرِ مَنَهْجِيَةِ الْوَضْعِ» (الأردن ١٩٩٣) الخطة، وَصَادَقَ عَلَيْهَا مُؤْتَمَرُ التَّعْرِيبِ التَّاسِعُ بِالْخَرْطُومِ سَنَةَ ١٩٩٥، وَالْأُخْرَى أَنْ يُرْفَقَ التَّبْنِي النُّظْرِي بِالتَّطْبِيقِ الْعَمَلِي، وَلَا تَتَوَفَّرُ عَلَى أَدْلَةٍ أَوْ مَعْطِيَّاتٍ أَوْ إِشَارَاتٍ بِمَقْدَمَاتِ «الْمَعَاجِمِ الْمَوْحِدَةِ» تَشِيرُ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ مِنْ بَعِيدٍ إِلَى اسْتِثْمَارِ الْمَبَادِئِ الْحَمْزَاوِيَّةِ فِي مَجَالِ التَّقْيِيسِ الْمِصْطَلْحِيِّ.

أضف الحمزاوي^(٢) على أثر تحيين مجهوداته السابقة: ركنين مهمين، هما: الخامس يخصّ «المراجعة»، والسادس يتصل ب«التجديد». تتجلى أهمية عملية التحيين في المواكبة عبر تتبّع آراء الدارسين ومواقفهم من المصطلح المقيس،

(١) الحمزاوي، المصطلحية العربية: سبل تطويرها وتوحيدها ١٩٩٥، ص ص ١٢٤-١٢٥

(٢) الحمزاوي، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة - (م ن).

بالنظر إلى مُستجدّات الواقع العلمي، أي التحقق من مدى خضوع المصطلح للتطور على المستوى الدلالي عبر مساراته في استعماله بالتخصص العلمي أو ضمن تخصصات علمية متعددة إذا كان من المشترك المصطلحي.

يشير الحمزاوي بذات المصدر إلى أن عمليات التقييس لا تقف عند معالجة الوحدات المصطلحية، وتقنين منهجيات الوضع المصطلحي بغرض توحيدها؛ إنما تشمل أيضاً تقييساً لمنهجيات التصنيف المعجمي، ذلك أن هذا الموضوع حَظي باهتمام كبير من طرف منظمات التقييس العالمية التي صاغت مبادئ عامة في التصنيف المعجمي يُستحسنُ التقيّد بها. (وسنشير فيما يأتي إلى عناية الباحث «سماعة» بهذا الموضوع).

وضع الباحث التونسي في هذا الإطار تصوراً لبنيات المعجم (أو بالأحرى «القاموس»)، بأن يتوافر على مدخل (بالبنية الكبرى إذا جاز لنا استعارة اصطلاحات المعجمية «جوزيت ري ديوف (1971)»⁽¹⁾ وتسعة تعريفات (بنيته الصغرى)، هي: ١- التعريف الصوتي ٢- التعريف الصرفي ٣- التعريف النحوي ٤- التعريف الدلالي ٥- التعريف البلاغي ٦- التعريف المجازي ٧- التعريف الأسلوبي ٨- التعريف بالشاهد ٩- التعريف بالصورة. وأشار الباحث إلى أن نوعية المعجم هي العنصر المحدّد لمدى ثبوت هذه التعريفات التسع، أو ثبوت بعضها دون بعضها. فما مدى استلهاام الحمزاوي في تحديده لعناصر تقييس المصطلح العربي للمبادئ التي صاغها «فيلبر» (1984) (Felber) رائد مؤسسة «إنفوترم» (INFOTERM)؟

• صلة أفكار «الحمزاوي» التقييسية بمبادئ المدرسة النمساوية في

المصطلحية

يتجلى التعالق بين تصورات الباحثين في تطبيقات نظرية التقييس الحمزاوية

(1) يُراجع الفصل الثالث من كتاب «دييوف»:

Rey Debove Josette (1971), Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires.

على المصطلحات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي «Telephone»، إذ انتهى الباحث التونسي^(١)، إلى نتيجة أن مصطلح «هاتف» المُولَّد عن طريق المجاز هو المصطلح المفضل يليه مرتبة المصطلح المعرب «تليفون»، ويضيف قائلاً: «يمكن في بعض الحالات اعتماد لفظ ثانٍ مرادف إذا كانت درجته عالية، ويترك للاستعمال الاختيار بينهما».

لكن إلى أي حدّ نالت مقترحات «الحمزاوي» رضی أهل الاختصاص؟ إن التقصي عن هذا الموضوع يندرج ضمن اهتمامات «المصطلحية الاجتماعية» التي تولي العناية لركن الاستعمال المصطلحي، وتستهدف تأصيل المصطلحات المقيسة بين مختلف الجهات المهنية وأهل الاختصاص، إذ تقوم بوصل المفاهيم المتخصصة بمجموعة المستعملين لها بلغة محددة، حرصاً على التوفيق بين الجهد التنظيري الذي قامت به مؤسسات التقييس والواقع العملي السائد بين أهل الاختصاص.

نجد من بين من تناول موضوع التقييس بالعربية أيضاً: «عيسى جميل الملائكة»^(٢)، و«محمد حلمي هليل»^(٣)، و«جواد حسني سماعنة»^(٤) ويبدو أن آراء هذا الأخير في موضوع التقييس - كما سيتضح في الفقرات الموالية - أكثر اتصالاً بالبحث المصطلحي الحديث.

• جهود الباحث «جواد حسني سماعنة» (١٩٩٥/١٩٩٩) في التقييس

المصطلحي:

كشف الدارس أن الجوانب التقييسية المتصلة بمبادئ التصنيف المعجمي مغيّبة عن جهود المجمعين العرب، فرسم خطة - مستلهمة من منجزات المدرسة

(١) الحمزاوي، المصطلحية العربية: سبل تطويرها وتوحيدها، ص: ١٢٦.

(٢) عيسى جميل الملائكة، تقييس المصطلح وتوحيده في العالم العربي: المبادئ والطرائق.

(٣) محمد حلمي هليل، التقييس المصطلحي في البلاد العربية، ص: ٥٩-٦١.

(٤) سماعنة حسني جواد، تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته ص: ٣٠٣-٣١٢.

- سماعنة حسني، المعجم العلمي المختص، المنهج والمصطلح، ص: ٢٥-٢٨.

النمساوية في المصطلحية- يحدد فيها خطوات تقييس مبادئ التصنيف المعجمي، إذ تدرج بها القواعد التي توصي هيئة التقييس العالمية بالاستناد إليها في بناء المتون المصطلحية، من هذه المبادئ ما يرتبط بجمع المواد المصطلحية، ومنها ما يتصل بطرق تدوينها فيما يتصل بأنواع ترتيب المداخل المعجمية ومنهجيات تعريفها وفيما يرتبط أيضا بالملاحق التي ترد بذيل المعجم.

نشير في هذا الصدد إلى أنّ الحاجة أصبحت ماسة لتقييس مبادئ التصنيف المعجمي نظراً لكثرة أنماط المتون المعجمية وتباين المصنفين في منهجيات بناء متونهم من حيث نوع المعلومات الواجب تدوينها وإدراجها بالتصنيف. لا سيما أن منظمة التقييس العالمية قطعت أشواطاً في مجال تحديد المواصفات والمقاييس المرتبطة بمقاسات الجذاذة التي تتضمن المصطلح والمتصلة بنوع البيانات الواجب إدراجها وخطوات العمل الخاصة بتسجيل المعطيات في الحاسوب أو في أوعية رقمية، والانتقال إلى تصنيف هذه المعطيات في معاجم أو قواميس خاصة.

• خطوات تقييس مبادئ تصنيف المتون المعجمية الخاصة:

تقوم خطة «ساعة»^(١) التقييسية المتصلة ببناء المتون المصطلحية على العناصر التالية:

١- جمع المواد المصطلحية: يدرج الباحث «ساعة» ضمن هذه الخانة مصادر جمع المادة، ومستويات المادة المصطلحية المستخلصة.

١-١- مصادر الجمع: باستناد المعجمي على مصادر ذات صلة بموضوع المعجم وذات مصداقية. وهي متنوّعة، فقد تكون: قوائم مصطلحية أو معاجم مخصصة أو نصوصاً مرتبطة بالمجال أو بنوكاً مصطلحية أو منشورات تضم توصيات أو مواصفات أو أدلة صادرة من هيئات التقييس الدولية أو الوطنية. إنها مصادر من الواجب إثباتها بذيل

(١) ساعة، المعجم العلمي المختص، المنهج والمصطلح.

المعجم، تخضع - شأنها شأن الوحدات المصطلحية- للتحيين من وقت لآخر.

٢-١- مستويات المادة المصطلحية المستخلصة: بتفادي الخلط العشوائي نبذا للمزج بين مستويات متعددة، وقد أوصت منظمة التقييس العالمية في التوصية «R919» بضرورة تحقيق مبدأين أساسيين هما: مبدأ التماسك ومبدأ الاتساق. ولن يتأتى تحقيق المبدأين إلا بالاستناد إلى شجرة الميدان (Arbre de domaine/ Domain tree)، من خلالها يتم إدراج كل مصطلح بالفرع الذي ينتمي إليه ضمن الخطاطة المشجرة. من شأن التقيّد بهذا المبدأ (مبدأ الاعتماد على شجرة الميدان) التمييز بين نوعين من أنواع التصنيف المعجمي:

- نوع من المعاجم الخاصة تتقيّد بشجرة الميدان
- نوع ثان لا يتقيّد بذلك وهو النوع المتمثل في معاجم الترجمة أو المعاجم المستعملة في الأغراض العامة^(١).

يندرج ضمن خانة مستويات المادة المصطلحية المستخلصة موضوع تحديد وسائل الوضع، بذلك يتضح أنّ اختيار أحق الوسائل في وضع المصطلح وتوليد (مجاز، تراث، اشتقاق، تعريب، تدخيل) يتصل اتصالاً وثيقاً بالمستويات اللغوية في توصيات منظمة التقييس الدولية.

٢- تدوين المداخل المصطلحية: تركز على مستندين رئيسين: أحدهما يتصل بالترتيب بينما يرتبط الثاني بالتعريف.

٢-١- التوجيهات المقترنة بالترتيب: هناك ترتيبان أساسيان معتمدان بالمعاجم التقنية والمتخصصة، أحدهما الترتيب الأبجدي وثانيهما الترتيب المفهومي، فما هي مميزات كل نظام من هذين النظامين؟

(1) Felber , Terminology manual, p:239.

أ- الترتيب الألفبائي: إن شيوع الترتيب الألفبائي بالتصانيف المعجمية العامة والخاصة على السواء لا يعني أنه النظام الأسلم والأنجع للمتلقي، وإنما تعود أسباب شيوعه لسهولة الإجراءية مقارنة بالنوع الثاني من الترتيب، أي الترتيب المفهومي، ذلك أن المصنف الذي ينتصر للترتيب الألفبائي لا يتجشم عناء كبيراً، إذ يكفيه تدوين المصطلح بصيغته المجردة أو المزيدة بالحالة التي يُتداول بها في النصوص وبالمتداول دونها حاجةً إلى تجريد المدخل من زوائده سواء كان المصطلح بسيطاً أو مركباً.

غني عن الإشارة إلى أن هذا النوع من الترتيب يُسهم في تشويش ذهن المتلقي متصفح المعجم بالنظر إلى تشتت مجموعة من المفاهيم المتألفة في بوتقة دلالية واحدة أو توجد بينها صلوات قرابة وثيقة. الغالب أن يعزز هذا النوع من التصنيف بملحق تدرج به أصول المصطلحات مجردة من الزوائد أو بملحق يضم تصنيفاً آخر للمصطلحات مقسمة إلى المستويات المدرجة ضمن التخصص المعرفي، كعزل المصطلحات الصوتية والصواتية عن نظيراتها الصرفية والتركيبية ثم الدلالية فالتداولية وتندرج جميعها ضمن التخصص اللساني.

ب- الترتيب المفهومي: يتخذ شكلين أساسيين:

- شكل الترتيب المفهومي الجزئي الذي يستند إلى تصنيف المصطلحات بالنظر إلى الموضوعات التي تندرج فيها.
- شكل الترتيب المفهومي الكلي الذي يقسم المفاهيم تقسيماً تشجيرياً يعمد فيه المصنف إلى تحديد الصلات القائمة بين مفاهيم كل مستوى من مستويات التخصص المعرفي.

على غرار المعاجم القطاعية المرتبة ترتيباً ألفبائياً، يضم المعجم المرتب ترتيباً مفهومياً ملاحق ترتب ضمنها المصطلحات ترتيباً ألفبائياً أو مصحوبة بأرقام تُيسر للمتلقي مهمة الرجوع إليها.

٣- التوجيهات المقترنة بالتعريف:

من الواضح أن ركن التعريف مُميّزٌ للقاموس عن المسرد، نشير في هذا الصدد إلى أن غالبية المعاجم اللسانية العربية الحديثة عبارة عن مسارد. ممّا يُميز التعريف المصطلحي عن التعريف اللغوي العام أن الأول يتصف بالدقة والاختزال بإيراد السمات الدلالية التي تميز مفهوماً عن آخر في إطار زمرة من العلاقات تحدد بفضلٍ جرد مختلف السياقات التي يرد بها المصطلح.

يُبيّن «فيلبر»^(١) محورية «العلاقات» في التعريف المصطلحي حين يحدد هذا الأخير على النحو الآتي: التعريف المصطلحي «صيغة لفظية تحدد مفهوماً عبر استحضار مفاهيم أخرى تتصل بالمفهوم المعرف بفضل علاقة مميزة تختلف عن سائر علاقاته بمفاهيم المجال المعرفي، وهي العلاقة التي تحدد مكانة المفهوم ضمن سائر وحدات المنظومة المفاهيمية.

من أهم الشروط الواجب توافرها في التعريف المصطلحي:

- الإشارة إلى المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح.
- تحديد الصلة الموجودة بين المصطلح وبقية المصطلحات المرتبطة به على المستوى المفهومي.
- الاستناد في عملية التعريف إلى الدلالة المفهومية بدّل الدلالة العامة^(٢).

٤- عناصر تقييس ملاحق المتون المعجمية الخاصة:

أشارت منظمات التقييس الدولية إلى جملة من الملاحق التي من الأفيدي إدراجها بذيل التصنيف المعجمي^(٣). نشير في هذا الصدد إلى أن المقدمة جزء لا يتجزأ من أركان التصنيف المعجمي، سنكتفي في هذا المقام بالتركيز على بنائية المقدمة.

(1) Felber, Terminology manual, p:136.

(٢) اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، ص ص: ٢٤٠-٢٤٣.

(3) Felber, , Terminologie manual, p: 136.

٤-١- عناصر المقدمة: من العناصر الواجب توفرها بمقدمة المعجم الخاص (الاصطلاحي):

- ذكر الهدف من تصنيف المعجم (بمعنى الإشارة إلى طبيعة الجمهور المستهدف وطبيعة الموضوعات المرصودة بالمتن إضافة إلى تحديد العدد التقديري للمداخل المعجمية، وهو عدد يرتبط أساساً بالغرض من التأليف: تربوي، موسوعي، تبسيطي..).

- الإحالة إلى المصادر التي استند إليها المصنف في عمليات استخلاص وحدات المعجم.

- المنهج الذي تبناه المصنف في التصنيف.

- نوع الرموز المستعملة في تخصيص المداخل، تشير إلى المقولات الاشتقاقية (س=اسم، مص= مصدر، ص= صفة، مر= مركب إضافي إلخ)، أو تشير إلى المجالات المعرفية التي ينتمي إليها المصطلح: (ص= صوتي، صو= صوتي، صر= صرافي، د= دلالي، تد= تداولي).

- الإشارة إلى نوع الملاحق المثبتة بذييل التصنيف المعجمي (ملحق الأصول، ملحق الصيغ، ملحق المترادفات، ملحق المشتركات اللفظية إلخ).

تلك كانت معالم التقييس لدى بعض المصطلحيين العرب، وقد قدّم بعض الدارسين تصورات عن مشروعات مصطلحية - نعرض ملامحها العامة فيما يأتي- نرى إمكانية إسهامها في التقييس المصطلحي الناجع.

• نظرة مجملّة على المشروعات المقترحة لتفعيل التقييس:

تعددت الحلول التي اقترحتها الدارسون بغاية تنمية أنظمة التقييس المصطلحي، من هاته الحلول:

١ - إحداث الشبكة العربية للإعلام المصطلحي:

اقترح الدارس -حلمي هليل-^(١) إحداث الشبكة، كان مقررًا للمعهد القومي للمواصفات والمقاييس أن يحتضن هذا المشروع، اعتبر الباحث من وظائفه نشر المعلومات المصطلحية على أوسع نطاق، من مهامه أيضاً تبادل المعطيات بين الجهات العاملة في الشأن المصطلحي.

٢ - بناء المرصد المصطلحي:

- دواعي إنشاء المرصد المصطلحية بالعالم العربي

يتساءل المرء عن علل الدعوة إلى بناء المرصد اللغوي أو المرصد المصطلحي مع أن البنوك المصطلحية وبنوك الكلمات العربية تغني عن هذه المشروعات المقترحة لأن تأسيس البنك اللغوي أو البنك المصطلحي يقتضي بالضرورة أن يتضمن ما يستهدفه الداعون إلى بناء المرصد اللغوية أو المصطلحية. نجد الجواب الشافي لدى الخبير المصطلحي «عبد اللطيف عبيد»^(٢) الذي يرى أن اقتصار بنوك المصطلحات العربية على تسجيل ما جمعته الجامعات من منظومات مصطلحية ببعض القطاعات المعرفية يدفع إلى الإسراع في بناء المرصد المصطلحي لكي يضم إضافة إلى ما سجلته البنوك المصطلحية كل المصطلحات المتداولة بكتابات العلماء والدارسين في شتى التخصصات وكل المولدات المصطلحية المستعملة بالترجمات والمجلات والصحف ووسائل الإعلام.

يعرّف المصطلحيّ «عبد اللطيف عبيد» مفهوم «المرصد» بأنه: «جهاز يرصد الواقع المصطلحي والمعجمي على الصعيدين الوطني والقومي في الوطن العربي وحتى خارجه وبخاصة في المنظمات الدولية»^(٣)، الغرض من هذا الرصد تتبع حركية الإنتاج المصطلحي والمعجمي والتأكد من مدى سلامة منهجيات الوضع المتبعة ومن مدى تداول المصطلحات العربية في مختلف المجالات والقطاعات.

(١) حلمي هليل، التقييس المصطلحي في البلاد العربية، ص: ٥٩-٦١.

(٢) عبد اللطيف عبيد، المرصد العربي أداة لتطوير المصطلح وإشاعته، ص: ٢٣٧-٢٥٤.

(٣) المرجع السابق.

ويراه الباحث العراقي «علي القاسمي»^(١): «شبكة عربية للمصطلحات، تتبادل المؤسسات المشاركة فيه المعلومات المصطلحية، يقف المختصون على مواطن الاتفاق والاختلاف في المصطلحات التي يستعملونها، إضافة إلى اطلاعهم على ما يستجدّ من مصطلحات».

تحدّد الموادّ الأولى للمرصد المصطلحي في: مصادر مطبوعة (كتب وقواميس ومعاجم وفهارس وأعمال مؤتمرات وصحف ومجلات ووثائق رسمية وسجلات المنظمات والمؤسسات والشركات [إن تقيّدت بالعربية]) وفي الشبابة (بالبحث داخل الصفحات الرقمية من خلال محركات بحث خاصة بالمرصد، وبالاستعانة بمواقع تسهم في عمليات الرصد، وبإدراج مقترحات المتصفحين لبوابة المرصد)، وفي قوائم المصارف المصطلحية العربية والدولية بلغاتها المختلفة.^(٢)

فوائد المرصد عميمة، إذ يُعدّ أساس بناء المعجم الآلي الشامل والمكنز اللغوي والذخيرة اللغوية. ولا ريب أن مشروع المرصد المصطلحي مشروع يتصف بالشمولية لأنه يستهدف أنشطة متنوعة لا تقتصر على تسجيل الوحدات المصطلحية الجديدة، إنما يُضاف: الجرد البيليوغرافي لجميع الإصدارات المصطلحية والمعجمية، والرصد الشامل للدراسات والبحوث والمنهجيات والقرارات والتوصيات والمشروعات المنجزة والجارية، وتسجيل أسماء المؤسسات المصطلحية والمصطلحيين.

نرجّح أن الخبر عبد اللطيف عبيد استحضر مناخ التنازع على الريادة القائم بين المؤسسات اللغوية والمصطلحية العربية حين أكد على أن مشروع المرصد اللغوي مشروعٌ لكل المهتمين بقضايا اللغة والاصطلاح وبأن لا جنسية له ولا انتهاء لفائدة توجهه دون آخر، وبجزمه أن المرصد المصطلحي العربي لن يُعوّض المؤسسات المهتمة بالمصطلحات؛ إنما يستفيد من جهودها بغاية إرساء

(١) علي القاسمي، التعاون في المرصد العربي للمصطلحات من ركائز السياسة اللغوية الحكيمة، ص: ١٥.

(٢) زكي خضر محمد، خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية، ص: ١١١-٢٣٩.

بنية أساسية مصطلحية ومعجمية مستقبلية قادرة على تطوير العمل المصطلحي والمعجمي العربي.

غير أننا نرى أن مكمّن الإشكال هو في الجهة التي ستحتضن المشروع فإن كان المكتب هو صاحب المبادرة - وقد شرع بالفعل في تأسيس المرصد اللغوي- فإن المعارضين لمنجزات المكتب سيعارضون حتماً حصيلة المرصد بحكم انتمائه لمؤسسة يعتبرونها عرقلة لتقييس المصطلح، وإن احتضنت مشروع المرصد جهة أخرى كمجمع من المجامع اللغوية العربية أو اتحاد المجامع فسيظل الإشكال قائماً بحكم استبداد نزعة الريادة بأذهان كثير من المجمعين.

نقترح للخروج من ورطة التنازع الدائم بين الأشقاء العرب: الاتجاه صوب الضفة الشمالية (ما وراء البحر الرومي) بدعوة مرصد غربية للانخراط كأعضاء في المؤسسة العربية التي ستؤمّ شتات مرصد مصطلحية عربية متعددة، وتوّلي إدارة المرصد كل حوّل من لندن مدير من مديري المرصد بالتناوب، ويجب أن يكون من ذوي الاختصاص، بذلك تُسهم جميع الأطراف في إدارة أعمال المرصد، فمن شأن مشاركة الغربيين في المشروع العربي أن تقلل من حدة النزعات النرجسية المستمرة.

تبين مما سبق ما للتقييس من أهمية في التخطيط المصطلحي، وبأنه محور أنشطة اللجنة التقنية «٣٧»، فما مدى إقبال المجامع والمؤسسات المصطلحية العربية على الانضواء ضمن فعاليات هذه اللجنة؟

• العضوية في اللجنة التقنية TC 37

على الرغم من حرص المجامع اللغوية والمؤسسات المصطلحية بالعالم العربي على التقييس المصطلحي، إلا أنها تحاول معالجة الموضوع بالبحث عن سبل التوحيد دون اجتياز المراحل الأساسية لهذا الهدف الكبير - المتمثلة في تطبيق مبادئ التقييس العامة التي صاغتها اللجنة ٣٧- وفي غياب تنسيق فاعل بين كل الهيئات العاملة في الشأن المصطلحي. مع ذلك تلزم الإشارة إلى أن الكثير من بنود

منهجيات وضع المصطلح العربية مستمدة من توصيات اللجنة ٣٧، وقد أشار الدارسون إلى انخراط أربع دول في هاته اللجنة: مصر وتونس والسعودية وسوريا غير أن حضورها ضعيف، الأولى أن تنخرط المؤسسات الحريضة على التنسيق في مجال استعمال المصطلحات بهاته اللجنة لكي تقتدي بمنهجية عملها.^(١)

كانَ الحضورُ المؤسَّساتي العربي بهاته اللجنة مُمثلاً في المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التي ترجمت كثيراً من توصيات اللجنة الدولية إلى أن انضمت سنة ١٩٩٠ إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التي تشمل إضافة إلى المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس: المنظمة العربية للثروة المعدنية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية.



وقد فوّضت هذه المنظمة العربية عمليات صوغ المقاييس لمركز المواصفات والمقاييس التابع لها:



جليّ أن هذا المركز يتابع عن كثب أعمال اللجنة «٣٧» ويواكب ما يصدر منها بترجمته إلى اللغة العربية وتوزيعه على مؤسسات التقييس الوطنية، نلاحظ مع ذلك فتورَ اهتمام المركز بتوصيات اللجنة المرتبطة بالمجال المصطلحي وتصنيف المتون المصطلحية يعكس مدى إغفال المنظمة العربية لهاته الموضوعات في وقت غدت فيه المصطلحات مرآة تعكس درجات الحرص على الولوج إلى مجتمع المعلومات والإسهام في التنمية الاجتماعية

(1) Darir, Elyaboudi, Zahid ; Terminology Standardization in the Arab World: The Requirements of Terminology and the Possibilities of Language.

والاقتصادية^(١). فما الوسائل الكفيلة باعتماد سياسة مصطلحية تضمن الشراء للغة العربية في المجالات العلمية والفنية والتقنية؟

• اقتراحات للإسهام في تفعيل جهود الجامع ومعاهد الترجمة والمصطلحية العربية:

لا شك أن التقييس المصطلحي الفاعل لا يتأتى سوى:

- ١- بالتنسيق المتبادل بين أهل الاختصاص الواحد سواء داخل اللغة الواحدة، أو بين لغات متعددة.
 - ٢- والتركيز بالأساس على المختصّ في مجال من المجالات المعرفية، ذلك أنه أشدّ حاجة من غيره إلى الوعي بأهمية المصطلح ودوره المعرفي والتواصلي.
 - ٣- والاهتمام بنقل المفاهيم بشكل واضح يستبعد الإبهام والغموض عوض الاهتمام بجمالية الأداء اللغوي.
 - ٤- والعمل في مجال الوضع المصطلحي وتصنيف المتون المعجمية المدوّنة للمنظومات المصطلحية بتطبيق مبادئ عامة تقنن منهجيات البناء على غرار ما هو قائم بمنظمات التقييس العالمية.
- نقدم فيما يلي جملة من الاقتراحات نرى أنها كفيلة بتفعيل جهود الجامع اللغوية والمعاهد المصطلحية العربية:
- ضرورة الوعي بالتنوّع اللغوي والعمل على التقريب بين المستويات اللغوية المختلفة.
 - تعزيز حلقات التواصل بين الجامع اللغوية والمعاهد المصطلحية فيما بينها ومع اللجنة التقنية «٣٧» التابعة لمنظمة التقييس العالمية، ثم بينها ومؤسسات التربية والتكوين.

(١) جامعة الدول العربية، دليل المنظمات العربية المتخصصة، معلومات أساسية.

- مراجعة القرارات التي أصدرتها الجامعات في مرحلة سابقة، بغاية التنسيق والمصادقة لتعليه لمن تحادالجامع ومكتبتنسيقالتعريب.
- تشييب الطاقم الساهر على خدمة العربية بهاته الجامع، بضخّ دماء جديدة قادرة على الاستمرار في تنفيذ المشروعات، وعلى معالجتها معالجة حاسوبية.
- الحذو حذو المجمع القاهري الذي نجح في حث الأجهزة الحكومية على إصدار مرسوم يوجب تنفيذ قرارات المجمع بجميع الدوائر الحكومية والهيئات الثقافية والمراكز التربوية للحفاظ على سلامة اللغة العربية.
- تبني قرارات الجامع أو اتحادها أو ما صدر عن مكتب تنسيق التعريب من مصطلحات موحّدة بعد وضعها على صفحات الشبكة لتسجيل ردود فعل الجمهور وأهل الاختصاص على أوسع نطاق (تراجع التجربة الكندية في هذا المضمار).
- العمل على تحيين المعاجم والقواميس الصادرة عن الجامعات والمعاهد المصطلحية والاتحادات العربية.
- رقمنة جميع أعمال الجامع والمعاهد المصطلحية ومؤسسات الترجمة والتعريب بتوفير نسخ رقمية من منشوراتها بما فيها أشغال الندوات والمؤتمرات والحرص على نشرها على أوسع نطاق.
- تمكين المهتمين من الاطلاع على أعمال البنوك المصطلحية، لاسيما البنوك التي تتيح هذه الإمكانية للأجنبي ولا توفرها للباحثين العرب (بنك باسم، بنك معرّبي).
- التنبية إلى مزالق الانسياق وراء الدعوات الداعية إلى إنشاء مجامع علمية جديدة، دعوات كفيلة باطراد النزعة القطرية وارتفاع وتيرة التشتت

الاصطلاحي، ويحق لكل دولة عربية أن تنشئ المرصد المصطلحي الذي سيمثل جزءاً لا يتجزأ من المرصد المصطلحي العربي.

- تطوير المصطلحية العربية، عبر العناية بالنظريات المصطلحية الحديثة الرائدة وتدريسها، والاهتمام بالتطبيقات المصطلحية لا سيما في الميادين العلمية والتقنية والحاسوبية، وتكوين مصطلحيين في الجوانب النظرية والتطبيقية للمصطلحية بغرض الاستفادة من تجاربهم في الوضع والتصنيف والتوحيد المصطلحي^(١).

• ضوابط الوضع المصطلحي في سبيل تقييس فاعل:

أشدّ ما يجب الحذر منه: وضع طرائق الوضع المصطلحي في زمرة واحدة، دون إخضاعها لأي تراتبية بحسب مردودية كل وسيلة، فقد تبين لنا أنّ أول منطلق البحث في موضوع التوليد اللغوي/ المصطلحي: ضرورة الاستناد إلى تصور نظري دقيق يستمد مقوماته من قوانين اللسانيات العامة، لذا جعلنا التوليد اللغوي والمصطلحي ينبنى على أربعة أنساق لغوية، الثلاثة الأولى منها تعد عناصر داخلية تابعة من ذات العربية، تتمثل في النسق الصرفي (الاشتقاق والنحت)، والنسق الدلالي (المجاز)، والنسق التركيبي (التركيب)، بينما النسق الرابع عنصر خارجي يتمثل في الاقتراض^(٢).

خلاصات:

إن تنمية اللغة العربية وترسيخها في بنيات المجتمع بهدف إعادة بناء الذات لا بدّ أن تستند إلى خطط واضحة وقابلة للتنفيذ، فضعف تشريعاتنا في مجال التخطيط اللغوي (والمصطلحي) سيبتج عنه المزيد من الارتجال والفوضى، وسيؤدي إلى تجنيس لغات الآخر في مجالات العلم والتقنية.

(١) الحمزاوي، المصطلحية العربية: سبل تطويرها وتوحيدها، ص: ١١٨.

(٢) يمكن العودة إلى جملة الشروط الواجب مراعاتها في بناء المصطلحات العلمية والفنية في اليعودي، «آليات توليد المصطلح، وبناء المعاجم اللسانية»، الباب الثالث.

إن سياسة التخطيط المصطلحي ببلادنا ما زالت تواجه العقبات ذلك أن الجهود المبذولة ما زالت دون الأهداف المنشودة، كما أن عامل التوحيد القائم على تقييس ممنهج يراعي المستعمل ويستند إلى التنسيق يكاد ينعدم وجوده مما يسهم في تعطيل مسلسل إعادة بناء الذات القادرة على مواجهة رهانات العصر بلغة تترجم الهوية.

لن تسترجع العربية مجدها التليد سوى بتداولها كلغة تدريس وبحث بمؤسسات التعليم بجميع أسلاكه، ولن يتحقق ذلك دون تأصيل المصطلحات العلمية على أسس تراعي قوانين الوضع المصطلحي، وتستلهم أسس التقييس كما سنته منظمات التقييس الدولية.

أهم المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

- الاتحاد الدولي للاتصالات، معجم مصطلحات الاتصالات، ترجمة: محمد رشاد الحمزاوي، (١٩٨٧)، جنيف.
- التوحيدي (أبو حيان)، الإمتاع والمؤانسة، تصحيح وضبط أحمد أمين وأحمد الزين، مطبعة المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٥٣.
- جامعة الدول العربية، دليل المنظمات العربية المتخصصة، معلومات أساسية، يناير (٢٠١٥).
- الحاج صالح عبد الرحمن، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع العلمي الجزائري للغة العربية، (مجلة لغوية علمية يصدرها المجمع الجزائري للغة العربية) العدد السابع، (٢٠٠٨) الجزائر، ص ص: ٩-٢٩.
- الحمزاوي محمد رشاد، منهجية تنميظ مداخل المعاجم: أسسها ومقاييسها، مجلة المعجمية (تصدر عن جمعية المعجمية التونسية)، العدد الأول، (١٩٨٥).
- الحمزاوي محمد رشاد، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميظها (الميدان العربي). بيروت: دار الغرب الإسلامي (١٩٨٦).
- الحمزاوي محمد رشاد، المصطلحية العربية: سبل تطويرها وتوحيدها، مجلة اللسان العربي (تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط)، عدد ٣٩، (١٩٩٥)، ص ص: ١١٠-١٣٣.
- الحمزاوي محمد رشاد، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية السوري، (تصدر عن مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا)، مجلد ٧٨، الجزء الرابع، (٢٠٠٣)، ص ص: ١٠١٩-١٠٥٨.

- زكي خضر محمد، خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية، مجلة اللسان العربي (تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط)، عدد ٦٦، (٢٠١٠)، ص ص: ١١١-٢٣٩.
- السليمان عبد الرحمن و كوكارت هندريك، أهمية المنظمة الدولية للتقييس (الأيزو) واللجنة التقنية ٣٧ الخاصة بالتقييس المصطلحي، مجلة مصطلحيات (مطبعة فاس سايس، المغرب)، العدد الثامن نونبر ٢٠١٥.
- سماعنة حسني جواد، تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته، مجلة اللسان العربي (تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط)، عدد: ٣٩، (١٩٩٥)، ص ص: ٣٠٣-٣١٢.
- سماعنة حسني جواد، الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب في ضوء النظريات المصطلحية الحديثة، مجلة اللسان العربي، (تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط)، عدد ٤٦، (١٩٩٨).
- سماعنة حسني جواد، المعجم العلمي المختص، المنهج والمصطلح، مداخلة بندوة توحيد منهجية وضع المصطلح العلمي، دمشق، ٢٥-٢٨ أكتوبر، (١٩٩٩)، وقد نشرت بالعدد ٤٨ من مجلة اللسان العربي، (تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط)، ص ص: ٣٥-٤٧.
- الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين)، كتاب التعريفات، الدار التونسية للنشر، تونس، (١٩٧١).
- شوقي أمين محمد، الترزي ابراهيم، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (١٩٣٤-١٩٨٤)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، (١٩٨٤).
- الصراف علي محمد، مجامع اللغة العربية في الوطن العربي بين الاحتياجات والإمكانات، مداخلة بالمؤتمر الدولي الثاني: اللغة العربية صاحبة الجلالة، (دبي) ٧-١٠ مايو (ايار) ٢٠١٣ الموافق ٢٧-٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ، منشورة بالشابكة على الرابط: www.alarabiahconferences.org

تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢١.

- الصيادي المنجي محمد، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (١٩٩٣).
- ضيف شوقي، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، (١٩٣٤-١٩٨٤)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة، (١٩٨٤).
- عبد الرحمن (طه)، فقه الفلسفة، الفلسفة والترجمة، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.
- عبيد عبد اللطيف، المرصد العربي أداة لتطوير المصطلح وإشاعته، مجلة الجامعة المغاربية، تصدر عن الجامعة المغاربية بليبيا، العدد السابع. صص: ٢٣٧-٢٥٤، (٢٠٠٩).
- الغزالي (أبو حامد)، تهافت الفلاسفة، تحقيق الدكتور سليمان دنيا، مطبعة دار المعارف، بمصر، الطبعة الرابعة، ١٩٦٦.
- فايد، وفاء كامل، المجمع العربي وقضايا اللغة- من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، القاهرة: عالم الكتب، (٢٠٠٤).
- القاسمي علي، التعاون في المرصد العربي للمصطلحات من ركائز السياسة اللغوية الحكيمة، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، (تصدر عن: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية)، العدد الأول: محرم ١٤٣٧، أكتوبر ٢٠١٥، صص: ٨-٢١.
- قبلان المزيني حمزة، التحيز اللغوي وقضايا أخرى، كتاب الرياض، العدد ١٢٥، (٢٠٠٢).
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، مصر، (١٩٧٢).
- مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، (إنجليزي-

- فرنسي - عربي) تنسيق ليلى المسعودي، محمد أباضة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٢ .
- مطلوب محمد، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي العراقي، ٢٠٠٦، ص: ٣٢.
 - الملائكة عيسى (جميل)، تقييس المصطلح وتوحيده في العالم العربي: المبادئ والطرائق، مجلة المجمع العلمي العراقي، (بغداد) مجلد ٤١ / الجزء الأول ١٤١٠هـ، (١٩٩٠). ص ص: ٤٧-٥٧.
 - هليل حلمي (محمد)، التقييس المصطلحي في البلاد العربية، ضمن أعمال ندوة: اللغة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، (١٩٩٦)، ص ٥٩-٦١. نشر المقال بمجلة اللسان العربي (تصدر عن مكتب تنسيق التعريب، الرباط)، المجلد ٧، ع، ٢٠٠٣، ١٤٥.
 - الوعر مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة للتراكيب الأساسية في اللغة العربية - دار طلاس، دمشق، (١٩٨٧).
 - اليعبودي خالد، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، دار ما بعد الحداثة، فاس، المغرب، (٢٠٠٦).
 - اليعبودي خالد، تدريس المصطلحية بالعالم العربي: واقع وآفاق، مداخلة بالمنتدى المصطلحي الدولي ٢٧-٢٩ نوفمبر ٢٠٠٨، سوسة، تونس.
 - اليعبودي خالد، المعجم التاريخي للغة العبرية، دراسة في البواعث والخصائص، مجلة: دراسات مصطلحية (تصدر عن «مبدع» مؤسسة البحوث والدراسات العلمية، فاس). عدد مزدوج: ٩-١٠ / ٢٠٠٩ / (٢٠١٠)، ص ص: ٢٠٣-٢٣٧.

- اليعبودي خالد، المصطلحات اللسانية المعربة في المجال المعجمي، مقارنة نحو التأصيل، مداخلة بمؤتمر «المعاجم اللسانية المعربة»، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، المغرب، ١٦ - ١٧ نوفمبر ٢٠١١. نُشرت بتأليف جماعي بعنوان: «المعجمية العربية: القضايا والآفاق»، دار كنوز المعرفة الأردن، ٢٠١٤.

باللغات الأجنبية:

- Boulanger (Jean-Claude) (1991); “Une lecture socioculturelle de la terminologie”; Cahiers de linguistique sociale (Laboratoire de linguistique, didactique, francophonie), Paris, N° 18. pp : 13-30.
- Cabré Maria- Térésa (1998); “La terminologie : Théorie, méthode et applications”, Ottawa, P U Ottawa.
- Cabré Maria- Térésa (2000); “La terminologie et linguistique : la théorie des portes”. Terminologies nouvelles. Réseau international de neologie et de terminologie (Belgique); Agence de coopération culturelle et technique (Belgique), n° 21 ; Juin 2000 ; pp :10-15.
- Cabré Maria- Térésa (2003); “Théories of teminology : Their description, prescription and explanation”; Terminologie (AFNOR); N° : 9 (2), pp : 163-200.
- Cooper, Robert. L. (1989) Language Planning and Social Change. Cambridge, UK : Cambridge University Press.
- Darir, H, El yaboudi, Kh, Zahid, A (2016); Terminology Standardization in the Arab World: The Requirements of Terminology and the Possibilities of Language, appearing in: HANDBOOK OF TERMINOLOGY, T: 3, John Benjamins Publishing Company, Novembre 2016.
- Depecker Loïc (1996), Terminologie et standardisation, in : Hieronymus Complutensis , El mundo de la Traducción, n° 3, janvier-juin 1996, Revista del Instituto Universitario de Lenguas Modernas y Traductores, pp. 85-88.
- Eloy Jean-Michel (1995), Débats sur une loi Linguistique, ou est l'autorité ? In : Revue, Mots, (publiée par ENS Editions (Lyon)); n° 43, juin, p p : 6-18.
- Felber Helmut (1984) ; terminology manual, Infoterm, Centre for terminology ; Paris.
- Galinski Christian & Hjulstad, H. (1998). ISO/TC37 “Terminology (principles and coordination)” International standardization of terminological principles

- and methods. In A. Munteanu (Ed.), Terminology work and knowledge transfer. Best practice in terminology management and terminography. Proceedings of the 4th Infoterm International Conference on Professional Communication and Knowledge Transfer (Vol. 2, pp. 91- 103). Vienna : TermNet.
- Galinsky (2003), International Terminology Associations and Standardization - Infoterm, TermNet, ISO/TC 37, Published in : LSP & Professional Communication, Volume 3, Number 2, octobre 2003. In : <https://rauli.cbs.dk/index.php/LSP/issue/archive>
 - Gambier Yves (1991), Travail et vocabulaire spécialisés : prolégomènes à une socio-terminologie, Meta, (CANADA) ; Vol 36, n° 1, pp : 8-15.
 - Guadec Daniel (1990); Terminologie, Constitution de données, Edition AFNOR, Paris
 - Gaudin François (1993); “Pour une socioterminologie : des problèmes sémantiques aux pratiques institutionnelles. Publications de l’Université de Rouen.
 - Gaudin François (2005); “La socioterminologie, in : Langages, (Revue internationale des sciences du langage. ; Armand Colin) ; n° : 157- pp : 80-92.
 - Gaudin François (2007), Quelques mots sur la Socioterminologie, Les Cahiers du Rifal, n°26, pp : 20-28.
 - Guespin Louis (1991); “La circulation terminologique et les rapports science, technique, production”, Cahiers de linguistique sociale (Laboratoire de linguistique, didactique, francophonie), Paris ; 18, pp : 59-88.
 - Guilbert Pierre (1969); Les archives du français contemporain, Revue Langue française, (Armand Colin; Paris); n°2, pp : 56-72.
 - International Union of Communication, (1987), Glossary of Telecommunication Terms. Geneve.
 - ISO / R 919 : 1969, Guide pour l’élaboration des Vocabulaires Systématiques (exemple de méthode), in : WWW.ISO.org/iso/fr/catalogue_detail.htm?csnumber-5330
 - Kaplan & Pladauf (1997); Language planning : from theory to practice, UK, Multilingual Matters LTD.
 - Rey Debove Josette (197/1 2012); Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires français contemporains, Berlin Boston De Gruyter Mouton, 2012.

- Romary (Laurent) et Campenhoudt; (2001), Normalisation des échanges de données en terminologie, Conférence TLA, Nancy 3-4 Mai 2001.
- Rousseau Louis-Jean (1998), Les travaux actuels du comité technique 37 de L'ISO, vers une nouvelle génération de normes; IN : Terminologies nouvelles,
- (Réseau international de neologie et de terminologie (Belgique); Agence de coopération culturelle et technique (Belgique), n° 18, juin 1998. Terminotique et documentation.)
- Rousseau Louis-Jean (2005), Terminologie et aménagement des langues, in : Langages Volume 39 Numéro 157 pp. 93-102. in : https://www.persee.fr/doc/lgge_0458-726x_2005_num_39_157_977
- Rubin, J. (1977). Bilingual education and language planning. In Spolsky & Cooper (eds.), 282-94.
- Pavel Silvia & Nolet. Diane; Précis de terminologie/The Handbook of Terminology, adapted into English by Christine Leonhardt. Ottawa, Translation Bureau, Terminologie and Standardization Directorate, 2001.
- Picht & Draskau (1985), Terminology: an introduction / Published: Guildford: University of Surrey, Department of Linguistic and International Studies.
- Sager Juan (1990), A Pratical Course in Terminology processing Amsterdam, Philadelphia.
- Saint Elizabeth (2013); L'impact sur l'usage des recommandations officielles de la France et du Québec dans le domaine de l'informatique : Etude de l'implantation terminologique, thèse soutenue à l'Université Paris 8. In : <https://dspace.library.uvic.ca/handle/1828/4830>
- Temmerman Rita (2000); "Towards New Ways of Terminology Description: The sociocognitive approach. Amsterdam/ Philadelphia, John Benjamins.
- Temmerman Rita (2000); "Une théorie réaliste de la terminologie : le Sociocognitivisme"; Terminologies nouvelles ; n° 21. Juin 2000 ; pp : 58-64.
- Réseau international de neologie et de terminologie (Belgique).

ثانياً : الآراء والنقد

الأسطورة والعلم في تأسيس الدرس العروضي
ضمن العلوم اللغوية العربية
مقاربة في الأسس والمنطلقات المعرفية

إعداد:

محمد الطحناوي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة القاضي عياض
(مراكش - المغرب)

• ملخص البحث

يتطرق هذا البحث إلى الخلفيات والمنطلقات المعرفية التي دعت إلى تأسيس علم من علوم اللغة العربية القديمة، وهو علم العروض، ذلك أن الناظر في الدراسات اللغوية والنقدية التي وقفت عند الدرس العروضي القديم، يلحظ بما لا تحطئه العين، وجود مقاربتين حول نشأة علم العروض والبواعث التي دعت إلى تأسيسه ضمن العلوم اللغوية، إذ يجد الدارس نفسه أمام خطاب قديم هيمن قديماً واستمر في الدراسات العروضية المعاصرة، يتحدث عن نشأة علم العروض بطريقة أسطورية بعيدة من روح العلم التي كانت باعثة على وضع العلوم اللغوية، والحال أنّ المتأمل في الفكر العقلي للخليل بن أحمد الفراهيدي يدرك بعد جهد جهيد أنّ وضعه لهذا العلم كانت تحكمه أسس معرفية ومقاربة علمية بلغت حدّ النظرية المتكاملة الأركان.

وهو يهدف إلى تسليط الضوء على هذه الإشكالية التي عرفها تأسيس علم العروض ضمن العلوم اللغوية، ويسعى إلى دحض المقاربة الأسطورية التي تبنتها مجموعة من الدراسات حول نشأة هذا العلم، حيث ربطت تأسيسه بأسطورة سوق الصفارين وبالتنعيم وبحجّ الخليل إلى مكة، ويفترض البحث أنّها مقاربة مبنية على أسس غير علمية، وي طرح مقابلها مقاربة نظرية تبرز الأسس العلمية التي بنى عليها الخليل علم العروض، والبواعث التي دعت إلى تأسيسه.

فهذا البحث يكتسي أهميته من كونه سيضع حدّاً لهذا الاختلال الحاصل في حديث النشأة والتأسيس بخصوص الدرس العروضي القديم، ونرى أنّ المنهج الوصفي التحليلي هو الأكثر ملاءمة لطبيعة هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: علم العروض - المنطلقات المعرفية - الخليل بن أحمد - نشأة العروض.

١ - علم العروض: دواعي النشأة والتأسيس في الدرس اللغوي العربي:

كان الرعييل الأول من العرب في الجاهلية أهل سليقة، لغتهم خالصة لا تشوبها شائبة، لذلك لم تكن هناك حاجة إلى وجود درس لغوي، لأن «اللغة العربية نشأت في أحضان الجزيرة العربية خالصة لأبنائها»^(١)، وهو ما يعني أن اللسان العربي سليم. لكن مع مجيء العصر الإسلامي، واتساع رقعة الدولة الإسلامية بفعل الفتوحات، وقع «أن اختلط العرب بغيرهم اختلاطاً مستمراً في البيوت والأسواق والمناسك والمساجد، وتصاهروا واندمج بعضهم في بعض حتى تكون منهم شعب واحد، اجتمع فيه الصريح والهجين.. وبطول هذا الامتزاج تسرب الضعف إلى نحيزة العربي وسليقته»^(٢)، وشاع اللحن واللكنة شيوعاً فاحشاً في اللسان العربي، ويرى المخزومي أن ذلك ليس غريباً «لأن الأقسام قد اندمج بعضهم في بعض، واللغات قد اتصل بعضها ببعض، فلا بد أن يتمثل أثر هذا الاتصال وذلك الاندماج بظهور اللحن أو اللكنة، لأن اللغات تتصل بسلاقتي القوم وملكاتهم، واللغتان إذا التقتا في اللسان الواحد، أدخلت كل واحدة منهما الضيم على صاحبها كما كان الجاحظ يقول، فلا عجب أن يهتم العرب والمسلمون بالقرآن والحديث، مخافة أن يتسرب إليهما اللحن فتذهب اللغة ثم يذهب كيانه»^(٣).

أمام هذا الوضع الذي أصبحت عليه اللغة، فطن علماء العربية إلى «هذا السيل الجارف الذي كاد يكتسح اللغة العربية، بما قذف فيها من لحن تسربت عدواه إلى القرآن الكريم والسنة الشريفة»^(٤)، وهو ما استدعى منهم قيام درس لغوي لتقويم ما اختل من الألسن، فوضعوا علوماً كثيرة لخدمة هذه اللغة، «هي التي عرفت فيما بعد بعُلوم اللغة العربيّة. ومما تقدّم نستنتج أنّ سبب نشأة هذه العلوم كان دينياً، وهو الحفاظ على لسان هذا الدين ووعائه، وبالتالي

(١) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ١٩٩٥، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ص ١٣.

(٢) المرجع، نفسه، ص ١٥.

(٣) مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، ١٩٦٠، مطبعة الزهراء، بغداد، ص ١٥-١٦.

(٤) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص ١٨.

الحفاظُ على القرآن العظيم، والسُّنَّة النبوية الشَّريفة»^(١). غير أنَّ هذه العلوم العربيَّة لم تنشأ في وقت متزامن، بل طبع نشأتها التدرج، ذلك أنَّ العلماء كانوا يضعون العلم في ما يظهر اختلاله، إذ كلِّما ظَهَرَ لَحْنٌ في شيءٍ من اللغة، اهتموا بدراسته والتَّعْيِيد له، فكان علم النَّحو أوَّل هذه العلوم وجوداً، لأنَّ اللَّحْنَ في إعراب الكلام كان الأوَّل ظهوراً. قال أبو الطَّيِّب اللُّغوي (ت ٣٥١هـ): «اعلم أنَّ أوَّل ما اختلَّ من كلام العرب فأحوَج إلى التَّعلُّم الإعرابُ، لأنَّ اللَّحْنَ ظهَرَ في كلام الموالي والمُتَعَرِّبِينَ»^(٢). وبهذا يظهر أنَّ دواعي تأسيس الدرس اللغوي العربي عموماً حكمها عاملان، الأوَّل مرتبط بالحفاظ على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من اللحن، والثاني متصل بتيسير فهمها وقراءتها على غير العرب ممن دخلوا الدين بفعل الفتوحات.

في هذا السياق نشأ علما العروض والقافية أيضاً، وأصبحا علمين أساسيين من علوم اللغة، ذلك أنَّ الشعراء كانوا ينسجون شعرهم دون الحاجة إلى قواعد، وإنما كانت سييلهم إلى ذلك الفطرة أو الطبع، فالعرب كانوا مستضميرين في منجزهم الشعري للأوزان والقوافي المختلفة بالسليقة، دون معرفة ألقابها الاصطلاحية التي وضعها الخليل في ما بعد، إذ كانت معرفتهم بها شبيهة لمعرفتهم بالإعراب في الكلام، حين كانوا يرفعون أو ينصبون أو يجرون أو يجمون بسليقتهم، فكذلك كانوا يدركون بها وبذوقهم الأوزان المختلفة وما يعترها من زخافات وعلل. غير أنَّ اختلاط العرب بغيرهم بفعل الفتوحات الإسلامية، أظهر الحاجة لإرساء قواعد علم يعين غير العربي على ضبط البيت الشعري قراءة وصياغة، علماً تُعرض عليه أبيات الشعر لبيان سليم أوزانها من مكسورها، فوضع الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) علم العروض للقيام بهذا العبء.

(١) أبو يونس العجموي، نشأة علوم اللغة، مدونة أبو يونس العجموي، على الرابط:

<http://adjmaoui.over-blog.com/article-60997045.html>، ٢٠١٠، تحديث: ١٨-٠١-٢٠٢١.

(٢) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ٢٠٠٩، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢،

أمّا لماذا العناية اللغوية بالشعر؟، فالباعث عليها كان دينياً، فمن جهة أولى استهدف علم العروض تحصيل القرآن من الاختلاط بالشعر، إذ يعدّ علم العروض دليلاً على إعجاز القرآن والسنة النبوية، حيث يبرز أنّها لا يخضعان للأوزان الشعرية المقعد لها في هذا العلم، وبذلك ينفي صفة الشعر عنهما، بل إنه حتّى الذي وقع من ذلك اتفاقاً، عمل العروضيون في تعريفهم للشعر^(١) على تحييده، باشتراكهم القصد إلى جانب الوزن والقافية، إذ يقولون إنّ «الشعر كلام موزون قصداً»^(٢)، والقصد هنا فيه إخراج للقرآن الكريم والحديث الشريف، من دائرة الشعر، لأنه يقع فيهما كثير من الكلام موزوناً، لكنه بغير قصد^(٣)، ولا يكون شعراً إلا في مقام الاقتباس،

(١) قال ابن خلدون: «وإذا تقرّر معنى الأسلوب ما هو، فلنذكر بعده حداً أو رسماً للشعر، به تفهم حقيقته، على صعوبة هذا الغرض، فإنّا لم نقف عليه لأحد من المتقدمين في ما رأيناه. وقول العروضيين في حده إنّهُ الكلام الموزون المقفى ليس بحدّ لهذا الشعر الذي نحن بصدده ولا رسم له. وصناعتهم إنّها تنظر في الشعر من حيث اتفاق أبياته في عدد المتحرّكات والسواكن على التوالي، ومماثلة عروض أبيات الشعر لضربها، وذلك نظر في وزن مجدّد [هكذا في الأصل والصواب: مجدّد] عن الألفاظ ودلالاتها، فناسب أن يكون حداً عندهم». انظر كتاب: المقدمة، ج ١، ص ٧٨٩.

(٢) طاهر الجزائري، تمهيد العروض وإتمام الأنس في عروض الفرس، مخطوط ممسوح ضوئياً، مكتبة جامعة برينستون (Princeton université Library)، الولايات المتحدة الأمريكية، دت، ص ٣.

(٣) قال الباقلاني في باب سباه (نفي الشعر من القرآن): «إنّ الشعر يطلق متى قصد القاصد إليه على الطريق الذي يتعمّد ويسلك، ولا يصح أن يتفق مثله إلا من الشعراء... فثبت بهذا أنّ ما وقع هذا الموقع لم يعدّ شعراً، وإنّما يعدّ شعراً ما إذا قصده صاحبه: تأتي له ولم يمتنع عليه. فإذا كان هو مع قصده لا يتأتّى له، وإنّما يعرض في كلامه عن غير قصد إليه، لم يصح أن يقال إنّهُ شعر، ولا إنّ صاحبه شاعر... فأما الشعر إذا بلغ الحدّ الذي يتّينا، فلا يصحّ أن يقع إلا من قاصد إليه». انظر: إعجاز القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، دت، ص ٨١-٨٣. وقال الجزائري: «إنّما اشترط القصد في تسمية الكلام الموزون شعراً؛ لأنه كثيراً ما يتفق لغير الشعراء في تضاعيف عباراتهم كلام يكون موزوناً، فلو لم يشترط قصد الوزن لكان جلّ الناس أو كلهم شعراء... وبما ذكر يستفاد حكم ما وقع في القرآن الكريم موزوناً... وكذلك ما وقع في الكلام النبوي... ولم يعدّه الخليل شعراً». انظر: تمهيد العروض، ص ٥. وقال الجاحظ: «لو أنّ رجلاً من الباعة صاح: من يشترى باذنجان، لقد كان تكلم بكلام في وزن مستفعلن مفعولات، وكيف يكون هذا شعراً وصاحبه لم يقصد إلى الشعر؟ ومثل هذا الكلام قد يتهبّأ في جميع الكلام. وإذا جاء المقدار الذي يُعلم أنه من نتاج الشعر والمعرفة بالأوزان والقَدِّ إليها، كان ذلك شعراً». انظر: البيان والتبيين، ج ١، ص ٢٨٩.

الذي يفيد تضمين الشاعر لشعره جزءاً من حديث نبوي أو آية قرآنية.^(١)

من جهة ثانية، كانت العودة إلى الشعر لتفسير ما استعصى في القرآن من غريب الألفاظ أمراً حاسماً، وكان علم العروض موصلاً إلى الشكل المضبوط للكلمات، لأن الوزن يفرض شكلاً معيناً، وبخاصة أن الشعر صادر من القبائل العربية التي تختلف لهجاتها. وبهذا يظهر أن «الغرض الحقيقي من وضع علم العروض، إنما هو صيانة الشعر من التغيير، ليحافظ على دوره الوظيفي الفاعل في خدمة القرآن الكريم والحديث الشريف، وعليه فأهمية علم العروض، ناشئة من خطورة الدور الوظيفي الذي يلعبه الشعر العربي في تيسير معرفة ما في القرآن الكريم والحديث الشريف من لغات ومعاني»^(٢). وهذا ما عبّر عنه العروضيون بصريح اللفظ والعبارة، فقد قال ابن السراج الشنتريني (ت ٥٥٠هـ): «لما كان ديوان العرب المثقف لأخبارها، والمقيّد لأوزان كلامها، والمبيّن لمعاني ألفاظها، والمنبّه على آدابها ومكارم أخلاقها، وكان حجة نرجع إليها في تفسير ما أشكل من كتاب الله تعالى، ومفزعاً يلجأ إليه في بيان ما استبهم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، رأيت أن العناية بمعرفة أوزانه مهمة في الدين، متعيّنة على كافة من يقوم بها من كافة المسلمين، لأنّ الجهل بالوزن يؤدي إلى تغيير اللفظ بتحريك ساكن، أو إسكان متحرك، أو تخفيف مشدّد، أو تشديد مخفّف، وذلك يبطل الثقة بكلماته، ويمنع الاستشهاد بلغاته، لتعرضها للاحتمال عند من يجهل الوزن، وما كانت هذه سبيله، فلا يجوز الاستدلال به، إذ ليس أحد محتملاته بأولى به من الآخر»^(٣).

(١) انظر شواهد على الاقتباس من القرآن والسنة في الشعر كتاب: الطريق المعبد إلى علمي الخليل بن أحمد، عبد الحميد السيد، ٢٠٠٠، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط ١، ص ٢٨-٢٩.

(٢) محمد الشوشتري، علم العروض بين الأصالة والهجنة، ٢٠٠٩، مجلة الجمعية العلمية الإيرانية للغة العربية وآدابها، ١٢٤، ص ١٨.

(٣) الشنتريني، المعيار في أوزان الأشعار، تحقيق محمد رضوان الداية، دت، دار الأنوار، بيروت، ص ١١.

بيد أنه على الرغم من وجه الشبه الظاهر بين علم العروض وعلوم العربية من حيث دواعي التأسيس والنشأة، إلا أن هناك فرقا جوهريا يكمن في أن باقي العلوم عندما وُضعت لم تبلغ درجة النضج التقني، وإنما تطوّرت بشكل حثيث عبر العصور حتى بلغت ذروة نضجها، في حين خرج علما العروض والقافية إلى الوجود على يد الخليل بصورة كاملة، يؤكّد ذلك عجز من جاء بعده من العروضيين عن إضافة قواعد أخرى إلى العروض الخليلي، حيث إن ما وضعوه تحت تسمية الاستدراكات على عروض الخليل لا يمسّ الجوهر، أمّا السر في ذلك فهو الأساس العلمي الذي وضع به الخليل هذا العلم، ذلك أن مرجعيته كانت رياضية تصبّ في ما يسمى نظرية الاحتمالات - كما سيتضح لاحقاً - وهي فرع من الرياضيات، إذ مكّنته من أن يحصي جميع الفروض النظرية للأوزان، مستعملها ومهملها، فماذا سيضيف الآخرون بعده؟ وإذا كان من اجتهاد لهؤلاء فهو في نقل عناصر من باب المهمل إلى باب المستعمل بعد ظهور شواهد لها غابت في مرحلة الخليل.

٢- المرجعية الأجنبية في تأسيس الدرس اللغوي العروضي:

في سؤال التأسيس والنشأة الخاص بعلم العروض، برزت إشكالية لم تعرفها باقي علوم اللغة العربية، ترتبط بمرجعية هذا العلم، أي بمسألة الأصالة والهجنة فيه، إذ هناك من ذهب إلى أصالته، أي أنه كان عربياً خالصاً، وثمة من يشير إلى الأثر الأجنبي في تأسيسه. فعلى الرغم من أن الباعث على النشأة كان دينياً كما رأينا، إلا أن هذا لم يمنع من ورود إشارات لها من المصدقية ما يكفي للقول بوجود تأثير أجنبي كان مرجعية في التأسيس، ما جعل علم العروض خليطاً. ذلك أنه كما أثار العرب في ثقافة الأمم التي فتحوها، فإنهم لا شك تأثروا بما لديها ووظفوه توظيفاً مناسباً، بتكييفه مع المرجعية العربية الإسلامية. قال أحمد أمين: «مما لا شك فيه أن العرب أو المسلمين استخدموا ما أخذوا من الثقافة اليونانية استخداماً صالحاً، وأخذوا منها ما أخذوا ثم بنوا عليه، وزادوا فيه

وابتكروا، ولم يكن موقفهم موقف الناقل فحسب. وكان كثير منهم ينظر بإحدى عينيه إلى الثقافة اليونانية، وبالعين الأخرى إلى التعاليم الإسلامية والثقافة العربية، فيختار من الأولى ما يتفق والثانية، ويؤلف منها مزيجاً لا هو يوناني بحت، ولا إسلامي بحت... كان ذلك في العصر الذي يلي عصرنا هذا وهو العصر العباسي الثاني، فقد كانت الترجمة تمت وركزت، فأعقبها الأخذ والبناء عليها^(١).

لقد كانت الثقافة العربية في العصر الجاهلي غير مدنية ولم ينتشر فيها القلم، بسبب فقر البيئة الجاهلية، التي حصرت الحياة العقلية للعرب في اللغة والشعر والقصص والأمثال وغيرها، ولم يشتهر فيهم معرفة كثير من العلوم العقلية ومنها الحساب (الرياضيات) والمنطق والهندسة والفلسفة؛ لأن المنظومة المعرفية والثقافية للإنسان العربي في هذا العصر، كانت بسيطة بساطة بيئته التي يعيش فيها، وهي بيئة غلب عليها الطابع القبلي وانتشار الأمية وهيمنة الشفهية. وقد وصف عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) بساطة العقل العربي في قوله: «وكل شيء للعرب فإنما هو بديهية وارتجال، وكأنه إلهام، وليس هناك معاناة ولا مكابدة، ولا إجمالة فكر، ولا استعانة، وإنما هو أن يصرف وهمه إلى الكلام وإلى رجز يوم الخصام، أو حين يمتح على رأس بئر، أو يجدو ببعير، أو عند المقارعة أو المناقلة، أو عند صراع أو في حرب، فما هو إلا أن يصرف وهمه إلى جملة المذهب، وإلى العمود الذي يقصد، فتأتيه المعاني أرسالاً وتثال الألفاظ انثيالاً.... وكانوا أميين لا يكتبون، ومطبوعين لا يتكلمون... وليس هم كمن حفظ علم غيره، واحتذى على كلام من كان قبله، لم يحفظوا إلا ما علق بقلوبهم، والتحم بصدورهم، واتصل بعقولهم، من غير تكلف، ولا قصد، ولا تحفظ، ولا طلب»^(٢).

لكن في العصر العباسي، تغير واقع الحياة الثقافية لدى العرب، فقد عرف هذا العصر ازدهار العلوم العقلية في الحضارة الإسلامية، بفعل

(١) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ٢٠٠٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج ١، ص ٢٩٦.
 (٢) الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ١٩٩٨، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٧، ج ٣، ص ٢٨-٢٩.

الاحتكاك بالثقافة اليونانية والهندية والفارسية، ونشاط حركة الترجمة منها إلى العربية، ففي «نحو ثمانين سنة من بدء العهد العباسي، كانت خلاصة كل هذه الثقافات مدونة باللغة العربية، والعرب الذين لم يكونوا يعلمون شيئاً من مصطلحات الحساب والهندسة والطب، ولا شيئاً من منطق أرسطو وفلسفته، أصبحوا في قليل من الزمن يعبرون بالعربية عن أدق نظريات أقليدس وحساب الجيب الهندي، وما وراء المادة لأرسطو، ونظريات الهيئة لبطليموس، وطب جالينوس»^(١).

ولم يكن الدرس اللغوي العربي في منأى عن التأثير بمعارف الثقافات الأجنبية، بحكم اطلاع علماء العربية على علوم الأمم الأخرى، خاصة اليونانية والهندية، «.. فتسربت الثقافة اليونانية إليها، وصبغتها صبغة خاصة، كان لها تأثير كبير في الشكل وفي الموضوع، أمّا الشكل فيرجع إلى تأثير المنطق اليوناني، وقد صبغ العلوم العربية صبغة جديدة صبّت في قلبه، ووضعت على منهاجه، إذ كان المنطق كما قال ابن سينا خادم العلوم»^(٢). وأمّا الثقافة الهندية فإنه حين «قويت الصلة بين الهنود والعرب، وتوغّل المسلمون في بلاد الهند، وجدوا حضارة قديمة أوغل في القدم من حضارتهم، فاتجهت أنظارهم إليها، وحاولوا الاستفادة بها، ونقل ما يرونه مفيداً إلى اللغة العربية»^(٣).

وإذا كان التأثير للحياة العقلية لدى العرب، لا بد فيه من التعرض للرجال الذين شاركوا في ازدهارها، فإنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ) رأس هؤلاء جميعاً، بما له من أثر واضح في الحياة العقلية العربية، امتد نبوغه فيها إلى علوم عدّة كان له فيها أثر الخلق والإبداع^(٤)، والإمام بآرائه في هذه العلوم، لا يكفي فيه كتاب سيبويه، لأنّ الخليل في هذا الكتاب كان نحوياً فقط، «وليس

(١) ضحى الإسلام، ج ١، ص ٣٠٩.

(٢) المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٩٢.

(٣) أحمد مختار، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، ١٩٧٢، دار الثقافة، بيروت، ص ١١٩.

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، ص ٤٢.

الخليل نحوياً فحسب، ولكنه لغوي ودارس أصوات وعروضي، وهو في كل هذا مبدع أو مخترع^(١)، حيث تهيأت له مجموعة من العوامل التي جعلته مفرداً علماً في الثقافة العقلية العربية، منها: عبقريته، وموسوعيته، وذهنه الرياضي، وعصره المزدهر علمياً، وزهده، وغير ذلك.

وهياً للعقلية الخليلية هذا النضج ترعرعها في مرحلة عرفت امتزاجاً بين الثقافة العربية والثقافات المجاورة، وبشكل خاص اليونانية والسريانية، فقد «نشأ الخليل في بيئة البصرة في بداية القرن الثاني للهجرة، في الوقت الذي أخذت فيه العقلات تتفاعل ويؤثر بعضها في بعض، وفي الوقت الذي تهيأ فيه لأهل البصرة عقلية خاصة، لم تكن عربية خالصة، بل كانت متأثرة بالعقل الأجنبي، نتيجة لهذا الاندماج، ولوجود بعض المدارس اليونانية التي أنشئت قديماً حول البصرة قبل تمصيرها، وكان السريان واليونان قوامين عليها، كمدرسة جنديسابور، والمدارس التي نشأت في الديارات وحول البصرة، منها دير الدهدار بين البصرة وواسط، ودير مخراق من أعمال خوزستان...»^(٢).

ويظهر أن الخليل بن أحمد قد تأثر بما عندهم، ففي المعجم مثلاً، رتب «مخارج الحروف بالضبط كما ترتب عند الهنود حروف السنسكريتية، وفي ذلك ما يشير إلى اطلاعه على بعض الأبحاث الهندية في الأصوات»^(٣). وفي العروض وهو بيت القصيد نجد تأثراً أيضاً، فقد أشار أبو الريحان البيروني (ت ٤٤٠ هـ) في كتابه (تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مردولة) إلى وجه الشبه بين ما أنجزه أصحابه من العرب في العروض، وما أنجزه الهنود، قائلاً: «كما كان أصحابنا عملوا من الأفاعيل قوالب لأبنية الشعر، وأرقاماً للمتحرّك منها والساكّن، يعبرون بها عن الموزون، فكذلك سمّى الهند لما تركّب من الخفيف والثقيل بالتقديم والتأخير، وحفظ الوزان في التقدير، دون تعديد الحروف ألقاباً

(١) المرجع نفسه، ص ٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٧.

(٣) شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي: العصر العباسي الأول، دت، دار المعارف، القاهرة، ط ١٦، ص ١٢٢.

يشيرون بها إلى الوزن المفروض»^(١). فالبيروني هنا يشير إلى التأثير الهندي في العروض الخليلي، لذلك قال البيروني في حديثه عن علم العروض الهندي: «وإنما طولت في الحكاية... ليحاط بكيفية قوالبهم وتقطيع أبياتهم، وليعرف أن الخليل بن أحمد كان موقفاً في الاقتضابات، وإن كان ممكناً أن يكون سمع أن للهند موازين في الأشعار كما ظنّ به بعض الناس»^(٢). ولعلّ مما يؤكد ذلك وجود وجه تشابه مشترك بين العروضين الهندي والعربي في طريقة ترميز الكتابة العروضية للشعر، فهم «يصوّرون في تعديد الحروف شبه ما صوّره الخليل بن أحمد والعروضيون منّا للساكن والمتحرك»^(٣).

إنّ استفادة الخليل من العروض الهندي في تأسيس علم العروض العربي، لا يقدح في عمله كما قد يحسب البعض، بل إنّنا نعتبره دليلاً على موسوعية الرجل، وعلى انفتاحه الثقافي المفيد؛ لتطعيم علوم العربية بمرجعيات أجنبية في مرحلة متقدمة من التاريخ، فقد «جاء الخليل وهو شخصية طلعة ذواقه، بلغ من الذكاء وعمق النظر شأواً بعيداً، فلم يتوان أن يلتمّ بما كان يدور حوله من ثقافات، وقد تواترت الأخبار، ودلّت الآثار التي وصلت إلينا عنه، أنّه كان من البارعين بعلوم كثيرة، كان في أكثرها مبدعاً خلاقاً»^(٤). ومن ثمة إفاداته من الروافد الأجنبية، تنم عن علمه بمعارف الثقافات المجاورة وعلومها، غير أنّ الخليل كان يجعل منها قيمة مضافة يضيفها إلى ما تحصّل لديه من المعارف لإقامة صرح العلوم العربية، «وليس ببعيد أن يكون قد وصل إلى الخليل أنّ لليونان أو الهنود عروضاً، وأدرك ضرورة مثل ذلك للشعر العربي، وخاصة حين أحسّ بالحاجة إليه»^(٥) باعتباره وجهاً من وجوه إعجاز القرآن الكريم التي تنفي صفة الشعر عنه.

(١) البيروني، تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة أو مردولة، ١٩٥٨، عالم الكتب، بيروت، ص ١٠٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، ص ٦٧-٦٨.

(٥) المرجع نفسه، ص ١٩٣.

إنّ ما يجعلنا نذهب إلى القول بتأثير العروض الهندي أو اليوناني في العروض العربي، وكونه مرجعية من مرجعيات الخليل في تأسيس هذا العلم، هو تلك الإشارات الموثقة في مجموعة من المظان، سبق منها إشارة البيروني إلى وجه التشابه بين العروضين العربي والهندي، وهاهنا إشارة صريحة أخرى لجلال الحنفي (ت ٢٠٠٦هـ) الذي قال إنّه عثر في مكتبة الأوقاف المركزية ببغداد على مخطوطة في العروض مجهولة المؤلف، جاء فيها قول صاحبها: «الناس يظنون أنّ أحداً لم يسبق الخليل بن أحمد رحمه الله إلى الكلام في هذا العلم، وهذا القول عندي غلط، فإنّ حكماء اليونان لهم فيه تصانيف جليّة تكلموا فيها عن أوزان الشعر، وفكّوا بحوره بعضها من بعض، وقد وقفت على ما ألفوه من ذلك، لأنّ الخليل لم يسبقه أحد في الملة الإسلامية، فإمّا أن يكون أخذ هذا الفنّ مما ترجم من كتب حكماء اليونان واستعمله في أوزان أشعار العرب خاصة، وإمّا أن يكون لفرط ذكائه وجودة قريحته قد طابق علمه علم اليونان»^(١).

هذا النص صريح في أنّ هناك تأثيراً للعروض اليوناني على العروض العربي، خصوصاً وأنّ صاحبه يؤكد اطلاعه على ما لدى اليونانيين في هذا الباب، وينفي قصب السبق عن الخليل في الحديث عن العروض عموماً، لكنه يثبت له في الحضارة الإسلامية حصراً دون غيرها من الحضارات الأخرى، باعتباره أول مسلم وعربي يدلي بدلوه في بئر هذا العلم، وهو بذلك يغلظ ما ذهب إليه الناس من إثبات السبق للخليل، ومن هؤلاء قديماً نجد ابن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ) الذي يرى أنّ الخليل استخرج العروض «واستنبط منه ومن علمه ما لم يستخرج أحد، ولم يسبقه إلى مثله سابق من العلماء كلهم»^(٢). وأبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) الذي يرى أنّه «استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق»^(٣). ونجد كذلك ياقوت الحموي

(١) جلال الحنفي، العروض: تهذيبه وإعادة تدوينه، ١٩٧٨، مطبعة العاني، بغداد، ص ٢٩.

(٢) ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر، دت، دار المدني، جدّة، ج ١، ص ٢٢.

(٣) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ١٩٨٤، دار المعارف، القاهرة، ص ٤٧.

(ت ٦٢٦هـ) يؤكد أنّ الخليل اخترع لأشعار العرب «ميزاناً حذاه على غير مثال... وهو أول من استخرج العروض وضبط اللغة وحصر أشعار العرب»^(١). ومثل مذهبهم ذهب إليه حمزة الأصفهاني (ت ٣٦٠هـ) الذي أوضح أنّ «دولة الإسلام لم تخرج أبدع للعلوم التي لم يكن لها عند العرب أصل من الخليل، وليس على ذلك برهان أوضح من علم العروض الذي لا عن حكيم أخذه، ولا على مثال تقدّمه احتذاه، وإنّا اخترعنا»^(٢).

من الإشارات الأخرى التي يستفاد منها انفتاح الخليل على الرافد الأجنبي في علم العروض، ما أورده جارا الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في (القسطاس) حين قال: «أقدم بين يدي الخوض فيما أنا بصدده مقدمة، وهي أنّ بناء الشعر العربي على الوزن المخترع الخارج عن بحور شعر العرب، لا يقدر في كونه شعراً عند بعضهم، وبعضهم أبى ذلك وزعم أنّه لا يكون شعراً حتى يحامى فيه وزن من أوزانهم»^(٣)، ثم أحال الزمخشري في الهامش إلى أنّ الخليل من أصحاب المذهب الأول الذي يبيح بناء الشعر العربي على غير الأوزان العربية، وقد أكد ذلك أيضاً ابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ) حين قال:^(٤)

- ١- هَذَا الَّذِي جَرَّبَهُ الْمُجَرَّبُ مِنْ كُلِّ مَا قَالَتْ عَلَيْهِ الْعَرَبُ
- ٢- فَكُلُّ شَيْءٍ لَمْ تَقُلْ عَلَيْهِ فَإِنَّا لَمْ نَلْتَفِتْ إِلَيْهِ
- ٣- وَلَا نَقُولُ غَيْرَ مَا قَدَّ قَالُوا لِأَنَّهُ مِنْ قَوْلِنَا مُحَالٌ

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدياء: إرشاد الأريب في معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، ١٩٩٣، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ج ٣، ص ١٢٦١-١٢٦٢.

(٢) الأصفهاني، التنبيه على حدوث التصحيف، تحقيق أحمد طلس، ١٩٩٢، دار صادر، بيروت، ط ٢، ص ١٢٤.

(٣) الزمخشري، القسطاس في علم العروض، تحقيق فخر الدين قباوة، ١٩٨٩، مكتبة المعارف، بيروت، ط ٢، ص ٢١.

(٤) ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق عبد المجيد الترحيني، ١٩٨٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ج ٦، ص ٢٨٨.

- ٤- وَإِنَّهُ لَوْ جَاَزَ فِي الْأَيَّاتِ خِلَافُهَا لَجَاَزَ فِي اللُّغَاتِ
 ٥- وَقَدْ أَجَاَزَ ذَلِكَ الْخَلِيلُ وَلَا أَقُولُ فِيهِ مَا يَقُولُ
 ٦- لِأَنَّهُ نَاقِضٌ فِي مَعْنَاهُ وَالسَّيْفُ قَدْ يَنْبُو وَفِيهِ مَاهُ
 ٧- إِذْ جَعَلَ الْقَوْلَ الْقَدِيمَ أَصْلَهُ ثُمَّ أَجَاَزَ ذَا وَلَيْسَ مِثْلَهُ
 ٨- وَقَدْ يَزِلُّ الْعَالَمُ النَّحْرِيرُ وَالْحَبْرُ قَدْ يُخُونُهُ التَّخْبِيرُ

فابن عبد ربه في كتابه (العقد الفريد)، الذي لخص فيه كتاب (العروض) المفقود للخليل^(١)، وفي البيت الخامس يؤكد كلام الزمخشري الدال على إجازة الخليل النظم على غير أوزان العرب التي جمعها، غير أنه بقدر ما يُتَبَّه في النصين معاً إلى أن الخليل أباح النظم على الأوزان غير العربية، بقدر ما ننتبه نحن إلى أن فيها تأكيداً على معرفة الخليل بعروض الأمم غير العربية التي أباح النظم على أوزانها، فلا يعقل أن يصدر عنه الترخيص بذلك دون أن تكون له دراية بما يرتخص فيه، أي أن الخليل كان قد انفتح على أوزان الأمم الأخرى ومنها الهند واليونان، وأصاب منها معرفة كافية، أمّا قول جلال الحنفي في هذا السياق: «والذي نراه ونحن على يقين من الأمر، أن الخليل وقد كان معروفاً بأنه من أهل الصلاح في جيله، لو كان قد أصاب من ذلك شيئاً لأشار إليه ونسبه لأهله دون أن يدعيه لنفسه»^(٢). فإنه غير لازم؛ لأن الخليل لم يدع لنفسه شيئاً، إذ لم نجد في أيّ من المصادر التي ترجمت له نصّاً فيها هذا الادعاء المزعوم، وإنما ادعاها له جمع ممن المترجمين.

من الإشارات أيضاً ما أورده أبو عبيد الله المرزباني (ت ٣٨٤هـ) في ترجمته للخليل، حين قال: «دخل أعرابي مسجد البصرة، فطاف على الخلق وسمع ما

(١) قال ابن عبد ربه حول ذلك في أرجوزته: «وقد نظرت فيه فاقتصرت إلى نظام منه قد أحكمت»، ج ٦، ص ٢٧٧.

(٢) العروض: تهذيبه وإعادة تدوينه، ص ٢٨.

يقولون، حتى صار إلى حلقة الخليل، فسمعهم يتذكرون في النحو والشعر حتى أفضوا إلى دقيق النحو والعروض، فقام عنهم وقال:

١- مَا زَالَ أَخَذُهُمْ فِي النَّحْوِ يُعْجِبُنِي حَتَّى تَعَاثَوْا كَلَامَ الزَّنَجِ وَالرُّومِ

٢- حَتَّى سَمِعْتُ كَلَاماً لَسْتُ أَعْرِفُهُ كَأَنَّهُ زَجَلُ الْغَرْبَانِ وَالْبُومِ^(١)

فالأعرابي من خلال كلامه في البيت الأول يشير إلى أن ما تعاطوه من حديث في حلقة الخليل بالمسجد بعد النحو، كلام للزنج وللروم، وفي هذا إشارتان، الأولى أن الخليل كانت له دراية بعلوم الأمم حوله، لأن الحلقة كانت في علوم اللغة وتحديداً النحو والعروض. والثانية أن علم العروض من العلوم الرومية التي لم يكن لها أصل لدى العرب، وهذا يزكي مسألة التأثير الأجنبي في حديث التأسيس والنشأة الخاص بعلم العروض. وقد يكون استنتاجنا هنا من كلام الأعرابي بعيداً، أو له وجه ثان، فيقال إن الأعرابي لم يفهم كلامهم في مصطلحات وقضايا العروض، فشبهه بكلام الزنج والروم غير المفهوم له، كما شبهه في البيت الثاني بزجل الغربان والبوم، غير أننا نميل إلى الوجه الأول في الاستنتاج.

والذي نميل إليه، أن هناك تأثيراً أجنبياً «من نوع ما، ولكنه تأثير جزئي ومحدود، ولم يكن شاملاً في وقت من الأوقات، وأتى له أن يكون شاملاً وهو يتعلق بنوع من الدراسة ذات الطابع الخاص لارتباطها بالدين؟ ولقد كان المسلمون الأولون شديدي الحساسية في كل ما يتعلق بشؤون العقيدة، نافرين من ربط الإسلام ومباحثه بدين قديم أو عقيدة سابقة، ولقد كانت نشأة الدراسات اللغوية عند الهنود نشأة دينية، وكانت الحال كذلك بالنسبة للعرب، فقد نشأت في أحضان الدين، وفي ظل القرآن الكريم

(١) المرزباني، نور القبس المختصر من المقتبس، تحقيق رودولف زهايم، ١٩٦٤، دار فرانك ستاينز، فيسبادن، ص ٥٨.

وكلام الرسول، صلى الله عليه وسلم، ولم يكن من المستساغ حينئذ أن يغترف العرب من دراسات السابقين في نفس الميدان وينسجوا على منوالها، حتى لا يطبقوا أحكاماً ارتبطت بديانات غير إسلامية على لغة القرآن والرسول، وبخاصة أن الديانات الهندية ارتبطت في أذهان المسلمين بالوثنية وتعدّد الآلهة والزهد في الحياة الدنيا، وهي صفات ينكرها الإسلام أشدّ الإنكار^(١). لكن الخليل بعبقريته الفذة، عرف كيف يوجّه الرافد الأجنبي في العروض لخدمة موضوع إعجاز القرآن، إذ انتبه إلى الأسس التي قام عليها العروض الأجنبي وكيفها بما يتلاءم مع طبيعة اللغة العربية، فكانت له الريادة في تأسيس علم العروض العربي بدون منازع.

٣- أسس نشأة الدرس العروضي: بين المرجعية الأسطورية والمرجعية العلمية

إنّ الباحث في الدرس العروضي، وبشكل خاص في حديث النشأة والتأسيس الخاص بهذا العلم، يجد نفسه أمام تضارب في حقيقة الأسس التي اتبعها الخليل في إقامة صرح العروض ضمن العلوم اللغوية، ذلك أنّ قراءة ما أورده العروضيون العرب القدامى حول الموضوع، خاصة في ترجمتهم للخليل، تجعل المدارس يصطدم بمرجعيتين لا تصمد إحداهما أمام الأخرى، فالأولى حولت تأسيس الدرس العروضي إلى ما يشبه الأسطورة، وأحاطته بجملة من التخاريف التي أصبحت شبه مسلمة في حديث الدارسين حوله تأليفاً وتدريساً. في حين أنّ الثانية تبرز الوجه العلمي لنشأة العروض، أي: الأسس والمرجعيات المعرفية التي أخضع لها الخليل تأسيس هذا العلم، لكنها للأسف تغيب في السواد الأعظم من دراسات العروض، وفي تدريسه داخل الفصول. وسنعرض هنا للمرجعيتين معاً وما قامتا عليه من أجل دحض الأولى والاحتفاظ بالثانية.

(١) البحث اللغوي عند الهنود، ص ١٦٠-١٦١.

٣-١- المرجعية الأسطورية في خطاب النشأة والتأسيس:

تشير عدد من تراجم الأعلام في سيرة الخليل بن أحمد الفراهيدي، إلى ما طبع حياته الشخصية والعلمية، ولا تكاد تخلو ترجمة منها من حديث عن علم العروض وانفراده بوضعه، وهو ما رصدنا بعض مظاهره في محور تقدّم. غير أن المتأمل في كلامهم، يكتشف أنّ ما أوردوه بخصوص البواعث والمرجعيات التي اتبعها في تأسيس العروض، تضرب بعمق في ما يوردونه حول شخصيته التي يصفونها بالموسوعية والعبرية والذكاء، وغيرها من الصفات التي نادراً ما اجتمعت في عالم مثله، فيذكرون في ذلك قصصاً تطبع حديث النشأة والتأسيس بمرجعية شبه أسطورية، لا تصادق على ما في كلامهم حول شخصيته العلمية، وأصبحت شبه مسلّمة لدى من يدرّسون العروض أو يؤلّفون فيه، نقف هنا مع تلك القصص التي يرجع لها تأسيس العروض:

٣-١-١- قصة الطسوت:

الطسوت مفردها طست، وهو «آنية الصُفْرِ»^(١)، أي المصنوعة من النحاس كما يشير لذلك ابن منظور، وقد وردت قصّتها بروايتين، الأولى لدى ياقوت الحموي - وغيره - في معجم الأدباء، جاء فيها: «قال النضر بن شميل: كان أصحاب الشعر يمرون بالخليل فيتكلمون في النحو، فقال الخليل لا بدّ لهم من أصل، فوضع العروض. وخلا في بيت ووضع بين يديه طستاً أو ما أشبه الطست، فجعل يقرعه بعود ويقول: فاعلن مستفعلن فعولن. قال: فسمعه أخوه، فخرج إلى المسجد، فقال: إن أخي قد أصابه جنون، فأدخلهم عليه وهو يضرب الطست، فقالوا: يا أبا عبد الرحمن، ما لك؟ أصابك شيء؟ أتحبّ أن نعالجك؟ فقال: وما ذاك؟ قالوا: أخوك زعم أنّك قد خولطت، فأنشأ يقول:

(١) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرين، دت، دار المعارف، طبعة جديدة، القاهرة،

- ١- لَوْ كُنْتُ تَعْلَمُ مَا أَقُولُ عَذَرْتَنِي أَوْ كُنْتُ أَجْهَلُ مَا تَقُولُ عَذَلْتَكَا
٢- لَكِنْ جَهَلْتُ مَقَالَتِي فَعَذَلْتَنِي وَعَلِمْتُ أَنَّكَ جَاهِلٌ فَعَذَرْتَكَا^(١)

أما الرواية الثانية فنجدها عند الأصفهاني في قوله: «إن دولة الإسلام لم تخرج أبدع للعلوم التي لم يكن لها عند العرب أصل من الخليل، وليس على ذلك برهان أوضح من علم العروض، الذي لا عن حكيم أخذه، ولا على مثال تقدّمه احتذاه، وإنما اخترعه في ممرّ له بالصفارين^(٢) من وقع مطرقة على طست»^(٣).

يلحظ أنّ القصتين معاً تتفقان على أنّ مرجعية الخليل في تأسيس علم العروض، هي القرع على الطسوت، غير أنّهما تختلفان في جزئية تتصل بالقرع عليها، فالأولى تقول إنّ الخليل في بيته، والثانية تجعل القرع صانع أواني النحاس في سوق الصفارين أثناء مرور الخليل. واختلاف الروايتين يدل على أنّهما موضوعتان من أجل إبراز الباعث على وضع الخليل لعلمه، إذ فيهما من الضعف العلمي ما يتنافى مع شخصية الخليل وعقليته الرياضية، ويبدو أنّ ما ساعد على وضعهما إشارة المترجمين إلى معرفة الخليل بالإيقاع والنغم^(٤)، فلا يعقل أن يؤسس الخليل لعلم دقيق مثل العروض بالاعتماد على قرع الأواني النحاسية تحديداً؛ لذلك نستبعد هذه القصة التي نراها بعيدة من العلمية.

(١) معجم الأدباء، ج ٣، ص ١٢٦٩.

(٢) هو سوق لصناعة أواني النحاس لا يزال قائماً في بغداد إلى اليوم، ويسمى الحرفيون فيه بالصفارين نسبة إلى صفرة لون النحاس الذي يشكل المادة الأساسية للصناعات التي تشتهر بها السوق. قال ابن منظور: «والصُّفْر: النحاس الجيّد... الذي تعمل منه الأواني». انظر: لسان العرب، ج ٢٧، ص ٢٤٥٩.

(٣) التنبيه على حدوث التصحيف، ص ١٢٤.

(٤) قال ابن خلكان في ذلك: «وله معرفة بالإيقاع والنغم، وتلك المعرفة أحدثت له علم العروض، فإنها متقاربان في المأخذ». انظر: وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٢٤٤.

وقد تردّدت أصداء هذه القصة في بعض الدراسات المعاصرة، على نحو ما نجد عند نازك الملائكة (ت ٢٠٠٧) في قولها: «ويزعمون أنه اهتدى إلى الفكرة الأساسية في تقطيع الشعر على أساس التفاعيل، عندما مرّ يوماً بسوق الصفارين وسمع دققة المطارق على الطسوت، فألمهه هذا أن يقطّع الشعر وفتح عليه بعلم العروض»^(١). كما نجدها لدى عبد الحميد هنداوي محقق (كتاب العين مرتباً على حروف المعجم)، حين قال: «روي لنا في هذا أنه كان قد مرّ يوماً بحدّاد، فاستهواه دقّ المطرقة المنتظم، فلما حاول أن يربط بين هذه النغمات الرتيبة وبين الأوزان في الشعر العربي، تم له ذلك باختراع علم العروض، وكانت التفعيلات التي استعملها الخليل كموازن للشعر وتقطيع الأبيات على حسب تلك الموازين»^(٢).

٣-١-٢- قصة أستار الكعبة:

ترتبط هذه القصة بما عرف عن الخليل من كثرة حجّته إلى بيت الله الحرام، قال شمس الدين بن خلكان (ت ٦٨١هـ): «قيل إن الخليل دعا بمكة أن يُرزق علماً لم يسبقه أحد إليه، ولا يؤخذ إلاّ عنه، فرجع من حجّته ففتّح عليه بعلم العروض»^(٣). وقال أبو الطيب اللغوي: «وبلغنا عن الخليل أنّه تعلّق بأستار الكعبة، وقال: اللهم ارزقني علماً لم يسبقني إليه الأولون، ولا يأخذه عني إلا الآخرون»^(٤). إنّ ما أورده الروايتان معاً قد مسحاه بمسحة دينية ترتبط بالدعاء، وأنّ الله تعالى استجاب للخليل، بما يفيد أنّ العروض علم ربّاني خُصّ به الخليل، وقد كان يمكن أن تقبل الروايتان، في حدود معقولة، لو أنّهما لم تعلّلا

(١) نازك الملائكة، موسيقى الشعر: محاضرات، ٢٠٠٣، مطبعة الكويت (مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين)، ص ١٧.

(٢) كتاب العين: مرتباً على حروف المعجم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ٢٠٠٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ج ١، ص ٨.

(٣) وفيات الأعيان، ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دت، دار صادر، بيروت، ج ٢، ص ٢٤٤.

(٤) مراتب النحويين، ص ٤٨.

بالدعاء حصراً فقط، والذي ورد فيه «أن الخليل شقّ عليه ما أصابه تلميذه سيبويه من توفيق في مباحث النحو، وما حازه من شهرة عظيمة طبقت الآفاق، فخرج حاجاً يدعو الله أن يوفقه لشيء ينّبئ به، فتقبل عليه الناس، فكان أن فتح الله عليه بهذا العلم وهو في مكة المكرمة»^(١). وقد نقل محمد الدمنهوري (١٢٨٨هـ) هذا الباعث في (الحاشية الكبرى)، قول الناظم:^(٢)

- ١- عِلْمُ الْخَلِيلِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ سَبِيهُ مَيْلِ الْوَرَى لِسَيَّبِيهِ
٢- فَخَرَجَ الْإِمَامُ يَسْعَى لِلْحَرَمِ يَسْأَلُ رَبَّ الْبَيْتِ مِنْ فَيْضِ الْكَرَمِ
٣- فَزَادَهُ عِلْمَ الْعُرُوضِ فَانْتَشَرَ بَيْنَ الْوَرَى فَأَقْبَلَتْ لَهُ الْبَشَرُ

إنّ هذه القصة لا تقل عن سابقتها من حيث ضعف الحبكة فيها، لأنها تناقض شخصية الخليل العلمية، وتظهره فقيراً إلى النباهة العلمية وخامل الذكر - وهما ما لم يثبتا لدينا عنه في تراجم الأدباء له - وأنه التجأ إلى التعلّق بأستار الكعبة والدعاء للخروج من هذا الوضع، وغير خاف أنّ في هذه القصة بعض آثار قصة موضوعة هي الأخرى، ترتبط بتعليق المعلقات على أستار الكعبة للرفع من قيمتها، فكثيراً ما تمسح الأمور بمسحة دينية تعزيزاً لمصادقيتها وتأثيرها، وإغلاقاً لأيّ نقاش حولها، وعموماً فإننا لا نطمئن إلى هذا الباعث الذي جاءت به القصة، ونرفض اعتباره أساس وضع علم العروض.

٣-١-٣- قصة التنعيم:

تتصل هذه القصة بطريقة تعليم الشعر للصبيان، بواسطة ما يسمى التنعيم، وأنّ الأخير كان الأصل الذي بنى عليه الخليل عمله في العروض. ونجد ذكراً للقصة لدى أبي بكر القضاعي (ت ٧٠٧هـ) في قوله: «وتكاد تجزئة الخليل تكون

(١) العروض: تهذيبه وإعادة تدوينه، ص ٢٢.

(٢) الدمنهوري، الإرشاد الشافي على متن الكافي (الحاشية الكبرى)، ١٨٩٩، المطبعة الميمنية، القاهرة،

ثالثة فإنَّ اختيار لفظي (لا) و (نعم) يبرز أنَّ القصة موضوعة بعد وضع الخليل للعلم، واختير اللفظان فيها تحديداً لأنَّ الأول ترميزه سبب خفيف (/ ٠) والثاني وتد مجموع (/ / ٠)، وطريقة قراءتهما التناوبية مشابهة لعملية التقطيع العروضي، إضافة إلى أنَّ هذه الطريقة في التعليم تبدو فارغة من أيَّة إفادة، فإذا سيستفيد المتعلم من تكرار نعم ولا، وكيف تصل هذه الطريقة إلى مبلغ العلم الذي يتوارث عن الآباء؟ لكل هذا لا نطمئن إلى هذه القصة باعتبارها أصلاً مرجعياً للخليل في تأسيس العروض علماً بين علوم اللغة العربية.

٣-١-٤ - روافد المرجعية الأسطورية:

بعد عرضنا للقصص الخاصة بالمرجعية الأسطورية، نحاول هنا أن نكشف عن مصادر تسرّب بعضها إلى ترجمة الخليل، وقد رصدنا في ذلك مصدرين، الأول هو المعاجم، ومنها دخلت قصة أستار الكعبة، حيث استُثمر معنى من المعاني اللغوية للعروض لتأليف القصة، قال مجد الدين الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ): «العروض: مكة والمدينة... وميزان الشعر لأنه به يظهر المتزن من المنكسر... أو لأنَّ الشعر يعرض عليها، أو لأنه ألهمها الخليل بمكة»^(١). فالعروض هنا من معانيها اللغوية مكة والمدينة، ومن ثمة ذهبوا إلى أنَّ الخليل سمى علمه على اسمها؛ لأنهما مكان اكتشافه لعلم العروض. غير أنَّ المرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) يشير إلى أنَّ هذا المعنى واحد من المعاني التي أطلقت مجازاً على علم العروض، وقد عدّد هذه المعاني المجازية في قوله: «ومن المجاز: العروض ميزان الشعر... سمي به؛ لأنه يظهر به المتزن من المنكسر عند المعارضة به... أو لأنها ناحية من العلوم، أي من علوم الشعر... أو لأنها صعبة فهي كالناقاة التي لم تذلل... أو لأنه ألهمها الخليل بن أحمد الفراهيدي بمكة... والعروض اسم للجزء الأخير من النصف الأول من البيت... ومنهم من يجعل العروض طرائق الشعر وعموده، مثل الطويل يقال هو عروض واحد واختلاف قوافيه يسمى

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ١٩٧٨، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط ٣، ج ٢، ص ٣٣١.

ضروباً. وقال أبو إسحاق: وإنما سمي وسط البيت عروضاً؛ لأن العروض وسط البيت من البناء، والبيت من الشعر مبني في اللفظ على بناء البيت المسكون للعرب»^(١).

نجد ابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥هـ) يقف -أيضاً- عند المعاني المجازية للعروض في قوله: «والعروض اسم يسمى به الجزء الذي هو نصف البيت، وإنما سمي عروضاً لكثرة دوره... وهو مأخوذ من العروض التي هي الناحية، وقيل مأخوذ من قولهم ناقة عروض، أي صعبة لم تُرَضْ، وقيل مأخوذ من العروض التي هي الخشبة المعترضة في وسط البيت. فمن قال العروض الناحية، أراد الناحية التي قصدتها العرب، ومن قال مأخوذة من الخشبة المعترضة في البيت، أراد أنه يُفصل بها بين جزأي البيت كما يفصل بالخشبة بين جزأي البيت، وقيل: بل لأنها يفصل بها بين المنظوم والمنثور. ومن قال الصعبة أراد أنه يراد بها الصعب حتى يقوم، ومن قال الطريق أراد الطريق التي سلكتها العرب»^(٢). وإذا كانت هذه معاني مجازية للعروض بفعل المشابهة القائمة بين المعنى اللغوي وعناصر العروض، فإنّ المعنى الاصطلاحي الخاص بالشعر قد حدّده الخليل بن أحمد منذ البداية وهو ما جاء عنه في (كتاب العين) حين قال: «والعروض عروض الشعر لأن الشعر يعرض عليه، ويجمع أعاريض، وهو فواصل الأنصاف... والعروض: طريق في عرض الجبل»^(٣). فالخليل هنا لا تحضر لديه المعاني المجازية التي سبقت الإشارة إليها، ما يعني أنها وضعت بعد تأسيس العلم ببناء على وجه من أوجه التشابه التي برزت.

(١) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد العليم الطحاوي، ١٩٨٤، مطبعة الكويت، ج ١٨، ص ٣٧٩-٣٨٠.

(٢) ابن القطاع، البارع في علم العروض، تحقيق أحمد عبد الدايم، ١٩٨٥، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ٢، ص ٨٣-٨٥.

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، ١٤٠٩هـ، دار الهجرة، إيران، ط ٢، ج ١، ص ٢٧٥.

أما المصدر الثاني الذي تسرّبت منه إحدى قصص المرجعية الأسطورية، فهو العروض اليوناني، وتحديدًا قصة الطسوت، إذ نجد القصة عينها سبباً لوضع عروض اليونان، لكن بدل الخليل كان القارع هو فيتاغورس^(١)، يقول محمد بن الطحّان (القرن الهجري الخامس): «إنّ رجلاً من متقدّمي الفلاسفة، أظنه فيتاغورس، خرج به إلى وجدان النسبة التي بين الأجسام الفارغة والمفروغة، أنّه مرّ بسوق الصقارين أو الحدادين، فسمع أصواتاً أحسّ بأنها مناسبة الأوزان، مشابهة لشيء كان قد همّ بتأليفه، فوقف ينظر إلى صنّاعها، وجعل يزن إيقاعهم فوجده صحيحاً على ما كان في نفسه يريد أن يعمله، وأن خرج ما يريد إلى الوجود، فانصرف إلى منزله، وجعل يناسب بين أجسام كثيرة مختلفة، ثم طلب فأدرك الحسن بلطفه في تلك النسب ما طلب. وذكر نيقوماخس^(٢) أنّ فيتاغورس استخرج نسب النغم من أصوات تلك المطارق في غلظتها وحدّتها وإيقاعها وتناسبها بالعبارة والحس، وهذا أوفق ما قيل في هذا المعنى»^(٣). وبهذا يظهر أنّ القصة سبقت في روايات تأسيس اليونانيين لعروضهم، ووقعت نسبتها إلى الخليل.

٣-٢- المرجعية العلمية في خطاب النشأة والتأسيس

اهتم اللغويون في مرحلة أولى بتدوين ما سمعوا أو ما روي لهم من الحفظة، ولم تتجه عنايتهم إلى ترتيب هذه المرويات والمسموعات وتبويبها، ثم جاءت

(١) فيلسوف وعالم رياضيات يوناني، ساهم في تطوير علم الرياضيات، وكان مهتماً أيضاً بالفلسفة والفلك والموسيقا، كما كان متأثراً بشكل كبير بمعلمه الفيلسوف أناكسياندر، وبالعالم الرياضيات والفلك طاليس. ويصفه المترجمون له ضمن فلاسفة العدد والتغيير. للتوسع أكثر انظر كتاب: فلاسفة يونانيون: من طاليس إلى سقراط، جعفر آل ياسين، ٢٠١٢، دار البصائر، بيروت، ط ١، ص ٤٧ وما بعدها.

(٢) نيقوماخس الجهراسيني هورياضي وعالم موسيقا يوناني. ولد في جرش (الأردن حالياً)، كان فيتاغوري المذهب، ذكر ابن النديم في الفهرست أن نيقوماخس له من الكتب: كتاب (الأرثاطيقي) وكتاب (الموسيقا الكبير)، وقد ترجم ثابت بن قرة كتاب (الأرثاطيقي) تحت عنوان (المدخل إلى علم العدد). انظر كتاب: الفهرست، ابن النديم، تحقيق أيمن سيد، ٢٠٠٩، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ج ٢، ص ٢٢٠.

(٣) ابن الطحان، حاوي الفنون وسلوة المحزون، تحقيق زكريا يوسف، ١٩٧٦، المجمع العربي للموسيقى، بغداد، ص ٩٧.

بعد ذلك مرحلة اهتموا فيها بالتصنيف والتبويب حسب الموضوعات أو المعاني المشتركة^(١)، لكنّ الخليل عندما جاء «أراد أن يدرس اللغة لا على أساس الجمع، ولا على أساس تصنيف المسائل بحسب المعاني، وإنما أراد أن يدرسها على أساس من فقه اللغة، وعلى أساس علمي. والنظر العلمي لازمة من لوازم الخليل الفكرية، طغت على تفكيره وبحوثه ودراساته، سواء أكان ذلك مما يتصل باللغة أم مما يتصل بالنحو»^(٢).

وتجمع معظم كتب التراجم، أنّ الرجل كان متفقهاً في علم الرياضيات، ولعل من مظاهر العقلية الرياضية لدى الخليل ما تواتر عن سبب وفاته، الذي يكشف أنه كان مسكوناً بهاجس الرياضيات، وأنه كان يسعى إلى تعميمها على بسطاء التفكير أيضاً، فقد جاء عن المؤرخين أنّ سبب وفاة الخليل قوله: «أريد أن أقرب نوعاً من الحساب تمضي به الجارية إلى البياع فلا يمكنه ظلمها، ودخل المسجد وهو يعمل فكره في ذلك، فصدمة سارية وهو غافل عنها بفكره، فانقلب على ظهره فكانت سبب موته»^(٣). بهذا يظهر أنه توفي رياضياً، كما عاش حياته العلمية رياضياً.

قال شوقي ضيف: «الخليل كان يتقن العلوم الرياضية، وهو إتقان جعله يقف على ما يصنعه أصحاب الحساب والرياضيات في مسائلهم الفرضية لترسيخ ملكة هذه العلوم في عقول الناشئة، وعلى ضوء من هذا الصنيع مدّ القياس^(٤) في التصريف والنحو، فتولدت ألفاظ جديدة وفروض في الصيغ بقصد تمرين التلاميذ وتدريبهم، وهي ما يسميه النحاة بالتمارين

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، ص ٨١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٨٢.

(٣) وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٢٤٨.

(٤) القياس لدى الخليل قياس لغوي، يقوم على اطراد الظواهر اللغوية في النصوص المروية، ومن ثمة اعتبار هذه الظواهر المطردة قواعد ينبغي اتباعها، وتقويم كل ما يشذ عنها أو يخالفها لإرجاعه إلى أصله. للتوسع أكثر انظر كتاب: القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٩٣٤، ص ٢٣ وما بعدها.

غير العملية. وقد تمثل تمثلاً دقيقاً فكرة المعادلات والتوافق والتباديل التي هيأت عند الخوارزمي لنشأة علم الجبر، وهي تلاحظ عنده في الميزان الصرفي، وفي الخطة التي وضعها لصنع المعجم المعروف باسم (العين)، إذ دفع تلميذه الليث بن نصر بن يسار إلى أن يقلّب كل الصيغ الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية على حروف الهجاء، وبذلك حصر جميع الكلمات مما نطقت به العرب ومما لم تنطق، مع نصّه في المعجم على الطرفين... ويبلغ تطبيقه لفكرة التباديل والتوافق الرياضية الغاية في وضعه لعلم العروض، لا من حيث ما اقترحه من تفاعيل فقط، بل أيضاً من حيث ما وضعه من دوائر إذا قدّمت فيها أجزاء التفاعيل بعضها على بعض، خرجت الأوزان التي استعملها العرب وأوزان أخرى أهملوها ولم يستعملوها»^(١).

هذا النص لشوقي ضيف، نتخذ منه منطلقاً للكشف عن الاستعراض المعرفي المشترك القائم بين مادتي اللغة العربية والرياضيات، فالرجل هنا حدّد مناطق الحضور الرياضي في اللغة العربية، وهي اثنتان في كلامه، رياضيات التصريف المعجمي، ورياضيات العروض، غير أنه اكتفى بذكرهما دون أن يفصّل في كيفية هذا الحضور، وهو ما سنعمل على تجليلته.

٣-٢-١- المرجعية الرياضية في التصريف المعجمي:

يشهد تاريخ المعجميات أنّ العرب كانوا أرقى الأمم عناية بمعاجمهم شكلاً وتبويباً وترتيباً، حيث قسّموها على طرفي الكلام، وهما اللفظ والمعنى، فألّفوا في الطرف الأول معاجم الألفاظ وفي الثاني معاجم المعاني، والصنف الأخير في ترتيبه كان على طريقة واحدة، بينما معاجم الألفاظ اعتمدت ترتيباً من ترتيب الحروف، إذ كان هناك الترتيب الصوتي المعتمد على مخارج الحروف^(٢)، والترتيب

(١) تاريخ الأدب العربي: العصر العباسي الأول، ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) الترتيب الصوتي للحروف عند الخليل على الشكل الآتي: «ع، ه، غ، ق، ك، ج، ش، ض، ص، س، ز، ط، د، ت، ظ، ث، ذ، ر، ل، ن، ف، ب، م، و، ا، ي، ء». انظر كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران، ط ٢، سنة ١٤٠٩ هـ، ج ١، ص ٤٨.

الألفبائي^(١) الذي يقوم على التشابه في رسم الحروف، أما الترتيب الأبجدي^(٢) الذي يعتبر أقدم ترتيب للحروف، فإنّ العرب لم يستخدموه في معاجمهم^(٣). قال المخزومي: «كانت الحروف الهجائية تسير على النظام الأبجدي الذي عرف عند السريان، وكان ترتيب الحروف فيه على النحو الآتي: أبجد، هوز، حطي، كلمن، سعفص، قرشت، ثخذ، ضطغ. ويغلب على الظنّ أنّ جمع الحروف في كلمات على هذا النحو، كان يهدف إلى غاية تعليمية كما كان العلماء يفعلون في جمع أحرف الزيادة في كلمة (سألتمونيها)، والأحرف الشديدة في (أجدت طبقتك)، والحروف القمرية في قولهم (ابغ حجك وخف عقمه) إلى غير ذلك. وتغيّر هذا النظام في عهد الحجاج على يد نصر بن عاصم، ورتبت الحروف ترتيباً جديداً اقتضته محاولة إعجامها، ورتبت على أساس تشابه الأشكال والصور، فبدئت بالثلاثيات، ثم بالثنائيات، ثم بالمفردات التي لا أشباه لها، وتركت الهمزة حيث كانت في النظام القديم، أعني في بداية الحروف... وأصبح ترتيب الحروف على النحو الآتي: أبت، ثجح، خدذ، إلخ، وظلّ الناس يسرون على هذا إلى عهد الخليل. فلما أراد الخليل أن يضع معجماً يتضمّن كلام العرب، رتبّه... ترتيباً يدعو إليه النظر العلمي الطبيعي، الذي أخذ عليه تفكيره، وطبع عقليته بطابع خاص، فاهتدى إلى طريقة جديدة، وأصبحت الحروف بها مرتبة على أساس من الواقع الطبيعي، وبنى هذا الترتيب على ما لهذه الحروف من مواقف وارتكازات في داخل الفم من الحلق إلى الشفتين»^(٤).

(١) الترتيب الألفبائي لحروف العربية هو: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، ي. واسم هذا الترتيب مقتبس من بدايته.

(٢) الترتيب الأبجدي لحروف العربية هو: أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي، ك، ل، م، ن، س، ع، ف، ص، ق، ر، ش، ت، ث، خ، ذ، ض، ظ، غ. واسم هذا الترتيب أيضاً مقتبس من بدايته، ولحروفه قيمة عددية هي: أ=١، ب=٢، ج=٣، د=٤، هـ=٥، و=٦، ز=٧، ح=٨، ط=٩، ي=١٠، ك=٢٠، ل=٣٠، م=٤٠، ن=٥٠، س=٦٠، ع=٧٠، ف=٨٠، ص=٩٠، ق=١٠٠، ر=٢٠٠، ش=٣٠٠، ت=٤٠٠، ث=٥٠٠، خ=٦٠٠، ذ=٧٠٠، ض=٨٠٠، ظ=٩٠٠، غ=١٠٠٠.

(٣) أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ١٩٨٨، ص ١٧٥-١٧٦.

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، ص ٩٦-٩٧.

وإذا كان المعجميون العرب القدماء، قد اعتمدوا في ضبط مفردات معاجمهم على استقراء ألفاظ اللغة وشفاه الرواة والسفر إلى البوادي، فإنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي خالف مذهبهم في معجم (العين)، الذي اعتمد في حصر مفرداته منطقاً رياضياً، إذ بدله أنّ الكلمة تكون ثنائية الحروف أو ثلاثية، كما تكون رباعية أو خماسية، وأنه يمكن تصريفها بتبديل مكان الحروف فيها وتقليبها إلى جميع احتمالاتها، فكانت المحصلة من هذه العملية معجم لغوي يضم جميع الإمكانيات النظرية للغة العربية من حروف هجائها الثمانية والعشرين^(١). وقد قسّم الخليل معجمه إلى ستة وعشرين كتاباً تحمل أسماء الحروف مرتبة حسب مخارجها الصوتية في النطق، من منطلق أنّ اللغة كانت منطوقة قبل أنّ تصير مكتوبة. ولأنّ نظام التقليلات الرياضية هو ما كان يحكم المعجم، فإنّ كلّ كتاب منه «لا يشتمل على كلمات فيها حروف سابقة، فكتاب (حاء) لا يشتمل على أية كلمة فيها (عين)، لأنّ جميع الكلمات التي تشتمل على حرف (العين) قد سبقت في كتاب (العين)، وكتاب الهاء لا يشتمل على أية كلمات فيها (عين) أو (حاء)، لأنها سبقت وهكذا. ومعنى هذا أنّ الكتب الأولى [في المعجم] أكبر من الكتب المتأخرة، وكلما تأخرنا قلّت كلمات الكتاب، ولهذا فإنّ كتاب (العين) يعدّ أكبر كتب المعجم»^(٢)، وأولها في الترتيب الصوتي، وهذا سبب تسمية الخليل للمعجم به.

لقد هدف الخليل إلى حصر مفردات كلام العرب، لذلك اتجه في معجم العين إلى ضبط الرصيد اللغوي الموجود بالقوة في حروف هجاء اللغة العربية، وقد قادته حساباته الرياضية بعد تقليب اللفظ من الثنائي إلى الخماسي على كلّ وجوهه المحتملة، إلى التمييز بين ثلاثة أرصدة لغوية، الأول مستعمل هو الفصح، والثاني مهمل يصعب النطق به لعدم ائتلاف ألفاظه،

(١) البحث اللغوي عند العرب، ص ١٧٩.

(٢) نفسه، ص ١٩١.

والثالث معلق، يضم ما يمكن أن يتكلم به العرب مستقبلاً أو ما تكلموا به قديماً لكن لم يحفظه سماع أو رواية^(١). وما دفع الخليل إلى اعتماد مبدأ التقليل الرياضي في المعجم، هو رغبته في نظام يمكنه من معالجة جميع مفردات اللغة، بشكل يضمن له عدم تكرار المواد أو نسيان بعضها، فكان أن هدته عقليته الرياضية إلى نظام التصريف الرياضي، الذي يمكن من إحصاء جميع الفروض النظرية لمواد اللغة، لتأتي بعد ذلك عملية تمييز المستعمل منها في التداول اللغوي عن المهمل، وبهذا تجنب الخليل العناء الذي وقع فيه سابقوه من المعجميين، الذين كانوا يرتحلون إلى البوادي ليأخذوا الكلمات عن العرب الأقحاح^(٢)، فهذا عمل مجهد من جهة، وقد يؤدي من جهة أخرى إلى إهمال مواد لغوية، بخلاف عمل الخليل الذي «عُرِفَ ما لعقله الرياضي الكبير من دقة في فحص ما يتناوله بالدرس، وإحاطة بالوجوه المحتملة، وتقصُّ لجوانب الموضوع المبحوث فيه»^(٣).

أمّا العملية الرياضية في حساب مواد المعجم التي اتبعها الخليل، فقد أشار إليها كثير من علماء العربية، منهم ابن دريد (ت ٣٢٨هـ) في (جمهرة اللغة)^(٤)، وابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) في (المقدمة)^(٥)، والسيوطي (ت ٩١١هـ) في (المزهر)^(٦)، كما أشار إليها عدد من الدارسين المحدثين منهم أحمد أمين في (ضحى

(١) حلام الجليلي، المعجم العربي بين المدرسية والنظرية، مجلة المعجمية، ع ٩-١٠، ١٩٩٤، ص ١١٧-١١٨.

(٢) خلفان بن ناصر الجابري، رؤية خاصة حول الدوائر العروضية، مجلة نزوى الإلكترونية على رابط الموقع: <https://www.nizwa.com/>، تحديث ٠٦/٠١/٢٠٢١.

(٣) مهدي المخزومي، الفراهيدي عبقرى من البصرة، دار الشون الثقافية، بغداد، ط ٢، ١٩٨٩، ص ١٠٠.
(٤) ابن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٦٧، ج ٣، ص ١٣٣٨-١٣٣٩.

(٥) ابن خلدون، المقدمة، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١، ج ١، ص ٧٥٦-٧٥٧.

(٦) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار التراث، القاهرة، ط ٢، دت، ج ١، ص ٧١ وما بعدها.

الإسلام»^(١)، ومحمد عابد الجابري في (تكوين العقل العربي)^(٢) وجورج طرايشتي في (إشكاليات العقل العربي)^(٣)، ولأنّ نص العملية الحسابية لديهم طويل، فإننا سنعتمد نصّاً مختصراً لبهاء الدين العاملي (ت ١٠٣٠هـ) في كتابه (الكشكول)، قال فيه: «إذا قيل كم يتحصّل من تركيب حروف المعجم كلمة ثنائية سواء أكانت مهملة أو مستعملة، فاضرب ثمانية وعشرين في سبعة وعشرين فالحاصل جواب، فإن قيل كم يتركب منها كلمة ثلاثية بشرط ألا يجتمع حرفان من جنس، فاضرب حاصل ضرب ثمانية وعشرين في سبعة وعشرين في ستة وعشرين يكن تسعة عشر ألفاً وستمئة وستة وخمسين، وإن سئلت عن الرباعية فاضرب هذا المبلغ في خمسة وعشرين، والقياس فيه يطرد في الخماسي فما فوقه»^(٤).

معنى هذا الكلام أنّ الخليل طرح السؤال الرياضي الآتي: كم كلمة من حرفين، ومن ثلاثة حروف، ومن أربعة حروف، ومن خمسة حروف، يمكن تشكيلها نظرياً من حروف الهجاء العربية الثمانية والعشرين بدون تكرارها، وبغض النظر عن كون الكلمة مهملة أو مستعملة؟ وفي إجابته عن هذا السؤال بالنسبة إلى الكلمات الثنائية أخذ الحرف الأول من بين حروف الهجاء الثمانية والعشرين وهو الألف، وأخذ بالترتيب الحرف الثاني وهو الباء من السبعة والعشرين حرفاً المتبقية، ثم التاء من الستة والعشرين الباقية وهكذا. فالترتيب وعدم تكرار الحروف أساسي في الحساب، وبذلك منحه توزيع الحرف الأول (الألف) على كل حرف من حروف الهجاء السبعة والعشرين، سبباً وعشرين كلمة ثنائية، وهو نفس العدد المحصل عليه من تكرار العملية مع كل الحروف الثمانية والعشرين، ليكون عدد الكلمات الثنائية الممكنة نظرياً هو:

(١) ضحى الإسلام، ج ٢، ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٢) محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١٠، ٢٠٠٩، ص ٨١-٨٦.

(٣) جورج طرايشتي، إشكاليات العقل العربي، دار الساقي، بيروت، ط ١، ١٩٩٨، ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٤) بهاء الدين العاملي، الكشكول، تحقيق محمد المعلم، المكتبة الحيدرية، قم (إيران)، ط ١، ٢٠٠٦، ج ١، ص ١٠٠.

من منطلق رياضي يقول إنَّ مضروب عناصر مجموعة عددية في بعضها يساوي احتمالات أشكالها المختلفة، وبما أنَّ لدينا هنا مجموعة عددية من ثمانية وعشرين حرفاً هجائياً، وبضربها في بعضها دون تكرار الحرف أي في سبعة وعشرين، نحصل على سبعمئة وست وخمسين كلمة ثنائية.

إنَّ الطريقة الرياضية عينها انتهجها الخليل في استخلاص الكلمات الثلاثية، إذ أخذ بالترتيب الحرف الأول من الحروف الثمانية والعشرين، والحرف الثاني من السبعة والعشرين الباقية، والحرف الثالث من الستة والعشرين المتبقية، ليكون مجموع الفروض النظرية للكلمات الثنائية مستعملها ومهملها هو $28 \times 27 \times 26 = 19656$. وبتابعه للمنهج الرياضي نفسه في جرد الرباعي والخماسي من الكلمات، تحصّل لديه في مجموع الكلمات الرباعية: $28 \times 27 \times 26 \times 25 = 491400$ ، وفي مجموع الكلمات الخماسية: $28 \times 27 \times 26 \times 25 \times 24 = 11793600$ ، ليصير المجموع الكلي: 12305412 كلمة. أمّا لماذا اكتفى الخليل في الجرد بما هو ثنائي إلى ما هو خماسي من الألفاظ، فتعليله أن «كلام العرب مبنى على أربعة أصناف، على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي... وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجَدت زيادة عن خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنّها زائدة على البناء، وليست من أصل الكلمة»^(١).

بهذا المعنى فإنَّ الخليل حصر مفردات اللغة العربية باعتماد قوانين ما يصطلح عليه بالتحليل التوافقي في نظرية الاحتمالات^(٢)، التي تعد أحد فروع الرياضيات المعاصرة، إذ يشير الرياضيون إلى أن «من بين القواعد البالغة الأهمية

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، دار الهجرة، إيران، ط ٢، ١٤٠٩ هـ، ج ١، ص ٤٩.

(٢) التعريف المبسط لنظرية الاحتمالات حسب علماء الرياضيات هو أن: نظرية الاحتمالات = عدد الطرق المحتملة لوقوع الحادث ÷ العدد الإجمالي لجميع الحوادث المحتملة. وللتوسع أكثر في هذه النظرية ومتعلقاتها الرياضية ينظر كتاب: مقدمة في نظرية الاحتمالات، جبار عبد المضحى، دار المسيرة، عمان، ط ١، ٢٠١١، ص ٢٩ وما بعدها.

في دراستنا للإحصاء والاحتمالات، والتي يجب التعرض إليها والوقوف عندها، هي قوانين طرق العدّ أو ما يسمّى بالتحليل التوافقي^(١)، ويقصد بطرق العد عدد الطرق الممكنة لإجراء تجربة ما، أي حساب احتمالات توزيع العناصر في المجموعات وتشكيل مجموعات فرعية منها بترتيب معين أو بدون ترتيب، بتكرار العناصر أو بدون تكرارها.

ومن طرق العدّ أي قوانين التحليل التوافقي، نجد التوافيق والتباديل^(٢)، ويكمن الفرق الأساسي بين التباديل والتوافيق التي تستخدم في حساب الاحتمالات، في كون الأولى تهتم بالترتيب بينما تهمله الأخرى، أي أنّ التباديل تهتم بترتيب العناصر داخل المجموعة والتبديل بينها بدون تكرار أيّ عنصر تم تحديده مسبقاً أو بتكراره، أما التوافيق فتبحث عن الاحتمالات الممكنة لتشكيل عدد معين من العناصر في أية مجموعة دون مراعاة للترتيب^(٣). والخليل في منهجه الرياضي، استخدم قانون التباديل بصيغته التكرارية وغير التكرارية، نجد الأولى في العروض كما سنورد لاحقاً، والثانية في التصريف المعجمي وهو مجال حديثنا الآن.

بما أنّ التباديل تتعلق بترتيب العناصر، أي الترتيب عنصر ضروري فيها، فإنه يصطلح عليها أيضاً بالترتيب، وتسهيلاً للعملية الحسابية الخاصة بالتباديل تم الاستعانة رياضياً بالعلاقة $(n!)$ ، وتسمى العاملية أو المضروب^(٤)، حيث إنّ الرمز $(!)$ يعني ضرب الرقم n بما قبله حتى نصل للرقم ١، أي ضربه في جميع الأعداد

(١) بوساحة حورية، الإحصاء والاحتمالات، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٩٧.

(٢) للتوسع أكثر في قوانين التحليل التوافقي وتحديد معنى التباديل والتوافيق، انظر كتاب الاحتمالات والإحصاء، موراى شيبجل وآخرون، ترجمة محمود أبو النصر وآخر، الدار الدولية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤، ص ١٧ وما بعدها. وانظر أيضاً كتاب: مبادئ الإحصاء، أحمد طيّبه، دار البداية، عمان، ط١، ٢٠٠٨، ص ٢٠٨ وما بعدها.

(٣) أحمد طيّبه، مبادئ الإحصاء، دار البداية، عمان، ط١، ٢٠٠٨، ص ٢٠٧.

(٤) نفسه، ص ٢٠٧.

التي تقل عنه، مثلاً: $0! = 1 \times 2 \times 3 \times 4 \times 5 = 120$. وهذا هو ما ورد عند الخليل في حديثه عن وجوه تصريف الكلمة، حين قال: «اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو، قد، دق، شد، دش، والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، وتسمى مسدوسة، وهي نحو ضرب، ضرب، برض، بضر، رضب، ربض، والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجهاً، وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف ضربت في وجوه الثلاثي الصحيح، وهي ستة فصارت أربعة وعشرين وجهاً، يكتب مستعملها ويلغى مهملها... والكلمة الخماسية تتصرف على مئة وعشرين وجهاً، وذلك أن حروفها وهي خمسة أحرف، ضربت في وجوه الرباعي وهي أربعة وعشرين وجهاً، فصارت مئة وعشرين وجهاً، يستعمل أقله ويلغى أكثره»^(١). وبتعبير رياضي فكلامه يعني ما يلي:

$$\text{وجهان من الثنائي: } 2 = 1 \times 2 = 2!$$

$$\text{ستة أوجه من الثلاثي: } 6 = 1 \times 2 \times 3 = 3!$$

$$\text{أربعة وعشرون وجهاً من الرباعي: } 24 = 1 \times 2 \times 3 \times 4 = 4!$$

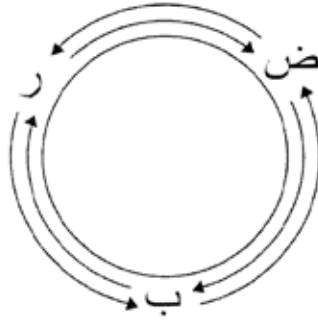
$$\text{مئة وعشرون وجهاً من الخماسي: } 120 = 1 \times 2 \times 3 \times 4 \times 5 = 5!$$

فالصيغة الرياضية الخاصة بالعاملي (!) صيغة معاصرة في طرق العد، أمّا عمل الخليل في ترجمة مفردات اللغة إلى صيغ جبرية، فكانت باعتماده على وزن مجرد يكشف المادة الأصلية للكلمة هو (ف ع ل)، اصطلاح عليه بالميزان الصرفي، ثم بعد ذلك يطبق الجبر التركيبي^(٢) على أصل الكلمة من الثنائي إلى الخماسي، ويبدو من خلال نص لابن دريد، أنّه كان يتم الاعتماد في ذلك على دائرة تصريفية لها من وجه الشبه ما يكفي مع الدائرة العروضية، بحيث قد تكون هي الأخرى من ألمعيات الخليل التي استعملها عند استقصائه لمفردات اللغة العربيّة. قال ابن دريد: «إذا أردت أن

(١) كتاب العين، ج ١، ص ٥٩.

(٢) عبد الرحمن صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠١٢، ج ٢، ص ٤٧

تؤلف بناء ثنائياً أو ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً، فخذ من كل جنس من أجناس الحروف المتباعدة، ثم أدر دارة، فوق ثلاثة أحرف حو اليها، ثم فكّها من عند كل حرف يمنة ويسرة حتّى تفكّ الأحرف الثلاثة فيخرج من الثلاثي ستة أبنية ثلاثية وتسعة أبنية ثنائية... فإذا فعلت ذلك استقصيت من كلام العرب ما تكلموا به وما رغبوا عنه، وأنا مفسر لك ما يرتفع من الأبنية الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية إن شاء الله بضرب من الحساب واضح^(١). وكلام ابن دريد هنا يصطلح عليه في الأدبيات الرياضية المعاصرة بالمجموعة الدائرية (Groupe Circulaire)، ويمكن التمثيل له في الثنائي والثلاثي بالشكل الآتي^(٢):



أما بلغة رياضية معاصرة، فحصر مفردات اللغة لدى الخليل، تم باعتماد قانون التباديل في نظرية الاحتمالات بصيغته غير التكرارية، والتي تقول إن حساب عدد الكلمات المشكّلة من عدد حروف هو p ، انطلاقاً من مجموعة A تحتوي على عدد حروف هو n ، وبدون تكرار أيّ حرف من حروف العدد (n) ، يساوي حساب عدد تباديل حروف الكلمات المكونة من p حرفاً، الممكن تشكيلها من العدد n حرفاً الموجود في المجموعة A ، ويعبر عن ذلك رياضياً بالعلاقة $A_n^p = \frac{n!}{(n-p)!}$ ، التي تعني أنّ الحرف الأول في المجموعة يتم اختياره بـ (n) طريقة، وأن الحرف الثاني يتم اختياره بـ $(n-1)$ طريقة، والحرف الثالث بـ

(١) جمهرة اللغة، ج ٣، ص ١٣٣٨.

(٢) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج ٢، ص ٤٧.

(n-2)، والرابع بـ (n-3)، وهكذا إلى أن نأتي على حروف المجموعة، أمّا (p) فهو عدد حروف الكلمة، ثنائية أو ثلاثية وهكذا، ويتم اختياره بـ (n-p+1)، ومن ثمة فعدد الطرق الممكنة نحصل عليه بالعلاقة: (١)

$$A_n^p = n(n-1)(n-2)(n-3) \dots (n-p+1) = \frac{n!}{(n-p)!}$$

وهذه العملية هي ما أشرنا له في فقرة سابقة حين قلنا إنّ الخليل أخذ الحرف الأول من بين حروف الهجاء الثمانية والعشرين وهو الألف، وأخذ بالترتيب الحرف الثاني وهو الباء من السبعة والعشرين حرفاً المتبقية، ثم التاء من الستة والعشرين الباقية وهكذا. فالمجموعة لدى الخليل في عمله الرياضي المعجمي (كتاب العين) هي مجموعة الحروف الهجائية (A)، وتضم ثمانية وعشرين حرفاً هي (n)، وعدد كلمات الترتيب أو التباديل أو التقاليب المطلوب تشكيلها - من الحروف (n) في المجموعة (A) - بشكل ثنائي، ثم ثلاثي، ثم رباعي، ثم خماسي، هو (p)، وتطبيق الخليل للعلاقة الرياضية الخاصة بالتباديل وهي: $A_n^p = \frac{n!}{(n-p)!}$ ، والمشروطة بعدم تكرار أي حرف (n) من حروف المجموعة (A)، حصل على جميع المواد اللغوية الممكنة نظرياً، بغض النظر عن استعمال العرب لها أم لا، فكان عدد الكلمات المحصّلة والمشكلة من حرفين إلى خمسة حروف على الشكل الآتي:

$$A_n^p = \frac{n!}{(n-p)!}$$

$$A_{28}^2 = \frac{28!}{(28-2)!} = \frac{28 \times 27 \times \cancel{26!}}{\cancel{26!}} = 28 \times 27 = 756 \quad \boxed{\text{الثنائي}}$$

$$A_{28}^3 = \frac{28!}{(28-3)!} = \frac{28 \times 27 \times 26 \times \cancel{25!}}{\cancel{25!}} = 28 \times 27 \times 26 = 19656 \quad \boxed{\text{الثلاثي}}$$

$$A_{28}^4 = \frac{28!}{(28-4)!} = \frac{28 \times 27 \times 26 \times 25 \times \cancel{24!}}{\cancel{24!}} = 28 \times 27 \times 26 \times 25 = 491400 \quad \boxed{\text{الرباعي}}$$

$$A_{28}^5 = \frac{28!}{(28-5)!} = \frac{28 \times 27 \times 26 \times 25 \times 24 \times \cancel{23!}}{\cancel{23!}} = 28 \times 27 \times 26 \times 25 \times 24 = 11793600 \quad \boxed{\text{الخماسي}}$$

المجموع: 12305412 مادة لغوية مستعملة

(١) الإحصاء والاحتمالات، ص ٩٩.

٣-٢-٢- المرجعية الرياضية في علم العروض:

إن الناظر في علوم اللغة العربية يجد أنّ علم العروض نشأ كاملاً دون أن يعرف أطواراً في نشأته كما هو الحال في بقية العلوم، يؤكد ذلك أنّ من جاؤوا بعد الخليل ممن تسميهم دراسات العروض بالمستدركين، لم يستطيعوا الخروج عن منهج الخليل، وما قاموا به من «استدراكات» لا يرقى في حقيقته إلى مستوى هذه التسمية، لأنه يدور في فلك عمل الخليل بن أحمد. فقد وضع الخليل علم العروض للشعر العربي، انطلاقاً من لغة هذا الشعر، من منطلق أنّ اللغة كما عرّفها ابن جني: «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»^(١)، فهي مجموعة أصوات متتابعة زمنياً متحركات وسواكن مجردة، تواضع القوم على تشكيلها في مفردات جعلوا لها دلالات بعينها في التخاطب بينهم، والخليل في الأوزان الشعرية أخذ من اللغة طابعها التجريدي القائم على تتابع الحركات والسكنات، وهو في الأوزان تتابع ذو نظام معيّن، يجعلها قوالب تجريدية منسقة تنسيقاً صرفاً^(٢)، يختار منها الشاعر قالباً معيناً يفرغ فيه مادته اللغوية، حريصاً على أن تخضع الأخيرة للتطابق مع متحركات وسواكن القالب المختار، ومسموح له في خضم هذه العملية ببعض التغييرات (الزحافات والعلل).

نجد من علماء العروض من له هذا الوعي بالطابع التجريدي للأوزان، وهو ابن الفرخان (عاش في القرن الهجري السادس) في حديثه عن الجهات التي تحقق للبيت الشعري كماله، ومنها الجهة الخاصة بجانبه المسموع، قال: «والثالثة من الجهات، هي الجهة التي هو بها مسموع، ينقسم إلى أجزاء [تفاعيل] له، هي متحركات من الحروف وسواكن، توجد في الأصوات الإنسانية على هيئة مخصوصة، ونظام مخصوص، قد يعرفها من لا يعرف

(١) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دت، ج ١، ص ٣٣.

(٢) عز الدين إسماعيل، الشعر العربي المعاصر: قضاياها وظواهره الفنية والمعنوية، دار الفكر العربي، ط ٣، دت،

المعنى فيها، ويرتاح للذة السمعية منها من لا يفهم الفائدة المرادة بها^(١). وعلى هذا فالأوزان بما هي قوالب، لا يُعنى فيها بخصائص المتحركات والسواكن من حيث سماتها الصوتية، لأنها مجردة بدون هوية تسمح بمثل هذه العناية، التي لا تتاح إلا بعد صبّ المادة الشعرية، فيكتسب ما هو مجرد دلالاته، وتقع حينها العناية بالخصائص الإيقاعية لأصوات المفردات المصبوبة. فمما تعييه معظم الدراسات الإيقاعية المعاصرة على الخليل، أنه في نظريته الإيقاعية توقف عند الإطار الخارجي، بعيداً عن ما تنطوي عليه أصوات الحروف وموسيقا الكلمات من طاقات إيقاعية، والحقيقة أن ذلك ليس عيباً في الخليل، لأنّ ما كان حاضراً في هذه المرحلة هو شخصيته العلمية، ولو كتب للرجل أن يعمّر لبرز في نظريته للإيقاع شخصيته الأدبية، ولوجدنا لديه حينها وقوفاً عند الطاقات الإيقاعية التي تزخر بها اللغة الشعرية بعيداً عن الوزن.

لقد كان الخليل في عمله العروضي استقرائياً^(٢)، أي أنّه اعتمد منهجاً انطلق فيه من الخاص إلى العام، مما هو جزئي إلى ما هو كلي، من المتحرك (/) والساكن (٠) باعتبارهما أصغر وحدة عروضية، إلى الدائرة بوصفها أكبر وحدة، إذ شكّل من المتحرك والساكن ستة مقاطع عروضية، تجمعها عبارة: «لم أر على ظهر جبلن سمكتن»^(٣)، وهي:

(١) ابن الفرخان، الوافي في القوافي، تحقيق عمر خلوف، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط١، ٢٠١٠، ص ٧٠.
(٢) المنهج الاستقرائي هو أحد أهم مناهج البحث العلمي التي ظهرت منذ قرون لدى المناطق وخاصة أرسطو، ويعتمده الباحثون إن كان هدفهم الحصول على نتائج أعم من المقدمات، فهو عملية استدلال تصاعدي، يرتقي فيها الباحث من الحالات الجزئية إلى القواعد العامة، عبر قيادة العقل للقيام بعمل يوصل إلى مبدأ أو قانون كلي يتحكم في الجزئيات. للتوسع أكثر حول هذا المنهج انظر كتاب: منهج الاستقراء في الفكر الإسلامي: أصوله وتطوره، عبد الزهرة البندر، دار الحكمة، لندن، ط١، ١٩٩٢، ص ٣٦ وما بعدها. وانظر أيضاً كتاب: الاستقراء والمنهج العلمي، محمود زيدان، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص ١٣ وما بعدها.

(٣) القسطاس في علم العروض، ص ٢٧.

| ترميزه | المقطع | |
|--------|----------------|---|
| ٠ / | السبب الخفيف | ١ |
| // | السبب الثقيل | ٢ |
| ٠ // | الوتد المجموع | ٣ |
| /٠ / | الوتد المفروق | ٤ |
| ٠ /// | الفاصلة الصغرى | ٥ |
| ٠ //// | الفاصلة الكبرى | ٦ |

وشكل منها أيضاً أجزاء أو تفاعيل الوزن الشعري وهي ثمانية حكماً، وعشرة رسماً^(١):

| مقاطعها العروضية | ترميزها | التفعيلة |
|---------------------------------|--------------|----------|
| وتد مجموع + سبب خفيف | 0 / 0 // | فعولن |
| وتد مجموع + سببان خفيفان | 0 / 0 / 0 // | مفاعيلن |
| وتد مجموع + سبب ثقيل + سبب خفيف | 0 / // 0 // | مفاعلتن |

(١) فرق العدد هنا يخص كلاً من (فاعلاتن) التي تكتب أيضاً (فاع لاتن)، و (مستفعلن) التي تكتب (مستفع لن)، فالعروضيون ميّزوا في الرسم بين (مستفعلن) التي تأتي في بحر الخفيف والمجتث، والأمر نفسه بالنسبة لـ (فاعلاتن) التي ترد في المديد والرمل والخفيف والمجتث، و (فاع لاتن) التي ترد في بحر (المضارع)، وهذا التمييز عندهم في الرسم لم يكن اعتباطياً، وإنما يهدف للحفاظ على قاعدة من قواعد العروض في باب الزحافات والعلل، ذلك أنّ (مستفعلن) تتكون من سببين خفيفين يليهما وتد مجموع (/ / / ٠ / / ٠ /)، بينما تتشكل (مستفع لن) من سبب خفيف، يليه وتد مفروق ثم سبب خفيف آخر (/ / / ٠ / / ٠ /)، ما يعني أنّ (مستفعلن) يجوز فيها زحاف الطي، أي حذف الرابع الساكن، لأنّ الرابع الساكن فيها جزء من السبب الخفيف، والزحاف يصيب السبب. في حين أنّ (مستفع لن) لا يجوز فيها حذف الرابع الساكن، أي زحاف الطي، لأنّ الرابع الساكن فيها جزء من الوتد المفروق، والزحاف لا يصيب الوتد مطلقاً. وما قلناه هنا ينسحب على (فاعلاتن) مع (فاع لاتن). للتوسع أكثر انظر كتاب: نزهة الأبصار في أوزان الأشعار، الأصبحي العنابي، تحقيق حسام الدين محمد، ص ٥٠-٥١.

| مقاطعها العروضية | ترميزها | التفعيلية |
|-----------------------------|---------------|-----------|
| وتد مفروق+سبيان خفيفان | 0 / 0 / / 0 / | فاع لاتن |
| سبب خفيف+وتد مجموع+سبب خفيف | 0 / 0 // 0 / | فاعلاتن |
| سبب خفيف+وتد مجموع | 0 // 0 / | فاعلن |
| سبب ثقيل+سبب خفيف+وتد مجموع | 0 // 0 / // | متفاعلن |
| سبيان خفيفان+وتد مجموع | 0 // 0 / 0 / | مستفعلن |
| سبب خفيف+وتد مفروق+سبب خفيف | 0 / / 0 / 0 / | مستفعلن |
| سبيان خفيفان+وتد مفروق | / 0 / 0 / 0 / | مفعولات |

ومن هذه التفاعيل وباعتقاد نظام التقليلات بينها شكل البحور أو الأوزان الشعرية، وحدد المستعمل منها في مرحلته في خمسة عشر بحراً، قبل أن ينقل الأخفض بحراً من نطاق المهمل إلى المستعمل، بعدما وجد استعمالات له في المنجز الشعري، لتصبح ستة عشر بحراً جمعها الناظم في قوله:

طويل يمدّ البسط بالوفر كامل ويهزج في رجز ويرمل مسرعا
فسرّح خفيفا ضارعا تقتضب لنا من اجث من قرب لتدرك مطمعا

ثم جمع الخليل هذه البحور في أكبر وحدة عروضية وهي الدائرة، حيث تأتت له خمس دوائر عروضية اصطلاح على كل منها باسم من خصائص بحورها^(١). ذلك

(١) هذه الدوائر هي:

أ - دائرة المختلف: بحورها المستعملة ثلاثة هي: الطويل والمديد والبسيط، أما المهملة فهي: المستطيل والممتد.

ب - دائرة السمؤتلف: تضم بحرين مستعملين هما: الوافر والكامل، ومهملا هو: المتوفر.

ج - دائرة المجتلب: فيها ثلاثة بحور كلها مستعملة هي: الهزج والرجز والرمل، ولا وجود فيها للمهمل.

د - دائرة المشته: تشتمل على ستة بحور مستعملة هي: السريع والمنسرح والخفيف والمضارع والمقتضب والمجث. وثلاثة مهملة هي: المتند والمنسرد والمطرّد.

أن ترتيب البحور الشعرية السابق في قول الناظم، ليس على أساس كثرة ورودها في الشعر أو قلتها، وإنما بحسب اشتراك كل عدد منها في دائرة عروضية. وإذا شئنا التدقيق فمع كل عدد من البحور المستعملة في بعض الدوائر عدد آخر من البحور المهملة.

بهذا المعنى فإنّ الخليل اعتمد منهجه الرياضي نفسه في المعجم في علم العروض، تؤكد ذلك مسألة المستعمل والمهمل، فإذا كان تقليبه لمواد المعجم كما رأينا، قد قاده إلى رصد ما استعمله العرب وشرحه في معجم (العين) والتنبيه على المهمل غير المستعمل، فإنّ الأمر نفسه نجده في استنباط البحور الشعرية من الدوائر العروضية، ذلك أن تقليبه للتفاعيل في الدوائر أنتج بحوراً مستعملة في الواقع الشعري، وهي ما قعد له هو والعروضيون بعده في كتبهم، وأنتج كذلك بحوراً لا تحقق لها في المنجز الشعري المروي عن الشعراء في مرحلته، «فساها لذلك مهملة، تشبيهاً لها بالمواد التي أظهرها التقليل في المعجم، ووجدها غير مستعملة في العربية»^(١). فالبحور المهملة ليست خطأ في دوائر الخليل أو خلافاً، وإنما هي - وهذا بيت القصيد - فروض نظرية ناتجة عن العمل الرياضي الذي قام به الخليل، الذي منحه جميع احتمالات الوزن الشعري العربي، ليقوم بعرض هذه الاحتمالات على الواقع الشعري، راصداً المستعمل منها ومقعداً له، وتاركاً المهمل جانباً.

إنّ المنهج الرياضي الذي اتبعه الخليل لا يترك مجالاً لورود خطأ شائع في السواد الأعظم من مراجع العروض^(٢)، مفاده أنّ الخليل استقرأ الشعر العربي أولاً ثم استخرج منه الأوزان، بما يعني أنّ الرجل قطع الشعر العربي المروي في مرحلته كلّه ليصل إلى

هـ- دائرة المتفق: فيها بحران مستعملان هما: المتقارب والمتدارك، ولا وجود للمهمل.

انظر كتاب: شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، عبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة، بغداد، ط ٢، ١٩٧٥، ص ٢٢ وما بعدها.

(١) محمد العلمي، العروض والقافية: دراسة في التأسيس والاستدراك، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط ١، ص ١٣٣، ١٩٨٣.

(٢) منها على سبيل المثال لا الحصر كتاب: إحياء العروض، لعز الدين التنوخي ص ٢٠١. وكتاب: الإيقاع في الشعر العربي: من البيت إلى التفعيلة، لمصطفى جمال الدين، ص ٢٠٥.

بحوره، وهذا لا يصحّ في حق عالم رياضي من طينة الخليل، لأنه يقدر في عقلية، فالرجل عكس العملية، أي أنه وظف الرياضيات لإيجاد جميع إمكانات الشعر العربي من الأوزان في البداية، ثم عرضها على الواقع الشعري ليحدّد المستعمل منها فيه، ذلك أنّ الخليل نظر إلى الكلام العربي، فوجده يتكون من متحرك (/) وساكن (٠)، فأخذ في تقليبهما بشكل ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي وسداسي وسباعي، وسمى التقليلات الناتجة من ذلك بالتفيعيلات لأنه وزنها بمادة (ف ع ل) الخاصة بالميزان الصرفي مع حروف الزيادة عن المادة الأصلية^(١)، وبعد أن تأتت له جميع تقليلات التفاعيل من الثنائي إلى السباعي، أهمل عدداً منها لأن اللغة ترفض وجودها، أو لاشتغالها على ثلاثة سواكن فأكثر، أو لابتدائها بساكن، أو لاقتران ساكنين في وسطها، أو لتوالي خمسة متحركات فأكثر فيها^(٢).

وهذه المسائل نبّه عليها علماء اللغة وغيرهم في أكثر من مناسبة، فقد قال ابن سينا: «اعلم أنّ الإيقاع بالنقر قد يحاكي باللسان... إلا أن تتوالى الحركات كثيراً أو يجتمع ساكنان، فإنّ كل واحد منهما مما يعسر على اللسان تجشمه، وإذا عسر على اللسان تجشمه ثبت في الخيال استثقاله فلم ينجع نظامه»^(٣). وقال ابن جني: «ومن ذلك أنّك لما حذف حرف المضارعة من يَضْرِبُ ونحوه، وقعت الفاء ساكنة مبتدأة، وهذا ما لا سبيل إلى النطق به، فاحتجّت إلى همزة الوصل تسبباً إلى النطق به»^(٤). كما تحدّث الجوهري عن ذلك قائلاً: «والثالثة ترك الوزن، كالجمع بين خمسة متحركات

(١) قال الدماميني: «اختار العروضيون للأجزاء الدائرة بينهم في وزن الشعر، الفاء والعين واللام اقتفاءً لأهل الصرف في عاداتهم ووزن الأصول بهذه الحروف، فحدوا حدوهم في مطلق الوزن بها، لما كان على ثلاثة أحرف مع قطع النظر عن الأصالة والزيادة، وأضافوا إلى ذلك من الحروف الزوائد سبعة، وهي الألف والياء والواو والسين والتاء والنون والميم، ويجمع هذه الأحرف قولك (لمعت سيوفنا) وتسمى عندهم بأحرف التقطيع». انظر: العيون الغامزة على خبايا الرامزة، تحقيق الحسّاني عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٤، ص ٢٦.

(٢) رؤية خاصة حول الدوائر العروضية، تحديث ٠٦ / ٠١ / ٢٠٢١.

(٣) ابن سينا، الشفاء، تحقيق زكريا يوسف، منشورات مكتبة آية الله العظمى، قم (إيران)، ١٤٠٥ هـ، ج ٣ (الرياضيات - جوامع علم الموسيقى)، ص ٩٠.

(٤) الخصائص، ج ٢، ص ٤٩٧.

وتحريك سواكن الأوتاد والأسباب، ونحوها مما يدرك بالذوق نبو الطبع عنه لفساد النظم. وهذا لا يسوغ للمحدث ولا للقديم، لأن فيه تركاً للوزن، وإخراجاً للنظم إلى الشر^(١). وفي باب المتحرك والساكن قال الزجاج: «أعلم أنه لا يجتمع في حشو البيت في الشعر ساكنان البتة... فهذا الصنف مسقط في الشعر، مستعمل في الكلام، وإنما أسقط في الشعر لأن الشعر موزون باعتدال في الحركة والسكون، فقبح في الشعر جمع بين ساكنين، كما قبح فيه اجتماع خمسة متحركات»^(٢). وفي حديث لسبيويه عن الإدغام في (الكتاب) قال: «ألا ترى أن بنات الخمسة، وما كانت عدته خمسة، لا تتوالى حروفها متحركة، استثقلاً للمتحركات مع هذه العدة، ولا بد من ساكن... ومما يدل ذلك على أن الإدغام في ما ذكرت لك أحسن، أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة»^(٣).

وإذا شئنا أن نبرز عمل الخليل بلغة رياضية، نقول إنه اعتمد قانون التباديل في نظرية الاحتمالات التي رأيناها في رياضيات التصريف المعجمي، مع فرق هو أنه استخدم في المعجم صيغتها غير التكرارية، بينما في العروض استخدم الصيغة التكرارية. فمعلوم أن لقانون التباديل قسمين، فإما أن تكون التباديل بدون تكرار، أي لا يجب أن يتكرر العنصر أكثر من مرة في المجموعة، والقاعدة التي تنظم هذا القسم هي: عدد التباديل = عدد العناصر في المجموعة المختارة / (عدد العناصر في المجموعة المختارة - عدد العناصر المختارة في النهاية. وقد اشتغل الخليل بهذه القاعدة في رياضيات التصريف المعجمي كما رأينا. وإما أن تكون التباديل مع التكرار، وهنا تتكرر العناصر أكثر من مرة في المجموعة، وتوجد قاعدة رياضية ثابتة لهذا القسم هي: عدد التباديل = عدد عناصر المجموعة المحددة أس عدد العناصر المحددة، ويعبر عنها بالعلاقة: $A_n^P = (n^P)$ ، وعندما يكتب عدد بهذا

(١) الجوهري، عروض الورقة، تحقيق محمد جوكنلي، أضراروم (تركيا)، ١٩٩٤، ص ٢.

(٢) الزجاج، كتاب العروض، تحقيق سليمان أبو ستة، مجلة الدراسات اللغوية، الرياض، ٦م، ٣ع، ٢٠٠٤، ص ١٣٧.

(٣) سبيويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٣، ١٩٨٨، ج ٤، ص ٤٣٧.

الشكل نقول إنه مكتوب في صورة أُسِّية، وتتكون الصورة الأُسِّية من أساس (قاعدة) هو n ، وأُسُّ (قوة) هو p . فالأساس هو العدد المضروب في نفسه، والأس هو عدد مرات ضرب الأساس، إذ كلُّما ضُرب عدد في نفسه عدة مرات يكون من المفيد كتابة حاصل ضربه في صورة أُسِّية، مثلاً إذا ضُرب العدد ٥ في نفسه ست مرات، نقول إنَّ العدد ٥ هو الأساس، والعدد ٦ هو الأس، وتقرأ ٥ مرفوعة للأس ٦، أو ٥ أس ٦، أو ٥ مرفوعة للقوة ٦، وتكتب بهذا الشكل $(٥^٦)$ ، وتعني $١٥٦٢٥ = ٥ \times ٥ \times ٥ \times ٥ \times ٥ \times ٥$ ^(١). وهذه القاعدة هي التي اعتمدها الخليل في العروض لتقليب المتحرك (/) والساكن (٠) من الثنائي إلى السباعي، والاختلاف هنا عن تقليب حروف المعجم هو إمكانية تكرار الساكن أو المتحرك، لذلك قلنا إنه اعتمد هنا التباديل في صيغتها التكرارية، وذلك على الشكل الآتي:

- التفاعيل الثنائية: وتعني حساب عدد التفاعيل الممكن تشكيلها من ساكن ومتحرك هما (n) ، بشكل ثنائي هو (p) ، بمعنى أن: $n=2$ و $p=2$ ، أي $n^p=2^2=4$ ، وهي: $(/ /)$ $(/ ٠)$ $(٠ /)$ $(٠ ٠)$ ، فالخليل أخذ الحرف الأول من بين الحرفين $(/)$ (٠) ، وأخذ الثاني منهما بالترتيب، مع إمكانية التكرار هنا، فتحصلت لديه التباديل الأربعة السابقة من الثنائي ^(٢)، فأهمل منها اثنين هما: $(/ ٠)$ و $(٠ ٠)$ ، لأنَّ العربية لا تبدأ بساكن وترفض التقاء ساكنين ^(٣)، واحتفظ في المستعمل من الثنائي بـ $(٠ /)$ و $(/ /)$ ، مصطلحاً على الأول بالسبب الخفيف والثاني بالسبب الثقيل.

(١) الرياضيات التمهيدية: الأسس والجذور، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية، دت، ص ٢٢-٢٥.

(٢) أشار الزخسري إلى ما استعمل في عدّة الثنائي وما أهمل في قوله: «فأمّا ما يكون على حرفين فهو على أربعة أوجه: إمّا متحرّكين، أو ساكنين، أو الأول متحرك والثاني ساكن، أو العكس. وقد انتفى منها اثنان، وهما سكونها وسكون الأول» انظر: القسطاس في علم العروض، ص ٢٥.

(٣) يجوز ذلك في قوافي الشعر فقط، وتحديدًا قافية المترادف، التي تخلو من أي متحرك بين ساكنيها. قال ابن القطّاع: «ولا يجتمع في الشعر أكثر من أربع حركات، ولا يجمع فيه بين ساكنين إلا في القوافي». انظر: البارع في علم العروض، تحقيق أحمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ٢، ١٩٨٥، ص ٨٦.

• التفاعيل السداسية: وتعني حساب عدد التفاعيل الممكن تشكيلها من ساكن ومتحرك هما (n)، بشكل سداسي هو (p)، بمعنى أن: $n=2$ و $p=6$ أي $n^p=2^6=64$ ، وبما أن الخليل أهملها جميعاً، لأن تفاعيله الثمانية المستعملة في العروض إما خماسية أو سباعية، فإننا نتجاوز تباديل السداسي.

• التفاعيل السباعية: وتعني حساب عدد التفاعيل الممكن تشكيلها من ساكن ومتحرك هما (n)، بشكل سباعي هو (p)، بمعنى أن: $p=7$ و $n=2$ أي $n^p=2^7=128$ ، وبما أن تباديل السباعي كثيرة فإننا سنحتفظ منها بالمستعمل فقط، فالخليل أهمل منها ١٢٢ لتوالي أكثر من أربعة متحركات أو سواكن في معظمها، فالعربية ترفض توالي الأمثال، وقد أخذ علم العروض من العربية مبدأ كراهية توالي الأمثال، ويتجلى عروضياً في كراهية توالي السواكن، وكراهية توالي المتحركات، وكراهية توالي الأسباب، وكراهية توالي التفاعيل، وتدلل عليها جميعاً فيه الزحافات والعلل، ويكفي هنا الإحالة على دراسة في الموضوع، درست هذه الكراهيات العروضية بتفصيل نتجاوزه هنا لأنه ليس موضوعنا تحديداً^(١). وعليه ندرج هنا فقط التباديل الستة التي بقيت مستعملة لدى الخليل في باب السباعي وهي: (/ / / / / /) (/ / / / / /) (/ / / / / /) (/ / / / / /) (/ / / / / /) (/ / / / / /) وتمثل على التوالي: متفاعلن، مفاعلتن، مستفعلن، مفاعيلن، فاعلاتن، مفعولات.

بهذا يلحظ كيف أن الخليل احتفظ بعد عمليات التباديل للمتحرك والساكن من الثنائي إلى السباعي، بتبديلين من الخماسي (فعولن/ فاعلن) وستة من السباعي (متفاعلن، مفاعلتن، مستفعلن، مفاعيلن، فاعلاتن، مفعولات)، وسمّى الجميع تفاعيل اعتماداً على مادة الميزان الصرفي (ف ع ل) وحروف الزيادة فيها، واحتفاظه بهذه الثمانية

(١) أحمد كشك، الزحاف والعلة: رؤية في التجريد والأصوات والإيقاع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،

تحديداً يحضر فيه منطق رياضي هو أن التباديل «الثلاثية وبعض الرباعية ناتجة من الخماسية نتيجة انتقاص منها، وأن بعض الرباعية وبعض الخماسية والسداسية ناتجة من السباعية نتيجة انتقاص منها، وقد أطلق على هذا النقص مصطلحات كثيرة تحت مفهومي الزحاف والعلة، كما لاحظ أن هناك زيادة بحرف ساكن أو بسبب خفيف على بعض التفعيلات فأطلق عليها علة، ولكنها بزيادة وسمى كل نوع منها»^(١). بهذا المعنى فإن هذه الأجزاء الثمانية تظل حاضرة باستمرار إما بصورتها الكاملة أو المزاحفة أو المعتلة، وهو ما جعلها أصلاً للباقي^(٢).

عندما حدد الخليل التفاعيل الثمانية المستعملة، انتقل إلى التبديل بينها، فحصل على إمكانات اللغة من الأوزان الشعرية وهي ما أطلق عليه اسم البحور، وطريقة عمله في ذلك أنه يأخذ على سبيل التمثيل لا الحصر تفعيلتين هما (مستفعِلن) و (فاعِلن)، باحثاً عن إمكانات البحور التي يمكن تشكيلها انطلاقاً منهما، وهنا وظّف قانون التباديل الذي وظفه في قلب المتحرك والساكن، أي بصيغته التكرارية، مع فرق أن التقلب في المتحرك والساكن كان من الثنائي إلى السباعي، بينما في التفاعيل كان من الثنائي إلى الرباعي فقط، لأنه الحد الذي تسمح به استعمالات الوزن الشعري^(٣)، وذلك باعتماد العلاقة الرياضية: $A_n^p = (n^p)$ ، وتعني حساب عدد البحور الممكن تشكيلها من (n) بشكل هو (p)، فعدد البحور الممكن تشكيلها من تفعيلتين (مستفعِلن/ فاعِلن) هما (n) بشكل ثنائي هو (p)، يعني أن $n=2$ و $p=2$ ، أي $n^p=2^2=4$ ، وهذه البحور الأربعة الممكنة من الثنائي هنا في صدر البيت أو عجزه هي:

(١) رؤية خاصة حول الدوائر العروضية، تحديث ٠٦/٠١/٢٠٢١.

(٢) قال الزمخشري حول هذا الأمر: «إنها جعلت الأركان الثمانية أصولاً، لأنهم وجدوها متوالية مستمرة في أكثر الأحوال، فجعلوها أصولاً». انظر: القسطاس في علم العروض، ص ٣١.

(٣) قال ابن القطّاع: «وأطول شعر للعرب ما كان على ثمانية أجزاء، وأقصرها ما كان على جزأين، وليس للعرب شعر على سبعة أجزاء ولا خمسة ولا على جزء واحد، وقد أعلنت العرب جميع هذه الأبحر، ولم تقل شيئاً منها على كماله إلا أربعة أبحر، بحر الكامل وبحر الرجز، وبحر الخفيف وبحر المتقارب». انظر البارع في علم العروض، تحقيق أحمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٥، ص ٨٨.

- (مستفعلن مستفعلن)
 - فاعلن فاعلن
 - مستفعلن فاعلن
 - فاعلن مستفعلن
- وبالنسبة لحساب عدد البحور الممكن تشكيلها من تفعيلتين (مستفعلن/ فاعلن) هما (n)، بشكل ثلاثي هو (p)، بما يعني أن: $p=3$ و $n=2$ ، أي $n^p=2^3=8$ ، فإنّ الاحتمالات الثمانية الممكنة في صدر البيت الشعري أو عجزه^(١) هي:
- (مستفعلن مستفعلن مستفعلن) / (مستفعلن فاعلن مستفعلن) / (مستفعلن مستفعلن فاعلن)
 - (فاعلن فاعلن فاعلن) / فاعلن مستفعلن فاعلن / فاعلن فاعلن مستفعلن
- أما حساب عدد البحور الممكن تشكيلها من تفعيلتين (مستفعلن/ فاعلن) هما (n)، بشكل رباعي هو (p)، فيعني أن: $p=4$ و $n=2$ ، أي $n^p=2^4=16$ ، ومن ثمة فاحتمالات صدر البيت الشعري أو عجزه الستة عشر هي:
- مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن / مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن
 - مستفعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن / مستفعلن مستفعلن مستفعلن فاعلن
 - مستفعلن فاعلن فاعلن مستفعلن / مستفعلن مستفعلن فاعلن فاعلن
 - (مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن) / فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن
 - (فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن) / فاعلن مستفعلن فاعلن فاعلن

(١) قال السكاكي: «إنّ الأجزاء تنصّف في المثلث والمسدس والمربع نصفين، ويسميان مصراع البيت، ثم الجزء الأول من المصراع الأول يسمى صدرا، والآخر منه يسمى عروضاً. والأول من المصراع الثاني ابتداء، والآخر منه ضرباً وعجزاً. وما عدا ما ذكر في المثلث والمسدس يسمى حشواً، ولا حشو للمربع». انظر: مفتاح العلوم، بتحقيق عبد الحميد هندأوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٦٢٥.

- فاعلن فاعلن مستفعلن فاعلن / فاعلن فاعلن فاعلن مستفعلن
- فاعلن مستفعلن مستفعلن فاعلن / فاعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن
- فاعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن / مستفعلن فاعلن فاعلن فاعلن

ويعرّض الخليل لهذه الإمكانيات من الثنائي والثلاثي والرباعي على الواقع الشعري، وجد أنّ المستعمل من الرباعي هو (مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن)، وهو ما اصطُح عليه بالبسيط التام، بينما أهمل الخمسة عشر إمكانا الباقية لعدم استعمال الشعراء لها. أما من الثلاثي فوجد أنّ المستخدم لديهم هو (مستفعلن مستفعلن مستفعلن) فسماه الرجز التام، و (مستفعلن فاعلن مستفعلن) وسماه البسيط المجزوء، و (مستفعلن مستفعلن فاعلن) وسماه السريع، بينما أهمل التبدلين الباقيين من الثلاثي لإهمال الشعراء لها. أما الثنائي فوجد أنّ المستعمل فيه تبديل واحد هو: (مستفعلن مستفعلن) سماه مجزوء الرجز، بينما أهمل التباديل الثلاثة الأخرى من الثنائي لعدم ورودها في شعر مرحلته، ويلاحظ كيف أنّ الخليل استثمر صفات هي (التام) و (المجزوء)، وفي بحور أخرى (المشطور) و (المنهوك)^(١)، ليميز بها استعمالات البحور التي من نفس التباديل لكنها بنقص عن الذي قبلها بتفعية.

(١) هذه الصفات يصطُح عليها العروضيون باستعمالات البحور، أي طريقة تحققها في الواقع الشعري، أو الهيئة التي وظفها بها الشعراء ووجد عليها شعرهم. بمعنى آخر هل حافظوا على الصورة النظرية للبحر في الدائرة العروضية، وبالتحديد عدد التفاعيل، أم تصرّفوا فيها؟ وقد تجتمع هذه الاستعمالات في البحر الواحد أو يحضر بعضها ويغيب الآخر، أو يحضر استعمال واحد فقط. وكانت هذه الاستعمالات في الأصل أقسام الشعر عند العرب، قبل أن تصبح أقسام البحر المستعمل في وزن شعرها. وفي ذلك قال الجوهري: «اعلم أنّ العرب قسمت جميع أشعارها أربعة أقسام، جعلت كل قسم منها لمعنى، فجعلت أحدها للترنم والغناء عند الركوب، وسمّيت هذا القسم القصائد، وهو كل بيت تام جاء على أصله في الدائرة لم يسقط منه شيء... وجعلت القسم الثاني للمذاكرات في المجالس والمفاخرات فيها وللمديح والهجاء، وسمّيت هذا القسم الرمل، وهو كل بيت مجزوء... وجعلت القسم الثالث للترنم في أسواقهم في أعمالهم ولحدو الإبل، وسمّته الرجز، وهو كل ما كان على ثلاثة أجزاء كمشطور الرجز ومشطور المنسرح. وجعلت القسم الرابع لسوق الإبل وزجرها ولترقيص الصبيان ولاستقاء الماء من الآبار، وهو كل ما جاء على جزأين كمنهوك الرجز ومنهوك المنسرح». انظر كتاب: القوافي، تحقيق سليمان أبو ستة، مجلة الدراسات اللغوية، العدد ٣، المجلد ٨، ٢٠٠٦، ص ١١٤.

وبالنسبة للتبديل (فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن) من الرباعي، و (فاعلن فاعلن فاعلن) من الثلاثي، فإنّ الأخفش وجد لها بعد الخليل شواهد شعرية في الواقع الشعري، فنقلها من باب المهمل إلى باب المستعمل، تحت اسم المتدارك باستعماله التام والمجزوء، ليصبح عدد البحور المستعملة ستة عشر، ومعنى التدارك هنا أنّ الأخفش استدرك على المستعمل من البحور بحراً كان مهملاً لم يجد له الخليل في مرحلته شواهد في منجز الشعراء، وليس معنى ذلك أنّه استدرك على الخليل بحراً، لأنّ هذا البحر موجود في التباديل الرياضية للخليل، وما للأخفش من فضل هنا هو نقل البحر من باب المهمل إلى المستعمل^(١).

إنّ الخليل استمر بالأسلوب نفسه مع باقي التفاعيل الثمانية، محددًا الفروض النظرية للبحور الشعرية أولاً، ثم يعرضها على الواقع الشعري للعرب لتمييز المستعمل من المهمل، وقد وصلت به عملية التباديل في التفاعيل الثمانية إلى حصر ٥٥١٤ زناً^(٢)، وبعرضها على المنجز الشعري المروي في مرحلته وجد أن العرب استعملت منها خمسة عشر وزناً سماها ومنحها صفة المستعمل^(٣)، ومنح غيرها صفة المهمل، على أنه داخل المهمل هناك مهمل نهائياً لأن العربية لا تسمح به، وهناك مهمل محتمل يُحتمل أن ينظم عليه العرب مستقبلاً لأنّ العربية تسمح به، لذلك اجتهد الخليل في جمع المستعمل من البحور والمهمل المحتمل في دوائر عروضية تسهل عملية استخراجها، وهذه الدوائر تدلّ على أنّ

(١) ما قلناه هنا عن معنى الاستدراك في العروض يصح بالنسبة إلى المعجم أيضاً، وفي هذا الإطار يقول جورج طرابيشي في حديثه عن الخليل: «إنه أحكم حصر اللغة إلى حدّ لن يعود معه من همّ للأجيال التالية من اللغويين، غير أن يستدركوا عليه تفويطاته ليستلحقوا بالمستعمل بعضاً مما عدّه من المهمل». انظر كتاب: إشكاليات العقل العربي، دار الساقية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص ٢٣١.

(٢) رؤية خاصة حول الدوائر العروضية، تحديث ٠٦/٠١/٢٠٢١.

(٣) يستخدم العروضيون لفظ (البناء) للدلالة على معنى لفظ (المستعمل)، قال الزمخشري في حديثه عن بحر الطويل: «هو في البناء مثمن كما هو في الدائرة». وشرح معنى البناء بقوله: «البناء في عباراتهم يريدون به ما بني عليه الشعر دون ما هو في الدائرة، نقول هو في البناء كذا وفي الدائرة كذا». وقال في شرحه أيضاً: «أي في استعمال العرب العرباء». انظر: القسطاس في علم العروض، ص ٧٠.

تخطيطه فيها رياضي، وأنه اهتدى إليها بعد عدد من التجارب مستعيناً في ذلك بقانون التباديل لجعل أوزان الشعر «تدور في خمس دوائر أو بعبارة أدق، تدور أجزاءها من الأسباب والأوتاد، فإذا هو محصي الأوزان»^(١). كما أنّ فيها تأكيداً على حضور المنهج اللغوي الذي اتبعه الخليل في علم الصرف والنحو، ونعني مسألة ردّ ما خالف القياس إلى أصله بعلّة من العلل، ذلك أن البحور في الدوائر نماذج نظرية، منها ما لم يرد في الاستعمال الشعري على أصله النظري في الدائرة، فردّه الخليل إليه بواسطة مجموعة من العلل العروضية، حيث كان «طابع العلة في القرون الثلاثة الأولى تعليمياً، غايتها تفسير الظواهر وتبريرها، وفي هذا المجال أوجد الخليل علله في مجال العروض، ليبرّر ما خرج أو ما خالف أصله الذي وضعه للبحر وأجزائه»^(٢).

(١) تاريخ الأدب العربي: العصر العباسي الأول، ص ١٩٥.

(٢) معروف سرقاط، نظرية الخليل بن أحمد الفراهيدي في نشأة وتطور علم العروض: دراسة نقدية تحليلية، مجلة الأنوار، ٧٤، ٢٠١٩، ص ١٩٢.

المصادر والمراجع:

- إسماعيل (عز الدين)
الشعر العربي المعاصر: قضاياها وظواهره الفنيّة والمعنوية، دار الفكر العربي، ط ٣، دت.
- الأصفهاني (حمزة)
التنبيه على حدوث التصحيف، تحقيق أحمد طلس، دار صادر بيروت، ط ٢، ١٩٩٢.
- أمين (أحمد)
ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ج ١.
- الأندلسي (ابن عبد ربه)
العقد الفريد، تحقيق عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٣، ج ٦.
- بوساحة (حورية)
الإحصاء والاحتمالات، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، ٢٠٠٨.
- البيروني (أبو الريحان)
تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة أو مردولة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٥٨.
- الجابري (خلفان بن ناصر)
رؤية خاصة حول الدوائر العرضية، مجلة نزوى الإلكترونية على رابط الموقع: <https://www.nizwa.com/>، تحديث ٠٦ / ٠١ / ٢٠٢١.
- الجابري (محمد عابد)
تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١٠، ٢٠٠٩.
- الجاحظ (عمرو بن بحر)
البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٧، ١٩٩٨، ج ٣.

- الجزائري (طاهر)
تمهيد العروض وإتمام الأنس في عروض الفرس، مخطوط ممسوح ضوئياً، مكتبة جامعة برينستون (princeton university library)، الولايات المتحدة الأمريكية، دت.
- الجمحي (ابن سلام)
طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة، دت، ج ١.
- ابن جنبي (أبو الفتح عثمان)
الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دت، ج ١+ج ٢.
- الجوهرى (أبو نصر إسماعيل بن حماد)
عروض الورقة، تحقيق محمد جوكنلى، أرضروم (تركيا)، ١٩٩٤.
- كتاب القوافي، تحقيق سليمان أبو ستة، مجلة الدراسات اللغوية الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ٣، المجلد ٨، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.
- الجليلي (حلام)
المعجم العربي بين المدارس والنظريات، مجلة المعجمية، ع ٩-١٠، ١٩٩٤.
- الحموي (ياقوت)
معجم الأدباء: إرشاد الأريب في معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، ج ٣، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣.
- الحنفي (جلال)
العروض: تهذيبه وإعادة تدوينه، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٨.
- ابن خلدون (عبد الرحمن)
المقدمة، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١، ج ١.

- ابن خَلَّكان (أبو العباس شمس الدين)
وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دت، ج ٢.
- ابن دريد (أبو بكر محمد)
جمهرة اللغة، تحقيق رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٦٧، ج ٣.
- الدمنهوري (محمد)
الإرشاد الشافي على متن الكافي (الحاشية الكبرى)، المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٨٩٩.
- الزبيدي (أبو بكر)
طبقات النحويين واللغويين، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.
- الزبيدي (المرتضى)
تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد العليم الطحاوي، مطبعة الكويت،
١٩٨٤، ج ١٨.
- الزجاج (أبو إسحاق)
كتاب العروض، تحقيق سليمان أبو ستة، مجلة الدراسات اللغوية، الرياض، م ٦، ع ٣،
٢٠٠٤.
- الزمخشري (جار الله)
القسطاس في علم العروض، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط ٢،
١٩٨٩.
- سرقاط، (معروف)
نظرية الخليل بن أحمد الفراهيدي في نشأة وتطور علم العروض: دراسة نقدية تحليلية،
مجلة الأنوار، ع ٧، ٢٠١٩.
- سيبويه، (أبو بشر عمرو)
الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨، ج ٤.

- ابن سينا (الشيخ الرئيس الحسين بن علي)
الشفاء، تحقيق زكريا يوسف، منشورات مكتبة آية الله العظمى، قم (إيران)، ١٤٠٥هـ،
ج ٣ (الرياضيات - جوامع علم الموسيقى).
- السيوطي (جلال الدين)
المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار التراث، القاهرة، ط ٢، دت، ج ١.
- الشنتريني (ابن السراج)
المعيار في أوزان الأشعار، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الأنوار، بيروت، دت.
- الشوشتري (محمد)
علم العروض بين الأصالة والهجنة، مجلة الجمعية العلمية الإيرانية للغة العربية وآدابها،
ع ١٢، ٢٠٠٩.
- صالح (عبد الرحمان)
بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠١٢، ج ٢.
- ضيف (شوقي)
تاريخ الأدب العربي: العصر العباسي الأول، دار المعارف، القاهرة، ط ١٦، دت.
- طيِّبه (أحمد)
مبادئ الإحصاء، دار البداية، عمان، ط ١، ٢٠٠٨.
- ابن الطحان (أبو الحسن)
حاوي الفنون وسلوة المحزون، تحقيق زكريا يوسف، المجمع العربي للموسيقى، بغداد،
١٩٧٦.
- طرابيشي (جورج)
إشكاليات العقل العربي، دار الساقبي، بيروت، ط ١، ١٩٩٨.

- الطنطاوي (محمد)
نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٥.
- العاملي (بهاء الدين)
الكشكول، تحقيق محمد المعلم، المكتبة الحيدرية، قم (إيران)، ط ١، ٢٠٠٦، ج ١.
- العلمي (محمد)
العروض والقافية: دراسة في التأسيس والاستدراك، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٨٣.
- الفراهيدي (الخليل بن أحمد)
كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، دار الهجرة، إيران، ط ٢، ١٤٠٩هـ، ج ١.
- ابن الفرخان (جمال الدين)
الوافي في القوافي، تحقيق عمر خلوف، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط ١، ٢٠١٠.
- الفيروز آبادي (مجد الدين)
القاموس المحيط، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط ٣، ١٩٧٨، ج ٢.
- كشك (أحمد)
الزحاف والعلة: رؤية في التجريد والأصوات والإيقاع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٥.
- اللغوي (أبو الطيب)
مراتب النحويين، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٩.
- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني
الرياضيات التمهيدية: الأسس والجذور، المملكة العربية السعودية، دت.

- مختار (أحمد)
+البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ١٩٨٨.
- +البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢.
- المخزومي (مهدي)
+الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعماله ومنهجه، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٦٠.
- +الفراهيدي عبقرى من البصرة، دار الشون الثقافية، بغداد، ط٢، ١٩٨٩.
- المرزباني (أبو عبد الله محمد)
نور القبس المختصر من المقتبس، تحقيق رودولف زلهام، دار فرانتش ستاينز، فيسبادن، ١٩٦٤.
- الملائكة (نازك)
موسيقى الشعر: محاضرات، مطبعة الكويت (مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين)، ٢٠٠٣.
- ابن منظور (جمال الدين)
لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، طبعة جديدة، القاهرة، دت، ج٣٠.
- هنداوي (عبد الحميد)
كتاب العين: مرتباً على حروف المعجم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ج١.

أعلام الفكر اللغوي : التقليد اللغوي العربي

تأليف: كيس فرستيخ^(١) ..

عرض ونقد للكتاب والترجمة العربية

إعداد:

عباس علي السوسوة

أستاذ اللسانيات بجامعة تعز

الجمهورية اليمنية

(١) ترجمة أحمد شاکر الکلابي، دار الکتاب الجدید المتحدة، بیروت، ٢٠٠٧م (٢٧٤ ص).

• تلخيص:

هذا عرض نقدي لكتاب مهم، يكشف فيه وجهة نظر لغوي هولندي متمكن، يرى أن للتقليد اللغوي العربي منطلقاته وأساسه المعرفية والإجرائية التي يمكن الاستفادة منها. وأن مناهجه متعددة؛ يدخل فيها علم التفسير، وفكر الخليل المعجمي الرياضي، وعمل سيويوه العظيم، والجدل بين المنطق والنحو، والعلاقة بين اللغة والفكر، وأصل اللغة، وعلم المعاني والدلالة، ونظرية الأصوات والمعاني، وعلم وضع اللغة وأصول الفقه، والمنهج الظاهري في النحو، وتغير العربية، وانفراد أبي حيان بمقارنة العربية بلغات أخرى. والعرض يتتقد بعض آراء المؤلف وأخطاء المترجم.

الكلمات المفتاحية: التقليد اللغوي - كيس فرستيخ - الأسس المعرفية
للغة العربية.

تقديم

كيس فرستينخ ولد في نيمخن بهولندا عام ١٩٤٧ م. وهو عالم لغوي شهير مهتم بالعربية لغة وثقافةً وبتاريخها وبالتغير الحادث فيها وبلهجاتها ومستوياتها، وأشرف على عدة رسائل جامعية لطلاب عرب وغير عرب. ومن أشهر أعماله المنقولة إلى العربية:

- عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة محمود علي كناكري.
- اللغة العربية، ترجمة محمد الشرقاوي.
- الفكر اللغوي بين اليونان والعرب، ترجمة محيي الدين محسب.
- أعلام الفكر اللغوي - التقليد اللغوي العربي (وهو الذي نعرضه).

تبع أهمية هذا الكتاب - في رأينا المتواضع - مما يأتي:

أولاً: أن مؤلفه عالم من المستعربين المحدثين المتعمقين في التراث العربي الإسلامي لغويّاً كان وغير لغوي.

ثانياً: إتقانه العربية ولغات أخرى شرقية وأوربية.

ثالثاً: عودته المباشرة إلى المصادر الأصلية دون وسيط، وإفادته مما كتبه الباحثون الغربيون عنها.

رابعاً: شخصيته وآراؤه واضحة، ولا ننفي أنه يشارك غيره فيها.

خامساً: غرضه من الكتاب أن يقدم للباحثين الغربيين تقليداً لغويّاً مختلفاً عن التقليد الغربي الذي ألفوه، وهو تقليد له منطلقاته وأسسها المعرفية والإجرائية الخاصة، راجياً أن يفيدوا منه. وربما قصد منه أن يكون كتاباً جامعياً للمهتمين بهذا المجال.

قبل عرضنا الكتاب، ننبه إلى أن الغربيين عندما يكتبون تاريخاً للدراسات اللغوية فإنهم لا يقتصرون فيه على اللغويين بالمعنى الضيق للغويين، بل يُدخلون معهم كل من كتب في الفكر اللغوي من الفلاسفة والساسة والإناسيين... إلخ. ولعل أقرب الأمثلة إلى القارئ العربي كتاب «موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)» لروبنز^(١). أما في أدبياتنا العربية، فلا نجد غير التأريخ للنحاة أو للغويين المشتغلين بالمفردات والمعجم.. ولعل العين الغربية هنا ترى في تراثنا اللغوي ما لا نراه؛ فألفتنا لكثير من أمور حياتنا اليومية لا تجعلنا ننتبه إلى كثير من الأمور الجديرة بالنظر فيها.

على أن هذا لا يعني أن ما يقوله الآخر الغربي صواب دائماً، وأنه خالٍ من السهو والخطأ، بل هو وجهة نظر مختلفة فحسب.

فصول الكتاب

هذه الطبعة العربية مقدمة للمؤلف ٥ - ٨ فيها إشارات مركزة إلى ما سيأتي في الفصول عن التقليد اللغوي العربي المختلف عن التقليد الغربي، وأن المناهج عند العرب متعددة، وعن غياب المقارنات عندهم، وأن التقليد العربي يساعد الغربيين أحياناً على النظر في الظواهر من زاوية مختلفة، وأن أغلب الأعمال نابعة من الشغف أكثر من صدورها عن حاجات عملية وتطبيقية.

ثم مقدمة المترجم ٩ - ١٦، وهي تلخيص مطول لمقدمة المؤلف لم يزد عليها شيئاً. ثم تتوالى الفصول:

الفصل الأول: علم اللغة وعلم التفسير - مقاتل وتفسير القرآن الكريم ٣١ - ٤٦.

نقل نصّاً طويلاً من تفسير مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ) وزعم أنه يجمع بذور المهنية العلمية وأن التطورات اللاحقة في صميم الدراسات

(١) ترجمة د. أحمد عوض، سلسلة (عالم المعرفة) الكويت ١٩٩٧م.

اللغوية انبثقت منه، وعرف القارئ بالموضوعات الكبرى في القرآن في العهدين: المكي والمدني، وانتقل إلى طريقة مقاتل البسيطة في تفسير الكلمة بمرادفها، وذكر بعض المصطلحات، وأن في تفسيره قصصاً طويلة ذات ميراث إنجيلي وتوراتي. وأنه يذكر بعض الألفاظ المعربة كقوله: إن القسطاس من اللغة اليونانية وإن إستبرق فارسية، وإنه يرُدُّ معاني ألفاظ إلى لغات القبائل العربية. وفي تفسيره مواضع تنتمي لعلم اللغة؛ كحديثه عن الربط والحذف والقلب والإضمار (في ١٢ فقرة)، ومن مصطلحاته: الصلات في الكلام والنعت والخبر والاستثناء، مبيناً الفرق بينها عنده وعند النحاة. ومرّ على الفراء في (معاني القرآن) وذكر صلة الكوفيين بالمفسرين الأوائل، وذكر أن نحاة البصرة غيروا من مصطلحات المفسرين في تطبيقاتهم؛ كالإضمار مثلاً.

وانتقل إلى تأثير المفسرين الأوائل في صناعة المعجم العربي من خلال كتب غريب القرآن، ثم تنوع التفاسير بعد ذلك واستفادتها من علوم اللغة.

الفصل الثاني: الخليل والمعجم العربي ٤٧ - ٦٣.

نقل صفحتين من مقدمة كتاب العين، وعرف بالخليل بن أحمد الفراهيدي مولداً ونسبةً وكثرة مساهمات في العلوم: النحو والصرف والعروض والموسيقا والأصوات اللغوية، وذكر تلمذة سيويه عليه، وتعجب من مخالفة التلميذ له في بعض الآراء ومخالفته الكبيرة في تصنيف الأصوات وعدم ذكره في أبواب الأصوات واستظهر أنه لم يحضر دروس الخليل فيها. ثم انتقل إلى فكرة الخليل الجديدة على النشاط المعجمي المتمثل أيامها في تصنيف رسائل تضم حقلاً دلاليّاً كالنخل والكرم وغيرها، جمعاً من أفواه العرب. تتمثل الفكرة في حصر أبنية كلام العرب رياضياً وفق الأبنية من ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي، مع تقاليد الألفاظ، ليبيّن المستعمل من المهمل، وهذا لا يبين إلا من خلال توافق الأصوات في المخارج أو تناورها،

ونفى المؤلف استفادة الخليل من الترتيب الصوتي في اللغة السنسكريتية. وانتقل إلى تشكيك الأزهري في العين ورده إلى الليث بن المظفر تلميذ الخليل لينزه الخليل عن الأخطاء التي فيه. وأخذ فرستينج يجلل مادة (ع ش ق) في العين والجمهرة والصحاح وصولاً إلى لسان العرب، وألم بالقاموس المحيط ثم شرحه تاج العروس، وكيف أن المستشرقين في الغرب بين القرنين الميلاديين السابع عشر والتاسع عشر استنسخوا المعاجم العربية الكبيرة، ونقل نبذة من مد القاموس لإدوارد ولیم لين، ثم ذكر أن أفضلها (معجم اللغة العربية المعاصرة) لهانز فير، الذي خالفها في اعتياده مادته على الصحافة والأدب الحديث.

الفصل الثالث: سيبويه وبداية النحو العربي ٦٥ - ٨٥.

بدأه بنقل الأبواب الأولى من كتاب سيبويه، ثم ترجم له من المصادر القديمة بإجمال، وأنه كان على صلة تلمذة حميمة مع الخليل، وهو أكثر من نقل عنه من أشياخه، وانتقاله من طلب الحديث إلى علم العربية، ومناظرته مع الكسائي. وذكر تميز الكتاب من عدة وجوه: أولاً: لأنه أول وصف كامل متماسك لمنظومة العربية، وثانياً: لأنه واحد من الأسفار الحقيقية المنشورة في أدبيات اللغة العربية عموماً. فقد وصف العربية في كتاب له بداية ونهاية ويمكن قراءته من الغلاف إلى الغلاف فيه إحالات متداخلة. وصار يعرف بقرآن النحو، وانتقل إلى اعتراض المبرد - في شبابه - عليه. ويذكر - عن حق - أن علم العربية لم يكن وصفيّاً خالصاً لإيمان العلماء بحكمة العربية، وأن كل شيء فيها مهما دقّ موضوع لحكمة على النحو أن يبينها. ويرى أن تقسيم موضوعات الكتاب من بناء جملة وصرف واشتقاق وأصوات يختلف عن الترتيب الغربي، بل عن ترتيب النحاة المتأخرين، وكيف أن النحاة المتأخرين استبعدوا دراسة الأصوات. ثم يبتكر جدولاً لمحتويات الكتاب معلقاً على بعض المسائل التي ابتكرها سيبويه واتبعه فيها الخالفون.

الفصل الرابع: الجدل بين المنطق والنحو ٨٧ - ١٠٢.

بدأه بنقول مطولة عن مناظرة المنطقي يونس بن متى مع النحوي أبي سعيد السيرافي في مجلس الوزير ابن الفرات^(١) (عام ٣٢٦هـ)، في أربع صفحات تتخللها تعليقاته وربطه بين الأفكار. ويذكر المؤلف أن البلدان المفتوحة كان فيها إثارة من علوم يونان وفارس والهند ومصر وغيرها، لم يكن للفتاحين العرب بها عهد. فترجمت العلوم العملية أولاً ثم الفلسفية ونحوها على أيدي السريان وغير العرب، وكانت الترجمات الأولى معيبة وغامضة المعاني وكان طلابها قليلين، ثم زاد الاهتمام بها وشجع خلفاء العباسيين على ترجمتها، ثم صار المنطق أداة في أغلب العلوم النظرية، وتوسع المؤلف في بيان الاشتباك بين علمي النحو والمنطق وأن لكل لغة منطقتها ومصطلحاتها، وأن نحاة القرن الرابع - ومن بعدهم - استعملوا في مؤلفاتهم التعريفات المنطقية دون حرج. وإن عيب على بعضهم المبالغة في ذلك كالرمانى والفراسي مثلاً. وفي نهاية المطاف، بقي النحو العربي ميداناً علمياً عربياً إسلامياً لا يشوبه تأثير أعجمي.

الفصل الخامس: تطور النظرية اللغوية.. الزجاجي والتفسير اللغوي ١٠٣ - ١١٧:

نقل نحو صفحتين من كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي الذي يعدّه مخترع التأليف في العلل النحوية التي تفسر مجمل الظواهر النحوية، وكيف قسمها إلى: تعليمية وقياسية وجدلية، ونقل عنه أنه عبر عن المصطلحات والاحتجاجات بلغته هو وأن مصادره كتب البصريين والكوفيين وأن منها ما اخترعه هو، ومنها مصادر شفوية. والزجاجي يعد نفسه نحويّاً لا منطقيّاً؛ ولذلك يذكر تعريف الاسم - مثلاً - على حد المنطق وعلى حد لغة العرب، وكذا تعريفات أقسام الكلام الباقية والموضوعات المتعلقة بأنواع الإعراب. ويرى المؤلف وجود هذا التفسير في كتاب سيبويه، ويشرح للقارئ الغربي معنى مضارعة الفعل للاسم ووجود ممنوع من

(١) نقلها أبو حيان التوحيدي في كتاب «الإمتاع والمؤانسة»، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين / ١ - ١٠٨ - ١٢٨.

الصرف هو مرحلة وسطى بين المعرب والمبني، ووجود هرمية للفئات النحوية بين ضعيف وقوي وأقوى، وذكر أن ابن السراج سبقه في جزئيات بتسميات مختلفة، ثم ذكر (إنّ وأخواتها) وشبهها بالفعل عندهم، والتركيز على سلوكها النحوي أكثر من الدلالي. ويرى أن النحاة كانوا يدركون جيداً الفرق بين النحو الوصفي / الأصول والنحو التفسيري بعلمهم، وينقل عن الخليل بن أحمد النص المؤسس لحكمة العربية وأن مهمة اللغوي أن يبين وجه الحكمة القارة الذي قد يختلف فيه مع تفسير نحوي آخر. ويختم الفصل بأن الزجاجي وضع في مقدمة إيضاحه نظرية منهجية للمناظرة اللغوية لمطورها اللاحقون، والعجيب أن الأجيال اللاحقة لا تذكره إلا بأنه مؤلف الجُمَل الكتاب التعليمي الذي شُرح كثيراً.

الفصل السادس: العلاقة بين اللغة والفكر.. الفارابي وآراؤه في اللغة ١١٨ - ١٣٣:

بدأه بنقل ثلاث صفحات من كتاب «الألفاظ المستعملة في المنطق» وعلّق أن الفارابي على الرغم من رأيه السلبي في مصطلحات نحاة العرب، حاول عقد مصالحة بين النحو والمنطق، وأنه يختلف عن متى بن يونس في علمه الواسع بالنحو العربي كما يختلف عن النحاة بمعرفته الواسعة بلغة اليونان وبالمنطق؛ لذلك أجرى مقارنات كثيرة بين اللغتين. ثم ترجم له باختصار مركزاً على تعلّمه النحو من ابن السراج وتعليمه الطب والموسيقا والفلسفة في بغداد والشام. وطوّر الفارابي نظرية في أصل اللغة وعلاقتها بالمجتمعات المختلفة، وعلاقة المنطق باللغة والتفكير والنحو الذي يقتصر على الظاهر. وشرح أنه في (كتاب الحروف) فصّل في أصل اللغة واختلاف الناس في أجسادهم وانتقالهم بسهولة إلى ما يرغبون فيه واستعمالهم الإشارات ثم التصويت الذي يختلف باختلاف أعضائهم ثم تكون لكل إقليم لغته. ويتحدث عن قدوة في كل مجتمع يعطي لكل شيء اسماً، ثم يستمر الناس في إطلاق التسميات على الأفعال ثم العادات. ويبين سبب تشابه العلامات

الإعرابية، ويشرح تطور الألفاظ المتجانسة والمترادفة^(١) وربط الألفاظ في الجمل واستعمال الاستعارات التي تؤدي إلى البلاغة والشعر، وباعتقاد الألفاظ الموضوعية تصبح اللغة قانوناً في كل مجتمع. وفي المقابلة بين اللغات، لم يعط العربية أفضليةً بل إنه يناقش غياب الفعل الرابط فيها ووجوده في الفارسية والصغدية واليونانية^(٢)، وفي الفئات يذكر فئة الموجود واضطرار الفلاسفة إلى تركيب ثانوي للتعبير عنه، ويستنتج أن أقسام الكلم عند نحاة العرب ناقص؛ لأنه لم يغط جميع الفروق الضرورية. ويتطرق الفارابي للتوسع في المفردات التي يدخلها الدين الجديد إما بالاختراع أو بالنقل. وانتقد طريقة المترجمين القدماء في نقل ألفاظ الفلسفة اليونانية كما هي، وأن الأفضل نقلها بمصطلحات عربية من مفاهيمها المنقولة؛ كالعنصر والمادة محل الإسطقس والهيولى. والمؤلف يرى أن كتاب إحصاء العلوم أكثر كتبه انتظاماً للعلاقة بين المنطق والنحو. وفوق هذا للفارابي معالجات نحوية تختلف عن السائدة عند النحاة.

الفصل السابع: إخوان الصفا.. نظرية الأصوات والمعاني ١٣٥ - ١٤٩:

بدأه بنقل نحو ست صفحات من رسائل إخوان الصفا يفرقون فيها بين الصوت والكلام وعن علاقة الرئة بدفع هواء الأصوات إلى المخارج لأداء معنى معلوم، وأن الفساد فيها ناتج من الفساد في أعضاء النطق وذكروا عدة عيوب، وأن إفهام المعاني موجود عند الفصحاء واللكن، وللبلاغة مفهومان عند العوام والمتدبرين. وحدّ المعنى كل كلمة دلت على حقيقة وأرشدت إلى منفعة. والخبر أربعة ضروب: خبر واستخبار وأمر ونهي، وجعلها بعضهم عشرة، والصدق والكذب يدخل الخبر. ثم يعقب مطولاً عن عدم معرفة أسماء أعضاء الجماعة بحق، وأنهم شأؤوا جمع كل علوم الكون، وأن موسوعتهم تسودها روح

(١) يزعم كاتب هذا العرض أن الفارابي أول من استعمل مصطلح ألفاظ مترادفة وما يتعلق بها قبل اللغويين.
(٢) أفردت للملاحظات التقابلية contrastive الفارابية جزءاً من بحثي: «ملاحظات تقابلية في التراث العربي الإسلامي»، وبيّنت أنه لم يكن دقيقاً في حكمه هذا.

التسامح والاستفادة من كل الاتجاهات، وتشبه عقائدهم بعض ما عند المتصوفة. ورسائلهم أربعة أقسام: رياضية وطبيعية ونفسية وعقلية. ولهم رسالة في علل اختلاف اللغات غير أنهم لا يفضلون موضوعات الصرف والنحو، بل المعالجة الكونية مقتبسين من فلسفة يونان، ويدرسون العلاقة بين اللغة والفكر وكيفية اكتساب المعارف، ويعالجون العملية الكاملة للكلام بما فيها السامع. والأصوات هي الوسيلة التي توصل المعنى إلى أفئدتنا عندما ينطق الكلام بطريقة صحيحة. وطوروا نظرية عن القيمة التواصلية التي تساهم بها العبارة في معرفتنا الحقيقة، وعن أثر العداوات وغيرها في إساءة استعمال اللغة. ويرى أن لهم نظرة في الحروف والأعداد تشبه ما عند جابر بن حيان وما في الأفلاطونية المحدثة.

الفصل الثامن: أصل اللغة (ابن جني والخياران اللغويان) ١٥١ - ١٦٨ :

بدأه بثلاثة اقتباسات من خصائص ابن جنّي عن أصل اللغة وتردّده في القول بالتوقيف الإلهي والمواضعة وحجج القائلين بهما، استقر على التوقيف. ثم ترجمة مركزة لابن جني وتتلّمذه على أبي علي الفارسي، ثم ركز على أهم كتاب له الخصائص، ومن أهم موضوعاته: أصل اللغة، معايير صحتها، الانتظام والقياس فيها، المبادئ النظرية في علم العربية، اللغات عند العرب، أصل الكلمات واشتقاقها، العلاقة بين الصوت والمعنى، كيف يتم التصويت، المتجانس والمترادف، الأخطاء اللغوية. ويعرج المؤلف على أن بنية العربية تتغير مع الزمن لكن علماءها لا يعترفون بذلك، وليس لديهم دافع لدراسة اللغات الأخرى، ربما لأنها أقل أهمية وجمالاً من العربية، على رغم أن كثيرين منهم يعرف غير العربية. وأطال المؤلف في مسألة خلق القرآن وعلاقة ذلك بالميراث اليوناني والإسلامي، والقول بأصل اللغة من الأصوات المسموعة كدوي الريح وحنين الرعد ثم ولدت اللغات من ذلك، وفي «إمساس الألفاظ أشباه المعاني» يورد ألفاظاً سهلة مثل: صرصر وققعق، وكسر يدل تقطيعها على معناها، ثم ادّعاؤه أن القاف أقوى من الخاء فخضم لأكل الرطب وقضم لأكل اليباس. ثم عرض

للاشتقاق الأكبر الذي يعني أن التقاليد الستة للكلمة الثلاثية الجذر تشترك في معنى عام يجمعها. وختم الفصل بأن ابن جنى وابن فارس كانا الاستثناء الوحيد بين اللغويين في الكلام عن أصل اللغة، بعكس المفسرين والفقهاء.

الفصل التاسع: المنهج الدلالي الجديد في علم اللغة (الرجاني والسكاكي وآراؤهما في المعاني) ١٦٩ - ١٨٢:

نقل نصاً مطولاً عن (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني في ظاهرة التقديم في اللغة وأن الخالفين لسيبويه لم يطوروا رأيه في غرض الاهتمام، وأن الاهتمام متعدد. وترجم له باختصار، وكيف نال شهرة عظيمة بكتابه: الدلائل وأسرار البلاغة، وتوسع في ثنائية اللفظ والمعنى عند سابقه، وأن جودة المعنى ناتجة من النظم السليم للكلمات وفق معاني النحو في سياق معين. وكثيراً ما يذكر الوظائف الدلالية للأدوات النحوية حتى لو لم يكن لها أثر إعرابي، وإذا وجد فرقاً في الصياغة بين تركيبين فسره. ويرى أن آخرين بعد عبد القاهر واصلوا دعوتهم لتنظيم علوم اللغة في علم جديد سماه السكاكي علم الأدب في كتابه (مفتاح العلوم) يضم النحو والصرف وعلمي المعاني والبيان، ويهتم علم المعاني بالطريقة التي يعبر فيها المتكلم عن مقاصده باختيار التركيب اللغوي المناسب للموقف، وعلم البيان الذي يهتم بالاستخدام المجازي للغة ووسائله: التشبيه والاستعارة مثلاً. ويختم بتأثير بعض النحاة الخالفين بالاتجاه السكاكي.

الفصل العاشر: السمة الاصطلاحية في اللغة: علم «وضع اللغة» ١٨٤ - ١٩٨:

بدأه بنقول مطولة من كتاب «المحصول في علم أصول الفقه» للفخر الرازي المتوفى ٦٠٥هـ = ١٢٠٩م، وصلت إلى عشرة، وترجم له بلمحات مركزاً على أهم مؤلفين له: التفسير الكبير والمحصول، وأورد جداولاً بالموضوعات اللغوية فيه، ومنها: في الأحكام الكلية للغات، في تقسيم الألفاظ، في الأسماء المشتقة، في أحكام الترادف والتوكيد، في الاشتراك، في الحقيقة والمجاز، في التعارض الحاصل بين أحوال اللفظ. ثم تحدث عن مصطلح (أصول) الذي شاع في عدة بيئات

علمية من قبل ومن بعد، ثم استقر عند الفقهاء، وأصبحت فكرة الوضع - التي أسسها الشافعي في رسالته - مركزية في مداولات الفقهاء ومنها ينطلقون في اشتقاق جميع المسائل الفقهية بطريقة مقبولة، ولم يعد للوضع علاقة بنشأة اللغة. بل بعلاقة الكلمات بدلالاتها في القرآن والحديث النبوي وما يستنبطه ذوو النظر. وتبنى المعتزلة نفس الموضوعات التي في رسالة الشافعي لينبؤوا استنتاجاتهم على أسس نظرية ثابتة. وكان الاستعمال الاستعاري في اللغة من بين مسائل النقاش عند الفقهاء، والمعنى الصريح والضمني. ثم أخذ في بيان الفرق بين الاهتمامات القديمة في الوضع وكيف تطورت عند الإيجي في الحروف والضائر واسم الجنس وعلاقة ذلك بالوضع النوعي والوضع الشخصي.

الفصل الحادي عشر: ابن مضاء القرطبي.. الرد على النحاة ١٩٩ - ٢١٣:

افتتحه بنقل ثلاث صفحات من (الرد) وترجم له، وذكر أنه الوحيد الذي هاجم النحو العربي برمته، وأنه متأثر بابن حزم الظاهري في إنكاره للقياس وللعلة في الفقه، ويرى أن ابن حزم ينتقل من النقيض إلى النقيض؛ فهو يرى تطبيق الأحكام ظاهرياً بصرامة ومع ذلك يرفض أي مزية للعربية على سائر اللغات. وتلميذه ابن مضاء يهاجم أسس النحو جميعاً: العامل والإضمار والعلل - التي يعترف بالأول منها دون الثواني والثالث - وكذا القياس والتقدير. والمؤلف يحلل بتوسع آراءه ولا يوافق عليه من وجهة نظر علمية تفسيرية، ويذكر أن كتاب الرد مرّ في التراث دون أن يأبه له أحد، لكنه أثار ضجة عند نشره عام ١٩٤٧م، في خضم النقاش حول تعليم اللغة والنحو، وأن الداعين إلى إصلاح النحو في العصر الحديث كانوا ينتظرون هدية من القرون الوسطى - هو كتاب الرد - تدعم آراءهم.

الفصل الثاني عشر: ابن خلدون وتاريخ العربية ٢١٥ - ٢٣٠:

بدأه بنقل مطول من مقدمة ابن خلدون حول الملكة اللسانية عند العرب القدماء وأنها سليقة واعتياد، كما هي حال اللسان العربي في القرن الثامن

الهجري الذي اختلف عما كان عليه بسبب الاختلاط مع غير العرب، وأن علماء العربية استنبطوا من مجاري كلام القدماء قوانين يضبطون بها لغتهم، وصار لهم اصطلاحهم في علم النحو. ويذكر المؤلف أن شهادته مهمة في تغيير العربية وكيفية رؤية العرب له على أنه فساد طال لساناً واحداً فيه لغات كتحقيق الهمز عند تميم وتسهيله عند الحجازيين، إضافة إلى فروق في الأصوات ومعاني المفردات، وهذا عكس رأي المستعربين القائلين بوجود لغة أدبية في الجاهلية إلى جوار لهجات اللغة الحياة اليومية بدأت تفقد الإعراب، أما التفسير الخلدوني بالفساد فيجعلها لهجات منقوصة. ويشير إلى محاولات لبيان أثر اللغات الموجودة قبل الفتوح في العاميات دون نجاح، ويزعم أن النحاة أغفلوا قسماً من الحقيقة اللغوية أن العربية فيها ثنائية: لهجة أسمى تكتسب بالتعلم ولهجة أدنى هي لغة الأم - كما قال فيرجسون - وهم إنما وصفوا الأسمى، وعدوا الباقي أخطاءً أو لحناً، كما فعل نحاة يونان المتأخرون، ونحاة اللاتين.

ويتحدث عن مصطلح (العربية الوسيطة) الذي يعني كتابات غير المتعلمين في البيطرة أو في أمور فنية وما شابهه في ورقة بردي أو كتاب، وهي مزيج من الفصحى ولهجات محلية. ويذكر أن اللهجات الرومنسية صارت لغات بلدان مستقلة كالفرنسية والإسبانية والإيطالية، ولم يحدث مثل ذلك للهجات المحلية عند العرب على رغم وجود استقلال سياسي من قديم في مناطق شتى، ويعلل ذلك بوجود رابطة الإسلام وشعور قومي بالوحدة. ويذكر أن بعض الجامعات ترفض دراسة اللهجات لأنها عائق أمام الوجدتين: العربية والإسلامية. وينتقل إلى أن البعد التاريخي في دراسة العربية غائب، فاللغة تتغير لكن لا يعترف النحاة بذلك رغم ندرة من يتكلم العربية الفصيحة في القرن الرابع بشهادة ابن جني، بل إن النحاة على رغم قولهم بـ (أصول) ظواهر كثيرة يفترضونها، ينكرون - مثلاً - أن يكون مرت حقة جاء فيها قول بدل قال... إلخ. ويذكر المؤلف أن ابن خلدون ليس نحوياً بل هو مؤرخ للحضارة، يرى أن كل شيء انحط بما فيه اللغة، وقد كتب عن اختلاف الألفاظ ومعانيها في مناطق في

المغرب، وتوجد ملحوظات مثلها وأكثر عند الجغرافيين والرحالة المسلمين لم تدخل المعاجم أصلاً.

ويكرر المؤلف رأيه بأن النحاة اليهود كان لديهم اهتمام باللغات الأخرى، وأن أبا حيان كان الاستثناء الوحيد بين النحاة المسلمين في هذا الاهتمام.

الفصل الثالث عشر: نموذج اللغة العربية واللغات الأخرى (وصف اللغة التركية والعربية (٢٣١ - ٢٤٧):

بدأه بنقل صفتين من كتاب أبي حيان الأندلسي «الإدراك للسان الأتراك» يشرح فيه انقسام الفعل في التركية إلى أمر وماض ومضارع، وأن الأمر فيها الأصل ومنه تشتق بقية الأفعال والمشتقات الأخرى، وعن ارتباطها بالضمائر، وعلامات المضارع والمفعول وعلامات التفخيم في الخطاب. ذكر المؤلف تفرد أبي حيان عن النحاة العرب بوصف لغات أخرى كالحبشية والتركية مستخدماً منوال العربية، ثم أشار إلى أن الفرس وغيرهم من الشعوب الإسلامية ورثوا الإعجاب بالعربية، وأن الفارسية كانت الوسيط الذي دخل الإسلام به إلى شعوب الشرق. ثم عاد إلى أبي حيان ووصفه للتركية التي كانت لغة الممالك حكام مصر في زمنه، وكيف في وصفها المصطلحات الصوتية العربية من مفخم وممرق ومشوب وكاف بدوية وغيرها، ومن أبنية الصرف المجردة التي أساسها (ف.ع.ل) لتناسب وصفه بدون أحكام تقويمية، وكذا الحال في المفعول به وفي الإضافة وبقية أحكام النحو. ويرى أن أكثر المصطلحات في النحو التركي الحديث أصلها عربي، وكذا الأمر في النحو القبطي. وانتفع علماء اليهود بالعربية في وصف العبرية وجعلوها وسيطاً في شروحه للكتاب المقدس أو غيره، ويلمّح إلى ابن حزم ورأيه في وجود قرابة بين العبرانية والعربية والسريانية وكيف استلقت هذه الظاهرة نحاة يهوداً مثل ابن جناح وابن قريش، وتحدث عن اختلافهم في الجذور، وختم أن علم اللغة المقارن في أوروبا تطور بشكل مستقل عن هذه التقاليد.

نقد المؤلف:

من خلال العرض الموجز نرى اتساع نظرة المؤلف للتراث اللغوي العربي؛ حين أدخل فيه - وعنده حق - أعمال المفسرين والبلاغيين والفلاسفة والمتصوفة والفقهاء وعلماء الاجتماع. فبدا غاية في الثراء. وبعد هذا كان له تقسيات مخالفة في إطار ما ألفناه في علم النحو، وغيره.

وهذه بعض مؤاخذتنا عليه (الرقم الأول للصفحة، و(ف) للفقرة، و(س) للسطر).

في ص ٥٠: يعزو مخالفة سيبويه لأستاذه الخليل في مصطلحات الأصوات ومخارجها إلى عدم حضوره دروس شيخه فيها، ونحن نراها علامة على الشخصية العلمية المتميزة له، ونحسب أنه في غير الأصوات أيضاً كان يخالفه. وهذا موضع محوج للتأمل مستقبلاً.

في ص ٥٤: ف ٢ و ٣: يلحظ تعرض كتاب العين في العصور الأولى للتشكيك في نسبته للخليل، وردّه إلى تلميذه الليث بن المظفر!

ونرى أن التعبير غير سليم، فالمشكك هو الأزهري صاحب تهذيب اللغة في الثلث الأخير من القرن الرابع الهجري، وهذه ليست عصوراً أولى، وقبله بأكثر من قرن صرح ابن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) في جمهرة اللغة بنسبته للخليل وأشاد به واعتمد عليه، وبعده ذكر ابن فارس الرازي (ت ٣٩٥هـ) في مقدمة مقاييس اللغة أن أكثر اعتمادها في مقاييسه على العين للخليل والجمهرة لابن دريد.

في ص ٦٠ و ٦١: يزعم أن عدد إجمالي جذور المواد في لسان العرب لابن منظور ٨٠٠٠٠، وهي في القاموس للفيروزآبادي ٦٠٠٠٠ وفي تاج العروس !!! ١٢٠٠٠٠

وهو في ذلك متبع - لا مبتدع - للباحثين العرب قبله، فهي لا تصل لهذه الأرقام إن كان المراد الجذور مجردة؛ وإن أراد المداخل التي يتغير عندها المعنى،

فهي أكثر مما أورد. وأحسب أن أحمد فارس الشدياق قد عرض لهذه القضية في «الجناس على القاموس».

في ٦٩: يذكر أن المترجمين لسيرة حياة سيويه ربطوا بين مغادرته البصرة إلى مسقط رأسه وحادثه وقعت له في قصر الخليفة العباسي في بغداد.

الصواب أن المناظرة بين الكسائي وسيويه وقعت في قصر الوزير يحيى بن خالد البرمكي.

في ٧٠: ... وكان المبرد تلميذاً لسيويه.

وأقول: لم يكن تلميذاً لسيويه قط، لا دراسة على يديه، ولا هو ذكر هذه التلمذة، ولا عاصره، بل أفرد كتاباً كاملاً في الرد على سيويه، نقضه ابن ولاد في كتاب كامل محقق ومطبوع، وما زال في «المقتضب» بعض مسائل منه؛ رغم أخذه كتاب سيويه وتصرفه فيه تصرف المالك، على ما بينه العلامة محمد عبد الخالق عزيمة في نشرته للمقتضب.

في ٧١: كان واضحاً لدى سيويه أن اللغة العربية تنحصر فقط في لغة وشعر الأعراب.

الصحيح أن اللغة العربية عند علماء العربية توجد لدى من تصح لغته سواء كان بدويّاً أو حضريّاً، بل لم يستعمل سيويه في كتابه لفظ (الأعراب) مطلقاً، زد على ذلك أن الشعر المستشهد به عنده - وعند غيره - للجميع، ونبه على أن الفرزدق مولود في البصرة، والأخطل مولود في الحيرة، والكميت مولود في الكوفة، وقل مثل ذلك عن أعشى همدان والدؤلي والدارمي وعمر بن أبي ربيعة. بل هناك من ولد ونشأ في بلاد العجم. وسيطول بنا الأمر لو أخذنا في تتبع مواليد الشعراء الآخرين^(١).

(١) للتوسع، انظر: «السياح العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة»، لعبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر ٢٠١٢م، ص ٦٩ - ٧٦.

في ٨٤: بدأ النحويون في القرنين ٩ و ١٠ الميلاديين بكتابة مقدمات موجزة عن علم اللغة التي كانت موجهة بشكل واضح إلى التلاميذ المبتدئين.

قلت: نحن مع المؤلف في أن نحو سيبويه ليس تعليمياً، وأن النحو التعليمي تالٍ لظهور النحو العلمي، لكننا نتحفظ على ردهُ بداية المؤلفات النحوية التعليمية إلى القرن الثالث الهجري، فهناك عمل خلف الأحمر (توفي بعد ١٨٠ هـ) «مقدمة في النحو» وقد وصل إلينا.

في ٨٤ نفسها: يزعم أن الزمخشري في الفصل بعد باب المفاهيم الأساسية قسم كتابه ثلاثة أبواب للوظائف الإعرابية.

والصحيح أنه قسم كتابه ٤ أربعة أقسام: الأسماء والأفعال والحروف والمشارك.

في ١٢٢: يزعم أن الفارابي قضى معظم حياته في بغداد وتوفي فيها عام ٩٥٠ م. وفيه نظر؛ فكيف يصحّ ذلك وهو لم يدخلها إلا بعد الأربعين من عمره؟، ثم تنقل طويلاً في مدن الشام، وزار مصر، وتوفي في دمشق ٣٣٩ هـ؟!

في ٢١٩: يتحدث عن ثنائية شارلز فيرجسون في العربية: المستوى الأعلى والمستوى الأدنى ووظائف كل منهما، ويؤمن عليه، في حين أن صاحب الشأن رجع عن قوله - في مقال طويل - وقال إن الكثيرين فهموا قوله خطأ. وقد نقضنا رأيه في حياته^(١).

في ٢٣٤: يذكر أن أبا حيان متوفى سنة ١٣٤٥ م، والصواب ١٣٤٤ م = ٧٤٥ هـ.

وفيها أيضاً: أن كتاب الإدراك يتألف من قسم خاص بالنحو ومعجم.

والصواب: يتألف من ثلاثة أقسام: قسم خاص باللغة، وهو مسرد كبير مرتب ألفبائياً، وقسم للتصريف، وقسم للنحو.

(١) انظر: عباس السوسوة: دراسات في المحكية اليمنية، ط ٢، مركز عبادي بصنعاء ٢٠٠٧، الفصل الأول، ص ١٣-١٥، وهما الراقي والهابط.

وفي أكثر من موضع: ٢٨ و ٢٩ و ٢٣٤ - ٢٣٦: يلحّ على أن أبا حيان كان الاستثناء الوحيد في مقابلته اللغات الأخرى كالتركية والحبشية بالعربية مستعملاً منوال العربية في الوصف. وفيه نظر؛ فإذا كان المقصود مقابلة شاملة فقد سبقه بأربعة قرون محمود بن الحسين الكاشغري (ت ٤٦٦ هـ) في «ديوان لغات الترك» في ثلاثة أقسام، طبع القسم الأول والثاني في ١٢٥٠ صفحة^(١)، وتناولته في بحثي «نظرات تقابلية في التراث العربي الإسلامي» ولمّا ينشر. والعجيب أن أبا حيان نفسه يذكر في مواضع من الإدراك كتاب بيليك ولم يعرف بصاحبه، وكذا نقله ممن سماه: شيخنا فخر الدين في حين ليس بين شيوخه من له هذا اللقب!!

وإن كان المقصود مقارنات = مقابلات جزئية، فهي موجودة حتى في كتاب سيبويه في أربعة أبواب بين الفارسية والعربية، ومتناثرة في بيان الجاحظ وحيوانه، وموجودة لدى البيروني (ت ٤٤٠ هـ) بين الهندية والعربية^(٢)، هذا على سبيل التمثيل.

نقد المترجم:

لا نشك في أن المترجم الفاضل^(٣) بذل جهده في نقل الكتاب إلى العربية، وهو مشكور على ذلك، وكنا نتوقع منه مقدمة عن المؤلف ومكانته في الاستشراق المعاصر، ومكانته في الدراسات العربية في الجامعات الأوروبية، وأهم مؤلفاته، وأهمية هذا الكتاب خصوصاً. ولكننا لم نجد شيئاً غير تكرار مقدمة المؤلف كما أسلفنا.

ومما يؤخذ عليه بدايةً جعله لقب المؤلف فرستيج (بالغين) وصوابه فرستيخ بالخاء؛ إذ هو هولندي كما لا يخفى، والخاء من أكثر الأصوات دوراناً عندهم.

(١) طبعتهما وزارة الأوقاف، إستانبول ١٣٣٣هـ، ولا أدري كيف غاب عنه ذلك!

(٢) انظر: بحثنا «نظرات لغوية تقابلية في التراث العربي الإسلامي بين العربية والهندية والفارسية عند البيروني»، مجلة مجمع اللغة العربية - دمشق. مج ٩٤ ج ٣ و ٤، ص ٤٣٥-٤٥٤.

(٣) د. أحمد شكر الكلابي من قسم اللغة الإنجليزية في جامعة الكوفة، عمل في جامعات مختلفة في الأردن وسلطنة عُمان. وسبق أن ترجم عملياً عن أعلام الفكر اللغوي الغربي لمؤلفين آخرين.

- وكنت انتقدت د. محمد الشرقاوي من قبل على ذلك^(١)، فقال: إن الاعتراض صحيح وأنه خاطب الأمين العام للثقافة بمصر (ت ٢٠٢١م) - الجهة الناشرة - ففوجئ بالأمين يعنّفه ويذكره أن الهولندية (مفهاش خه)!!، فالكلاوي معذور إذن.
- ٢- أنه أبقى التواريخ - وكلها ميلادي - ولم يذكر مقابلاتها الهجرية، مع أن القارئ العربي هو المستهدف بالترجمة. وحتى هذه لم يكن دقيقاً فيها كما سيأتي.
- ٣- ليس للمترجم تعقيب على آراء المؤلف، ولعله يعذر في ذلك خشية تكبير حجم الكتاب، أو خشية توجيه القارئ إلى رأيه الشخصي، أو لغير ذلك مما لم يصرح به. غير أنه في تعقيباته في هوامش سبعة لا تزيد، لا يقول شيئاً ذا أهمية؛ ففي متن ص ٣٤ ف ١: «كانت سمعة مقاتل سيئة أولاً لكونه من المجسّم الذين لا يتورعون عن عزو الصفات البشرية إلى الله تعالى مثل أعضاء الجسم». ا. ه. فيعلق في الهامش: «التجسيم هو خلع الصفات البشرية على الذات الإلهية» ا. ه. فما الإضافة؟
- ٤- لم يبرأ الكتاب من الأخطاء المتنوعة نحواً وصرفاً وأسلوباً ومعلومات وراقية، ومخالفة لما استقر عليه كتابة الأعلام الأجنبية في العربية؛ على رغم أن المترجم في ختام مقدمته (ص ١٥ - ١٦) يقول: «ختاماً، لا يسعني إلا أن أسجل شكري للزميلين (...) على تدقيق لغة الكتاب وحرصهما على لغتنا الجميلة...» ا. ه. فكأنه مكرهٌ إكراهاً على شكرهما، والأولى بالصواب: لا يفوتني أن... إلخ. أما الحرص على صحة اللغة - بله تدقيقها - فلم تتجاوز الأمانة. ومن الأخطاء:
- ٧: ... أمثال الفارابي الذي ذكر الفوارق بين اللغتين. صوابه: بعض الفروق.
- ٧ ف ٢: إن العولمة المطردة في مجال المعرفة. صوابه: المطردة (وانظر: ٥٦، ف ٢).

(١) انظر: مجلة الدراسات اللغوية، مج ٩، ع ٣ (٢٠٠٧م / ١٤٢٨هـ)، ص ٢٠٧ - ٢٢٥.

- ٨ - ٩: ولكن تحددهم رغبة جارفة في شرح اللغة في أدق تفاصيلها. صوابه: تحدوهم.
- ١٨ ف ٢: أما اللغات التي كانت مستخدمة في تلك المناطق في وقت الفتوحات فهي إما حلت اللغة العربية محلها أو تم تهيمشها.
- نقترح: أما اللغات المستعملة في تلك المناطق زمن الفتوح، فقد حلت العربية محلها أو صارت لغات ثانوية.
- ١٩ ف قبل الأخيرة: يسمونها العرب اللغة الفصحى. صوابه: يسميها العرب.
- ٢٤ ف ٢: من الواضح أن اختيار الكلمتين: العامل والعمل في ترجمة المصطلحات العربية تستحضر في الذهن صورة علم اللغة الحديث وخاصة نموذج العمل والإلزام. صوابه: نموذج الربط والتحكم العاملي.
- ٢٧ ف ٢: أعمال ابن جني المتوفى سنة ١٠٢ ميلادية! صوابه: ١٠٠٢ م = ٣٩٢ هـ.
- ٢٨: مرد ذلك في جزء منه إلى انعدام اهتمامهم في التطور. صوابه: اهتمامهم بالتطور. (وانظر ١٥٨).
- ٤٩ ف ٢: في وفاة الخليل الفراهيدي: ... توفي نتيجة لأبحاثه العلمية حيث دخل المسجد ذات يوم وهو يتأمل في مسألة علمية فاصطدم بعمود ومات!
- قلت: تعبير غير موفق؛ إذ يوحي أن الوفاة نتيجة انفجار في معمل كيمياء مثلاً، والصواب: لاستغراقه في التفكير، كما جاء في نهاية الخبر.
- ٥٣: صفر وسود عندما تكتب الكلمات صوتياً: /sufɾ/ و /suwɔd/.
- صواب الثانية: /suud/ أو /su:d/. ولا بد للصاد من رمز مختلف غير السين.
- ٥٤: تهذيب اللغة للأزهري تحقيق محمد عبد السلام هارون!

صوابه: عبد السلام محمد هارون. وهو لم يحقق غير الجزئين الأول والتاسع من ١٥ جزءاً. واستدرك د. رشيد عبد الرحمن العبيدي مواد كثيرة سقطت من الأجزاء ٧ و٨ و٩ ونشرتها الهيئة المصرية العامة للكتاب في كتاب مستقل أطلقت عليه ج ١٦.

٥٩: الصحاح تحقيق عبد الغفار عطار. صوابه: أحمد عبد الغفور عطار.

٦٣ ف ٣: بدأت الجمعية الشرقية الألمانية بتأليف معجم عربي ألماني...

صوابه: بدأت جمعية المستشرقين الألمان...

٧٢ س ٥: ينقل أن من عبارات سيبويه في الكتاب «وهم لا يجذبون هذا أو ذاك»!

وليس هذا من تعبيرات النحاة عامة، ولا من لغة سيبويه خاصة.

١٠١ ف ٢: نزهة الألباء تحقيق عطية عمرو. صوابه: عطية عامر.

١٢٢: الفهرست تحقيق المازدراني. صوابه: رضا تجدد المازندراني.

١٢٣ ف ٢: وقد أصبحت جامعة الإسكندرية قبل ظهور الإسلام ... مركزاً

لدراسة كتابات أرسطو. صوابه: مدرسة الإسكندرية.

١٢٩ ف ٢: فهو يميز حروف الجر ويضعها في باب مستقلة. صوابه: في فئة.

١٣٢: كتاب إحصاء العلوم تحقيق انجل جونزالز بلانثيا. صوابه: أنخل

جونثالث بالثيا.

في ١٧١، و١٧٢: يتكرر (علم الدلالة) وإهمال معظم العلماء لعلم الدلالة.

والترجمة فيها خطأ؛ فليس في تراثنا من علم له حدوده ومقولاته الواضحة بهذا

الاسم، بل فيه أبحاث وأفكار دلالية كثيرة لدى طوائف كثيرة من العلماء.

وفي ١٧٦: لم يبد سيبويه أي اهتمام بالفرق في علم الدلالة.

ونحن لا نوافق المؤلف والمترجم حتى لو كان المقصود (الدلالة) مجردة؛ وأحيل

القارئ الكريم إلى كتاب د. عبد النعيم خليل «نظرية السياق بين القدماء والمحدثين»،

اسكندرية: دار الوفاء ٢٠٠٧م، ٣٨٩ ص.

- ١٩٠ ف ٣: ... التفاصيل الدقيقة لطقوس الصلاة. صوابه: شعائر الصلاة.
- ٢٠١: في حديثه عن ابن مضاء القرطبي: ولد سنة ١١١٩ في قرطبة وتوفي سنة ١١٩٥ في سيفيل!
- الصواب: ولد سنة ٥١٣هـ وتوفي سنة ٥٩٢هـ في إشبيلية، والتاريخان يقابلان بالميلادي ١١١٦ و١١٩٦.
- ٢٠١ س ١٦ - ١٨: ... وبسبب مناصرته مبادئ المذهب الظاهري في علم الكلام فقد عينه الموحد الأمير يوسف بن عبد المنعم بمنصب قاضي القضاة.
- صوابه: الأمير الموحد يوسف بن عبد المؤمن في منصب ...
- ٢١١ ف ٣: يذكر أن النحوي ابن مالك متوفى سنة ٢٧٣ ميلادية!!، صوابه: ١٢٧٤ م = ٦٧٢ هـ.
- ٢١٦ ف ٢: يذكر أن وفاة ابن خلدون في عام ١٣٥٦. صوابه: ١٤٠٦ م = ٨٠٨ هـ.
- ٢٢٥ ف ٣: كما ينكر النحويون الآخرون بشكل جلي أن أي تفسير يعطوه للعلاقات الهرمية...
- صوابه: يقدمونه...
- ٢٣٢ آخر سطرين: الإدراك للسان الأتراك تحقيق أحمد جعفر أوغلو، إستانبول ١٩٣١.
- صوابه: ... اهتم بتصحيحه جعفر أوغلي أحمد، إسلامبول مطبعة الأوقاف.
- ٢٤٣ س ٢ و ٤: أخذنا المقطوعة المذكورة في مستهل هذا الفصل من ... صوابه: الاقتباس المطول.
- ٢٣٤: أبو حيان ... كان مهتماً باللغات الأخرى سوى العربية الحبشية والمغولية والتركية. وقد حفظت رسالته «كتاب الإدراك للسان الأتراك» ... من ... (المهاليك) حكموا مصر نحو ثلاثمئة عام، مكونين لجنة ناطقة باللغة التركية.

صوابه: وقد بقي كتابه... حكموا مصر والشام نحو ثلاثمئة سنة، مكونين
جالية ناطقة بلغات تركية.

٢٤٢ ف٢: وهذا لا يعني أن المفسرين اليهود لم تكن لهم طرقاً في التفسير خاصة
بهم. صوابه: طرقٌ.

ختاماً، فالكتاب يستحق القراءة؛ إذ يعرض وجهة نظر لساني أوربي مختص
في العربية وتاريخها، ويكشف للقارئ العربي المهتم عن أمور علمية كنا نعدّها
خارج نطاق علم اللغة.

المراجع والمصادر

- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية ٥٢-١٩٥٦م.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد: الإحكام في أصول الأحكام، القاهرة: مطبعة الإمام ١٣٣٨هـ.
- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، القاهرة: مكتبة نهضة مصر ١٩٨١م.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، بيروت: العلم للملايين ١٩٨٧م.
- ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي: الرد على النحاة، ط ٢ تحقيق شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف ١٩٨٣م.
- ابن يعيش، موفق الدين علي: شرح المفصل للزخشي، القاهرة: دار الطباعة المنيرية ١٩٤٩م.
- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي: تفسير البحر المحيط، القاهرة: مطبعة السعادة ١٣٢٨هـ.
- أحمد بن فارس الرازي: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، القاهرة: دار الفكر العربي ١٩٧١م.
- أحمد فارس الشدياق: الجاسوس على القاموس، الأستانة: مطبعة الجوائب ١٨٧٨م.
- التوحيد، علي بن محمد: الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٩م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بيروت: دار ومكتبة الهلال ١٩٨٨م.

- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر: التفسير الكبير=مفاتيح الغيب، القاهرة: ط البهية ١٣٠٧هـ.
- -----: المحصول في علم أصول الفقه، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٠م.
- روبنز، ر.ه. موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة أحمد عوض، الكويت: سلسلة عالم المعرفة ١٩٩٧م.
- الزجاجي، أبو القاسم. عبد الرحمن بن إسحاق: الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت: دار النفائس ١٩٧٥م.
- السكاكي، يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم، بعناية نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨١م.
- سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي ١٩٨٨م.
- عباس علي السوسوة: دراسات في المحكية اليمنية، ط ٢، صنعاء: مركز عبادي ٢٠٠٧م.
- -----: نظرات لغوية تقابلية بين العربية والهندية والفارسية عند البيروني، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٩٤، ج ٣ و ٤، عام ٢٠٢١م.
- -----: اللغة العربية تأليف كيس فرستيغ ترجمة محمد الشقاوي، مجلة الدراسات اللغوية، الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج ٩، ع ٣، (١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م).
- عبد الرحمن الحاج صالح: السماع العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، الجزائر: موفم للنشر ٢٠١٢م.
- عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني: دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة الخانجي ١٩٨٤م.

- عبد النعيم خليل: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، الإسكندرية: دار الوفاء: ٢٠٠٧م.
- الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان: إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، القاهرة: دار الفكر العربي ١٩٤٩م.
- -----: الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، بيروت: المطبعة الكاثوليكية ١٩٦٨م.
- -----: كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، ط ٢ بيروت: دار المشرق ١٩٩٠م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، ط ٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.
- كيس فرستيخ: العربية تاريخها ومستوياتها واستعمالاتها، ترجمة محمد الشرقاوي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٣م.
- المبرد، محمد بن يزيد الثمالي: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٧٩م.
- مقاتل بن سليمان: تفسيره، تحقيق عبد الله شحاتة محمود، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤م.
- محمود بن الحسين الكاشغري: ديوان لغات الترك، إستانبول: مطبعة الأوقاف ١٣٣٣هـ.
- مسعد بن سويلم الشامان: قواعد اللغة التركية: الرياض: جامعة الملك سعود ١٩٩٦م.
- هانز فيروج. ملتون كوان: معجم اللغة العربية المعاصرة، بيروت: مكتبة لبنان ١٩٨٣م.



دار الفهد الثقافي
Al Faisal Cultural House

الاشتراكات والتوزيع

٤٤٤ (+٩٦٦) ١١٤٥٥٥٥٠٤

مباشر ١١٢٩٣١٢٣٣ (+٩٦٦)

تتناول هذه الدراسة الفعل (ارتكب) ومتصاحباته من أجل الوصول إلى فهم أبعاد للسياقات التي يرد فيها في مدونة الدراسة وهي الصحف العربية. تأتي أهمية الدراسة في تناولها لمفاهيم في لغويات المدونات الحاسوبية لم تُطرح كثيراً في الدرس اللساني العربي الحديث.

تُقدّم هذه الدراسة -نظرياً- مجموعةً من أدوات لغويات المدونات مثل: التكرارات، والكشافات السياقية، ومفاهيم نظرية أخرى تتعلق بدراسة التصاحب اللفظي مثل: النظم الدلالي، والتفضيل الدلالي؛ وذلك من أجل الوصول إلى فهم أوسع لمجال العمل قبل الشروع في التطبيق... كشفت نتائج الدراسة أن التفضيلات الدلالية للفعل (ارتكب) تقع ضمن مجالات محددة هي: (القانون، والسياسة، والرياضة)، ... وأظهرت كذلك أن نتائج المدونات الحاسوبية قد تصبح وسيلة مساعدة في الكشف عن جوانب مهمة في الذكاء الاصطناعي.

المتصاحبات اللفظية للفعل (ارتكب) : دراسة معتمدة على مدونة حاسوبية

يتطرق هذا البحث إلى الخلفيات والمنطلقات المعرفية التي دعت إلى تأسيس علم من علوم اللغة العربية القديمة، وهو علم العروض، ذلك أنّ الناظر في الدراسات اللغوية والنقدية التي وقفت عند الدرس العروضي القديم، يلاحظ بما لا تخطئه العين، وجود مقاربتين حول نشأة علم العروض والبواعث التي دعت إلى تأسيسه ضمن العلوم اللغوية، احدهما تتحدّث عن نشأة علم العروض بطريقة أسطورية بعيدة عن روح العلم ويفترض البحث أنّها مقارنة مبنية على أسس غير علمية، وي طرح مقابلهما مقارنة نظرية تبرز الأسس العلمية التي بنى عليها الخليل علم العروض، والبواعث التي دعت إلى تأسيسه.

الأسطورة والعلم في تأسيس الدرس العروضي ضمن العلوم اللغوية العربية